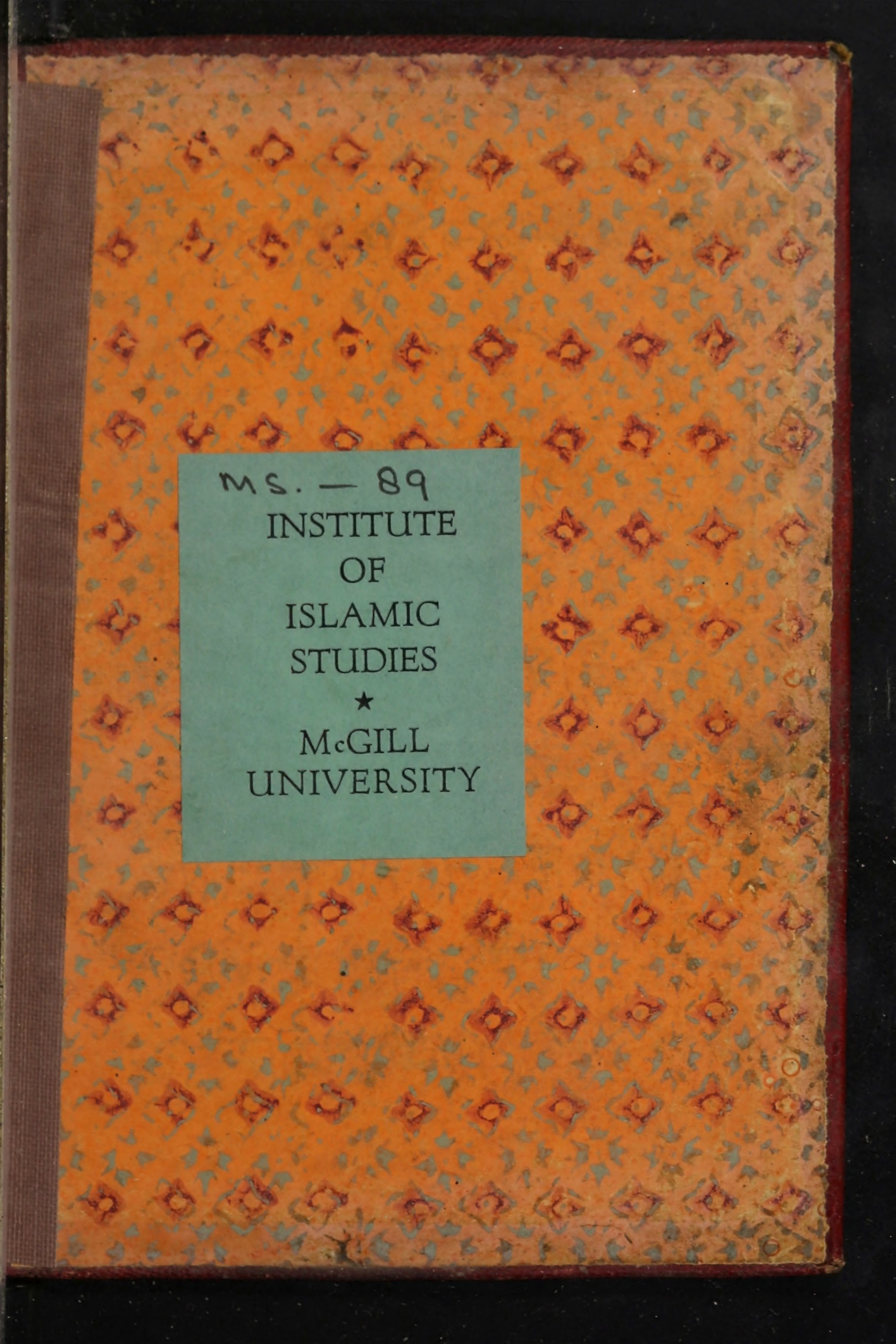


MS. - 89





MS. — 89  
INSTITUTE  
OF  
ISLAMIC  
STUDIES  
★  
McGILL  
UNIVERSITY











هو ود وارتفاع وانفصال انا

وانت والفرع لا تشبه

وذا وانتصاب وانفصال جعل

اياء التفرع ليس شكلا

وذا احصار لا يجي المفصل

اذا تاني يجي المتصل

وصلى سليما

اشبهه في كثر الخلف انما

كذلك حلية واتصالا

نفسالا اختيار غير اختيار لا

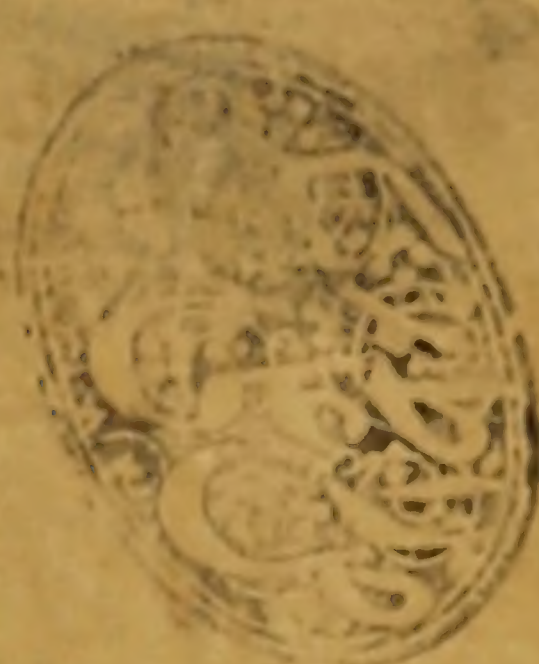
وقدم الاخص في اتصال

انفصال وقد من ماشت في

في كتاب السيد  
الشيخ علي المطول دخل  
في نسخة المحتاج الى الله  
البار على العطاء اي







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله  
 وصحبه اجمعين **اما بعد** فهذه حواشي على شرح المشهور لتلخيص المقام  
 كنت قد قيدتها عليه مجلدة حال ما قرئ على بعض اجتراف لونه بعد ان  
 فصلها لهم والقد ما فعلت ذلك مستعينا بالله ومتوكلا عليه فحابت بحمد الله  
 تعالى مشتملة على فوائد منها ما هو توضيح لمقاصده وتنقيح لدلائله ومنها ما هو  
 تنبيه على مزاله وتبيين لوجوه اضلاله ومنها ما هو نكتة متعلقة بذلك المقام وان  
 لم يكن مما ياق اليه الكلام وعساك اذا تأملت فيها متمسكا بذيل الانصاف في  
 محتجبا عن سلك الاعراف ظفرت بالتعيين به على تحقيق اصول فن البلاغة في  
 مواضع شتى وتتعلق به في فروعها كما تحب وترضى والكشف لك مطلب جملة  
 عبارات القوم قد زل عنها اذ كان اقواما هو اونها خصوصا في مباحث التعريفات  
 وتحقيق اقسام الوضع ومعنى الحرف والنوع الدلالات في الكشف عن زبدة التعريف  
 وحقائق الاستعارات وبالله العصمة والتوفيق **قوله** وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من  
 اللام في احمد لتعريف الجنس من الاستغراق في يريدي ان اختصاص جنس احمد بالله سبحانه يستلزم  
 اختصاص جميع المحامد به تعالى استلزاما ظاهرا اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد احمد لغيره بقم  
 لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به ولمقدرا خلافا لخصا الكشاف حيث صرح باختصاص  
 جنس احمد بالله سبحانه فقد حكم بالاختصاص المحال لها فكيف يتصور منه ان يمنع الاخر بناء على ان ابا الجاهل لم يزل يلقوه الله  
 فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه

تعيين

خ افراد

في  
ص  
المنق

اليه فان قلت



الله فان قلت جعل المحامد باسرها مختصة به بنا في هذه النسخة المشهورة  
 من الاعتزال فلا يكون جمع المحامد فكيف يذهب الله مع تعلقه في مذهبه  
 قلت هو لا يمنع ان يكون العباد واقفون بهم على افعالهم الخسنة التي يسمون  
 بها الحمد من الله تعالى من هذا الوجه لكنه جعل ذلك للحمد راجعا الى الله تعالى ايضا  
 برشدك الى هذا المعنى انه قال في سورة النعمان فليقم الطرفان ليدل  
 تقدمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم قال واما مدعوه فاعنداء  
 ان نعم الله تعالى جرت على يده فان قلت لعله اختار الجنس وجعله في  
 العام لخطايي محمولا على الكمال من افراده رعاية لمذهبه فان اختصاص  
 الجنس على هذا الوجه لا يكون مستلزما لاختصاص جميع الافراد قلت  
 لكنه احسار الاستغناء ايضا ما راعى على عدم محامده تقع منزله العدم اذا لم يقف  
 بمحامده بالنسبة الى محامده فلا فرق بين اختصاص الجنس والاسماء  
 في انهما فانما بحسب الظاهر قاعده خلق الاعمال على طريقتهم واما  
 تعلل ان تأويل مدع به تلك المضافه فلا يمنع لاجتماعها على الاخر من  
 هذا الوجه ومنها بحث وهو ان محمول ما ذكره الشارح في لوجبه كلام  
 الكشاف وزيفه اوارتضاه ان صاحب الكشاف مع كون الحمد محمولا في العام  
 على الاسماء وجعله محمولا على الجنس موط فنفق منع ذلك اما ان يقيم  
 من قول الاستغناء الذي توهمه كثر من الناس ومنهم من علم ان يقول  
 معنى هذه العبارة ان كثر من الناس يؤمن ان الاستغناء هو معنى تقوى  
 الحمد بدليل قوله فان قلت ما معنى العرف وقوله ومغناه الاستغناء

عندنا اننا قد ذكرنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا

بان جعل ما عدا الله تعالى  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا

في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا

في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا

في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا  
 في كتابنا في كتابنا في كتابنا



لا تقيم السلام إلا بعد  
سوت الأناضلة إلا المعلوم  
والمعروف بما سببه هـ

[illegible]

عبد  
الملك  
في سنة  
١٢٨٥  
قوله هو  
محمد  
ابن النوفلي  
العراقية  
مروا  
الصوماليين



على اختصاص الجنس  
باللغة على اختصاص  
الاداءة

الا لازم من ضرورة  
ما لغة مراد اداة  
معنى المعلوم

فه بالحق والاحوال فان قلت اد الاسمين هما صار اختصاص افراد الحمد  
مستحابه واذا اكدت بدلالة جوبهر الكلام صار معهما ضمنا والاول اولى فلم  
اختر الثاني قلت الا اختصاصا ن متلا زان فان كان المعنى احتضا  
للجنس فالامرط وان كان اختصاص الافراد فقد جعل اختصاص الجنس  
د ليلا عليه وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة هذا واما قول الش  
مالا ولى ان كونه للجنس منى على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال  
لا سيما في المصارف عند حار من اسفراق في قوله عليه ان المسا در الى الفهم من  
اسم الجنس المعرف باللام في المعانيات الخطا والشائع في استعماله هناك انما  
هو الاسفراق سواء كان مصدرا او غيره والمعاني الخطا في المعنى البالغة  
ادلة دليل واحد لا شاهد على الاسفراق واي معنى في مقام يكون اولى  
بالاسفراق من الحمد في مقام تخصيصه بالله سبحانه فحقنه الاسفراق كناية على علم  
واما حوله اد على ان اللام لا تعد سوى المعرف والاسم لا يدل الا على استماه  
فادن لا يكون ثم اسفراق فان اراد به انه لا يكون ثم اسفراق هو  
مدلول اللام او مدلول الاسم في نفسه فلا كلام في صحة هذا المعنى لكنه  
لا يجبه به وحده اختيار جعل الحمد في هذا المقام للجنس دون الاسفراق وان  
اراد انه لا استغراق هناك اصلا فظانه غير لائق بما ذكره كف ولو  
صح لزومه لم يصور الاسفراق مع المفرد المحلي للام للجنس في موضع  
من موارد استعماله وبطلانه اظهر من ان كفى في قوله ونعم الوكيل عطف

ما هو في الكتاب اذا كان  
ان لا يكون معناه بالاداءة  
لذلك كان المعنى المستعمل

ما هو في الكتاب اذا كان  
ان لا يكون معناه بالاداءة  
لذلك كان المعنى المستعمل

ما هو في الكتاب اذا كان  
ان لا يكون معناه بالاداءة  
لذلك كان المعنى المستعمل

ما هو في الكتاب اذا كان  
ان لا يكون معناه بالاداءة  
لذلك كان المعنى المستعمل

ما هو في الكتاب اذا كان  
ان لا يكون معناه بالاداءة  
لذلك كان المعنى المستعمل

على قراءة



اما على حمله هو حسي الخ استصعب التمسك بهذا العطف والامر هين لانا مختلفون  
اولا على مختار اولاه معطوف على مجموع حمله هو حسي لكننا نقدره المعطوف  
مستند بقوته ذكره سابقا اي وهو نعم الوكيل ومعناه حججنا ما هو المشهور  
وسيا شك انه الحق وهو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون حمله اسما خبره  
متعلق جزاء حمله عليه الاشياء ولا يشهد صحة عطفا على الجملة الاسمية  
لخبره السابقة ويختار ثانيا انه معطوف على حسي ولا حاجة لاعتبار  
لضمته معنى حسني ويمكن اني فان الجملة التي لها محل من الاعراب  
واقعة موقع المودات وكوز عطفا على المودات وعكسه يحل في  
روعي في التقين بكته كما في قوله مع ان الله يبشرك بكلمه منه  
اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المتقين وكلم  
الناس فان وجيها ومن المتقين ويكلم احوال من كلمه كما صرح به صاحب  
الكشاف وقد عطف بعضها على بعض وعدل في الكلام لا صيغة الفعل  
بقيا على تجزئه في عمل لا الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه  
واما قوله كنه في الحنفية من عطف الاشياء على الاخبار مجوابه ان  
ذلك جائز في الجملة التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة  
نوح وقوله بتوكل قال زيد نودي للصلاة وصلي في المسجد وكناك  
حجة قاطعة على جواز قوله مع وقالوا حسنا الله ونعم الوكيل فان  
هذه الواو من الحكمة لاني المحكي اي قالوا حسنا الله وقالوا نعم الوكيل

على حمله هو حسي الخ  
استصعب التمسك بهذا العطف  
والامر هين لانا مختلفون

ط  
او تفرع عن المبدأ على مدح عام  
بناء على عدم التخصيص بالذكر مثل  
ان نزل من عند الله

ص  
نص على ان قوله ان الله  
يحب العمل الصالح  
فان قوله تعالى  
على سبيل التيسير

والا اشتهر في الكلام  
من باب الالفاظ  
في العطف او ليس للجملة  
في محل من الاعراب  
لكن الجملة العطفية  
فلم يتردد العطف

في العطف او ليس للجملة  
في محل من الاعراب  
لكن الجملة العطفية  
فلم يتردد العطف

وليس



منه انما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم  
فانما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم

فيه بحث اما اوله فلا بد ان  
تعمل بقية ذكره في العطف على  
حسبنا الله ونعم الوكيل او بعد  
قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل  
منه انما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم  
فانما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم

وليس هذا الخواص محتضا بالجلال المحكمه بعد القول اذ لا يشك من به مسئله  
في حسن موكل زنا ابوه صالح وما افسقه وعمر ابوه خيل وما اجدوه  
وسيرد عليك في باب الفصل والوصل توهم الشئ ان احتلاو الجمل  
اخبار او اثار بوجوب كال الاعطاع بينهما وان كانت محكمه بعد  
القول ونكلم علمه هناك اثار له مع ما يزيد لهذا المعام شرحا  
مؤله وتقال مقدمه العلم لما يتوقف علمه مساله كمؤله حله  
وغامته وموضوعه ومقدمه الكتاب لطائفة من كلامه الى اثبت في  
هذا الكتاب مقدمه العلم وفرض بما هو المشهور في الكتب ومقدمه الكتاب  
وهو اصطلاح جديد لا تقل علمه في كلامهم ولا هو مفهوم من  
الملافا تمم والذي حمل على ذلك امر ان كما شهد به عبارته اجماعا  
دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب من قولهم مقدمه في تعريف العلم  
وعامة وموضوعه فانه لو لم يثبت الامدوم العلم لزم كون الشرط  
لنفسه فان هذه الامور عن مقدمه العلم فاذا جعل مقدمه العلم طرفا  
لمقدمه الكتاب ندمع الاشكال والثاني ان يستغني بذلك عن بيان  
نوع مسائل العلوم الثلاثة عما ذكره المصم في هذه المقدمة من  
بيان الصاحم والبلاغة وما يصل به مع ان السكاكي اورد في  
آخر علم المعاني والبيان واد احملى هذه المقدمة على مقدمه الكتاب بالمعنى  
الذي فسر الشئ به لم يحج الى سان التوقف وظهر صحة التقديم والآخر  
واعلم ان الشئ ذكره شرحه للرسالة الشبيه ان  
مقدمه الكتاب ما ذكره في مل الشروع في المقص لا ارتقا طلبا به وهي

منه انما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم  
فانما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم

فانما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم  
فانما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم

فانما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم  
فانما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم

منه انما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم  
فانما هو من جنس  
الاشياء التي هي  
موجودة في العالم



عقل البصيرة  
و هو مطلقا بالنية  
مطلعا

امور ثلاثة احكاما بيان الحاجة الى المنزاع المحرم قال واما ما ذهب اليه الشارحون  
من ان المراد بالمقدمة ما توقف عليه الشروع في العلم فغنى نظر المكان  
الشروع بدون هذه الامور وما ذكر من التمهيد فليس او مضبوطا  
بعضى الافتصار على ما ذكره هذا كلامه وظهر لك منه ان جعله  
في هذا الكتاب مقدمة العلم من الحدود والموضوع والغاية جعله في شرح  
الرسالة السمية مقدمة الكتاب <sup>ان يعرف الحد</sup> بالعلم الذي ذكره بهنا ونفي  
توقف الشروع في العلم على هذه الامور فمح لا يستغنى <sup>فنه ان لا</sup> العلم

مقدم الكتاب معطوحتا. ح 2 توحية قولهم المقدمة في حد العلم وغنا  
والمكلف  
وموضع علم لان هذه الامور عن مقدم الكتاب بالمعنى المذكور كما اقتضاه ح

الله من انك تعلم العلم وعطوان ان شئت زادة توضيح للحال القامح

لما يتل عليك من المقال فسقوا ان اسما العلوم المدونه كالنحو والصرف والمعاني

وغيره قد تطلب على معلومات مخصوصه وقد تطلب على اوراقها كما سئ عنه

مراضع استوالا لها ثم ان كل علم منها بالمعنى الاول عبادة عن معان

مخصوصه بعد از آنکه و صورت و شروع تحصیل ملک المعانی و اثار

عاصرة شوق كما هو المشهور على ادراك معاني الخلق وصورته وصدقته

فَاِذَا رَئَيْتَ اَنْ نَّعْبُرَ بِالْاَنْفَاطِ عَنِ الْمَعَانِي الْاَوَّلِ وَالْمَعَانِي تَعْلِيْمًا وَنَهْيًا

وحي تقديم الالفاظ الداله على المعاني الباسه الموقوف عليها على

اللعاظ الدال على المعاني والآداب المعصية للعلماء الموقوف عليها أولا وشرع

ع ادراك المواضع ثانيا وكذا اذ اراد الدلالة عليها بالمعقوش الدالة على المعاد

بتوسط العبارات اعني الكتابه كان مقدم ما زار الموقوف عليها واحدا

قوله اذن  
يلزم من  
كونه ان هو  
الكتاب و  
ليس مقدر  
عليه ان لا  
يقتضي عند  
الاقتداء  
ان يكون  
مقدّمه  
نص في  
السلم يوم  
اليوم  
بناصرة  
لا فراره  
منه  
مصنفه



هذا هو المقصود من الكتاب  
في بيان المعاني والاصطلاحات  
التي هي في كتاب الله تعالى

هذا هو المقصود من الكتاب  
في بيان المعاني والاصطلاحات  
التي هي في كتاب الله تعالى

قام  
ادأتم هذا فنول الكتاب المؤلف كالمصاحح مثلا وما ذكر فيه من المعلومه والا  
اما ان يكون عباره عن الالفاظ المعينه الداله على تلك المعاني المخصوصه  
وبها هو اللفظ واما عن النقوش الداله عليها توسط تلك الالفاظ واما  
عن المعاني المخصوصه من حيث انها مدلوله لتلك العبارات والنقوش  
واما عن المركب عن الالفاظ او الاشياء منها ما كان عباره عن الالفاظ او  
النقوش او المركب منها مثلا اسكان في قول السكاكي القسم الثالث من  
الكتاب في علم المعاني والبيان اذ معناه ان هذه الالفاظ او هذه النقوش ومجموعها  
في شأن تلك المعاني المخصوصه ولا في قولهم المعلومه في شأن حد العلم والوقوف  
فيه وموضوعه لان معناه على قياس ما ذكره في العبارات في بيان المعاني  
المذكوره وبها قولهم الكتاب الالفاظ في علم كذا وابدانهم وفصوله  
في كذا وكذا لعدم الكتاب التي هي حيزه عباره عن الالفاظ المعينه  
واما استحقاق تلك الالفاظ التقديم والشمه بالمعلومه من حيث انها  
في شأن هو معلوم للعلم والاطلاق المعلوم على هذه الالفاظ كالحاج  
الى اصطلاح وان كان عباره عن المعاني من حيث انها مدلوله  
لتلك الالفاظ او السوس فتدريجهم قولهم معلوم في كذا بان مفهوم  
المعلوم ما توقف عليه شروع في العلم على بصيرة وهذا مفهوم كل محرم  
فيما ذكر من الامور الثمانية او الاربعه اذ اختم اليها ما حث الالفاظ  
فكانت قبل هذا الكلي في هذا الخزي وكذا مفهوم القسم الثالث كل محرم في  
علم المعاني والبيان وبها الحال في طائرها ولا حصار في كونه

وذلك لانه اذا اضيف كتاب الى شخص  
لم يقصد الا ان المؤلف هو وفهمه صا  
لا ان ترتيبه نقوش الكتاب به عنه  
كان المتبادر من الكتاب الذي  
الذي يتقن عليه يتقن في ذلك  
في الايام

هذا هو المقصود من الكتاب  
في بيان المعاني والاصطلاحات  
التي هي في كتاب الله تعالى



عَلَيْهِ السَّلَامُ

كلما وقد توجه ايضا ان مبدء العلم هي صورة برسمه والضم موضوعه وعاقته  
من حيث انها موضوع وعاقته له وليس المذكور في المعاد به الا اراكا  
بل معان سوجل بها الها فكانه في هذه المعاني حصل لكل الاوهام  
وكذا العلماء عاربان في الحصة عن الضم بما يلها مستند الى ادلهما وليس  
المذكور في القسم الثالث نفس الضم بها بل به حصل ذلك التضم فكانه في  
هذه المعاني في حصل الضم سلك المتأني وقد توجه تطارد قوله القسم الثالث  
من الكتاب في علمي المعاني والسان فان مجموع القسم الثالث بعض من  
العلمين لعدم احصاء ما ظاهرا فيما ذكر في القسم الثالث فكانه في هذا الخبر  
في هذا الكل وان كان عبارة عما تراكب من المعاني وعمرها ما حول  
الساكن وسقط الاول بالكلية وكذا الآخر المختص بما عدا المبدء والمقصد  
من ذكر هذه الاقسام وان كان بعضها تصداعا لا واما ان تحيط علميا بجوا  
الكلام وتثبت فيها عسى ان تزل في الاعداد وقد تقي بها ابحاث  
الاول ان المحار على اشترت اليه هو ان الكتاب عبارة عن الالفاظ  
والعبارات وهي مطروقة للمعاني وقد اشهر فيما بينهم ان الالفاظ  
قوالب المعاني فلم ان يكون كل منها طرفا للآخر ومطروقة له كس لا محذور  
فنه لان طرفه الالفاظ هو شأن المعاني سواء على ان الالفاظ مسوقة  
لذلك السان الذي قد حصل لغويا فكان السان محطاما لالفاظ وطرف  
المعاني هو الالفاظ شاء على ان المعاني تؤخذ من الالفاظ وتترد  
من الالفاظ وتتقن بعضها فكان الالفاظ قوالب نصبت فيها  
المعاني لئلا يورد في الثاني انهم صددوا واكت المزان بذكر حجة وسان

من هذا قيل منه ان الالف في  
العلوم بالذات بالذات عنده كما في  
العلوم بالذات والالف في  
العلوم بالذات والالف في  
العلوم بالذات والالف في

[illegible][illegible]

هذا الموضع في نسخة الفخام ان في نسخة  
 و المعنى ان هذا مقتضى فني و قد وقع منه  
 الكثرة و المستند فني و قد وقع منه  
 وجه الفهم هو مقتضى المضاف الى  
 المقتضى في ان الموضع فني  
 على

على اعتبار البياض لأن الظفر يكون  
 رقيقاً لا يظفر فيه علامة البياض  
 والظفر المسمى من حيث الألفاظ هو  
 بيض

انما ان  
محمد والمعين من  
عالم المعين  
وكان المعين  
المعين  
هذا اذا  
العين  
فلا معنى  
ولا معنى  
ولا معنى







وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام

نوصف بها المرد والكلام والمراد بالكلام هو المركب مطلقا محازا من باب اطلاق  
لخاص على العام ومما يلزم بالمورد قربه لذلك بناء على ان المسار من المورد عند  
الاطلاق ما عاين المركب دون ما تقابل المشي والمجموع او ما عاين الجملة والقول  
ان الكلام محمول على حقيقته وان المورد تناول سائر المركبات التي ليست  
كلام بطلان تلك المركبات <sup>لا يجوز ان يكون المورد هو المركب</sup> وشمل على كلام كثره هي ابيات او اضاف الى  
في ما يوجد فيها <sup>لا يجوز ان يكون المورد هو المركب</sup> صفا <sup>لا يجوز ان يكون المورد هو المركب</sup> السالف والبعد الصالح في تعريف  
صاحبه المورد الى فتودا <sup>لا يجوز ان يكون المورد هو المركب</sup> وتحتل <sup>لا يجوز ان يكون المورد هو المركب</sup> بدونها قوله وقد تخرج في تفسير  
الصاحبه بالخصوص مما ذكرنا لكونه لازما لها وجه السارج التام عما نقل  
عنه بان بالخصوص لا رم عمر محمول ككون الصاحبه وجودية بالخصوص عليها  
ملاصيح ان لعل الصاحبه هي بالخصوص وان صح ان الصريح هو الخالص  
وانما استقام في الجملة لصد المبالغة وادعاء كونها نفس بالخصوص قال  
وحقق الكلام ان تقاوق المشتكاه كالا طوي والضا حلا لا سلم بصادق  
ما خذنا كالنطق والصكك الا ان يكون احدهما منزله الحسنى للآخر كالمتركي  
والماشي فانه يصح الحمل لان المشي حركة مخصوصه وبما نحن بصوره ليس كذلك  
لما ذكرنا وفيه بحث اما <sup>لا يجوز ان يكون المورد هو المركب</sup> اولاه <sup>لا يجوز ان يكون المورد هو المركب</sup> فلا بد من التوجيه لبعض عدم صحة تعريف الصاحبه  
بالخصوص لا مسمع تعريف اي شيء بالشيء محمول عليه كما هو المشهور في السنة  
القوم ودعوى الادعاء <sup>لا يجوز ان يكون المورد هو المركب</sup> قصد المبالغة مما لا يلفت اليه في التوفيات  
واما ثانيا فلا بد من كون الصاحبه وجودية والخصوص عدمية لا سلم ان لا يكون  
الخصوص محمولا عليها <sup>لا يجوز ان يكون المورد هو المركب</sup> لجزا بصدق العدميات على الوجودات كما في قولك

وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام  
وصف الكلام كونه الكلام



والتقديم ان كلمة لا معنى لها  
في هذه الحالة بل هي اداة  
تقديمية للمفعول به  
فان قلت ان لا هنا  
تفيد النفي فليكن  
المراد من لا هنا  
نفي الوجود

الخاص لاسود على ان كون الصاحبه منه وجوده ثم كونها عندهم عبارة  
عن الخلو المذکور اسب بالمعنى اللغوي حسب لسان فصح اللين او الخذ  
رغوة وذهب لناؤه وفتح الاعمى وفتح اذا اطلق لسانه وخلصت  
لحمه عن اللكنة فان قلت اما جعل الصاحبه وجوده والخلو عندها  
لانها لها ثناء على ذكر من ان الصاحبه عندهم فقال كون اللط جارا  
على التقائين الى ولاسك انية مفهوم وجودي وان الخلو خارج عنه  
عن محمول عليه قلت ربما مع كون الصاحبه عندهم في الجوان  
عائقا لن كلامهم وكثرة الاسوال على الستهم فان الكاكي جعل ذلك من  
علامات الصاحبه الراجعه الى اللفظ وقال المصنف علاقة كون الكلمة  
فصيحة ان يكون اسوال العرب الموثوق بعريتهم لها كثر او اكثر من اعمالهم  
ما بمعناه فقله فالصاحبه الخاصة في المورد اشارت الى ان الطرف اعني في  
المورد صفة للصاحبه وتقدر عاملة اسما موقفا لكل وان كان المسهور  
مغلا او اسما منكرا ومدا صاب في ذلك لرعاية حان المعنى ادلا الجوز ان  
كون ظاهرا لغوا معولا للصاحبه كونها بمعنى المصدر كما لا يخفى ولا يحسن جعله حالا نارا  
على جوار انصافها من المسد او على تاديب لان المعنى نفسه فصاحة المورد لا انصاف  
حال كونها المورد وان كان المال واحدا وقس على هذا امثاله من التراكيب  
وراجع فيها جازالة المعاني وان كان كلكا احوالكم الى زياده تذيير الالفاظ  
ولا ذكر بعض الادباء ان نحو النقص والنباء والحديث والخبر جوار اعمالها  
في الظروف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقولك ايتك نباء  
لنهم اذ شئوا والمحارب ويل ايتك حديث صيف ابراهيم اذ دخلوا عليه

المراد من لا هنا  
نفي الوجود  
فان قلت ان لا هنا  
تفيد النفي فليكن  
المراد من لا هنا  
نفي الوجود

عند ارباب المنطوقين  
في معنى اللفظ  
فان قلت ان لا هنا  
تفيد النفي فليكن  
المراد من لا هنا  
نفي الوجود

ما في قوله  
يعني المصدر







هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد مفهوما بل يريد ان له حالة بسيطة لا يخفى ان الملكة  
 المذكورة حاصلة للنحوي حال غفلته من النحو ومثله بالمرّة ثم اذا توجه اليه  
 على الاحمال تحصل له حالة اخرى متميزة عن الاحمال الاولى بالوحدان ثم اذا  
 فصلها يحصل له حالة ثالثة والمشهور في كتب القوم ان تلك الملكة يسمى عقلا  
 بالفعل واحالة الثانية يسمى علما اجماليا وهي حالة بسيطة هي مبدء التفصيل  
 المعلومات واحالة الثالثة تسمى عقلا تفصيليا وكلامه يدل على ان احالة البسيطة  
 هي الملكة المذكورة وهذا وان صح الا ان المقصود من احالة البسيطة في عبارته غير  
 المقصود منها في عبارة القوم **قوله** ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد  
 اذا اريد بالعلم الملكة او نفس القواعد لم يحتمل التقدير متعلق للعلم لكن ان اريد  
 به الادراك فلا بد من تقديره اى علم بقواعد او اصول وتفصيل ان المعنى حقيقة  
 للعلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك  
 التابع وسيلة اليه في البقاء هو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل منهما اما حقيقة  
 عرفية او اصطلاحية واما مجازا مشهورا وقد اخبر الشارح حمله على احدى هذين  
 المعنيين وحمله على الادراك جاز ايضا **قوله** فالمراد بالتركيب في تعريف  
 البلاغة تركيب ذلك المتكلم او رد عليه ان ذلك المتكلم ان لم يعتبر  
 بلاغة فليس لتركيبه خواص ولا اعتد ارها وان اعتبرت عاد المحذوز  
 وفيه بحث لانه هذه الموارد وان سلم قوله معنى توفيقه خواص التركيب  
 حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فايراده ساقط عنه  
 لانك اذا قلت البلاغة بلوغ المتكلم في تاديه المعاني حدة الى خصال  
 بان يورد كل كلام له موافقا لمقتضى الحال لم يتجه ان يقال ان لم يعتبر



بلاغة هذا المتكلم فلا عبرة بخواص تراكيبه وان عتبرت عاد  
 ذلك المحذور لان ما ذكرته تعريف لبلاغة المتكلم ينطبق  
 عليها وليس في شئ من قيوده ما يحوج الى اعتبار مفهوم  
 بلاغته ليعود الدور وان كان في الواقع بليغا بلاغته  
 مجموع ما ذكرته في تعريفها وان لم يسلم اتحاد هذين  
 المفهومين وان كانا متلازمين فالاعتراض هو هذا دون  
 ما اورد **قوله** وليس المعنى على انه يورد تشبيهات للغاء  
 ومجازاتهم على وجهها اعترض عليه بانه لا فساد في هذا  
 المعنى اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها بل هو الحق  
 وانما الفساد فيها اذا اريد بها اشخاصها المعينة الواحدة  
 في تراكيب لغاء وقال بعضهم المراد بالتراكيب  
 في تعريف البلاغة التراكيب لبليغة بقرينة اضافة  
 الخواص ليها فلا يلزم الا توقف معرفته بلاغته  
 المتكلم على معرفته بلاغته الكلام ولا عكس  
 فلا دور ورد بان السككي لم يفسر بلاغته  
 الكلام في كتابه فيلزم الاجهام في تعريف بلاغته  
 المتكلم **قوله** ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انما  
 كان اوضح لا استغنائه عن القرينة الحقيقية على  
 اعتبار الحقيقة اذ قد صرح في علم المعاني <sup>عليه</sup> لا يوجب  
 ذلك الاشكال الذي ورد على تعريف الشككي **قوله** والمذكور تعريف الحقيقة الكلامية فلا دور



الصدق والكذب اما هو في تعريف الخبر حيث انه مطابق للواقع او ليس مطابق مع الصدق  
والكذب اما هو من في تعريف الصدق الخبر حيث انه متطابق لهما فانه لم يفرق بينهما في التعريفين  
لكن الخبر متعدد وذلك لا يستلزم معنى الخبر ومعنى الاخبار من الشيء بقدره فليس معنى فعل

صفة المتكلم لجمع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا متكلم صادق ومعناه صادق  
او موقوف على صفة الكلام بناء على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقا والصدق  
لازم وجوابه اما على الاول فهو ان الصدق والكذب وان اتحد في التعريفين على ذلك  
لكن الخبر متعدد فيها كما ذكره فلا دور في الخبر الاخبار بالبيان بالخبر عاد الدور واجتنب  
دفعه الى وجه اخر فهو ان صدق المتكلم على هذا التفسير يتوقف على معرفة الكلام وصدقه  
وليس شيئا منها يتوقف على صدق المتكلم وصفه واذا صدق المتكلم بالخبر عن الشيء علمنا  
به يتوقف على معرفة الخبر بمعنى الاخبار ولا محذور فيه وان كان بمعنى الايمان بالخبر اذ لا  
محذور في صدق المتكلم على الخبر المتوقف على صدق الكلام ولا عكس فلا دور **قوله** الظاهر

بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج بين قولنا حصول القيام له امر محقق بوجود  
الخارج **قوله** اخفاء انك اذا قلت زيد موجود في الخارج قولنا مطابقا للواقع كان  
ظرفا لوجود زيد لا لزيد نفسه ولا ارتياب ايضا ان الموجود الخارج هو زيد  
لا وجوده فظهر ان الموجود والخارج هو زيد لا وجوده ما كان الخارج ظرفا  
لوجوده وان صدق قولنا زيد موجود في الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود  
زيد موجود في الخارج فكذا نقول الخارج في قولك القيام حاصل لزيد في الخارج ظرف  
لحصول القيام لزيد ووجوده له ولا شك ان وجود شيء بغيره فرع وجوده في  
نفسه فيكون القيام امر او وجودا في الخارج ووجودا في لزيد واما حصول القيام  
له فليس موجودا خارجيا لان الخارج ظرف لنفس الحصول لا لتحقيق وجوده فالفرق

فان قيل  
الصدق والكذب  
اما هو في تعريف  
الخبر حيث انه  
متطابق لهما فانه  
لم يفرق بينهما  
في التعريفين  
لكن الخبر متعدد  
ذلك لا يستلزم  
معنى الخبر  
ومعنى الاخبار  
من الشيء بقدره  
فليس معنى فعل  
الصدق والكذب  
اما هو من في  
تعريف الصدق  
الخبر حيث انه  
متطابق لهما  
فانه لم يفرق  
بينهما في  
التعريفين  
لكن الخبر  
متعدد ذلك  
لا يستلزم  
معنى الخبر  
ومعنى الاخبار  
من الشيء  
بقدره فليس  
معنى فعل

فان قيل  
الصدق والكذب  
اما هو في تعريف  
الخبر حيث انه  
متطابق لهما  
فانه لم يفرق  
بينهما في  
التعريفين  
لكن الخبر  
متعدد ذلك  
لا يستلزم  
معنى الخبر  
ومعنى الاخبار  
من الشيء  
بقدره فليس  
معنى فعل

لزيد لا ظرفا لنفسه  
كووجوده



٢ أن الخارج في القول الأول ظرف للمصو نفسه ولا يستلزم ذلك وجوده فيه وفي الثاني ظرف  
 ٣ لوجود المصو وتحقيقه وهو معنى كونه موجودا خارجيا رخصا إذا قلنا نسبة خارجية  
 ٤ أردنا بها مكان الخارج ظرفا لنفسها كالوجود الخارج لا مكان الخارج ظرفا لتحقيقها  
 كالوجود الخارج وقد عرفت أن صدق **الاول** لا يستلزم صدق الثاني فأتى المحار والذبح  
 الاشكال لما قوله فانالو قطعنا النظر <sup>في</sup> حرم مستدرك في البيان الا ان يتعسف يقال  
 معناه ان حصول القيام لزيد في الخارج أمر مجزئ به قطعاً ولا شك فيه لصلو خلا  
 كون حصول القيام أمر يتحقق في الخارج فانه لا جزم فيه فيكونه اشارة اجمالية الى  
 ما فصلناه من الفرق وربما يجاب عن غرض السؤل بان ليس المراد بالخارج ههنا ما  
 الايمان نتيجة ان النسب امر اعتبارية لا موجودا خارجية بل المراد خارج النسب  
 الذهنية التي دل عليها الكلام **قوله** وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطاً **اول** قد ثبت  
 هذا الاخبار شهادة يتضمن الاخبار بكونه <sup>مستدرك</sup> بالشهادة وذلك <sup>عرفاً</sup> على كونه  
 صادراً عن عي <sup>مستدرك</sup> ومواطاة قلب التكذيب راجع الى هذا الخبر <sup>الذي</sup> ضمنه النسب  
 فلا نظر **قوله** ولو سلم ان <sup>القول</sup> **قوله** فأتى بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الالف <sup>القول</sup> يعني ان قصد  
 متجبر فيها هو مفهوم الالف حقيقة ولو سلم انه ليس بمعتبر فيه بل هو مستدرك بمعنى  
 مطلقاً فقد اريد هنا قصد الالف بناء على ان الالف فعل التي من شأنها ان  
 قصد رعا اختياراً اذا نسبت الى ذوي الارادة يتبادر منها صدق وعين  
 قصد وان لم يكن داخلياً في مفهومها وأما المحذور فليس له ارادة يعتد بها **قوله**

القضا  
 الجواب الاول ان الخارج في  
 ان الخارج في الخارج في الخارج  
 الجواب الثاني ان الخارج في  
 الجواب الثالث ان الخارج في

٢ سماح

مستدرك

كفي



كف دليلاً في نكل التقييد نقل أئمة اللغة واستعمال العرب **أقول** أي يلد على تعيد الكذب  
بالصدق في الافتراء وأنه داخل في أئمة اللغز أن الافتراء وهو الكذب عن غير وجه  
العرب إياه في ذلك كما في سائر مدلولات الألفاظ بهذا تقرير الجواب أن أورد السؤال  
على قصد الافتراء لتقرير أن العرب تتعمل الأفعال المذكورة في موارد وتعتبر فيها  
انضمام القصد إليها ويفسر أئمة اللغة بهذا وهذا كما في تفسير الافتراء بقصد  
إليه سواء جعل مجازاً إليه أو جعل القصد خارجاً عما يستعمل فيه اللفظ ومدلولاً عليه  
القرينة فإن النقل والاستعمال إنما يجريان في كل منهما إما شخصاً أو نوعاً **أقول**  
وفي بحث **أقول** وذلك أن الـ <sup>بكله</sup> مخصص في الافتراء والخبر إنما هو فيما يكون كل  
حقيقته وقول المجنون ليس حقيقة <sup>بكله</sup> تتأزم هذا القائل <sup>بكله</sup> الافتراء فيها بطل عند  
تجمل كلام المجنون واسطة بينهما **أقول** وذكر بعضهم آخراً لا فرق بين النسبة في المركب  
الـ خبري وغيره إلا بأنه **أقول** أن أراد أنه لا فرق بينهما أصلاً في التعبير <sup>بالتشبيه</sup> فالفرق  
بوجود العلم المخاطب بالنسبة التقييد دون الـ خبرية يبطله قطعاً وأن أراد أنه  
لا فرق بينهما <sup>بمختلفان</sup> مختلفان به في الـ <sup>حتماً</sup> محال وعدمه وهذا مناسب لما مر من أن حتم  
الصدق والخبر من خواص الخبرية المشهور ولا يجري في غيره وكافي في إنبات  
ما قصد من شمول الاحتمال للمركبات التقييدية والخبرية فذلك الفرق لا  
طائل حتمه لأن احتمال الصدق والكذب في الخبر إنما هو بالنظر إلى نفس مفهومه  
مجرداً عن احتمال المتكلم والمخاطب <sup>أعقار</sup> خصوصية الخبر أيضاً لتبين رجوعه إلى

مفهوم مع

عنا اعتبار القصد

في مفهوم الـ افتراء

وأن أورد على قوله فالفرق

مع







يشع من حيث هي هي بوقوع نسب اخرى خارج عنها فلذلك احتملت عند العقل  
 مطابقتها ولا مطابقتها واما النسب في المركبات التقيدية فلا اشعار لها  
 من حيث هي هي بوقوع نسب اخرى تطابقها ولا تطابقها بل ربما اشع  
 بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية بيان ذلك انك اذا قلت زيد  
 فاضل فقد اعبرت بينهما نسبة ذهنية على وجه يشع بذاها بوقوع نسبة  
 خارج عنها هي ان الفضل ثابت له في نفس الامر لكن تلك النسبة الذهنية لا  
 تسلم هذه الخارجية استلزاما عقليا فان كانت ~~هذه النسبة~~ الخارجية  
 المتشع بها واقعة كانت الاولى صادقة والا فكاذبة واذا لاحظ العقل  
 تلك النسبة الذهنية من حيث هي جون معها كلا الاورين على السواء وهو  
 الاحتمال واما اذا قلت ما زيد الفاضل فقد اعبرت بينهما نسبة  
 ذهنية على وجه لا شع من حيث هي بان الفضل ثابت له في الواقع بل من  
 حيث ان فيها اشارة الى معنى قولك زيد فاضل اذا المنبار الى الالفام ان  
 لا يوصف شئ لاجل ما هو ثابت له فالنسب الخبرية يشع من حيث هي بما يوصف  
 باعتبارها بالمطابقة واللامطابقة اي الصدق والكذب فهي من حيث هي  
 محملة لها واما التقيدية فاما تشير الى نسب خبرية او كاذبة والاشياء  
 نباحرية فهنا هذا الاعسار كتمان الصدق والكذب واما محسب  
 فلا فصيح ان الحق هو المشهور من كون الاحتمال من خواص الخبر قوله  
 واما الكذب فليس مدلول له حاصل ذكره ان قولنا زيد قائم  
 مثلا يدل على ثبوت القيام لزيد في نفس الامر فاذا قلت زيد قائم



حملة على  
والا تم  
الفوق  
بركة

وكان قيامه واقعا قد تحقق معه دلوه وان لم يكن واقعا فقد تخلل عنه المدلول  
 ودلك جائز لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست لعلامة عقلية  
 تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما اعتليا يستحيل التخلف كما دلالة الاش  
 على المؤثر فوله ويمكن ان يقال لازم ما ذكره الحزب الا يقال لعل المتكلم قد  
 يأتي بالجملة الجزئية على غفلة من غير قصد الى معناه وشعوره فلا تحقق صورة  
 الحكم في ذهنه لانا نقول الكلام فيميز هو بصدد الاخبار والاعلام لا من  
 بالجملة الجزئية كما مر وسيشئ اليه بقوله وهذا ضروري وكل عامل يقضي  
 للاجبار ومنها بحث آخر وهو انه فسر فائدة الجزو لازمها اولاً  
 للحكم وكون المحجة عالما به موافقا لما في المتاح وذكر ان معنى اللزوم ح  
 انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس فاللزوم بينهما انما هو  
 بحسب استفادته المخاطب اياهما وعلمهما من الجزئ نفسه لا باعتبار تحققها في نفسها  
 ثم تعلل عن العلامة والمتم انما جعلها الفائدة ولازمها علم المخاطب بالحكم وعلمه  
 بكون المتكلم عالما به وعلى هذا فمعنى اللزوم ظ وهو انه كلما تحقق العلم الاول  
 من الجزئ نفسه تحقق العلم الثاني منه كما قرره المص بقوله ان يمتنع الجزم ثم قال  
 بهما ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الجزم هو كون المحجة عالما بالحكم فقد جعل لازم  
 عبارته عن المعلوم فاما ان يجعل الفائدة ايضا عبارة عن المعلوم الاخر  
 اعني الحكم ليقينا سببا في رجوع تفسيرهما وازدومهما الى اذك اولاً وقد سلم  
 بهما بقوله ام لم يعلم انه لا لزوم سبها بذلك المعنى لانه اذا لم يعلم السامع  
 من الجزم ان المحجة عالم بالحكم وقد علم منه الحكم لم يصدق قوله لعل المتكلم

حسین

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً والحق  
مقاماً

حسن افاضه ملحق انمول  
میں

الاسم ويكلف من حتمت فتمت الزمان بحسن العلم  
الحاصل بعد ما هو الطاء اسماء اراى كحسب العلم  
والاسم المازاد السوال المولى كحسب العلم  
لم ارا عليه وهو ط

فانها  
مع  
واو  
العلم



حكمة اذن اللان واللام  
 في الحكم بالعلم  
 ١٢

افاد انه عالم به فبتم مقم السائل واما ان يجعلها عبارة عن العلم كما يقتضيه سياق  
 كلامه ويكون معنى اللزوم انه كلما تحقق علم المخاطب بالحكم من الخبر نفسه تحقق كون  
 الخبر عالما به من غير عكس ففيه بعد لغوات التناسب بين الفائدة ولازمها  
 وكأنه اورد عبارة الامكان لذلك ولما صرح به من كونه منافا للتفسير المص في اللان  
 وان كان موافقا في الفائدة وله منافاة ايضا مع تفسير المفتاح لكن في الفائدة  
 دون اللان وقد اتضح لك مما تقر ان الفائدة ولازمها نفسا سبي ثلاثة  
 تفسيرهما بالمعلومين وتم تفسيرهما بالعلمين وتم تفسير الفائدة بالعلم ونفس  
 اللان بالمعلوم واما على هذا خلاصته اصلا لان تحقق الحكم في نفسه لا يستلزم  
 الخبر فضلا عن ان يستلزم علم المخاطب من الخبر نفسه كون المتكلم عالما بالحكم ولكن  
 ان تكلف في تصحيح اعتبار اللزوم بين العلم بالفائدة ونفس لازمها لكنه نقضت

محض الفائدة بكلام المص غير متبادر

حدا فقل ليس المراد بالعلم بها الاعتقال للحاكم المطابق بل حصول صورة هذا  
 للحكم في ذهنه اراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما او غير  
 جازم او لم يكن معتقدا له اصلا ليتناول جميع ما ذكر من احوال المتكلم وفيه نظر  
 لان حصول الحكم على هذا الوجه لا يعتد به عرفا ولا يسمى فيه علما ولا يقال ان  
 المتكلم افاد المخاطب قطعا بل الحق ان العلم اريد به هنا الاعتقاد مطلقا  
 علما مستفيض لغة واذا قلنا افاد المتكلم للحكم واستناد المخاطب او علمه  
 به حصول صورة الحكم في ذهن المخاطب بل اعتقاده بالحكم قطعا ان ذلك لا يحصل له  
 من الخبر نفسه الا اذا اعتقد ان المتكلم معتد بالحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به

اما اول ما قلنا من ان العلم بها  
 هو العلم بالعلم واللام الذي هو العلم  
 علان اللزوم باعتبار العلم من جانب  
 اللزوم والحق من جانب اللزوم  
 والمحقق في نفسه من جهة واحدة  
 ان الحق في نفسه من جهة واحدة  
 على ما هو عليه اصلا في نفسه  
 في العلم بالعلم واللام الذي هو العلم  
 واللام الذي هو العلم بالعلم واللام الذي هو العلم  
 واللام الذي هو العلم بالعلم واللام الذي هو العلم

وذلك لان حصول خبره ان يكون  
 معلوما للمكلم والسائل في اعصار  
 صدور المعلد

فظهر ان كمالا للحكم افاد انه عالم به قوله وقد ينزل العالم بها منزله الجاهل

فان قيل كثيرا ما يشبه خبره ان كان لا علم له او لم يحصل  
 الاعتقاد بالعلم من خبره او لم يحصل  
 الشبهة ان العلم بالعلم واللام الذي هو العلم  
 واللام الذي هو العلم بالعلم واللام الذي هو العلم  
 واللام الذي هو العلم بالعلم واللام الذي هو العلم  
 واللام الذي هو العلم بالعلم واللام الذي هو العلم



فيه بحث لان الخالي في عبارة المتكلم يعني  
الخالي عن العلم بالقائده فيتناول الخالي  
من الحكم والتردد والاكثار فليس فيه  
ما ذكره ولا يصح غيره ارضى ولو سلم  
فقد ولى عن عبارة المتكلم تزج وقصد  
الى التعميم ثم الظاهر ان يبقى هذا على  
و يعتبر تخصيص غير في قوله وغير  
المنكر كما منكره بما سوى العالم لا بالعلم  
لأنه يكون مرجع الخلف قبل الوصول الى  
المازك بعد ادراكهم في مثله طه

نقل عنه ان المراد ما يعي لازم  
الحس لا تترافا فائدة الضم فلا يتوقف  
مجرد العلم بها لا يقتضي عدم القابلية  
للمجرد لبيان ان يكون المقصود لازم  
طه

يعني ان القيد في النفي والاشارة  
والثبوت في التزم عدم توارد النفي  
والاشارة على نفي واحد  
طه

هذا هو المقصود  
من قوله الخالي  
في عبارة المتكلم  
فليس فيه ما ذكره  
ولا يصح غيره  
ارضى ولو سلم  
فقد ولى عن  
عبارة المتكلم  
تزج وقصد الى  
التعميم ثم  
الظاهر ان يبقى  
هذا على غير  
و يعتبر تخصيص  
غير في قوله وغير  
المنكر كما منكره  
بما سوى العالم  
لا بالعلم لأنه  
يكون مرجع الخلف  
قبل الوصول الى  
المازك بعد ادراكهم  
في مثله طه

هذا بحسب مفهومه يتناول ثلثة اشياء الاول تنزيل العالم منزله خالي الدهر فيلحق اليه  
الجملة مجردة عن التاكيد والثاني تنزيله منزلة السائل فيلحق اليه مؤكدة تأكيدا  
استحسانا والثالث تنزيله منزله المنكر فيؤكد تأكيدا على حسب الاحتكاك والنظر  
ان المراد هو الاول كما صرح في المتنازع وسياتي الثالث في تنزيل غير المنكر منزلة  
المنكر واما الثاني فيعلم بالمعاني الى اللازم سند ذكره قوله فيلحق الله الخبز وان  
كان عالما بالقائده كانه حصص القائده بالذكر لأنها العدة الكبرى من الجملة الجزئية  
والا فقد يلحق الجز الى من يعلم لازم القائده اذ لم يجز على موجب علمه كما اذا  
ظهر منه مخايل اخفاء للحكم عن الملقى فان موجب ذلك العلم ترك الاختفاء مخايله  
فعله وامرئيت اذ رميت امرئيت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك  
الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل امرئيت تائرا اذ رميت كسبا  
وليس بشئ لجر يانه في جميع الأفعال عند من يقول بالكسب وعدم صحة عند من  
ينكره قوله فان كان خالي الذهن المراد بالخالي من يخلو ذهنه عن التصديق  
بالنسبة للحكمة فيما بين طرفي الجملة الجزئية وعن تصور تلك النسبة وبالتردد من  
تصور النسبة للحكمة ولم يصدق بشئ من وقوعها ولا وقوعها بالمنكر من  
صدق بما يتنازع مضمون الجملة الملقاه اليه واما انحصر المخاطب في هذه الثلاثة  
لأنه اما ان يكون خاليا عن التزم بالنسبة وعن تصور ما هو المسمى بخالي الدهن  
واما ان يكون خاليا عن التزم بها دون تصور ما هو المتردد والسائد وط  
ان عكسه مح واما ان لا يكون خاليا عن شئ منها وح اما ان يكون مصدقا  
بما في مضمون ما تلقى اليه فهو المنكر او مصدقا بمضمونه وهو العالم ثم ان العالم







Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines, with some lines being more prominent than others. The script is dense and fills most of the page.



الاطراف والعود الى مهام حصول اصل الصم ملاحا ح ج الى التاكيد اذ المظ  
حسب الظن هو الصور وندك يعلم انه لا يلزم من بطلان جعل مجر للحوار  
اصلا في التاكيد بان اعتبار طي سائل خلافة كان عمه واما فلما بدأ الضابط  
اولي لاهم اطلقوا حس التاكيد في الجملة الملقاه الى المردود السائل  
لنزول به رد دم سقش الحكم في ذهبه وهذا الدر كافي في سقش التاكيد  
واما التاكيد الذي لم يطل على خلاف ما يحبه به ملاحظ عن شاييه انكار على حسب  
طنه ملا بعد اراحه في المكر وانما ما ذكرناه اسب ما قالوا من ان السؤال  
عن السب الخاص لبعض ماكد الحكم بخلاف السؤال عن السب المطوق  
وكان الرسل دعوتهم الى الاسلام على وجه ظنهم اصحاب وحي ورسلا  
من الله يدأوجه فيه بعد لانهم انما ارسلوا الى اصحاب القويه ليدعوتهم الى  
عيسى ع والتعبينونة والاعتقاد لدينه فايها مهم اياهم انهم اصحاب وحي  
وانهم رسل من الله بلا واسطة رسول الله مستبعد جدا وانما ان اسناد  
الارسل الى الله تعالى قوله مع اذ ارسلنا اليهم بناء على ارسال عيسى اليهم  
كان بامر الله سبحانه وتعالى وان قولهم انا اليكم مرسلون معناه مرسلون من  
رسول الله بامر الله وان تكذيبهم للرسول انما هو كونهم رسلولا  
من الله لا كونهم مرسلين من ذلك المرسل وان الخطاب في قوله ان اقم قنا  
الرسول والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون تغ  
الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كانهم اضر وا عيسى عليهم وخاطبوه بنفي رسالة  
من الله تعالى مع مخالفة في انكارها ونظر ذلك في الاشتغال على التعليلين ان يبلغ

في كل من كان له حق في التاكيد  
في كل من كان له حق في التاكيد  
في كل من كان له حق في التاكيد

و قال السيد ان السؤال عن السب المطوق  
السب وان السب المطوق هو الذي لا  
السؤال عن السب المطوق هو الذي لا  
السؤال عن السب المطوق هو الذي لا  
السؤال عن السب المطوق هو الذي لا

في كل من كان له حق في التاكيد  
في كل من كان له حق في التاكيد  
في كل من كان له حق في التاكيد



جماعة من خدم السلطان حكمه الى اهل بلد فيقولون في ردِّهم ان حكمكم لا يجري  
 علينا اذ قينا من هو اعلا يدانكم قول فيجعل غير الائل كالسائل اذا  
 قدم غير الائل بحسب مفهومه يتناول خالي الذهب والمنكر والعالم والمقصود  
 هو الاول لان تقديم الملوحة انما يعتبر بالقياس الى الخالي واما تنزيل العالم  
 منزلة الائل فراجع الى التمهيد بوجه ما كان في تنزيله منزلة الخالي الا انه يعتبر هنا  
 ظهور علامات الرد والسؤال مسح الكلام في تنزيل المنكر منزلة السائل  
 قول السامع ان المتردد الطالب لم يرد بذلك ان المخاطب بواسطة الملوحة  
 صار مستشفا ومتزدد ايا بفعل والا كان التاكيد من  
 اخرج الكلام على مقتضى النظر يلزم ان الملوحة من شأنه  
 ان يجعل مترددا طالبا واما انه صار كذا ام لا فغير منظور اليه  
 وفي قوله نصار المعام مقام ان يتردد المخاطب وقوله  
 حتى ان النفس اليتقطي والفهم المتسارع يكاد يتردد  
 فيه اشارة الى المعنى قوله وشبه وما اثر في نفسي ان النفس لا مارة  
 بالتسوء فان قلت فلم اكدنا كيد من وكان يكفي احد ما قلت على احدهما  
 لتقديم ذلك الملوحة والا فليكون هذا الخبر في نفسه لا يقيد الهم بل يتردد  
 فيه ادنيكه سواء حمل النفس على العموم او على العهد اما على العموم فلان الهم  
 يستبعد ذلك الحكم الحكمي وان لا يخرج عنه واحدة من النفوس واما على  
 تقدير العهد <sup>فلا</sup> ظاهر حاله في تركا نفسه وطهارتها مما يوقع الهم في انكار  
 الحكم والتردد فيه قوله ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح عليه شئ من علامات

قوله في قوله  
 حتى ان النفس  
 يتقطي والفهم  
 المتسارع يكاد  
 يتردد



أيديهم المنكر الخالي  
والسائل والعام جميعا لان  
الكار من علل انكار  
من كل العالم منكر  
ويحل المنكر في المنكر

الكار فان نزل منزله الخالي الذهن لم يوكد ما يلحق اليه اصلا وان نزل منزله السائل  
اكد تأكيدا هو دون انكار ويكون اشارة الى ان الخبر الملقى اليه مما لا يليق بالعامل الكار  
بلغاية ما يتصور منه ان يتردد فيه ولا معنى لتفصيل المنكر منزلة العالم في القاء الخبر اليه  
ضابطه قد عرفت انحصار احوال المخاطب بالجملة الجزئية في العلم والخلو والسو  
فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لأن مقتضاه ان  
لا يخاطب بما يعلمه فاذا خطب فقد ينزل منزلة غير من الثلاثة واخرج الكلام  
على خلاف مقتضى الظاهر وكل من الخالي والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان  
فان نظر في خطابه الى حاله في نفس الامر كان القاء الخبر اليه اخراجا على  
مقتضى الظ وان نزل في ذلك منزلة احد الآخرين اذ لا معنى لتزيله  
في الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف مقتضاه فانحصار اخراج  
الكلام في اثني عشر قسما ثلاثة منها اخراج الكلام على مقتضى الظ  
وتسعة على خلافه ثلاثة في العالم وستة في غيره **قوله** وجوه متعسفة  
منها ان الضر في معه للخبر اي مع الخبر شيء من الدلائل لو تأمله المنكر  
لا رتدع ومنها ان ما عبارة عن العقل اي مع المنكر عقل لو تأمل به  
فحذف الجار واوصل الفعل ومنها ان ما عبارة عنه ايضا الا ان المستتر  
في تأمله راجع اليه والبارز راجع الى الخبر المنكر اي مع المنكر عقل  
ان تأمل ذلك العقل الخبر لا رتدع عن انكاره **قوله** ظاهر في التمثيل اي ظاهر

مطلب ضابطه  
لا يمكن ضبطها الا بفضل  
الله تعالى

لعل وجه التعسف في الاول  
انتشار الضمان في تفكيرنا  
الاحتياج الى التعديب في انكارنا  
ان الارادة انما يكون بها على الاول  
والله لا يتأمل نفس الخبير



العبارة بمعنى ان قوله لا ريب فيه مثيل لما هو بصدده فيكون  
 من امثلة تنزيل المذكر لضمون الخبر منزلة غير المذكر ويحتمل ان  
 يكون تنظيراً وشبهها من حيث انه جعل فيه وجود الريب كعدمه  
 تعويلاً على ما نزل به من اصله فلا يكون مثلاً لما نحن فيه وتؤكد  
 هذا الاحتمال قول المص في ما بعد وهكذا اعتبارات النفي لا شعارة  
 بان ما تقدم اعتبارات الاثبات وامثلته فقط ولو كان قوله لا ريب  
 فيه مثلاً لكان من امثلة النفي فكان الانسب تأخير عزوه وهكذا  
 اعتبارات النفي قوله مما لا يصح ان يحكم به وذلك لان الريب ههنا  
 معنى الشك فوجود المرتاب يستلزم وجوده قطعاً وان جعل  
 مصدره اقولنا رايه فارتاب احتيج الى تكلف وهو ان الارتاب لما كان  
 مطاوعاً للرب دل وجوده على وجود الريب بل هم يزعمون ان  
 ارتبابهم اغناهم عن ربه قايماً بهم فلا يصح الحكم باسمائه فضلاً  
 ان يولد قوله وهو انه ما نفى الرب عنه معنى ان احد الارتاب فيه  
 عبادة الكشف هكذا ما نفى ان احد الارتاب فيه وظاهر منها ان  
 قوله ان احداً قائم مقام فاعل نفى فيكون النفي وارداً على عدم الارب  
 والقصود وروده على وجوده فمن ثم <sup>ثم</sup> يتوهم ان لا زائدة فاشار  
 الى حلها وهو ان في الفعل مستترا يعود الى الريب وهذا لا يقتضي

قوله لا ريب فيه  
 كقوله لا ريب فيه  
 كقوله لا ريب فيه  
 كقوله لا ريب فيه  
 كقوله لا ريب فيه  
 كقوله لا ريب فيه

مطلقاً  
 او موقفاً  
 او موقفاً  
 او موقفاً



فان قلت كيف نفى الربيع بعبارة  
الاستغراق ولم يترتب فيه  
مانفى ان احدا لا يربا فيه  
انما النفس كونه متعلقا للرب  
وربطة له لا لار

مانفى الرب بمعنى ان احدا لا يربا فيه وقيل النفي ههنا  
بمعنى الاثبات بالخبر منفيًا فكانه قال ما الى جهلنا الخبر منفيًا  
اي ليست القضية الماتى بها منفيّة هي هذه وفيه تعسف **قوله**

بل بمعنى انه ليس محلاً لوضع الارتياب فيه نظير ان تقول  
تقرير المسئلة وتوضيحها بما لا مزيد عليه من <sup>المسئلة</sup> <sup>القول</sup> <sup>يقول</sup> <sup>هذه</sup>  
حتم الاشك فيه تريد انها يقينية في نفسها لا ينبغي ان يشك

فيها لا ان المخاطب لا يشك فيها **قوله** دفعا لتوهم السهو والرجو  
فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح  
به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلة من حيث هو كذلك **قوله**

لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه انج محموله

تنزيل المقام المحقق منزلة المقدّر كثير بل الانكار منزلة تخلق المقام

الذهن مثلاً معنى مقصود تفهيمه للمخاطب هذا التنزيل يلزمه ايراد الكلام على وجه مخصوص هو  
بجهد عن التاكيد وقد  
دل باللائمة الذي هو

ايراد الكلام على الوجه المخصوص على ملزومه الذي هو التنزيل المذكور  
وهو معنى الكناية وفيه بحث لان الكناية في متعافى ارباب البيان هي  
ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم كما صرح به في ضعه

بجانب المقام في بحث اجمله المذكورة  
بجانب الفصل والوصل انه لا يرفع توهم  
وساق كلام المحقق قدس سره في  
كلامه مع انه ايضا صرح في بحثه  
لا يرفع توهم السهو فيكون خلاف  
كلام الشيخ ايضا كما عايناه في  
المنهجين لار

قوله



ولاشك ان التبريل والأيراد المذكورين فعلا من افعال المتكلم و  
الأول منهما ملزوم للثاني وفي الملزوم خفاء واللازم واضح  
فينقل الذهن منه الى ملزومه فيكون ذلك انتقالا من نفس  
احد فعليه الى الآخر فلا يكون كناية مصطلحا عليها اذ ليس  
هناك استعمال لفظ يدل على اللازم في ملزومه كما في قولك  
طويل النجاد بل فيه انتقال من نفس اللازم الى ملزومه فان قلت  
لعله اراد ان ذلك شبيه بالكناية كما زعم بعضهم فقال اراد السكاكي  
ان اخرج الكلام على مقتضى الظاهر شبيه بالتصريح في الظهور وخبراً  
على خلافه شبيه بالكناية في الخفاء قلت هذا محتمل بعيداً بآية  
ظاهر عبارة كما ان زعم ذلك البعض يردّه ظاهر عبارة المفتاح حيث  
قال وانه يعني اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم اليقين  
ليسمي بالكناية ولها انواع تقف عليها وعلى وجه حسنهما بالتفصيل  
والأوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلاً يدل على خلوص ذهن  
المخاطب وعدم انكاره وتورده في عرف البلغاء دلالة واضحة لا خفاء  
فيها وكذا الخبر المؤكد تأكيداً بليغاً يدل في ذلك العرف على انكاره كذا



فاذا التقي أحدهما الى المخاطب وقصد به ما اتضح دلالة عليه  
 كان من قبيل التصريح كما قال في المفتاح وأنه يعني إخراج الكلام  
 على مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالتصريح كما ستقف عليه و  
 اذا التقي الخبر المجرد الى عالم مثلاً لم يقصد به الدلالة على خلق  
 ذهنه بل على أن معه ما يستلزم خلق ذهنه وعدم علمه ادعاء  
 فقد ذكر ما يدل على اللازم <sup>أي خبر المجرد</sup> <sup>هو عدم جريته على موجب علمه</sup> اعني الخلق لينتقل منه الى ملزومه <sup>#</sup>  
 الادعاء وإذا التقي الخبر المجرد الى المنكر أريد أن معه ما انعامه <sup>#</sup>  
 أريد عن نكاهه فقد أطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الإنكار  
 وأريد به ما يستلزمه اذا تأمل وإذا التقي الخبر الى المجرد الى المنكر  
 دل به على أن معه ما ينيل برده وكذا اذا التقي الكلام المؤكد الى <sup>#</sup>  
 العالم لم يقصد به إنكار حقيقة بل قصد ملازمة لا مارات ومخار  
 يستلزم إنكاره ادعاء فقد أطلق اللفظ الدال على الإنكار وأريد به  
 ملزومه وقس عليه سائر الأقسام فان قلت الحقيقة والمجاز والكناية  
 من أوصاف الألفاظ بالقوانين الى معان هي مقصودة منها أصالة ضرورية  
 ان الاستعمال معتبر في حد ودها وقد نص في المفتاح على الاستعمال



انما يقال في عرفنا هذا بالقياس الى الغرض الاصل وما ذكرتم من المعاني ليست  
اغراضا اصلية من المركبات المذكورة فلا توصف بشئ منها بالقياس اليها  
فلن تلك المعاني ليست مفصلا اصلية منها في اصل اللغة واما في عرف  
البلغاء فهي اغراض اصلية منها وكل هذا مبني على عرفهم كما اشرنا اليه والله اعلم **قوله**  
ولم يقل اما حقيقة واما مجازا في ذلك لانه المتبادر من افعال هذه العباد  
في تقسيم الاشياء هو الانفصال الحقيقي والمانع من الخلط او بحدها يصير القسم  
مضبوط دون المانع من الجمع اذ لا يعلم به هنا عدة الاقسام قطعا فيلزم **قوله**  
ههنا الدلت على انحصار الاسماء في الحقيقة والمجاز والمصنف لا يقول **قوله**  
وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع توضيح ما ذكره في  
هذا الموضع ان قوله ما هو لصيتبار منه الى الفهم ما هو له بحسب الواقع  
فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا  
يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منها فاذا كان  
عليه قوله عند المتكلم كالمطابق لهما باقيا على حاله داخل في الحد ونخرج به ما يطابق الواقع  
فقط ويدخل في الحد ما يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا منها باقيا على حاله خارجا  
عن الحد فاذا كان ذلك في الظاهر دخل في الحد ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا منها  
فظهر **قوله** ولكن يفي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فيغلب **قوله** ما  
لا يطابق الاعتقاد ولا الواقع كخارجا عن الحد بقوله هو له ولم يدخل فيه زيادة قوله عند  
فكان باقيا على حاله خارجا عن الحد ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فانه كان خلافا له وقد خرج عن هذا  
الزيادة فثبت بقاء الخروج اليه تغليبنا قلت زيادة القبول على ما هو حيز النفي توجب تعميما  
تناولا لما كان خارجا بدو القيد لان نفي الاصل عنهم في الاعم واما القيد في الاثبات فوجب

ان تكون







أورد عليه بعض الفضلاء أن عدم الإطلاوع على السرار موجب استعمال اللفظ فيما هو اعتقاده بحسب مقتضى الحال وليس موجب ظهور قصده أو لا يقصد ما لا اطلاع عليه قوله عدم الإطلاوع على السرار لما ترى تبادر المعاني من اللفظ إذا كانت تلك اللفظ متبادر في ثبوت تلك المعاني بجملة الواقع ونفيها وهذا أقوالوا الاختيار موضوع للصدق وإنما الكذب لا يصلح عقل وليس مدلول اللفظ فإذا قيل لا يتبادر في اعتقاده أو كان معناه أن عموماً اعتقده كناية والراجح الذي يدل على ذلك اللفظ هو اعتقاده كناية في الواقع لا في الظاهر كقولنا لو كان عموماً معتقده كناية في الواقع وأن كان مطابقاً لظاهر حاله تشبیه الكلام في اللفظ إلى الكذب وما ذاك إلا أن مدلول خبره أنه معتقده في نفسه لا في هذا الظاهر ولا يقصد الحكم خلاف المتبادر من اللفظ أو كان عموماً كونه من طرق البيان فافهم

لم يحى وهو القسم الأول وكلامه في القسم الثاني وجوابه أن المعتبر علم المتكلم بحال تكلمه أي يعلم المخاطب أن المتكلم عالم بحال تكلمه بعدم مجيئه فلا يمكن أن يتوهم سهواً أو نسياً فأنى القسم الأول بل في الثاني نعم يتصور في الثاني حاله بأنه هي جهل ابتداء فالأولى أن يصرح بها أيضاً **قوله** بل جوابه أنا لا نعلم عدم صدقه على ما ذكر فإن قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم أعم من أن يكون عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر بل دلالة على الثاني أظهر لعدم الإطلاع على السرار ومن أنصف من نفسه اعترف بأن المتبادر من قولنا الحكم عند المتكلم كذا أنه كذلك بحسب اعتقاده لا بربى أنك إذا قلت عند أي حقيقة فإنه لا زكوة في مال الصبي يفهم أنه كذلك اعتقاده حقيقة وأما أنه لا اطلاع على السرار فذلك لا يقدح في تبادر المعنى المذكور إلى الأذهان وإطلاق اللفظ في الحدود على خلاف ما يتبادر منها بفسد لها فإن قلت ما عند المتكلم ينقسم إلى ما عنده في الحقيقة وما عنده في الظاهر فيكون أعم منهما ولا يتبادر منه أحد بما قلت انقسامه إليهما لأن معنى عدم التبادر فإن الوجود ينقسم إلى الخارج والذهني وإذا أطلق تبادر منه الخارج وكذا الوضع ينقسم إلى ما يكون بتأويل وما يكون محقق وإذا أطلق تبادر منه ما هو بحسب المحقق فإن قلت كيف ذلك ولادلاله للعام على خصوص بعض أفراد تلك الظاهر أن اللفظ حقيقة في ذلك المعنى المتبادر منه وبماز المتبادر في الآخر وأن صحة التقسيم إنما هي باعتبار الإطلاق على معنى ثالث سواء لهما من باب عموم المجاز وإن جعل حقيقة في القدر المشترك بينهما فنسب تبادرهما حينئذ كثرة اطلاعه على القدر المشترك فمنه حتى صار كأنه المعنى الحقيقي **قوله** أما الأول فلصدقه على نحو قولها فأنما هي أقبال وأدما وذلك لأن الأقبال والأدبار أمران ثابتان للناقض من حقيقتهم

الظن بعد قوله ان المراد  
مدلول خبره انه معتقد في نفس الامر  
وهذا الظن ولا يوصد الحكم خلاف  
المشاهد من اللفظ او كان عارفا  
بأنه لا يصدق البيان فافهم  
من  
الظن بعد قوله ان المراد  
مدلول خبره انه معتقد في نفس الامر  
وهذا الظن ولا يوصد الحكم خلاف  
المشاهد من اللفظ او كان عارفا  
بأنه لا يصدق البيان فافهم  
من  
الظن بعد قوله ان المراد  
مدلول خبره انه معتقد في نفس الامر  
وهذا الظن ولا يوصد الحكم خلاف  
المشاهد من اللفظ او كان عارفا  
بأنه لا يصدق البيان فافهم  
من



سند الهمافى صدق على اسناد هما اليها انه اسناد معنى الفعل الى ما هو له  
فاندرج في تعريف الحقيقة مع انه مجاز كما نص عليه الشيخ فان قلت  
المجاز العقلي اما اسناد الى غير ما هو له او ما يشتمل على اسناد اليه فلا يصح  
ان يبعد منه ما هو اسناد الى ما هو له او ما يشتمل على اسناد الى ما هو له قلت  
الاقبال وان كان صفة للناقة قائمة بها لكنه غير محمول عليها موافاة فاذا  
قبل اقبلت الناقة كان الاسناد حقيقة واذا قبل اسندت الناقة هي اقبال كان مجازا  
لان الاسناد بطريق الحمل انما هو لا فراده فاذا حمل عليها فقد حمل على غير ما  
محمول عليه حقيقة ويظهر لك من هذا انه لو قيل معنى تعريف الحقيقة هو ان  
يسند الفعل او معناه الى شئ هو ثابت له على وجه اسناد اليه اندفع الاعتراض  
ايضا **قول** والاسناد الى المتداء عنده ليس بحصه ولا مجاز اى مطلقا سواء  
كان اسناد جملة اليه او اسم مستق او جامد ولعل المصاحد هذا القول من  
ظاهر عبارة الكشاف حيث قال ولا تفسير هذا ان للفعل ما لبسات شئ لا  
الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبب له فاسناده الى  
الفاعل حصه وقد سند الى هذه الاشياء على طريق المجاز وقال ثانيا الاسناد  
المجازى ان يسند الفعل الى شئ يلزم الذي هو له في الحقيقة فان اقتضاه في  
الموصوفين عاذا كذا الفعل توهم ان الحقيقة والمجاز من صفات اسناد الفعل والحق  
به معناه لانه في حكمه ونفى ما عداها خارجا عنها وقد وجه هذا المذهب  
بان الفعل مشتق على النسبة فاعتبر ان النسبة في مكانها سمت حصه او في  
غير مكانها سمت مجازا واما المشتق فيخوز بحدادب فسمه الى ضميره  
توصف بها بخلاف نسبتته الى المبتدأ لكونها خارجة عنه وكذا الجملة الفعلية  
فيخوز يضرب ثمان النسبة بين اجزائها توصف بمادون نسبتها الى المبتدأ

مدرك حصه اسناد الى ما هو له  
وهو الاسناد الى المتداء



المعجم

١٣٩٥

لما ذكر والمصدر والقوة اقتضاه النسبة صار في حكم ما دخلت النسبة في  
 مفهومه والنسبة العلوية في الافعال وما في معناها ملحقة بالاسناد وان  
 كانت خارجة عن مدلولاتها ولا يخفى عليك انه تعسف **قول** ليس هو التشبيه  
 الذي يفاد بكان والكاف وذلك لان التشبيه المفاد بكان ونحوها مقصود  
 من الكلام والتشبيه في نحو ابنت الربيع صحيح لما هو المقصود منه وليس به  
**قول** والمعتبر عند صاحب الكشف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله  
 قال: الكشف قبل هذا الكلام وقد يستدل الى هذه الاشياء على طريق المحراز  
 الفاعل في ملابسته المسمى استعارة وذلك لمضاهاة الفعل كما يضاهاه الرجل الاسدي في جراته فيستعاض  
 له اسم فقد صرح بان المعتبر مضاهاة هذه الأمور للفاعل في ملابسة الفعل فيجوز ان  
 اطلق التلبس بالفاعل بنا على ما سبق ويكون ملابسة الفعل عنده  
 ايضا اعم من ان يكون بواسطة حرف او لا ويجوز ان اطلق في التعريف بناء على ان  
 المعتبر عنده التلبس بالفاعل الحقيقي مطلقا سواء كان ملابسة الفعل او لا ووجه الوجه  
 الى مؤنة تعميم الملابسة وانما قيده سابقا لشيوعه وكثرة استعماله فان قلت ما  
 لا يتعلق به الفعل لا بداته ولا بواسطة حرف يبعد اسناده اليه بمجرد تلبسه  
 بفاعل والاكتفاء بمطلق التلبس بالفاعل الحقيقي يقتضي جواز ذلك فكيف  
 به قلت ترك قيد في التعريف اعتمادا على ما سبق فيه بعد ايضا فكيف  
 يرتكبه **قول** ولقال ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده  
 وهذا اعم لما كان اعتراض المص على التكاثر في بطلان عكس التعريف مبنيا على ان  
 قولنا ما عند العقل معناه ما يقتضيه ويرتضيه وهو بعينه معنى ما في نفس الامر لان  
 العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف نفس الامر اذ لا يشترط بان مفهوم ما عند العقل  
 على قانون اللغة على ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لا مكان ادراك

منه لا اسناد ولا تشبيه  
 من تشبيه الفعل

هذا القول يصلح ان يكون معارضا  
 لمفهوم قولنا ما عند العقل  
 ما هو مقتضى ما يقتضيه ويرتضيه  
 وهو بعينه معنى ما في نفس الامر لان  
 العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف  
 نفس الامر اذ لا يشترط بان مفهوم ما عند  
 العقل على قانون اللغة على ما حصل عنده  
 وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لا مكان  
 ادراك

هذا القول يصلح ان يكون معارضا لمفهوم قولنا ما عند العقل ما هو مقتضى ما يقتضيه ويرتضيه وهو بعينه معنى ما في نفس الامر لان العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف نفس الامر اذ لا يشترط بان مفهوم ما عند العقل على قانون اللغة على ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لا مكان ادراك

هذا القول يصلح ان يكون معارضا لمفهوم قولنا ما عند العقل ما هو مقتضى ما يقتضيه ويرتضيه وهو بعينه معنى ما في نفس الامر لان العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف نفس الامر اذ لا يشترط بان مفهوم ما عند العقل على قانون اللغة على ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لا مكان ادراك



الكاذب فيكون الكاذب حاصلًا ثابتًا عند العقل فما عند العقل يتناول ما في نفس الكاذب  
 وما هو بخلافه فلا يجوز أن يراد به في التعريف ما في نفس الأمر وحده فالدفع <sup>قوله</sup>   
 ولا نسلم بطلان عكسه بما ذكر لأن المراد بخلافه ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر <sup>وراد</sup>   
 على هذا الجواب أنه مناف لكلام السكاكي لأن عند العقل بهذا المعنى يتناول الأمر   
 الكاذب كما صرح به المجيب فيقول الأدهري أثبت الربيع البقل يكون منذ رجاءنا <sup>ق</sup>   
 عند العقل لأنه يحصل عنده ويثبت وإن كان كاذبًا فمخرج عن تعريف الجواز بقوله <sup>ق</sup>   
 ما عند العقل فلا يبطل به طرده كازعم حيث قال صاحب المفتاح إنما قلت خلاف   
 ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول <sup>الأدهري</sup> أثبت الربيع <sup>قوله</sup>   
 البقل والظاهر من عبارة المفتاح أن المراد بما عند العقل ما يمتنع عنده <sup>بخلوة</sup>   
 ما يمتنع عنده بأنه قال إذ ليس في العقل امتناع أن يكتسب الخليفة غيره <sup>بقيته</sup>   
<sup>بهم الأدهري</sup> أن لا يمتنع <sup>بهم الأدهري</sup> وحده الجند وعما هذا يطلب السؤال عليه في بطلان العكس <sup>أيضا</sup>   
 ما دل عليه صريح كلامه من أنه قولنا خلاف ما عند العقل يتناول قول الأدهري   
 أثبت الربيع البقل لأن انبئات الربيع للبقل يمتنع عند العقل لا يمتنع <sup>بهم الأدهري</sup>   
 عنده لما اعتقده الأدهري العاقل لأنه نقول ما يمتنع عنده قسما أحدهما <sup>بهم الأدهري</sup>   
 عند بدهية ولا يتصور من عاقل أن يعتقد بثبوته والثاني ما يمتنع عنده <sup>بالنظر</sup>   
 الصحيح ويجوز أن يغلط فيه وأثبت الربيع في هذا البقل ولعل السكاكي أشار إلى   
 هذا المعنى حيث قال فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر



بعضه فليذكر في ترتيب  
ديده واشارتها بعد  
اريد عن تعريف الجواز  
عقول الموحد ان ثبت  
لعم البقل عند اختلاف  
من الذي يصح

ما اي وان كان مخالفا في نفس الامر للعقل متساو عنده وان لم يكن العقل بدونه مخالفا  
آياه فتوكله في نفس الامر طرفا للمخالفة وكان المصير توهم تفسير الما عند العقل بناء على  
ان قوله بخلاف العقل معناه بخلاف ما عند العقل كالتفسير سؤوك كلامه  
فما عترض عليه في بطلان العكس هذا واما الجواب عن السؤال في بطلان  
الطرد كما اوضح في الشرح فانما يتم على ما قرأناه عند العقل لانه اذا حصل  
اعند وثبت كانه قوله خلاف ما عند العقل مخرجاً لقول الجاهل فلا يصح  
يقولنا قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لمخرج عو قول الجاهل فانا  
**قوله** وبالجملة ان اراد غيرهما ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه  
ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر **اقول** اقتصر على هذين المعنيين ولم يذكر  
له عند المتكلم في الحقيقة لانه ما هو له اذا اطلق تبادر منه ما هو له في نفس  
واذا اوضح هذا ان تعريف الجواز المذكور في مقابلة تعريف الحقيقة ناسب ان يراد  
بما هو له عند المتكلم في الحقيقة فليس يتبادر عند اطلاق عو قول الموحد ان ثبت  
الله البقل عند خفاء حاله عن الدهري **قوله** اراد بالاسناد الى غير ما هو له معناه  
الظاهر لا عم **اقول** يريد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق تبادر ما هو له في  
نفس الامر كما اشارنا اليه لا كما ما هو له فيسأل الاقسام المذكورة وان صح نسبتها  
فلا يصح ان يراد في التعريف وقد سبق تحقيق **قوله** واقسامه اي الجواز العقل  
**اقول** هذه الاقسام الاربعة جارية في الحقيقة وامثلها ما ذكره في الجواز

في الظاهر لانه مقرر به  
صداك واما ما هو له عند  
متكلم صح  
في الظاهر لانه مقرر به  
صداك واما ما هو له عند  
متكلم صح  
ما هو له معناه  
الاسناد الى غير ما هو له معناه  
الظاهر لا عم  
الاسناد الى غير ما هو له معناه  
الظاهر لا عم



بعينه لكن اذا صدر عن الدهري بناء على اعتقاده **قوله** واما علم مذهب  
 السكاكي فبغير اشكال **قوله** وذلك لان الكلام المشتمل على الاسناد جملة الى  
 المبتدأ يوصف عنده من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد بالجملة والحقبة  
 العقلية فان قلت اذا كان بعض اجزاء الجملة حقيقة لغوية وبعضها مجاز لغوي  
 فالجموع من حيث هو لا يوصف بشئ منها فلا يقع الاعصار عما ذهبه  
 اصلا قلت بل يوصف بالمجاز اللغوي فان المعنى المجتبع للجموع هو مجموع المعاني  
 الحقيقية لمفرداته فالنوع المركب من بعضها ومن خارج مضاف الى المجتبع **قوله**  
 ومن خلو كاستحالة قيام المجرى بالذكور بل كل اي من جهة العقل او عادة اي من جهة  
 العادة **قوله** فيه اشعار بان انتضا عقلا وعادة على التميز وليس هناك مفرد يميزها  
 فان انقسام الاستحالة العقلية والعادية يوجب ايهما كان في صفتها الا في ذلك  
 ولا نسبة تحتاج اليه فان الاستحالة لازمة والمتمثل هو القيام لا العقل وان  
 على متعد به عام في الحكم بالاستحالة بالشيء وعدمه محلا كافي قوله بما يستحيل  
 كانت مصدر مضاف الى محم مفعولها فلا يصح ان يجعل فاعلها تميز تلك  
 النسبة الى المفعول مفعول كان التميز النسبة الى الفاعل فاعل وكيف لا وتلك النسبة  
 في حقيقة انما هي الى المميز وانما صرفت في الظاهر الى غير قصد الى طريق التميز  
 والتفصيل والصحيح ان انتصابها على المصدرية الى استحالة عقلية او عادة  
 او على الظرفية المقدمه اي في العقل او العادة وان تفيد لها بيان لما حصل المعنى و  
 توجيه الاعراب لظهور **قوله** اي خيرة الله بسبب هذا وبذلك الحالة وهو اني

وفي كون تلك الجملة من حيث هي جملة شجار لغوية او حقيقة لغوية عند السكاكي لا يصرح بان المجاز اللغوي قد يكون مفردا او جمعا من مركب لكن في الاستقار الذي هو مجاز لغوي عقلا هو

عن النسيب

امثل







في مذهبه فاستمع لما نقول اذا قدمت بـ مخاطبك لأجل حقك عليك ثم قلت اقد  
 لك حق لي عليك فقد صدر عندك فعل هو القدوم لاجل داع هو الحق لك كـ كنت  
 من القدوم باب الافعال واسندته الى الحق فان اردت بالاقدام الحمل على القدوم  
 كان مجازاً الغيوا والسناد حصة وان اردت به معناه الحسنى وشبهت الحق بمقدم  
 متوهم في هذه الصورة وكان المقصود من الكلام هو التشبيه بقرينة تنسبه الاقدام  
 اليه فهو استعارة بالكناية واذا نظرت الى مناسبة الحق للمقدم على تقدير وجوده  
 هناك في ملائسته الفعل وحملت المقصود من الكلام هو الاسناد والتشبيه صحيحا  
 كما ناسنا الاقدام الى الحق مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيقي لو اسند اليه  
 كان حقيقة فان قلت اذا كان القدوم ناشيا عن اقدام فكان هناك مقدم  
 محقق فايد تشبيه الحق بذلك المقدم واوراده في صودته على طريقة الاسعاره  
 بالكناية او ان نقل اسناد الاقدام منه الى الحق على طريقة المجاز العقلي سالم في ملائسته  
 للفعل كان غرضا صحيحا في اسلوب واضح واما اذا كان الموجود هو القدوم دون  
 الاقدام ولم يكن هناك مقدم محقق فكيف تشبيه به الحق وكيف نقل الاسناد  
 منه اليه واي فائدة في ذلك قلت كما ان الشئ يشبه بامر محقق وسره في صورة  
 لغرض من الاغراض المتعلقة بالتشبيه كذا يشبه بامر موهوم وسره في صورته لذلك  
 كما تشبه الغزال بسان العول وطلع الذقون برؤس الشياطين فلا اشكال بالاستعداد  
 بالكناية واما نقل الكلام الاسناد والمقصود منه المبالغة في ملائسته الفعل فاذا  
 وجد القدوم وحده لداع واريد المبالغة في ملائسته للقدوم يتوهم هنالك  
 اقدام ومقدم وسئل اسناد الاقدام منه الى الداع فان نقل الاسناد من المتوهم كقله  
 من المحقق في تحصيل غرض المبالغة في الملائسته فظهر ان لفظا قدم مستعمل فيما  
 هو معناه حقيقة الا ان ذلك المعنى مفروض موهوم قد تعلق بفرضه عرض

باسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله المنقذ من النار  
والله اعلم بالصواب



صحيح وفائدة جليده وليس له فاعل حقيقي لو اسند اليه كان حقيقا فان قلنا  
الفاعل الحقيقي للاقدام المتوهم هو ذلك المقدم المتوهم فاداسندا اليه كان  
حقيقة قطعا قلت لا معنى لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف بقوله منه الاداعي  
فانه مساوي نقل اسناد الفعل المحقق من الفاعل المحقق في تحصيل الغرض المطلوب  
كما عرفت فقد اسناد محارزي ليس له حقيقة كما ادعاه السمع وبطل ما تكلف السكا  
من ان الفاعل الحقيقي للاقدام هو النفس اي اقدم من نفسي وان فاعل المسرور  
والزيادة حصة هو الله سبحانه قوله وعن البراء بن رباح ان التوفيق انما هو مذهب البعض  
الذي لم يرداه لما حوز الاطلاق للاقتضاف صح منه اطلاق الدبيع وغيره عليه تع  
اذ ليس الكلام في تركيب السكاكي والطلاقات بل اراد انه لما جرد ذلك فالظاهر  
انه انتقد في البلقاء السليقية من اهل الاسلام والجاهلية انهم على التجوز يحكم  
على تراليهم بتصرفات على حسب اعتقاده فلا يصح الزامه التوقف على السمع  
في خوانت البراءة وحينئذ يدفع عنه ما اورده الشارح من انه لو صح  
ذلك لوجب عند القائلين بالتوقف ان موقف صح مثل هذا التركيب على السمع  
اذ لا يتم ان السكاكي يلزمه انه لو صح مذهبه لتوقف السلفاء القائلون بالتوقف في  
صحته على السمع فانه لم يبعد ان في ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوقف  
فلا الزام الايمان من بطلان اعتقاده ذلك وان فهم من يذهب الى ذلك  
واما القائلون بالتوقف من غيرهم فلا اعتداد بهم فانه يجب عليهم الاتساع  
ما دللنا به بما لم يفهموا بعض وجوه تصرفاتهم في كلامهم قوله وهو متقدم  
على الايمان لتأخر وجود الحادث عن عدمه لا نسب هذا الفن ان يقال الذكر للكون  
اصلا لا استدعي وجوب نكته زائدة على كونه اصلا والحذف لمخالفة الاصل  
لوجب نكته باعثة عليه معدا بها فالحذف اغرق واقوى في اقتضاء المعاني الزائدة

لأن السند اليه

المعبر عن ان يكون  
في قوله هو الله  
بأنه لا ينفك  
عن الله



على المعنى الاصلى التى هي المقصودة في علم المعاني فنقدية **اولى** وجوابه ان عموم  
النسبة واردة المحصن يصل اليها قرينة الحذف **هـ** فنه بحث لان كون النسبة غير  
عامة اي غير صلحه في نفسها الامور متعددة قرينة مخصوصه حاصلها احصا  
المسند شئ معين فلو حذف المسند اليه فهم من اختصاص المسند به انه  
المقصود كما في نحو حائق لا يشاء فاعل لما ردد وكذلك كون النسبة علمية مع عدم  
ارادة التحصيل قرينة مخصوصه دالة على ان المسند اليه جميع ما يصلح له النسبة  
كما في قولك خير من هذا الفاسق فكيف يكون اسفاء هاتين القرينتين المحصن  
بعضيلا لاسفاء القرينة مطلقا مع ان لها افراد اخر كيقدم الذكر في السؤال وعمره  
ويصل لم يرد يكون الخبر عام النسبة صلوحه في نفسه **لنقد** كما فهم المقصود من سعة  
لاننا دصلوحه هذا المقام الذي ذكر فيه لان يكون خبرا عن متعدد امامنا  
الدل فلا يكون هناك قرينة محصنه له معين اصلا لا باعتبار نفسه ولا باعتبار  
خارج عنه فاذا اريد تخصيصه بمعين اي تخصيص اثباته به فلا بد من ذكره  
اذ لا قرينة بالقياس الى شئ من الامور المعنه اما ان اريد عمومها للجميع واثباته له  
فلا حاجة الى ذكره لان صلوح الخبر له مع عدم التعرض لشي من الخصوصيات كاف  
في فهم اسناده الى الجميع وعلى هذا يكون عموم النسبة مع ارادة التحصيل بيا نالا  
قرينة المخصصات في مقام القصد الى معين فلا يجوز حذف اصلا لاسفاء قرينه  
**قوله** وهو ما وضع ليستعمل في شئ معين **اي** المستعمل في المعرفة هو السند عند  
الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيره من المضمرات والمبهمات  
وسائر المعادف فان لفظه انا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال  
انا وبرا به متكلم لا يعينه وليست موضوعه لواحد منها والا كانت في غير محازا  
ولا لكل واحد منها والا كانت مشتركة موضوعه اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب

او فنيه وانما فسر هذا  
المتنير للامتنون العترة  
الواقعة

الاسناد الى المعين  
او المسند المخصوص بالخصوص  
المعبر

وذلك لاننا نعلم ان موضوعنا  
والا لكان اسم محدد  
مع ان الاسم هو موضوعنا  
المستعمل في المعرفة  
لما هو موضوعنا



ان يكون موضوعه لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها  
 له استعمالها في افراده المعينة دون هذا ما توهمه جماعة والحق ما افاده بعض  
 الفضلاء من انها موضوعه لكل معين منها وصفا واحدا عاما فلا يلزم كونها  
 مجازا في شئ منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا و  
 وهذا مجازات لاحقايق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات  
 الكلية لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا لو كانت لك  
 لما اختلفت الامة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام  
 الى ان يمتك في ذلك بامثلة نادرة **قوله** وحقق التعريف جعل الذات ماثرا

به الى خارج هذه العبارة موحدة في السطح التي رايها لكن قد خط عليها في بعضها  
 وحذفها اولى من اثباتها اذ هي مهمة لا يتوصل منها الى معارفها ولا يدري ان المراد  
 بالذات والخارج ماذا وهي مأخوذة من كلامهم الامة وفاضل الامة الرضى  
 الاسترا باذى رحمه الله وصف النكره بالجمل الخبرية لكنه احوال بانها على ما ذكره  
 في باب المعرفة والنكره ثم قال هناك والاصح في رسم المعرفة ان يقال هي ما اشير به  
 الى خارج مختص اشارة وضعيه ثم تن مقصوده من كلامه بتوضيح وانما  
 كما هو دأبه وحاصله ان المعارف كلها اشتركت في اشتغالها على اشارة ومختص منها  
 اسما اشارة بكون الاشارة فيها حسيّة وانما قلنا الى خارج لان كل اسم موضوع  
 للدلالة على ما سبق **علم المخاطب** بكون ذلك الاسم والاعليه ومن ثم لا يحسن  
 ان يخاطب بلسان الامن له معرفة بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى  
 ما ثبت فوهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له فلولم يقل الخارج لدخل في  
 الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها وانما قلنا مختص احترازا عن الضمائر العائدة  
 الى مالم يخص بشئ قبل كوارجل قائم ابوه وأظلي كان امك ام حمار وكورية حلا

فانك لا تسألني

ان يكون موضوعه لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها  
 له استعمالها في افراده المعينة دون هذا ما توهمه جماعة والحق ما افاده بعض  
 الفضلاء من انها موضوعه لكل معين منها وصفا واحدا عاما فلا يلزم كونها  
 مجازا في شئ منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا و  
 وهذا مجازات لاحقايق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات  
 الكلية لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا لو كانت لك  
 لما اختلفت الامة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام  
 الى ان يمتك في ذلك بامثلة نادرة **قوله** وحقق التعريف جعل الذات ماثرا

في مثل شئ من رويته  
 الجار العسل ورجان  
 في مثل شئ من رويته  
 في مثل شئ من رويته

في مثل شئ من رويته  
 في مثل شئ من رويته

في مثل شئ من رويته  
 في مثل شئ من رويته



ان کان راجعاً الی المکره  
المرکبه وان کان راجعاً  
الی غیر مرکب و درین خصوص امور ای  
المرکب المرکه و درین عالم لا عقل  
المعرف المرکه و المصداق  
المعرف مدلول معروفه  
و خود را بر مملکت مرسته  
ولا کونیه شایسته و حقیقتها  
و سئلها بدر ۸

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

24

ونعم رجلا وبها قصة ورب رجل واخيه فان هذه الضمائر تكرات اذ لم يسبق  
المرجوع اليه حكم ولو قلت رب رجل عالم واخيه اوردت شاة سوداء وسخلة تالم بجزلان  
الضمير مع قوله الرجوع الى نكرة مختصة بصفه وانما قلنا اشارة وضعيه لتخرج التكرات  
المعينة عند المخاطب كقوله جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع  
للاشارة الى مختص وكذا يخرج عن الحد نحو لقيت رجلا اذا علمه المتكلم بعينه  
اذ ليس فيه اشارة لا وضعا ولا استعمالا قال ويدخل الحد الاعلام حاله اشراكا  
اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص بحسب الوضع ويدخل فيه ايضا الضمائر العامة  
الى تكرات مخصوصة قبل حكم وكذا المرف باللام العهدية اذا كان العهد نكرة مخصوصة  
لانه اشير بها الى خارج مختص هذا ما يلخص من كلامه طوبناه على غرر ما لا حاجة  
بنا الى صححه وابطاله وانما المقصود النسبة على ما يريد بتلك العبارة الغريبة وان  
الشارح لو بدل الذات بالاسم لكان السبب بما ذكره ذلك الفاضل في رسم المعرفة  
واظهر افاذة ما قصد به وانما اختار ذلك الفاضل ذكر الذات في مباحث  
الصفة ليحكم على الجملة بانها لا توصف بالتعريف والسكرنا على انها من عوارض  
الذات والجملة ليست ذاتا **قول** بل يريد ان الكريم اليه او احسن فخرجه في  
صودة الخطاب ليفيد العموم سبب اخر لجه في صودة الخطاب المبالة في تاديه  
المقصود كانتك احضرت كل واحد من يصلح ان يخاطب وخاطبتك بذلك  
تشهير اليوم وتوابعها بسوء معاملته **قول** وهو ما وضع لشي مع جميع مشخصاته  
مخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية ولا يجاب بانها موضوعات للماهية  
مع جميع الشخصات الذهنية لاستلزام امتناع اطلاقها على الافراد الخارجية  
بل بان علميتها تقتدر لضرورة الاحكام والمقصود تعريف الاعلام الحقيقية **قول**  
ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب الظاهر ان المعرفة

[illegible]

اداء بالدار المعلى المعلى بالجهود والاداء  
بصلى لا حكم عنه وهو معنى الاسم معوف فان  
معنى المعلى السجدة على السرير المخصوص  
معنى ذلك المعلى هو السرير المخصوص  
على الدار والدار هو السرير المخصوص

من ان شاء من العلم يتوب الصلة له سالها فليست  
لكن الاما علم الاما يكون معاد المملك والمملك  
الا حصار ما يتا له ليس جبروتها  
آخر من لعد مسوي كقندورا

اللفظية كتصنيفها الموقوف وغير ذلك  
في ١٩١٠، الختام المطاوع عليها  
لقد دعا بسلا، وقد ادى سلا

الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر



من القود  
ق  
ل  
م  
ن  
و  
ج  
ا  
ب  
هـ



[illegible]



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان هذا النوع من الكلام لا يقع الا في الكلامين  
 الاول والثاني وهو قوله تعالى **قوله** لان المحاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين وقوله  
 لان وضع الموصول على ان يطلق الى قوله فلذا كانت الموصولات معارف شر

بنيته

العلمي دون الاول اي الاصنافي ولكل وجه اما الثاني فما اوضحناه واما الاول فما  
 ذكره من انهم قد يعتبرون في الكني المعاني الاصلية ويدل عليه ان بعض الكفرة نادى  
 ابابكر فقال يا ابا الفصيل **قوله** لان المحاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين وقوله  
 لان وضع الموصول على ان يطلق الى قوله فلذا كانت الموصولات معارف شر  
 كل منها بان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب واشارة الى علمه بمدلول اللفظ  
 وحصوله في ذهنه ولهذا قال الادباء العرو ما عرّفه مخاطبك وسيأتي من يتوَصَّح  
 له فيما ستقبله **قوله** فتوالت لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة الخ فرق بين  
 الموصولة والموصوفة المختصة بواجب ان التحصيل في الاولى وضع دون الثانية  
 ولتحصنه ان الموصولة فيها اشارة الى علم المخاطب معين من حيث هو معين عنده  
 بخلاف الموصوفة فان وجود علم بالنسبة الوصفية لا يضمن تعيين الموصوف عنده و  
 الموصولة مستعملة في ذلك المعين اما لانها موضوعة لمعنات وضعها عاما واما  
 لانها موضوعة لمعنوم كلي ليستعمل في جزئيات المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم  
 كلي وان كان مخصصا في معنى فلو فرضنا تعدد مضروب بمخاطبك واستعملت الموصولة  
 كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة معين بها ما قصدته فان احتاج المخاطب  
 الى ان يستفسر لحقها القرينة عليه كان ذلك استفسارا عن المعنى الذي هو  
 المقصود بعينه وان استعملت الموصوفة كان المقصود مفهوم ما كلياً ولم يكن  
 بك حاجة الى نصب قرينة فلو فرض هنالك استفسار لم يكن متعلقا بالمقصود  
 لوضوحه بل بافراد ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد خارجا الى ضمن معنى منها  
**قوله** او الالهام الى وجه نداء الخبر الى طريقته بقول عملت هذا العمل الى قوله كالا  
 في علم البديع هذا التوجيه يستدعي استدراك لفظ البناء وان يقال والالهام الى  
 وجه الخبر فان الخبر على وجوه مختلفة وطرق متفاوتة وليس بناؤه اجناسا مختلفة

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان هذا النوع من الكلام لا يقع الا في الكلامين  
 الاول والثاني وهو قوله تعالى **قوله** لان المحاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين وقوله  
 لان وضع الموصول على ان يطلق الى قوله فلذا كانت الموصولات معارف شر

الفرق بين الكثرة الموصولة لوصف محض وبين الموصولة او المعرف بالظام سر وجوده علمه على ما فهم  
 في الكلام الاول ان التحصيل والاختصاص في الثاني وضع او الواسع وضوئها على كلاهما الاول  
 وهو المستعملة في الثاني ان السالك الى اساسه ان علم المخاطب عند لونه ووضوحه في وجهه كذا في  
 الاول او المحقق له فيكون المخاطب عالما لا اساس له ان يكون عالما هو المستعملة في وجهه كذا في  
 قال يستعمل في الثاني ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب واما في الثاني ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب  
 من حيث هو معين كذا في الاول على ما مضى من قوله واما الموصولة لمعنومه واما الموصولة لمعنومه

والبناء الربط كذا  
 البنية الربط كذا  
 البنية الربط كذا  
 البنية الربط كذا

بغير هذا الوجه معناه

لشار



هذا الخبر لا يرد في المسند الا الى واحد منها فالايما الى طهر الخبر وحسبه  
كما اعترف به حيث قال فان فيه ايما الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب  
فان قلت لعله جعل البناء بمعنى المبني وجعل اضافته الى الخبر للبيان على قياس اخلاق  
ثياب كما سئ عنه قوله الى ان الخبر المبني قلت هذا تقسّف وهو ظاهر ومستغنى  
عنه لان الخبر وان كان موصوفا بانه مبني لكن لا دخل في الالاء فان قلت الخبر  
مطلقا لا يوصف بالبناء بل الخبر المتأخر عن المسند اليه لان بناء شئ على آخر  
يستدعي تقدم الآخر عليه كما يشهد به كلام السكاكي في تعريف المسند السبي  
ولا شك ان الالاء الى جنس الخبر انما يصور مع تأخره فكانه قال والالاء الى  
الخبر المتأخر قلت هذا على تقدير صحة لا يدفع به شئ من التعسف والاستغناء  
كما لا يخفى **قوله** ففي قوله ان الذي سمك السماء ائماء الى ان الخبر المبني امر من جنس الرفة  
والبناء الى قوله ثم فيه تعريض سقيم بناءتته لكونه فعل من دفع السماء التي لا بناء  
ادفع منها واعظم لأمر في كون هذا الكلام مشتملا على الالاء بالمعنى الذي ذكره  
وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا ان ذلك الالاء لا مدخل له في افادة تعظيم الخبر  
اصلا فكيف يحل ذريعة الى التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة ببناء  
على تشابه آثار الموتر الواحد واما ان هذه الصلة تؤم الى ان الخبر عن الموصول من  
جنس البناء ولا تؤم الى انه فيما لا شعور به حال العظم والاروى انك لو قلت بنى ثانيا  
من سمك السماء كان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا يما فيه بالمعنى الذي  
ذكره **قوله** ففهم ائماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبغي عن الخيبة والخسران وتعيم  
لشان شبيب علم هذا صحيح لكن ليس ذلك الالاء ذريعة الى تعظيم شأنه لبقائه على  
حاله في قولنا قد خسر الذين كذبوا شيئا بل الذي يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به اليه  
هو نسبة الخسران الى مكذبه وكذا اهانة المصدق مستفاد من عدم معرفة المص

26

بناء خبر بناء  
وجنس بناء

هذا الخبر لا يرد في المسند الا الى واحد منها فالايما الى طهر الخبر وحسبه

هذا الخبر لا يرد في المسند الا الى واحد منها فالايما الى طهر الخبر وحسبه  
كما اعترف به حيث قال فان فيه ايما الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب  
فان قلت لعله جعل البناء بمعنى المبني وجعل اضافته الى الخبر للبيان على قياس اخلاق  
ثياب كما سئ عنه قوله الى ان الخبر المبني قلت هذا تقسّف وهو ظاهر ومستغنى  
عنه لان الخبر وان كان موصوفا بانه مبني لكن لا دخل في الالاء فان قلت الخبر  
مطلقا لا يوصف بالبناء بل الخبر المتأخر عن المسند اليه لان بناء شئ على آخر  
يستدعي تقدم الآخر عليه كما يشهد به كلام السكاكي في تعريف المسند السبي  
ولا شك ان الالاء الى جنس الخبر انما يصور مع تأخره فكانه قال والالاء الى  
الخبر المتأخر قلت هذا على تقدير صحة لا يدفع به شئ من التعسف والاستغناء  
كما لا يخفى **قوله** ففي قوله ان الذي سمك السماء ائماء الى ان الخبر المبني امر من جنس الرفة  
والبناء الى قوله ثم فيه تعريض سقيم بناءتته لكونه فعل من دفع السماء التي لا بناء  
ادفع منها واعظم لأمر في كون هذا الكلام مشتملا على الالاء بالمعنى الذي ذكره  
وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا ان ذلك الالاء لا مدخل له في افادة تعظيم الخبر  
اصلا فكيف يحل ذريعة الى التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة ببناء  
على تشابه آثار الموتر الواحد واما ان هذه الصلة تؤم الى ان الخبر عن الموصول من  
جنس البناء ولا تؤم الى انه فيما لا شعور به حال العظم والاروى انك لو قلت بنى ثانيا  
من سمك السماء كان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا يما فيه بالمعنى الذي  
ذكره **قوله** ففهم ائماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبغي عن الخيبة والخسران وتعيم  
لشان شبيب علم هذا صحيح لكن ليس ذلك الالاء ذريعة الى تعظيم شأنه لبقائه على  
حاله في قولنا قد خسر الذين كذبوا شيئا بل الذي يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به اليه  
هو نسبة الخسران الى مكذبه وكذا اهانة المصدق مستفاد من عدم معرفة المص

هذا الخبر لا يرد في المسند الا الى واحد منها فالايما الى طهر الخبر وحسبه



واهاه الشيطان من خسران من يتبعه وحقق زوال المحبة من ضرب السبها حره  
واما كون فاتحة الكتاب بهذه اللفظ على خامه فهو مفقود فما اذا اخرج الموصول وسد  
للمحبة الاسمية بالفعلة مع ان تلك الامور مستفادة منها ايضا على حالها فاعلم قطعا  
ان مستند هذه الامور وذريعتها امر مشترك بين المجلس لا يحلف بالمقدم والبالا <sup>ارادهم</sup>  
لان لكل واحدة منها خصوصية معتبرة في ذلك <sup>الموجود</sup> والقاض للشيء العلامة قد <sup>بما فيه</sup>  
فشر في شرح المتاح الوجه في الاعماء الى وجه بناء الخبر بالعد والسبب ان فسر الوجه بما هو  
عله وسبب ثبوت الخبر للسند اليه اشكل الامر في نحو ان الذي سكت السماء وان  
التي ضرت وان فسر بما هو علة وسبب اسنادها اليه ونسائه عليه امكن طرده في  
الكلمة وكان لفظ البناء واقعا موقعه فان علة بناء الخبر وربطه بالسند اليه  
قد يكون عليه لثبوتها كما في نحو ان الذين استكبروا عن عباد <sup>فيهم</sup> سيدخلون  
جهنم فاخرين فان الاستكبار علة للدخول <sup>فيهم</sup> نفس الامر وسبب حامل وعلة باعثة  
للتكلم على اسنادها اليهم ونسائه عليهم وقد تكون معلولا كما في قوله ان التي  
ضرت فان الضرب المذكور ومعلول لذوال المحبة معانه <sup>باعت</sup> سبب باعثة  
ربط زوال المحبة بها وبناؤه عليها وقد تكون غيرهما محالة نوع ارتباط به  
اما بالمجانسة كما في قوله ان الذي سكت السماء فان سكت السماء وان لم يكن علة  
للمعبر المذكور ولا معلولا لكنه مجانس اياه وعلة حاملة للمسلم على ربط ذلك <sup>بشيء</sup>  
الخبر به واما بالمضادة كما في قوله ان الذين ترفعهم اخوانكم فان طعن اخوتهم  
ليس علة لكون الصريح شفاء غليلهم ولا معلولا بل هو منافي له بحسب الظاهر  
وسبب لبنائه عليهم وربطهم بهم ثم ان ذكر علة البناء قد جعل ذمعه الى  
الاعظم والاهانة والتحقيق والتنبية على الخطا بلا اشكال فان لم يشترط  
في البناء تقدم المبني عليه بل جعل معنى الربط وجعل الخبر معنى المسند كان



عن أبي الحسن  
الطوسي

28

الناء متناولا للمحل الاسمية والفعلية وان اشترط كان المقصود بيان احوال  
الاسمية و تعرف حال الفعلية بالمقايضة لكون علة تلك الاحوال مشتركة  
بينهما **ول** فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس هكذا  
وقع في عبارته نحم الائمة والاولى ان يقال ان محسوس مشاهد مخرج المحسوس  
المعقولات وبالمشاهد وهو ما أدرك بالبصر بالفعل ما يدرك بآثار الحواس  
وما من شأنه ان يدرك بالبصر لكنه ليس مدركا به لعدم حضوره  
فان اشير بها الى ما يستحيل كخودكم الله <sup>ربكم</sup> ذلك كما علمنا على ربي اولى  
محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فليصير كالمحسوس المشاهد  
**ول** نصب على المدح او على الحال قيل العاقل في الحال معنى الفعل المستفاد  
من اسم الاشارة او حرف التنبيه اى اشير اليه او انبه عليه فردا  
الاولى ان يجعل حالا مؤكدة بناء على اشتهاره بذلك ادعاء وقوله من نسل  
شيبان خبر ثان ببيان النسب بعد ذكر حسبه <sup>ابو الحسن</sup> ويحتمل ان يعلى بعد اى  
ممتاز منهم وقوله بين الضال والسلم حال من نسل شيبان **ول** وهو زائد  
على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب  
نقوده ايا كان <sup>في هذا مثلا</sup> فنه بحث لانهم ارادوا بالزائد على اصل المراد المعنى الزائد  
على المعنى الوضع للفظ الذي غير به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى  
لفظ آخر يمكن ان يعبر به في هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد المعنى  
الوضعية لئلا وقع التعبير به فيكون مجتمعا عن المعاني الاصلية للفاظ فان  
قلت لعله اذا دان لفظه هذا مثلا تدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة  
القرب واما ان المتكلم قصد بذكرها بيان قرابه فامر خارج عن مفهومها  
الوضعي قلت هذا جار في الفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين

والحسين بن علي بن الحسين  
الصوتى ملكا اخاه وداك الزعم  
وذلك الطعم واسال ٢١٤

من ملك الحسين وملكه وناول الحسن عن سائر الالفاظ  
للسند الاول اصل في المجال وقوله والوزاير  
وبما لا اصل المراد الاول كذا بالسند  
مايل ٥



و بعد ما ۵  
ایموز المیزه  
۵



هذا هو الغائب  
الذي هو الغائب  
الذي هو الغائب

الاشارة الى الغائب اما باعتبار المعنى  
الغائب المذكور بالحق لا بالنظر  
البعيد او باعتبار اللفظ الجاهل  
المستعمل في اللفظ الجاهل  
فانما جاز ذكره وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدرك بالجنس حتى يشار اليه  
اشارة حسية فهو حكم البعيد والا غلب في مثل ان يشار بلفظ القرب فيقال  
وهذا قسم عظيم فانه لكونه حاضرا ومذكورا عن قريب يعتبره المشاهد القريب  
لخلاف المعنى الغائب المذكور كالضرب فانه بواسطة كونه مذكورا صار كالمشاهد  
وبواسطة كونه غائبا صار كالبعيد وكوز في هذه الصور فعملية ان يعبر بلفظ  
القريب لقرب ذكره وهكذا الحال الغائب المتقدم ذكره اذا كان عينيا قالوا  
الاشارة لما كان موضوعا لما يشا اليه اشارة حسية فاستعمل فيها لا يدركه الاشياء  
الحسية كالشخص الغائب والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية  
واسم الاشارة يحتاج الى مذكور قبله فيكون كضمير راجع الى متقدم **قول**  
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف المناسب ان تقول وهو المتصور  
لان الذين يؤمنون من جهة الاوصاف كما صرح به في قوله من الايمان بالغيب **قول**  
ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احق  
بما ردد وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير لتقدم الذكر وقد عدل  
الى اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف قد تميزت بالوصاف تميزا تاما  
فصار كما نه مشاهد ففي اسم الاشارة اشعار بالموصوف من حيث هو موصوف  
كانه قيل اولئك الموصوفون تلك الصفات على هدى فكون من قبيل ترتيب ترتيب  
الحكم على الوصف المناسب الدال على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف  
وليس فيه اشارة الى الصفات وان كان متصفا بها والفرق بين الاتصاف بحسب  
نفس الامر واللفظ الاتصاف في العبارة ظ لا يخفى **قول** فاسد موصوع كوا  
من احاد جنس الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره من قول من كلامه

28

او بالوصف ما حل محل عنه بعد وقوع كالة  
الذين كلهم موصوف بلفظ يعبر واما  
لفظ ذلك في الالة فاسا اذ ال صحت  
المسل الواع العالمات او كذا  
لوط ذلك من راء ال العسم الواع  
اسا و ذلك لان الالة كذا  
ومعها الحاكون حين الملقط ما  
لما طما ولا سال اقرب مثلا  
حكا عن طلب العرب لان  
الحكا بعض وجود الخلل  
عنه قبلها علم كل شيء  
ويالحا صر ما عداه  
عط ما صلح

الحال المتكلم دون ان تقول  
المصواب او طان المراد به ليس  
الغالب لاصو الايمان الالة  
لوحظ بهذه الصوم

فانما جاز ذكره وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدرك بالجنس حتى يشار اليه  
اشارة حسية فهو حكم البعيد والا غلب في مثل ان يشار بلفظ القرب فيقال  
وهذا قسم عظيم فانه لكونه حاضرا ومذكورا عن قريب يعتبره المشاهد القريب  
لخلاف المعنى الغائب المذكور كالضرب فانه بواسطة كونه مذكورا صار كالمشاهد  
وبواسطة كونه غائبا صار كالبعيد وكوز في هذه الصور فعملية ان يعبر بلفظ  
القريب لقرب ذكره وهكذا الحال الغائب المتقدم ذكره اذا كان عينيا قالوا  
الاشارة لما كان موضوعا لما يشا اليه اشارة حسية فاستعمل فيها لا يدركه الاشياء  
الحسية كالشخص الغائب والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية  
واسم الاشارة يحتاج الى مذكور قبله فيكون كضمير راجع الى متقدم **قول**  
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف المناسب ان تقول وهو المتصور  
لان الذين يؤمنون من جهة الاوصاف كما صرح به في قوله من الايمان بالغيب **قول**  
ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احق  
بما ردد وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير لتقدم الذكر وقد عدل  
الى اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف قد تميزت بالوصاف تميزا تاما  
فصار كما نه مشاهد ففي اسم الاشارة اشعار بالموصوف من حيث هو موصوف  
كانه قيل اولئك الموصوفون تلك الصفات على هدى فكون من قبيل ترتيب ترتيب  
الحكم على الوصف المناسب الدال على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف  
وليس فيه اشارة الى الصفات وان كان متصفا بها والفرق بين الاتصاف بحسب  
نفس الامر واللفظ الاتصاف في العبارة ظ لا يخفى **قول** فاسد موصوع كوا  
من احاد جنس الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره من قول من كلامه



ان الحاجب في شرح المفصل وانما استقيم على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا  
لما هي مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا وانما من يجعله موضوعا للماهية  
من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلم موضوع للحقيقة المتحد في الذهن  
وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل كونه على كون تلك الحقيقة معلومة

للمخاطب معهوده عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجواهرها على كون  
الاشخاص معهوده له وانما اسم الجنس فلا يدل على ذلك كونه بل بالآلة ان كانت  
**قول** ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الصير الى آخره قد علم بما قرره ان المعروف

الذي هو في المعنى كالنكرة هو المعروف بلام الحقيقة وانما اطلق على فرد منها لوجود  
الحقيقة فيه فاللفظ مستعمل في الحقيقة والبعضية مستفاد من خارج فادأما  
الصير قوله ياتي الى المعروف بلام الحقيقة فهم ان المعهود الذهن مندرج تحت  
المعرف بلام الحقيقة كما هو الحق فان ضم النشرب قد لا مكان واجب وقد دل  
عملية انضا كلام المفتاح في تحقيق معنى اللام الجنسية وان عاد الى مطلق المعروف  
باللام كان الكلام صحيحا لكنه قاصر عن افادة معنى الاندراج فكون الاول اولى

**قول** ولقد أمر على اللسم لم يرد بالسم الحقيقة ولا الاستغراق وهو ظاهر ولا  
المعهود المعين لفصوره عن اذا ما هو المقصود من التمدح بالآلة والوقار  
في مواضع يطيش فيها اولو اللام السخيفة ولا تثبت فيها الآداب العوام  
الكاملة وانما قال امر بصيغة المضارع مع ان الموافق لقوله قضيت صيغة الماضي  
دلالة على مرور مستمر كانه قال امر وقتا بعد وقت على لسم من الليام مصروف  
بسبب بعد سبب فلا اجازة به بل لا التفت اليه وانفيه عنه ومن هنا يعلم  
ان حمل سبني على الحال وتقييد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد **قول** فان  
قلت المعروف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في ادخل السور

مستحالة ان  
يكون اسم جنس في خبر  
كقوله انما هو معروف

ان كان علم بما قرره

في قوله  
في قوله

فهم اعلم والمراد  
به العقل فهنا  
كذا احد

منه  
الشيء بالعلم  
انما هو  
بالعلم  
من الجازاة ان كانا  
منه







هذا هو العهد الذي هو العهد  
 الذي هو العهد الذي هو العهد  
 الذي هو العهد الذي هو العهد  
 الذي هو العهد الذي هو العهد

امر

لنفسه  
 انفسه  
 الخواص

تقرير

شهادة  
 انفسه  
 الخواص

في الكلام الذي هو العهد

او فردا خارج عن حقيقته تعريف العهد والحق ان معنى التعريف مطلقا  
 هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم حاضرة الذهن يرشدك  
 الى ذلك ان صاحب الكشف فسر تعريف الجنس في العهد بانه الاشارة الى ما هو  
 كل احد من ان الحمد ما هو ان الشيخ ابن الحاجب صرح في الايضاح بان زيدا  
 موضوع لعهد سدك ومن مخاطبك وان غلام زيد لمعهد سدك بحسب تلك  
 النسبة المخصوصة وان السكاكي اختار في اللام ان معناه العهد والحمد اذا  
 استقرت كلامهم وحميت محموله استوثقت بما ذكرناه قال بعض الافاضل  
 التعريف بقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كانه اشارة اليه  
 بذلك الاعتبار واما النكرة فعصدها التفات النفس الى المعين من حيث  
 ذاته ولا يلاحظ فيها تعيينه وان كان معيناً في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين  
 وملاحظة فرق جلي ومهذ في تصور ذلك مقدمه هي ان فهم المعاني من  
 الالفاظ بمعونه الوضع والعلم به فلا بد ان تكون المعاني مقصورة متنا  
 بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فاما ان يكون ذلك  
 الاعتبار اى كون المعنى متعينا عند السامع متميزاً في ذهنه ملحوظاً معاً ولا يلا  
 يسمى معرفة والثاني نكرة ثم قال الاشارة الى المعنى المعنى وحصوله ان كانت  
 يكون اللفظ سمي علماً اما جنسياً ان كان المعهود الحاضر جنساً وباهية  
 كاسامة واما شخصاً ان كان فرداً منها كزيدا واكثر كبايعين وان لم يكن كجوه  
 اللفظ فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشياء  
 وكقوله الكلام والخطاب والغيبة في الضمائر والنسبة المعلومه مجليه وغير مجليه  
 في الموصولات والمضاف الى المعارف وكحر في اللام والنداء في المعارف بهما فظهر  
 ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه جعل اقساماً خمسة

بحسب



انقول بان الاعلام الجنس الاعلام  
منقول بان الاعلام الجنس الاعلام  
منقول بان الاعلام الجنس الاعلام

بحسب تفاوت ما يستفاد منه وسمي كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية وان  
كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى  
المسمى في الذهن قال سيبويه اذا قلت اسامة فكذلك قلت الضرب الذي من ثمانية كيت  
وكت وان الفرق بين اسامة واسد اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو  
بحسب الاشارة وعدمها كما مر واما الاسد فالاشارة فيه بالآلة دون جوهرة اللفظ ثم  
نقول اذا دخلت اللام على اسم جنس فاما ان يشار بها الى حصة ~~منه~~ فردا كانت  
او افراد امذكرة تخيلا او تقديرا او يسمي لام العهد الخارجي واما ان يشار بها الى الجنس  
نفسه وحينئذ اما ان يقصد الجنس من حيث هو كما في التعريفات وكقولنا ارجل  
خير من المرأة ويسمى لام الحقيقة والطبيعة واما ان يقصد الجنس من حيث هو موجود  
في ضمن الافراد بقريته الاحكام الجارية عليه الثابتة له في ضمنها فاما في جميعها كما في المقام  
الخطابي وهو الاستغراق او في بعضها وهو المعهود الذهني فان قلت هلا جعلت  
العهد الخارجي كالذهني والاستغراق راجعا الى الجنس قلت لان معروفا للجنس غير  
كافية في تعيين شي من افراد بل يحتاج به الى معرفة اخرى ثم الظاهر ان الاسم في  
المعهود الخارجي له وضع آخر بازا مخصوصة كل معهود ومثله يسمى وضع  
عاما كما مر ولا حاجة الى ذلك في العهد الذهني والاستغراق والتعريف الجنسي اذ  
اسماء الاجناس موضوعات لما هي من حيث هي **وهو** واما اورد البيان بلا التي  
لنفي الجنس لانها نفي الاستغراق يعني انه لما ادعى ان استغراق الفرد اشمل من  
استغراق الجمع او رد بيانه في جمع ومفرد منفرد بلا النافذة للجنس لانها نفي الاستغراق  
فان لا رجل لا يصح ان يخرج منه فردا صلا وكولا رجال مع خصوصيته في الاستغراق واما  
جاز ان يخرج عنه واحدا واسان حاز في غير من المجموع بطريق الاولى فصحيح بذلك  
المدعى فان قلت كيف يكون نحو لا رجال نفي في الاستغراق مع جواز خروج واحدا واما

انقول بان الاعلام الجنس الاعلام  
منقول بان الاعلام الجنس الاعلام  
منقول بان الاعلام الجنس الاعلام

انقول بان الاعلام الجنس الاعلام  
منقول بان الاعلام الجنس الاعلام  
منقول بان الاعلام الجنس الاعلام

انقول بان الاعلام الجنس الاعلام  
منقول بان الاعلام الجنس الاعلام  
منقول بان الاعلام الجنس الاعلام



من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على  
 من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على  
 من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على

وهو ان التكرار في سياق النفي والنفي  
 والاشهاد في كلامه في الاستغناء

ط  
 كقولك عند عشرة  
 الا واحد او غير بعض  
 افراده من الحكم  
 هذا لا يتحد  
 احاد  
 حسب اللفظ

في قوله  
 من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على

ط  
 لا انما استغناء في كلامه  
 اشخص من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على

من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على

من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على

من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على

من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على

منه واماما ذكره الشرح من النصوصية فلعله مخصوص بالذكر المفردة قلت تحولا  
 رجال نص في استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الجماعات كما ان لا رجل  
 في استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الاحاد فخرج واحدا واس  
 من لا رجال لا يتحد في تلك النصوصية اذ ليس من افراد مدلوله وحمل كلامه على  
 النصوصية المفرد باطل لان ما ذكره من البيان مشترك بينه وبين الجمع فان قلت  
 لا خفاء في صحة قولنا لا رجل في الدار الا زيد ولا رجل فيها الا الذي دون فلا يكون شيء  
 منها نصا في استغراق افراد مدلوله قلت الاستثناء لا يوجب الاختصاص ولا يتحد  
 في كون اللفظ نصا لجرمانه في اسماء العدد مع كونها نصوصا في معانيها وقد حقق  
 ذلك في موضعه فان قلت اذا قلنا ليس في الدار رجل بل رجلان او رجالا قلنا ليس  
 فيها رجل بل رجلان او رجالا فقد خرج عن كل منهما بعض الاحاد فاي فرق بينهما  
 منها قلت الفرق ان ليس رجال في هذه الصورة باق على استغراقه لافراد مدلوله  
 دال عليه دلالة بطريق الظهور دون النصوصية كما في رجال يانه نص وقد خرج عنه  
 ما ليس من افراد مدلوله كما عرفت في لا رجال واما ليس رجل فقد يستعمل على وجه  
 احدهما ان يراد به نفي واحد لا يعينه وسؤال كل واحد من الاحاد مطلقا اي سواء  
 كان الواحد في ضمن العدد ام لا تنا ولا ظاهر الاضا كما في لا رجل والثاني ان يراد به نفي  
 الواحد من حيث هو واحداي توجه النفي الى قيد الواحد كما في قولك ليس  
 في الدار رجل بل رجلان او رجال وليس هذا من العموم في شيء واما على الوجه الاول  
 فاستغراقه اشمل من استغراق ليس رجال فانه يساوي كل واحد من الاحاد فاذا  
 اخرج منه شيء كان تخصصا لما هو عام ظاهرا وليس رجال لا يتناول الواحد ولا اثنين  
 لا بنصوصية ولا ظهور فخر وجهها منه لا يكون تخصصا واذا اخرج عنه جماعة كان  
 محصيا بل للجمع المحلى بلان الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل قوله الحسن



اذا كان مفرد او عرف باللام الحسية وحمل على الاستغراق كان استغراقه شموله  
 لافراد سماه وهي الاحاد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الى كل واحد  
 واما الجمع فلما دل على الجنس مع الجمعية فلو اجرى حاله في استغراقه على قياس  
 حال المفرد كان معناه كل جماعة لاكل واحد واحد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر  
 انتسابه الى كل جماعة فان كان من الاحكام التي تكون ثبوتها للجماعة مستلزما  
 لثبوتها لكل واحد منها فهم من ذلك سواء لكل واحد والاكثارات الاحاد باقية  
 على الاحتمال هذا مقتضى قياسه على المفرد في استغراقه لكن هذا المعنى يستلزم  
 تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فتندرج فيه بعضها جزء  
 من الاربعة والخمسة وما فوقهما فتندرج فيه ايضا في صحتها بل يقول الكل من  
 حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق وما عداها من الجماعات  
 من درجة فيه فلو اعتبر كل واحد منها ايضا كان تكرارا محضا فلذلك ترى  
 الامة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد فيكون كالمفرد في استغراقه  
 كانه قد بطل منه معنى الجمعية وصار للجنسية كما في الامثلة التي اوردتها واما  
 بالمجموع من حيث هو مجموع كما في قولك للرجال عندي درهم حيث حكموا بان  
 اقرار بدرهم واحد لكل بخلاف قولك لكل رجل عندي درهم فانه اقرار  
 لكل رجل بدرهم والمعنى الاول اكثر استعمالا من الثاني فان قلت اذا قيل لارجل  
 في الدان فان قصد به نفى كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لارجل في الاراق  
 وان قصد نفى الكل من حيث هو كل يكون صادقا اذا كان واحد من الرجال فقط  
 خارجا عن الدار وبطلان ظاهر وان قصد نفى جماعة جماعة كان تكرارا بعينها  
 ذكرتم في المعروف باللام قلت قد اشار الى عدم الفرق بين استغراق المفرد والجمع  
 في صورة النفي ايضا حيث قال لو سلم كون استغراق المفرد والجمع اشمل النكرة

[illegible]

والمستوفى من جميع احواله بالحق الاول هو ان تمام كلامه من العود  
والاداءه بالحق الثاني كان معناه من استجواب الحق  
والعود عيونه ووجه التصديق بها بالاطلام  
المنزلة من الحق وكل واحد من احواله  
الاول هو ان الثاني بالاطلام  
بالحق والحق بالاطلام  
كل

[illegible]

قال في هذه المسألة للكل معنى الاثبات لا جزاء في الاحكام المراد كما في الاول والى هذه المسألة  
بالكل لان كل حكم من الاجزاء المستلزم لغيره الكل ملو طال كس لمل ما ذكره من قول محمد بن معين  
ما ذكره كان الصواب في



المنفرد وتوجهه ان يقال كان رجل قولك ليس رجل في الدار يدل على الجنس و  
 الوحدة المطلقة فرما تقصد سفيه نفى الجنس المتصرف ملك الوحدة فكون عاما  
 ظاهرا استغناء وبما يقصد نفى الوحدة المقابل للتعدد فلا يكون من العموم في  
 شيء كما سلف كذلك رجال في لارجال يدل على الجنس والجمعية فرما يقصد سفيه  
 الجنس مطلقا كان الجمعية قد بطلت على قياس المعروف باللام فلا يكون حسدا  
 فرق منه وبين لارجل وبما يقصد نفى القيد الذي هو الجمعية ويكون الجنس  
 ثابتا على صفة الوحدة والاثنيتية فلا يكون من العموم في شيء واما رجال  
 في قولك ليس في الدار رجال فيدل على الجنس والجمعية والوحدة العارضة للجماعة  
 محتمل ان تقصد سفيه نفى الجنس كان الجمعية قد بطلت على قياس لارجال فيدل  
 على استغراق الاحاد ظاهر الانضا وان تقصد نفى القيد الذي هو الجمعية فيكون  
 الجنس ثابتا موصوفا بالوحدة والاثنيتية كما في لارجال فلا يكون من العموم  
 في شيء وان تقصد سفيه الوحدة العارضة للجماعة اي ليس فيها جماعة بل جماعات كما  
 يقال ليس في موضع كذا اجمال بل جمالات فتلخص لك بما ذكرناه ان قولك ليس  
 في الدار رجل يحتمل معنيين وليس فيها رجال محتمل لثلاثة معان ولا رجال فيها محتمل  
 ايضا معنيين واما لارجل فهو نقص في استغراق اللازم من نفى الجنس لا محتمل غيره  
 اصلا وان لارجال اذ حمل على الاستغراق لم يكن بينه وبين لارجل فرق في ذلك  
 واما الفرق بينهما ان لارجل لا يحتمل سوى معنى الاستغراق ولا رجال محتمل ان يقصد  
 به نفى الجمعية مع ثبوت الجنس على وصف الوحدة والاثنيتية كقولك لارجال في  
 الدار بل فيها رجل او رجلان **فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الظاهر**  
 من كلامه انه حمل الجمع المستغرق على المجموع من حيث هو مجموع وثبوت منه  
 لا يستلزم ثبوت وهن كل فرد منه ويحتمل انه حمل الجمع المستغرق على كل جماعة جماعة

في قولك ليس في الدار رجل  
 في قولك ليس في الدار رجال  
 في قولك ليس في الدار رجال  
 في قولك ليس في الدار رجال  
 في قولك ليس في الدار رجال  
 في قولك ليس في الدار رجال

انما هو الذي اعاده المور والافان في جميع ما في الازاد من الدول  
 حاصل كل من الازاد انما هو ان يكون مصفيا للكل من المور و  
 فلو لم يغيره او لم يغيره لانه قال في المور في المور  
 الاسم في الجمع المستغرق وكلما كان عالما به ليس جنس الجموع التي  
 تكون من مجموعها كما في المور في الجمع المستغرق



والتفاوت  
الذي بين  
الاشياء  
والاعمال

فرد افراد

وثبوت الوهن لجماعة لا يستلزم ثبوت لكل واحد منها ورد الشارح يتوجه على الوجهين  
معا اذا المتبادر من وهن العظام ثبوت الوهن لكل واحد منها لا يثبت لكل جماعة منها  
او لكلها من حيث هو كل فلا فرق في شمول الوهن للعظام بين وهن العظام ووهن  
العظم وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وذلك لان  
قوله ليشمل كل جنس مما سمي به يدل بصرحة على ان المتفرع على الجمعة شمول كل واحد  
مما سمي بالعالم ولو اراد ما ذكره هذا القائل لقال ليبدل على ان مما سمي به اجناس محله  
ولا راع في ان المسمى بالعالم اجناس مختلفة لكن لا دلالة للجمعة على ذلك بل مقتضاه شمول  
مما سمي بالمفرد سواء كان اجناسا ولا لان هذه التفرقة لا يويد لها عقل ولا نقل لان  
الجمع ساو الا افراد المشتركة في مفهوم مفردة وهذا هو المراد من قد الجنسية المقبلة  
في تعريف الجمع واما ان تلك الافراد ماهيات مختلفة وامور متفقة فلا اعتبار به  
اصلا فكما ان الجمع والمفرد اذا استغراقا ساو لان الاحاد المتفقة كذلك ساو لان  
المختلفة لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولا م الشرف انما يدل  
عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة اذا قيل ان اسم  
الجنس موضوع للماهية مع وحدة غير معينة كان تجرده عن معنى الوحدة واطلاوه  
على الماهية من حيث هي على سبيل المجاز لانه استعمال اللفظ في جز وما وضعه الا ان  
يدعى صيرورته حقيقة عرفية وقدم الى ذلك اشارة واما اذا قيل انه موضوع  
للماهية فهو على حقيقته فان قلت اذا لم يكن الوحدة داخلية في مفهوم الاسم لا يصح  
تجريده عنها فالاعتراض انما يسو ح على القول الاول دون الثاني قلت يمكن ان يقال  
اسماء الاجناس اكثر ما تستعمل في التراكيب لبيان النسب والاحكام ولما كان اكثر  
الاحكام المستعملة في العرف واللغة حارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد  
منها لا عليها من حيث هي فهم بقريته تلك الاحكام مع اسماء الاجناس في تلك

فانما هو  
الاجناس

ان تجريده عن معنى الوحدة واطلاقه على  
مفاهيمها على سبيل الحقيقة وعلى ما ذكرنا  
ظهر من الدال بقوله فان قلت

جوابا



من اسم واحد مطلقا لا يكون  
كذلك اذا اطلق على  
الوحدة

استغراق

من اسم واحد مطلقا لا يكون  
كذلك اذا اطلق على  
الوحدة

من اسم واحد مطلقا لا يكون  
كذلك اذا اطلق على  
الوحدة

من اسم واحد مطلقا لا يكون  
كذلك اذا اطلق على  
الوحدة

التركيب معنى الوحدة وصار اسم الجنس اذا اطلق وحده ساد منه الفرد الى  
الذهن الالف النفس ملاحظته مع ذلك الاسم كانه دال على معنى الوحدة فاذا دخل عليه  
حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذي هو منشأ الاعتراض **ولله**  
اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق معنى كل فرد لا مجموع الافراد يريد ان الاستغراق  
المنافي لا افراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة وحدة  
وفردية اصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه لان افراد الاسم بمعنى اعتبار الفردية  
مع الجنس فاذا لم يكن هناك امر اخر انصرف على ما هو اصل الاسم اعني فردية واحدة  
ان وجد ما يعنى اعتبار ما هو ازيد كاداة الاستغراق عمل بعضها ولم يكن منافيا  
لمعنى الافراد لانه بمعنى اعتبار الفردية ولا يمنع من اعتبار فردية مع اخرى ولا بد  
عليك ان الجواب الاول هو المناسب لحوار رجل في الدار وان الثاني هو المناسب لحوار  
رجل فيها **ولهذا** امسح وصفه سبع الجمع اذا اريد بالرجل سلا كل فرد امتنع  
وصفه بالطول والالكان كل رجل هو الا واما نحو الديار الصغر فلم يرد به كل فرد ليكون  
المانع من الوصف معنويا بل اريد للجنس وجرى الاسم عن الدلالة على معنى الوحدة  
فالمانع لفظي وهو المحاذية على النشاكل فالاولى ان يذكر هناك **اولا** لانه لا يطر  
الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب فيه نظرا لان النسبة الاضافية  
يجب ان تكون معلومة للمخاطب ايضا وهي اشارة الى نسبة جبرية فامكن الاحضار  
بطريق الموصولية فقال الذي هو غلام لزيد بالباب ولعل المص لم يلفت الى هذا الوجه  
في الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكور في المفتاح **وما** احتمل التعظيم والتقليل قوله  
اني اخاف ان يميتك عذاب من الرحمن ان حمل على العظم كان سالفة في الوعد واستغظاما  
لما هو تركب له بانه بمعنى اسحقاق عذاب عظم فكون ابلغ في الزجر وان حمل على  
التقليل كان اظهارا لمزيد شففته عليه وخوفه من ان يصيبه ادنى مضرة فيكون

المتنوع  
المذكور في الترتيب وهو ان  
الاداء على الاستغراق انما  
يدخل عليه اسم الاسم المفرد  
معنونه مجوزا على الدلالة على  
معنى الوحدة

من اسم واحد مطلقا لا يكون  
كذلك اذا اطلق على  
الوحدة

من اسم واحد مطلقا لا يكون  
كذلك اذا اطلق على  
الوحدة

ادخل



ادخل في قول الصحة وكل منهما مناسب المقام من وجه <sup>اي كل فرد من افراد</sup>  
 الدواب من نطفه معناه او كل نوع من نوع <sup>من انواع المباد</sup> لم ينفك الى ان كل فرد من الدواب مخلوق  
 من نوع من النطفه مختص بذلك الفرد لانه خلاف الواقع ومستبعد جدا <sup>اما</sup>  
 عكسه اعني خلق كل نوع من الدواب من شخص من الماد فحال <sup>بل قصد صاحب الفتاح</sup>  
 الى انه مثال لكون المقام للأفراد شخصا او نوعا لا السكر المسند اليه <sup>لحاله التي تقتضي</sup>  
 تنكير المسند اليه تحقق في غيره وتقتضي تنكيره ايضا فنبه السكاكي على ذلك بابرار  
 المثال من غير باب المسند اليه وقد نبه على مثل ذلك في حالات أخرى بابرار امثلة  
 من غير الباب المجو ث عنه وهذا وجه وجيبه خلصك عن العساف التي يربكها  
 بعضهم في توجيه كلامه <sup>اما الوصف اي ذكر اللفظ للمسند اليه فلكونه اي</sup>  
 الوصف آراد بالوصف الذي في الصيريه التابع المحض لان المبين الكاشف  
 اولاد الذات والمعنى المصدري انما يصف بهما باسا وبالعرض فلو قال بدلا اي <sup>بمعنى</sup>  
 كان اظهر في المراد واولى لضمه اشارة الى ان الصير في قوله لكونه راجع الى ما دل  
 عليه قوله واما وصفه لا الله نفسه لانه المعنى المصدري لما ذكره واما اصل <sup>بمعنى</sup>  
 مبيد له كاشفا عن معناه مجمع بين التبيين والكشف كان الاول بالمطرا اليه <sup>بمعنى</sup>  
 والثاني بالقياس الى السامع دلالة على ان الوصف بلغ في ذلك الغاية القصوى  
 حتى صار حده الموصوف او جارا بجره والمثال المذكور من القسم الاول على راي  
 المعتزلة والحكام فان ذلك الوصف حد الجسم اي تعريف له على ما يفهم منه مع ذلك  
 اشارة الى علة الاحتياج الى فراع يشغله لان الممتد في الجهات الثلاث لا تصور الا <sup>بمعنى</sup>  
 في مكان ثم الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب  
 المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كانه قيل الجسم المذهب للجهار  
 كما ان قولك خلوا من جبر واحد معنى كانه قيل ثم مع تعدد اللفظ والاعراب <sup>طائفا</sup>

اما في الدواب لان احدها النوع بالوزن  
 ينفك الحصار ذلك النوع في هذا النوع واما  
 السكاكي العكس فلان ذلك المعنى ينفك نوع  
 الدواب النوع وهو حال ولكن انفراد  
 بالاول الدواب والسا النوع لكن باعتبار  
 ان تحقق ذلك النوع في من فردا كان  
 ذلك الفرد في اعتبار النوع من نوع  
 ان ذلك ان العكس لكنه مستبعدا  
 اولاد المعنى الموصوف واما ما ساطع  
 المسند اليه ليس ما ذكره حرا اذ  
 من قوله يوافق <sup>بمعنى</sup>  
 قوله واما <sup>بمعنى</sup>  
 بيان الابدال منه <sup>بمعنى</sup>

بمعنى فانه في الاستدلال بالوصف معقول  
 للموصوف لان المعنى بالصفة الى المعنى  
 مبيد له في نوع كاشفا عن معناه بالصفة  
 لانه يكتسبه لا يمكن ان يكون الشيء معقولا  
 البتة في نفسه وهذا ايضا ان تعريف  
 المعنى باللفظ على لافادة لقواه

بمعنى فانه في الاستدلال بالوصف معقول  
 للموصوف لان المعنى بالصفة الى المعنى  
 مبيد له في نوع كاشفا عن معناه بالصفة  
 لانه يكتسبه لا يمكن ان يكون الشيء معقولا  
 البتة في نفسه وهذا ايضا ان تعريف  
 المعنى باللفظ على لافادة لقواه

بمعنى فانه في الاستدلال بالوصف معقول  
 للموصوف لان المعنى بالصفة الى المعنى  
 مبيد له في نوع كاشفا عن معناه بالصفة  
 لانه يكتسبه لا يمكن ان يكون الشيء معقولا  
 البتة في نفسه وهذا ايضا ان تعريف  
 المعنى باللفظ على لافادة لقواه

بمعنى فانه في الاستدلال بالوصف معقول  
 للموصوف لان المعنى بالصفة الى المعنى  
 مبيد له في نوع كاشفا عن معناه بالصفة  
 لانه يكتسبه لا يمكن ان يكون الشيء معقولا  
 البتة في نفسه وهذا ايضا ان تعريف  
 المعنى باللفظ على لافادة لقواه



الوصف في الاصل مصدر وهو ان يطلق على المتعد  
 المذكور في المتن بمعنى ذكر النعت وليس فيه دلا  
 ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصو  
 في الاصل مصدر  
 فان الوصف هنا بمعنى  
 انعت اس الزايع النقص

الوصف في الاصل مصدر يجوز ان يطلق على المتعدد نظر الى اصله على ان الوصف  
المذكور في المتن بمعنى ذكر النعت وليس فيه دلالة على كون النعت واحدا او متعددا  
ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فان العريض وصفه  
مخصصه للطويل وكذا العميق وصفه مخصصه لاول العريض وقل الصفة الكاشفة هي

العتيق وحده لا استلزامه الطويل والعريض من غير عكس وعند النجاه المحصور

عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكبات الظاهر انهم ابادوا الاشتراك

المعنوي لأن البقل إنما تصوره بلا تحمل كافي جل عالم ونظائره فلا تكون جارية

في قولنا عين جارية صفة محصنة وقد تحمل الاشتراك على ما هو اعلم من المعنوي

واللفظي ويجعل جارية صفة مخصوصة لأنها قللت الاشتراك بان نفوت مقتضى الاشتراك

اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية إلا الاشتراك المعنوي بين

افراد ذلك المعنى فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال الى

قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل اعلم ان احتمال رجل كل فرد من افراد

الرجال بحسب الوضع ليس مغناه ان بحسبه يصلح ان يطلق على خصوصيه اي فرد كان

بل فانه بحسب وضعه يصلح ان يطلق على معنى كل هو الماهية من حيث هي او

الفرد المنتشر على اختلاف الراس وذلك المعنى تخمّل ان يحققه خصوصية هذا الفرد

وفي خصوصية فرد آخر نشأ الاحتمال هناك هو المعنى ولما احتتمل المعارف

ينشأ من اللفظ فان زيدا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا ان يطلق على

حُصُوصِيَّة كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْخَاصِ لِكُونِهِ مَوْضُوعًا بِأَزَاءِ حُصُوصِيَّةِ كُلِّ مِنْهَا

ولیس ہذا معنی کلی بحتم ان بحقق ضمن ایتہ خصوصیتہ منہا الا ان یا قل زید ہے

بزيد فحينئذ يكون في حكم التكررات وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الإشارة والموصوفات

وغيرهما انما ينشأ من اللفظ ايضا فان العرف بلام العهد الخارجي كالرجل يصلح ان

والا  
كلوا السكره  
فان طاب  
سعيكم ولينزلنا  
واللهم استجب  
الى امرى  
علمك علم الا  
خفى لا انا  
شكره وان  
والله اعلم  
شاؤه

الاصحاب والارباب  
الى الموضع المذكور  
والا اذ لم يحضر

حاصل الامر  
بيننا وبينهم  
السلامة  
والادب  
حيث يكون  
لهذه  
حكمها  
الامر  
ونكرها

[illegible]



المعروف بالعلم والبيان  
العلم والبيان  
العلم والبيان

المعروف بالعلم والبيان  
العلم والبيان  
العلم والبيان

المعروف بالعلم والبيان  
العلم والبيان  
العلم والبيان

على خصوصية كل فرد من المهورات الخارجية اما لانه موضوع باراء تلك الخصوصيات  
 وصناعا عاما واما لانه موضوع لمعنى كلي يستعمل في جزئياته لافيه واما ما كان والا  
 ناش من اللفظ وان لم يكن باوضاع متعددة كما في زيد فالاحتمال اما من  
 جهة المعنى كما في النكرات من حيث انها مشتركة بين افرادها اشتراكا معنويا  
 واما من جهة اللفظ فاما بحسب اوضاع متعددة كما في المشترك اللفظي بالقياس  
 الى معانيه نكره كان او معرفة علميا او غيره واما احتمال القياس الى افراد مع  
 واحد فهو ناش من المعنى واما بحسب وضع واحد كما في سائر المعارف  
 فان قلت ما معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا قلت معناه ان  
 الواضع تصور او لا مخصوصة باعتبار معنى مشترك منها وعن اللفظ اذ  
 تلك الخصوصيات دفقة واحدة كما عين لفظه انا لكل متكلم واحد ولفظة  
 نحن له مع غيره ولفظه هذا لكل مثا واليه مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعنى في الوضع  
 مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك  
 المفهوم العام فاطلاق انا وانت وهذا على الجزئيات المخصوصة بطريق  
 الحقيقة ولا يجوز اطلاقها على ذلك المفهوم الكلي فلا يقال انا وراية متكلم  
 ما ولانت ويراد به مخاطب ما وبهذا الوجه يمكن تعدد معاني لفظ  
 واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع واذا تصور الواضع مفهوم ما كليا او  
 اللفظ بارائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما واذا تصور معنى حوسا  
 وعن اللفظ له كان كل منها خاصا واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما  
 فغير محقول ومنه قوله تم ومن دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه  
 قال في الكشف فان قلت هلا قيل ومن دابة ولا طائر الا انهم امثالكم وما مع  
 زيادة قولي في الارض ويطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة

المعروف بالعلم والبيان  
العلم والبيان  
العلم والبيان

المعروف بالعلم والبيان  
العلم والبيان  
العلم والبيان



كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جوائسها من  
جميع ما يطير كخناجيه الا امثالكم <sup>الافان السبع</sup> محقوطة احوالها غرهم مل امرها توجيه  
ذلك ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن كوزان مراد بها الهاد واداب ارض  
واحدة وطير دج و واحد فكون استغراقا فذكر وصف نسبتها الى جميع  
دواب اية ارض كانت وطيور اى جو كان على السواء فالتضح ان الاستغراق  
حقيق تناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الافان  
والاقطار المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك  
ان النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله  
امثالكم لان كل فرد لا يكون امما وكذا ان اريد بها كل نوع نوع لان كل نوع  
امته واحدة لا امم وجوابه انها محمولة ههنا على المجموع من حيث هو مجموع  
وان كان خلاف الظاهر بقريته الجزاء الى السؤال والجواب اشار في الكشاف بقوله  
فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله ومن دابة  
ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومعنى ان يقال وما من دواب ولا طيور  
حمل قوله الا امم على المعنى وقال المفتاح ذكر في الارض مع دابه ويطير كخناجيه مع  
طائر لبيان ان المقصد من لفظة دابة ولفظة طائر انما هو الى الحنين وتقريرهما واما  
هذا القول الاشكال الجزاء لان الجزاء هو عن الحنين كانه قيل وما من جنس من  
هذه الحنين الا امم امثالكم ولا تصور زيادة تعميم واحاطة سبب الوصف لان  
الجنس مفهوم واحد والشئ تعميم اتحاد كلامي الشيخين فاضاف افاضة الوصف  
زيادة التعميم والاحاطة الى كلام المفتاح والمفرد الذي يسبك من هذه النكرة  
لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه السكر اراة بالحكم المحكوم به واطلاق الحكم  
عليه متعارف عند الحاجة وانما قال يناسبه السكر لانه قد حكي معرفة كافي زيد



جواب عن الاول انه كذا ان يكون  
بذلك ان يكون من سورة مدية لا في  
سورة النور من سورة النور  
عن الامام في قوله تعالى  
عن الامام في قوله تعالى  
عن الامام في قوله تعالى

35

القائم واوله الشيخ ابن الحاجب بانه في معنى زيد محكوم عليه بالقيام فعاد الحكم  
ثم قال واما جازات النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الالية  
في سورة التحريم نزلت اولاً بركة او رد عليه انه صرح في اول سورة التحريم بانها  
مدنية وقد سبق منه ايضا ان المصدر بيايتها الناس ملكي وبياتها الذين امنوا  
مدني قلنا يمكن ان يقال قد يقال ان العلامة تصدي لسان وجه تكرر النار في  
احدى الآيتين وتعرفها في الاخرى كما دل عليه قوله واما جازات النار هنا معرفة  
وفي سورة التحريم نكرة وبين ذلك بان الالية في سورة التحريم نزلت اولاً بركة  
فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشاربها  
الى ما عرفوه اولاً والمتبادر ان النار الموصوفة انما نزلت في سورة التحريم نكرة  
لانهم لم يعرفوها فحقها السكر ونزلت في سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها من  
هناك فحقها التعريف فان حمل كلامه على ذلك ظهر منه ما تصدى لبيانه ولزم  
ان لا يجب عليه كون الصفة معلومة التحقق عند المخاطب وان اول ما ذكر  
في الشرح فاق عرضه لان المخاطب في سورة التحريم لما كان عالماً بالنار الموصوفة  
بسماع من النبي علم ان المخاطب في سورة البقرة عالم بها بسماع الالية فلم  
تكررت في الاولى وعرفت في الثانية فان وجه بقصد التوسيل في التكرير وقصد  
التنويه بالتعريف وكل منهما ياسب مقامه كان توجيهها آخر لا بياناً للكلام الشارح  
ودفعاً لما يتوجه عليهم من اختصاص الصلة بوجوب المعرفة لكن فرق بين القصد  
الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم انما قال مجرد التقرير يرسمها على ان قصد  
التقرير كجامع قصد دفع التوهم وذلك لان تكرير اللفظ يفيد تقرير معناه و  
تحقيقه في ذهن السامع فربما كان مقصوداً بنفسه وربما كان وسيلة الى دفع التوهم  
ولو سلم انه اراد ذلك توجيهه كلام العلامة بما ذكر من ان السكاكي لم يرد الساكن الصانع

والاية مصدرة بيايتها الذين امنوا  
لان اول بيايتها الذين امنوا  
الحكم واليهكم نار الحق

من الفرق بين  
الصلة والصفة

العلم من الصلة  
العلم من الصلة  
العلم من الصلة

العلم من الصلة  
العلم من الصلة  
العلم من الصلة

العلم من الصلة  
العلم من الصلة  
العلم من الصلة

بقره فان قصد

العلم من الصلة  
العلم من الصلة  
العلم من الصلة



بل محذور الكبريكونا عرفت وانت عرفت فانه يفقد بقرير الحكم وتقوية بعض  
الحكم بان الحوالة التي في كلامه ليست على ظاهرها وانه اذا كان الاطلاق المذكور  
واقع بقرب ذلك الفصل وانما اسنده اليه توسعا فقول الخارج ولو سلم  
اشارته الى اننا لانم انه اراد بقوله كما نطلعك عليه ما هو خلاف ظاهره بل

هو مجري على حقيقته فسطر ذلك التوجيه ولو سلمنا انه اراد به خلاف ظاهره  
فليجعل كلامه اشارة الى ما ذكره في حوالا تكذيب انت اذ لا يلزم مع حمل التاكيد

على غير المصطلح ولا يرد عليه ان التقدير مستفاد من التقديم ولا ان التعرض  
للتخصيص كان اولى بل ليس فيه الامحالة ظاهرة الحوالة **قوله** والاظهر

انما كان اظهر لان الحوالة على ذلك الفصل صريحة فينبغي ان تراعى وقد اقتدى في هذا  
الفصل هذا البحث الذي ناسب التاكيد الاصطلاحي ولا يلزم على هذا التوجيه

الا ان السكاكي اثار في باب التاكيد الاصطلاحي اشارة اجمالية الى ما ليس  
تاكيدا اصطلاحيا ولا باس به فانه يصرح في كثير من الابواب بمثلته

فما ليس منها بل يناسبها **قوله** ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر فانه  
اذا قال جاري زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاري عرفت نفسه

وتلفظ بزيد مكان عمرو **قوله** لتلايتوهم ان بعضهم لم يحج الا انك لم تعتد بهم  
اي اطلقت القوم واردت به من عدا ذلك البعض كما بهم هم القوم فالتاكيد

يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم **قوله** او انك جعلت الفعل الواقع من البعض  
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد وذلك لشواؤهم واشتراك مصاحم

واشتراك مضارهم ورضا كلهم بالفعل بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم  
عدم الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اريد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل

لم يصدد عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكره فالظاهر ان في الكلام  
من التعاون والاشتراك وغيرهما

انهم في حكم شخص واحد  
بأن يراد بعضهم  
بأن يراد بعضهم  
بأن يراد بعضهم

مجان

هذا هو الوجه في  
الوجه الثاني في  
الوجه الثالث في

صلى الله عليه وسلم  
كون قوله  
بطلان اشارة  
الى حوالا تكذيب  
انت

ط  
لان لا شك انت ليس  
من فصل اعتبار العدم  
والنافيه

والان الظاهر  
في قوله المستدرك اليه  
دون حكمه

اشتبك  
الاشتبك  
مصاد

اشتبك  
اشتبك  
اشتبك

بأن يراد بعضهم  
بأن يراد بعضهم  
بأن يراد بعضهم

انهم في حكم شخص واحد  
بأن يراد بعضهم  
بأن يراد بعضهم



وَأَمَّا أَهْلُ الْبَيْتِ فَهُمْ كَرَامٌ  
وَأَمَّا أَهْلُ الدُّنْيَا فَهُمْ رَجَالٌ

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



لم يندرج في الحوز المذكور على هذا التقدير بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الحاشي  
واحدا منها والاسنادا لهما وقع سواء يمكن ان يقال فعلى هذا جاز ان يراد بكل  
دفع توهم ان المجي كان من البعض والاسناد الى الكل انما وقع سهوا <sup>بمعنى ان الله لم يوصف به</sup> ولا يلزم  
كون الثاني اوضح لحوازا ان يحصل الايضاح من اجتماعها كما اذا فرض ان كنية زيد  
مشارك بين عشرين واسمه من مائة من مغايرين لا ولكل فاد اربع الاسم الكنية  
عطف بيان لها فاذا اوضحاها وان كانت الكنية اوضح من الاسم حال الانفراد  
ولكن لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنية اكثر من اشتهر  
باسم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها اوضحها  
مع ان المتبوع اشهر وان كان البيان حاصل بدون ذلك لان عاد الاسم علم  
لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق يحتاج في دفعه الى عطف بيان ان  
يوسوا هذه الدعوة يريد ان عطف السان هنا جعل هذه الدعوة سهلا لادامه لهم  
بحث لا مجال ان توهم كونها في حق غيرهم وذلك انه لو قدر اشتباه اما من  
اشترك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من حوازا اطلاق اسمهم على غيرهم لشاركتهم  
اياهم فما اشتهروا به من الحق والعناد كتمويه ولذلك قيل عاد الاولى لا يدفع ذلك  
الاشتباه بعطف البيان فعطف السان هذا لدفع الابهام التقديرى اعتسلا  
وحفظا له عن شائبة توهم غير فلذلك صاغة الدعوة فيهم مرا حقا لاشبهه  
فيه بوجه من الوجوه لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه الى الجيب  
اختصاصه به على الاطلاق واما الاختصاص بوجه ما فلا بد منه واقله بالقبول  
الى ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف السان الاله ابهام محقق  
واما نقد بران قصد به دفع ابهام مقدر نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص  
اصلا لا مطلقا ولا من وجه والا حسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه

5



من ايضاح الصف وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصف جعل صاحب الكشاف  
 صراط الذين اعتمد عليهم من الصراط المستقيم من وشبهه بقولك هل ادلك  
 على اكرم الناس وافضلهم فلان وقال فيه اشعار بكونه علما في الكرم والعقل  
 فاشارة الشارح بقوله فالاحسن الى ان جعل فلان عطف بيان احسن من جعله  
 بدلا لوجهين احدهما انه يوضح تلك الصفه البهية والايضاح من شأن عطف  
 البيان دون البديل والثاني ان الاشعار بكونه علما فيما ذكرنا انما سرف من جعل  
 فلان بغير الاكرم الا فضل كما اعترف به حيث قال واوقعت فلانا تفسير  
 وايضا حال الاكرم الا فضل محملته علما في الكرم والعقل ولا شك ان ايضاح المسوع  
 وتفسير فائدة عطف السان دون البديل ذلك ان تقول انه اخبار البديل في الالة وذكر  
 له فائدتين الاولى تأكيد النسبة بناء على ان البديل في حكم تكرير العامل والى الالة الاشعار  
 بان الطريق المستقيم بيانه وتفسير صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراطهم  
 بالاستقامة على ابلغ وجه والدة ولا خفاء ان هاتين الفائدتين مطلوبتان  
 في الالة الكريمة فوجب ان يختار فيها البديل لان الفائدة الاولى مختصة به واما  
 الثانية فمحصلة ايضا اذ قد قصد بدل الكل تفسير المتبوع وايضا حكاية بياني  
 الا ان ذلك لا يكون مقصودا اصليا منه كما في عطف البيان وانما شبهه  
 بقولك هل ادلك لا مطلقا بل اذا كان واردا في مقام تقصدي في تكرير النسبة وايضاح  
 المتبوع معا وهناك معين البديل ايضا ولا يجوز عطف البيان فضلا عن ان يكون  
 احسن ولا بد من اعتبار هذا المعنى المشبه به لموافق المشبه به ويحصل به عطف  
 وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك اي الى ان البديل منه مسند اليه في الحقيقة بحسب الظاهر والبديل مسند اليه  
 فانه قال فاما الحالة التي يقتضي البديل عنه فهي اذا كان المراد منه تكرير الحكم وذكر السند  
 اليه بعد توطئة ذكره والصير في قوله عنه راجع الى السند اليه فدل على ان البديل

الظاهر والبديل مسند اليه



منه مسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد توطيه ذكره يدل على ان البديل مسند اليه والمبدل منه توطيه ويكون المبدل منه مسند اليه بحسب الظاهر والمبدل مسند اليه بحسب الحقيقة وهو الذي يكون دالة بعض من ذات المبدل منه قد يتوهم عكس ذلك قسما خاصا من البديل مسمى ببديل الكل من البعض وسمل بقوله نصر الله اعظما دفنوا ببجستان طح الطحيات وسحر فوك نظرت الى القمر فكدا اذا جعل القمر جزءا من الفلك وانت تعلم ان ذلك اثبات بان ما تحتل غيره **و** سكت

عن جيبان ايم موصع والبا  
توحيث من ٢٢

عظم عظم

ط الماد الطحيات احد الماد طحيات الكسابة  
الماد طحيات الماد طحيات الماد طحيات  
الماد طحيات الماد طحيات الماد طحيات  
الماد طحيات الماد طحيات الماد طحيات  
الماد طحيات الماد طحيات الماد طحيات

الماد طحيات الماد طحيات الماد طحيات  
الماد طحيات الماد طحيات الماد طحيات  
الماد طحيات الماد طحيات الماد طحيات  
الماد طحيات الماد طحيات الماد طحيات  
الماد طحيات الماد طحيات الماد طحيات

عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام منهم من فضل وقال الغلط على ثلثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته وقلت حمار وغلط نبيان وهوان تنسى المقصود معقري ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود فهذا لا يقع في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطنة وان وقع في كلام فحقة الاضرب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بداء وهوان يدكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهذا معتمد الشعر اكثر امبالغة وتفتنا وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كاتك وان كنت تتبعها لذكر النجم تغلط نفسك وتري انك لم يقصد الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر خمس وادعاء الغلط ههنا واطهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل ولو ذكر لهذا مثلا مما وقع في كلامهم لكان اولى **و** النكتة فيه الاء الى ان البديل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير فان قلت ماذا تفعل بقوله المفتاح واما الحالة التي يقتضى بيانه وتفسير في اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يخصه من الاسم فعلى قياس ما ذكر من السكت في البديل يكون الايضاح في عطف البيان مقصودا بالتبعية وهو فاسد قطعاً قلنا يدفع هذا التوهم انه جعل الزيادة عطف البيان محموله على المراد خبر اعنه ولعل الفائدة

مذكرها



في ذكرها هنا ان قدم ذكر التوابع على تنكير المسند اليه فكان كلامه في بالذات  
 في بيان توابع العارف وهي لا يخلو عن ايضاح ما لما قصد بها فيكون المقصود بعطف  
 البيان فيها زيادة الايضاح والمعم لما قدم مباحث التنكير على التوابع اقتصر عطف  
 البيان على ذكر الايضاح **فائدة** لا بدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشارة  
 اراد تثنيه ذكر المنسوب اليه ذكره ولا محلا وثانيا مفعلا وتكرير النسبة بتكرير العاقل حيث  
 كما يدل على ذلك عبارة سابقا ولاحقا واما قوله والاشعار فمرفوع عطفا على  
 التوكيد اي فائدة التوكيد من وجهين والاشعار وقد يروى مجرورا على معنى ان  
 التوكيد في هذا البديل من وجوه ثلثة **واما** في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب  
 ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع كوا عجبني زيد اذا عجبك علم لم يرد بذلك ان زيدا  
 في المثال المذكور قد اطلق على علمه مجانا كما يوسه صدد كلامه بل ابا دان الاعجاب  
 قد ينسب الى زيد في الظاهر ويعلم منه ان المقصود نسبة الى بعض صفاته كانه قيل  
 اعجبني شئ من زيد ثم بين ذلك بعله فجا، التثنية بسبب التكرير اجمالا وتفصيلا  
 قال بعض النحاة انما سمي بدل الاشتمال لاشتغال المتبوع على التابع لا كاشتغال الطرف  
 على المطروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى  
 النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني مستطيرة له فيحى الثاني ملحظا لما حمل في الاول  
 مبينا فظهر بذلك ان نحو جاء في زيد غلامه او اخوه او حمارة بدل علف لا بدل اشمال  
 كما شره كلام ابن الحاجب حيث اكتفى في بدل الاشتمال بمجر د ملا بسة بغير الكلمة و  
 الجزئية فان هذا الكفا يقتضى اندراج ملك الامثلة في بدل الاشتمال بل شرح  
 الفصل بان قولك ضرب زيد علامة من بدل الاشتمال وسعدك زادة توضيح لهذا  
 المعنى ما نقل عن المبرد انه قال انما سمي بدل الاشتمال لان الفعل المسند اليه لا يبدل  
 منه شتمل على البديل التثنية وبغيره فان الاحجاب اذا اسند الى زيد لا يكتفى به من جهة



المعنى فانه لا يمكن في المحنة ودمه بل المعنى منه وكذلك السلب في سلب زيد فانه لم يسلب  
 ذاته بل شئ منه وكذا السؤال عن الشهرة قوله تعالى سئلونك عن الشهر الحرام لا يفيد الا ان  
 يكون عن حكم من احكامه بخلاف ضربت زيدا عبده فلنه بدل غلط لان ضرب زيد  
 مفيد لا يحتاج الى شئ آخر وكذا قولك قل لا مير ساءه وسى الوزر وكلاوه ليس من بدل  
 الاشتغال في شرطه ان لا استفاد هو من المبدل منه معناه بل سقى النفس عند ذكر الاول  
 متوفرة على السان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول ههنا اذ يفهم عرفا من قولك  
 قل الامر ان القاتل ساءه وهكذا حال بظايره فلا يجوز فيها الابدال مطلقا ثم  
 بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح لما في من التفصيل بعد الاجمال والتفسير  
 بعد الابهام اراد تكرير معنى واحد تقريره في ذهن السامع ويحتمل ان يكون الاول اى  
 التفصيل بعد الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء والتفصيل ناسبها و  
 الثانى اى التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل الاشتغال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى تفسير  
 كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظرا الى المقصود في نفسه فانه كان محملا ثم فصل والثاني  
 نظرا الى مخاطب فانه ايهام عليه المقصود ثم اذيل ابهامه وقس على هذا ما اورد عليك  
 من نظايره فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح  
 القول ان ذكرهما معا احسن كلام حسن واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يفرع  
 على اختلاف العبارة وهوان السكاكى لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل  
 ببدل الاشتغال وازد فيه بدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتغال  
 اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في محصص  
 المسند اليه والمحصص في الاولين اظهر والمضم لما اصر على التفسير ابتداء في التمثيل  
 ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتغال  
 فلتفصيل المسند اليه معنى ذكره مفصلا متعديا قد لوحظ فيه الخصوصيات بوجه ما

كما قال السور  
 قوله تعالى

كقولك



كقولك جاءني زيد وعمر وجاءني زيد ورجل آخر وجاءني رجل وامراه وبعا بل  
الاجمال ذكره وهو ان يذكر باعتبار امر شامل كما في قولك جاءني رجلان او رجال وانا  
كقولك جاءني رجل ورجل آخر فليس من كلام البلغاء وان عد منه فيحمل التخصيص  
على ذكره متعدا متصلا بعبءه عن بعض في العبادة والذكر من غير تعرض لعدم  
اوتاهرا ومعه فلا يكون فيه تفصيل للسند واشارة الى تعدده وامتناع بعضه عن  
بعض واما ان المحي القائم باحد مما غير القائم بالآخر فانما استفاد من دلالة العقل  
دون التركيب لان مواده نسبة مطلق المحي اليهما ثم العقل شهد بان ذلك المطلق ثبت  
لاحد مما في ضمن فرد وللآخر في ضمن فرد آخر فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه  
ليس من عطف السند اليه بل من عطف الجملة فان قلت هل فيه تفصيل للسند حيث  
عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ على حدة قلت لا فان لفظ جاء في الجملة يدل على  
مطلق المحي فانما يفهم تعدده بشهادة العقل او لتفصيل السند بانه قد حصل من  
احد المذكورين او لا ومن الاخر بعده متراجعا او غير متراجح يشير الى ان تفصيل السند  
انما هو ان يشار الى تعدده وامتناع بعضه عن بعض بحسب الوقوع في الازمنة اما  
على العاقل او التراخي فان هذا هو المغتبر في باب العطف دون ما عداه من الامتناع  
بحسب القوة والضعف او المحل والمتعلق فان المروء في قولك مردت بزيد وحمار  
يعد عرفا مروءا واحدا وفي قولك مردت بزيد فحمار يعد مروءين واختاره  
عن نحو جاءني زيد وعمر وبعده بيوم او سنة انما اختار عن نحو ذلك لانه من القسم  
الاول اذا العطف فيه افاض تفصيل السند اليه مع اختصار كحذف العامل الذي قام  
العطف مقامه واما تفصيل السند وتعدده بحسب الوقوع في الازمنة فانما سيفيد  
من السند بالطرف لا من العطف وليس في الكلام باعتبار تفصيل السند اختصار  
فصح الاختراذ وهذا صرح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمر ولم اعتقد

ع  
منقول من كتاب  
اصول في اخلاق  
المؤمنين  
عليه السلام  
من كتاب  
من كتاب







زيد محقق ههنا كما في قولك ما جئني زيدا لكن عمر وقد ذهب اليه ابن الحاجب ايضا حيث  
قال يحتمل اثبات المجيء لعمر ومع محقق نفية عن زيدا ويحتمل نفى المجيء عن عمر وعلى قياس  
الاثبات **قوله** والحكم متحقق الى قوله او مجيئه متحقق هذا مبني على ما توهمه من كلام ابن  
الحاجب يعني كما ان صرف اثبات المجيء عن المتبوع الى التابع يقتضي عدم مجيئه قطعا كذلك صرف  
نفية عنه الى التابع يقتضي مجيئه قطعا والمنقول عن المبرد ان العاط في الاسم المعطوف عليه  
فيبقى الفعل المنفي مسندا الى المعطوف كذلك قلت بل ما جئني عمر وكما ان في اثبات الفعل  
الموجب مسندا الى الثاني فلا فرق عندك بين المثبت والمنفي في كون المتبوع بمنزلة المسكوت  
عنه **قوله** واما على مذهب الجمهور اعم وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي  
ولم يصر الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يتكلف ويقال الحكم هو المجيء من حيث يعتد به  
اعم من ان يكون اثباتا او نفيا فهنا نسب المجيء الى الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثاني  
اثباتا وجعل الاول في حكم المسكوت عنه واقام من يقول ان المجيء منفي عن المتبوع  
ثابت للتابع فلا جود للصرف على قوله **قوله** بل بحسب خارج وذلك لان مدلول  
اللفظ ثبوت الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيها المنع استفيد التخيير وعدم  
جواز الجمع والا استفيدت الاباحة وجواز الجمع بينهما **قوله** يقوى مذهب الجمهور  
ويقويه ايضا ان الاصل تغاير المعطوف والمعطوف عليه لقلة العطف على سبيل التفسير  
**قوله** على طريقة قولهم خصت فلانا الخ حاصله راجع الى ملاحظة معنى التميز و  
الافراد كما نرى قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها  
اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا انحصار العبادة  
معناه تميزا وتفردا من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة عليه تعالى وكذا قوله  
واختص المندوب بواي ميم المندوب عن المنادى بوافئكون واخصوه بالمندوب وكذا قوله تعالى

في الاثبات هو  
ع اي كما ان في قولك جاء  
زيد  
فان الحكم هو المجيء  
من حيث يعتد به  
اعم من ان يكون  
اثباتا او نفيا  
فهنا نسب المجيء  
الى الاول نفيا  
ثم صرف عنه الى  
الثاني اثباتا  
وجعل الاول في  
حكم المسكوت عنه  
واقام من يقول  
ان المجيء منفي  
عن المتبوع ثابت  
للتابع فلا جود  
لصرف على قوله  
قوله بل بحسب  
خارج وذلك لان  
مدلول اللفظ  
ثبوت الحكم  
لاحدهما مطلقا  
فان كان الاصل  
فيها المنع  
استفيد التخيير  
وعدم جواز  
الجمع والا  
استفيدت  
الاباحة  
وجواز  
الجمع  
بينهما  
قوله يقوى  
مذهب  
الجمهور  
ويقويه  
ايضا  
ان الاصل  
تغاير  
المعطوف  
والمعطوف  
عليه  
لقلة  
العطف  
على  
سبيل  
التفسير  
قوله على  
طريقة  
قولهم  
خصت  
فلانا  
الخ  
حاصله  
راجع  
الى  
ملاحظة  
معنى  
التمييز  
والافراد  
كما  
نرى  
قيل  
واما  
الفصل  
فهو  
لتمييز  
المسند  
اليه  
من  
بين  
الاشياء  
الصالحة  
لكونها  
اليها  
باثبات  
المسند  
له  
وهذا  
هو  
معنى  
قصر  
المسند  
على  
المسند  
اليه  
وكذا  
انحصار  
العبادة  
معناه  
تمييزا  
وتفردا  
من  
بين  
المعبودين  
بالعبادة  
فيكون  
العبادة  
مقصورة  
عليه  
تعالى  
وكذا  
قوله  
تعالى  
واختص  
المندوب  
بواي  
ميم  
المندوب  
عن  
المنادى  
بوافئكون  
واخصوه  
بالمندوب  
وكذا  
قوله  
تعالى



يختص برحمته من يشاء وبالمجمله تخصيص شيء آخر في قوله تميز الآخر به فاما ان يجعل  
التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه واما ان يجعل  
باب التضمن بشهادة المعنى فيلاحظ المعنى معا ويكون الباء المذكورة صلة للمضمين  
ويقدر المضمين فيها أخرى فقال في تخصيصه بالعبادة مثلا تترك بها مخصصا آياها  
**قوله** لا يزيد انه البطل المحمود اعلم ان قصر الجنس مبالغة ودعاء له طريقان فقاربا  
الاول ما عدا المقصود عليه من ذلك الجنس بل من المنقصا بصلنا الخطا مع  
عن مرتبة ذلك الجنس واستحقاقه ان يستوي به فهو فيما عداه ملحق بالعدم لثا  
ان المقصود عليه ترقى في الحال الى حمله صار محتم كانه لجنس كله والى  
هذا اشار من قال للفظ عند الاطلاق ينصرف الى الكامل **قوله** ونحو ذلك هو الخ هو ان  
يراد بالخبر المعرفان الحكم عليه سلم الاقتصار به معروفة به وفيه على طريق قوله وما لده  
العبد اي ظاهر انه هذه الصفة وهذا المعنى من فروع التعريف الجنسي كانه لو خلا ولا وهو  
خبر ثم عرف فصلا تعريفه وحضوه في الذهن بحسب هذا الاعتبار لا لجنس مفهومة في نفسه **قوله** و  
ثانيا فلان صواب الكفاية انما يجعل هذا انما اجاب اولاً بانه المقصود بقوله لا يعد ذلك الحقيقة  
قصر المسند اليه على المسند كما توهم ذلك الزاعم بل قصد به معنى اخر دقيقا ليس راجعا الى  
ولا الى قصر الجنس دعاء ونحو ذلك وثانيا بان هذا معنى التعريف الذي في المفهوم وقايله  
لا معنى الفصل والجواب الثاني ظاهر لا خفاء فيه يدل عليه عبارة الكشاف بصريحها حيث  
قال بعد ما فصل فائدة الفصل كانه نقله ومعنى التعريف في المفهوم اما الدلالة على ان المتقين  
هم الناس الذين بلغوا اتم مفاهيم في الآخرة او على اتم الذين حصلت ضمة المفهوم في آياتها  
الاول ففيه بحث وذلك لان كلام الشيخ اولا اعني قوله لا قصر جنس البطل عليه بديك بصريحه على ان  
المعنى الدقيق ليس فيه قصر المسند اليه ولا نزاع فيه لذلك المتوهم وكلامه آخر اعني قوله

ملحق

فان اول مبالغة في  
التقصير والتكملة  
جانب الكمال

فانه  
انما هو  
المتوهم







ولم نعلم انه ممن كان كافي من يد المنطق ولا تريد ان تقصر عليه  
معنى البطل المحامي على ان الله يحصل لغيره على الكمال كافي زيد هو  
الشجاع ولا ان تقول انه ظاهر كونه بهذه الصفة ولكنك تريد ان  
تقول لصاحبك الى اخره واراد بقوله وكيف ينبغي عناية ما يتوهم من  
الاستحقاق وذلك بالاعتقاد فان الرجل اذا اتحد بمعنى هذه الصفة  
وتجسم منها كان ذلك هو الغاية القصوى في كونه بطلا محاميا وكذلك  
اذا اتحد بحقيقة الأسد كان ذلك غاية ما يستحق به اطلاق الأسد عليه  
وابلغ في اثبات شجاعة من جعله فردا من فراد الأسد كافي قولك زيد اسد ومن  
حقيقة الأسد فيه ايضا فان قلت ذكر الشيخ ان قولك هو البطل المحامي زيد الاسد  
ما شبهها كلها على معنى الوهم والتقدير وهو ان يتصور المتكلم في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه  
ثم يجريه مجرى ما علمه وقال وليس شيء باغلب على هذا الضرب لموهوم من الذي فانه يجي  
كثيرا على انك مقدّم شيئا في وهمك ثم تعتبر عنه بالذي كقولك اخوك الذي تدعوه <sup>اي لفظ الذي</sup> الملمة <sup>في الآية</sup> تجيب  
وان غضب الى السيف يعضب مما ذكر من ان اللام في البطل المحامي والمفهوم والأسد  
لتعريف الجنس بناء في معنى الوهم والتقدير فان هذه الأجناس خصوصاً الأسد ليست بملهوه  
مقدّمه قلت انما يعتبر معنى الوهم والتقدير بناء على ان دعوى الاتحاد بين زيد وجنس الأسد انما يتبادر  
لك اذا صور ذلك الجنس صورة ومثله مثالا وقدره تقدير اولو ذلك الجنس نحو الاتحاد بل المقدم  
الوهم عليه فضلا عن ان يتلقاها بالقبول ولهذا كما هذا المعنى عند الناظرين لا يحترقوا الأنا والآله  
وليس شيء باغلب على هذا الضرب لموهوم فاشارة الى ان الوهم قد يجري في غير ما نحن بصدده ايضا  
البيت فان الموصوفين لمعهم مقدّمه كما صور الوهم واجرا مجرى ما علم فهو من فرع العهد وفيه من المسند  
على المسند لبا أخوك بل لا من أشهر بني لئلا يشارك في الأحق المشهور بها وليس ان ذلك

الملمة المحاذية  
النازلة

في البطل المحامي



في البطل المحامي والاسد والمفلون لغوات تلك المبالغة وكونه مخالفا لكلام الشيخين  
فان قلت على ما ذكرت في تحقيق المعنى الثاني للمعلمون لم يكن هناك قصرا صلافا  
فائدة الفصل قلت فائدة ههنا الدلالة على ان الوارد بعده خبر لاصفة وتوكيد الحكم دون  
الحصر ونقول كلمة هم متدا لا فصل واما على المعنى الاول اعني العهد فهو مع ذلك  
نفيد ايضا حصر السند في المسند اليه افراد اي لم يدخل غير المتقين في الناس الذين  
بلغنا انهم يعلمون في الآخرة وان ذهبت الى ان لا قصر على المعنى الاول ايضا وان ما ذكره  
من ان الفصل نفيد الحصر بيان لفائدة الفصل غالبا لبيان فائدة في هذا الموضع  
كان مستبعدا جدا وابعده منه ان يقال كلمة هم في الآية على الوجهين مبتدأ ما بعده  
خبر وليست بفصل فيها بل في مواضع اخرى التقديم ضربان تقديم على  
فيه الناحية وتقديم لا على نية التاخر الضرب الاول تقديم معنوي والضرب الثاني  
تقديم لفظي على قياس الاضافة المعنوية والتنظية لانه المحكوم عليه ولا بد من  
تحققه قبل الحكم ان اريد بالحكم وقوع الشبهة والوقوعها فهو مسبوق بتحقيق المسند  
اليه والمسند معاني الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعقلها لكن لا يلزم من  
ذلك ما هو المطلوب اعني تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به فلا يتم انه  
لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات و  
المحكوم به هو الوصف كان اولى ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك  
فلهذا ان اريد بحققه قبل الحكم تقدمه في التعقل وان اريد بحققه ملة في الخارج ولا راج  
فيه اذا كانا من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب  
ملك المعاني في التعقل لا في الخارج فالاسباب في التعليل ان تعتبر المحقق في الذهن فتقوله  
بل اما يدل عليه الفعل المضارع قد نقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والسبب  
بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر مجرد شأفا فتاب

في البطل المحامي والاسد والمفلون لغوات تلك المبالغة وكونه مخالفا لكلام الشيخين  
فان قلت على ما ذكرت في تحقيق المعنى الثاني للمعلمون لم يكن هناك قصرا صلافا  
فائدة الفصل قلت فائدة ههنا الدلالة على ان الوارد بعده خبر لاصفة وتوكيد الحكم دون  
الحصر ونقول كلمة هم متدا لا فصل واما على المعنى الاول اعني العهد فهو مع ذلك  
نفيد ايضا حصر السند في المسند اليه افراد اي لم يدخل غير المتقين في الناس الذين  
بلغنا انهم يعلمون في الآخرة وان ذهبت الى ان لا قصر على المعنى الاول ايضا وان ما ذكره  
من ان الفصل نفيد الحصر بيان لفائدة الفصل غالبا لبيان فائدة في هذا الموضع  
كان مستبعدا جدا وابعده منه ان يقال كلمة هم في الآية على الوجهين مبتدأ ما بعده  
خبر وليست بفصل فيها بل في مواضع اخرى التقديم ضربان تقديم على  
فيه الناحية وتقديم لا على نية التاخر الضرب الاول تقديم معنوي والضرب الثاني  
تقديم لفظي على قياس الاضافة المعنوية والتنظية لانه المحكوم عليه ولا بد من  
تحققه قبل الحكم ان اريد بالحكم وقوع الشبهة والوقوعها فهو مسبوق بتحقيق المسند  
اليه والمسند معاني الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعقلها لكن لا يلزم من  
ذلك ما هو المطلوب اعني تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به فلا يتم انه  
لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات و  
المحكوم به هو الوصف كان اولى ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك  
فلهذا ان اريد بحققه قبل الحكم تقدمه في التعقل وان اريد بحققه ملة في الخارج ولا راج  
فيه اذا كانا من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب  
ملك المعاني في التعقل لا في الخارج فالاسباب في التعليل ان تعتبر المحقق في الذهن فتقوله  
بل اما يدل عليه الفعل المضارع قد نقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والسبب  
بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر مجرد شأفا فتاب

فان قلت على ما ذكرت في تحقيق المعنى الثاني للمعلمون لم يكن هناك قصرا صلافا  
فائدة الفصل قلت فائدة ههنا الدلالة على ان الوارد بعده خبر لاصفة وتوكيد الحكم دون  
الحصر ونقول كلمة هم متدا لا فصل واما على المعنى الاول اعني العهد فهو مع ذلك  
نفيد ايضا حصر السند في المسند اليه افراد اي لم يدخل غير المتقين في الناس الذين  
بلغنا انهم يعلمون في الآخرة وان ذهبت الى ان لا قصر على المعنى الاول ايضا وان ما ذكره  
من ان الفصل نفيد الحصر بيان لفائدة الفصل غالبا لبيان فائدة في هذا الموضع  
كان مستبعدا جدا وابعده منه ان يقال كلمة هم في الآية على الوجهين مبتدأ ما بعده  
خبر وليست بفصل فيها بل في مواضع اخرى التقديم ضربان تقديم على  
فيه الناحية وتقديم لا على نية التاخر الضرب الاول تقديم معنوي والضرب الثاني  
تقديم لفظي على قياس الاضافة المعنوية والتنظية لانه المحكوم عليه ولا بد من  
تحققه قبل الحكم ان اريد بالحكم وقوع الشبهة والوقوعها فهو مسبوق بتحقيق المسند  
اليه والمسند معاني الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعقلها لكن لا يلزم من  
ذلك ما هو المطلوب اعني تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به فلا يتم انه  
لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات و  
المحكوم به هو الوصف كان اولى ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك  
فلهذا ان اريد بحققه قبل الحكم تقدمه في التعقل وان اريد بحققه ملة في الخارج ولا راج  
فيه اذا كانا من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب  
ملك المعاني في التعقل لا في الخارج فالاسباب في التعليل ان تعتبر المحقق في الذهن فتقوله  
بل اما يدل عليه الفعل المضارع قد نقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والسبب  
بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر مجرد شأفا فتاب

الكل ان كل الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ملك المعاني في التعقل لا في الخارج فالاسباب في التعليل ان تعتبر المحقق في الذهن فتقوله بل اما يدل عليه الفعل المضارع قد نقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والسبب بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر مجرد شأفا فتاب

الكل ان كل الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ملك المعاني في التعقل لا في الخارج فالاسباب في التعليل ان تعتبر المحقق في الذهن فتقوله بل اما يدل عليه الفعل المضارع قد نقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والسبب بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر مجرد شأفا فتاب



في هذا المقام  
 لا بد من التمييز  
 بين ما هو  
 في المقام  
 وبين ما هو  
 في المقام

ان يراد بالمفعل الدال على معنى محدد على نحو خلاف الماضي لا تقطاعه والحال السرعة  
 وواله وما يدل على ان المضارع اريد به سهنا الاستمرار ان السؤال بكيف غالبا انما يكون  
 عن اللحوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد محارب نحو صحيح او سقيم لا نحو قائم او قاعد الا اذا  
 كان لاحد مما نوع استمراره واجيب ايضا بان لا يريد بالتحصيل هنا المحصل  
 بالذكر اي المراد تحصيل الاثبات لا تحصيل الثبوت قوله لكن في بيان كون التقديم مفيدا  
 لزيادة التحصيل نوع خفاء وذلك لان التحصيل بالذكر حاصل بلا تأن وتقدم المسند  
 اليه واخر غاية ما يقال في توجيهه ان الضمير لو كان مؤخر الاحتمال خفيف ان يكون  
 مسندا الى غيرهم فاذا ذكر الضمير كحصول الاثبات بهم بعد هذا التوهم ولما قدم كحصول  
 الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان كحصول الاثبات قد تقوى بالتقديم و  
 ازداد به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فما اذا كان الجز من المشتقات نحو وما  
 علينا بعزير هذا هو الحق وذلك لان التقديم انما مضى الحصرنا على ما ذكر من ان التقديم  
 يدل على ان المخاطب قد اصحاب في اصل الحكم واخطأ في قيد من قيوده فصار ذلك القيد  
 اهم عند المتكلم فيقدمه في الذكر قاصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطائه وهذا السبب  
 مشترك بين الافعال والمشتقات بل والجوامد ايضا الا ان معاني الجوامد كالجسم  
 والحيوان والجوهر مثلا امور ثابتة غير متغيرة قلما يقع الخطاء فيها في الامور العرفية فلم  
 يلتفت اليها نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول الخيري فالتقديم يعيد نفى  
 الفعل عن المذكور وثبوتة لغيره التقديم في هذا المثال لما افاد نفى الفعل عن المذكور  
 اعني المسند اليه وثبوتة لغيره لم يكن مفيدا للتحصيل بالجزم العفلي بل للتحصيل غيره  
 وتخصيصه ان التراجع اذا وقع في فعل و اريد تخصيصه وذلك تخصيص يشتمل على اثبات  
 ونفي فربما يصرح بالاثبات وحده ويفهم النفي ضمنا كقولك انا سمعت في حاجتك وربما  
 يعكس كقولك ما انا قلت هذا وربما يصرح بهما معا بناء على اختلاف المقامات وعلى كل تقدير

كثيرا ما يقع القصر فكذا في التقديم  
 كقولك لصاحبك وقد رأيت شيئا  
 ما هو الا تريد اذا اعتقده غيره  
 ونحو ما محمد الامير سول ما اتم الا  
 بشر لكن ذلك قصر المسند اليه على  
 المسند دون العكس الا انه لما  
 كان ان يقع الخطا في جعل غير الضقة  
 انما يثبت وصفا لشيء دونها جاز  
 الخطا في جعله صفة لشيء دون  
 اخر







صلى الله عليه وسلم

هذا الكلام الذي يصف به انفا وراد في كسر بك القارورة اذ يقال لا نعم ان بني الروية في قولك ما انارات احدا هم لكل احدا لان النفي متوجه الى الفاعل وكونه فاعلا ولا يعلق له بالمفعول والمفعول فيكون الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة باحد فيلزم ان يكون هناك انسان قد راي احدا كانه قيل لست الذي راي احدا من الناس ولا محذور فيه لا غير ومعنى لا غير اورد في تفسير معنى لا لكذب انت كلمة لا غير وبين المراد بها دفعا ولتوهم قصد المحصص بها في عبارة المفتاح حيث قال فان انت هنا التاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غير لا التاكيد المحكم قدبر يعني ان لا غير متعلق بالحكم بعدم الكذب اي اسناده الى الضمير وقع قصدا لا سهوا صحيحا لا بنييا على النيان حقيقة لا ما ولا وهذا معنى رفع التجوز والسهو والنيان بالاكيد وليس هناك حصر صلا نعم ان جعل متعلقا بعدم الكذب افا وتخصيصا لكنه هذا المعنى لا يصح وقوعه في تفسير لا لكذب انت والشارح العلامة قدوة في هذا المقام على سبيل التجوز والسهو والنيان وذلك انه ان قصد بما ذكره المعنى النيان منه فان لم يعرف فسادا كان سهوا على ما يقتضيه كلامه وان عرف وسنى كان نيانا وان كان قصد به معنى اخر لا زاد ذلك المعنى كان تجوزا واعلم ان الشى العلامة جعل الضمير قوله بل اذ اقلته ابتداء راجعا الى المثالين بتاويل المذكور والمقول جعل قوله غير مشوب بتجوزا وسهوا ونيان متعلقا بقوله صح ولهذا قال في تقريره صح من غير ان تكاب تجوزا وسهوا ونيان والفتحة عن مرجع الضمير وهو المثال الاخر هي التي اوقعته في هذه الورطة وقد تعرض لسان حال انا سعت في حاجتك في الابتداء او لا في الابتداء وسكت عن بيان حال سعت في حاجتك وسعت انا في حاجتك لا في الابتداء كانه زعم انه يعلم بالتفايسة الى حال انا سعت في حاجتك في الابتداء الا ان

هذا الكلام الذي يصف به انفا وراد في كسر بك القارورة اذ يقال لا نعم ان بني الروية في قولك ما انارات احدا هم لكل احدا لان النفي متوجه الى الفاعل وكونه فاعلا ولا يعلق له بالمفعول والمفعول فيكون الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة باحد فيلزم ان يكون هناك انسان قد راي احدا كانه قيل لست الذي راي احدا من الناس ولا محذور فيه لا غير ومعنى لا غير اورد في تفسير معنى لا لكذب انت كلمة لا غير وبين المراد بها دفعا ولتوهم قصد المحصص بها في عبارة المفتاح حيث قال فان انت هنا التاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غير لا التاكيد المحكم قدبر يعني ان لا غير متعلق بالحكم بعدم الكذب اي اسناده الى الضمير وقع قصدا لا سهوا صحيحا لا بنييا على النيان حقيقة لا ما ولا وهذا معنى رفع التجوز والسهو والنيان بالاكيد وليس هناك حصر صلا نعم ان جعل متعلقا بعدم الكذب افا وتخصيصا لكنه هذا المعنى لا يصح وقوعه في تفسير لا لكذب انت والشارح العلامة قدوة في هذا المقام على سبيل التجوز والسهو والنيان وذلك انه ان قصد بما ذكره المعنى النيان منه فان لم يعرف فسادا كان سهوا على ما يقتضيه كلامه وان عرف وسنى كان نيانا وان كان قصد به معنى اخر لا زاد ذلك المعنى كان تجوزا واعلم ان الشى العلامة جعل الضمير قوله بل اذ اقلته ابتداء راجعا الى المثالين بتاويل المذكور والمقول جعل قوله غير مشوب بتجوزا وسهوا ونيان متعلقا بقوله صح ولهذا قال في تقريره صح من غير ان تكاب تجوزا وسهوا ونيان والفتحة عن مرجع الضمير وهو المثال الاخر هي التي اوقعته في هذه الورطة وقد تعرض لسان حال انا سعت في حاجتك في الابتداء او لا في الابتداء وسكت عن بيان حال سعت في حاجتك وسعت انا في حاجتك لا في الابتداء كانه زعم انه يعلم بالتفايسة الى حال انا سعت في حاجتك في الابتداء الا ان

لزم







فيكون الكلام محتملا في الحكم لانه مصرح به بل في المحكوم عليه وليس فيه ايضا عرض  
 لذلك الانسان لان الكلام موجه نحوه بطريق الاستقمامه دون الامالة الى عرض اي  
 جانب وان قصد وصف المخاطب بالنخل كان ذلك تعرضا بما اضيف اليه مثلا  
 بانسان غير المخاطب مماثل له اريد بلفظ المثل وقد يطلق ويراد به مماثل مطلقا  
 واما ان يجعل نسبة المحكوم به اليه كناية عن نسبة الى ما اضيف هو اليه او لا في  
 الاول وهو الكثير الشائع كان مستوعلا على سبيل الكناية في الحكم وكان تقدمه على  
 كاللازم وقد كشف في الشرح عن هذا المعنى غطاؤه وليس في الكلام محتمل تعرض اصلا  
 لا للمخاطب ولا بغيره وعلى الثاني وهو ان يراد بلفظ المثل مطلقا من غير كناية  
 في النسبة لم يكن فيه تعرض بانسان غير معين اريد بلفظ مثل كما مر ولا بالمخاطب ايضا  
 الا على قياس ما ذكره العين وفيه بعد وقس على ما ذكر من الاستعمالات على الوجه الثالث  
 لفظ غير واذا تحققت ما قررنا ظهر لك انه اذا اريد بلفظ مثلك او غيرك انسان غير  
 مماثل له او غير مماثل لم يكن تعرض مصطلح بغير المخاطب سواء كان ذلك الانسان معينا  
 او مطلقا وان حمل التعريض على غير المصطلح اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء كان  
 موجودا في صورة المعنى كما يفهم من سياق كلام الايضاح دون اللطاف كما يدل  
 عليه قوله كافي قولنا مثلك لا يوجد اذ لم يرد به معنى قطعا واما قوله عري حتى يحصل  
 المعنى كالاخفى وظهر ايضا ان قوله من غير اباده تعرض بغير المخاطب مؤكدا للاستعمال  
 على سبيل الكناية لا قيد ثان كما فهم بعضهم وزعم انه لا بد من امر من احد ما الاستعمال  
 الكناية والثاني ان لا يكون هناك اباداة التعريض فلو كان استعمال بطريق الايضاح او  
 الكناية وقصد بهما التعريض على انسانين معينين لم يكن تقديمهما كاللازم كما اذا كان  
 هناك من تدعى انه مماثل للمخاطب مع كونه محملا فقييل مثلك لا محل وعرض بان ليس  
 مثلا وفيه بحث لان الظاهر عند قصد ذلك المعنى ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية

فليس في الكلام محتملا في الحكم لانه مصرح به بل في المحكوم عليه وليس فيه ايضا عرض  
 لذلك الانسان لان الكلام موجه نحوه بطريق الاستقمامه دون الامالة الى عرض اي  
 جانب وان قصد وصف المخاطب بالنخل كان ذلك تعرضا بما اضيف اليه مثلا  
 بانسان غير المخاطب مماثل له اريد بلفظ المثل وقد يطلق ويراد به مماثل مطلقا  
 واما ان يجعل نسبة المحكوم به اليه كناية عن نسبة الى ما اضيف هو اليه او لا في  
 الاول وهو الكثير الشائع كان مستوعلا على سبيل الكناية في الحكم وكان تقدمه على  
 كاللازم وقد كشف في الشرح عن هذا المعنى غطاؤه وليس في الكلام محتمل تعرض اصلا  
 لا للمخاطب ولا بغيره وعلى الثاني وهو ان يراد بلفظ المثل مطلقا من غير كناية  
 في النسبة لم يكن فيه تعرض بانسان غير معين اريد بلفظ مثل كما مر ولا بالمخاطب ايضا  
 الا على قياس ما ذكره العين وفيه بعد وقس على ما ذكر من الاستعمالات على الوجه الثالث  
 لفظ غير واذا تحققت ما قررنا ظهر لك انه اذا اريد بلفظ مثلك او غيرك انسان غير  
 مماثل له او غير مماثل لم يكن تعرض مصطلح بغير المخاطب سواء كان ذلك الانسان معينا  
 او مطلقا وان حمل التعريض على غير المصطلح اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء كان  
 موجودا في صورة المعنى كما يفهم من سياق كلام الايضاح دون اللطاف كما يدل  
 عليه قوله كافي قولنا مثلك لا يوجد اذ لم يرد به معنى قطعا واما قوله عري حتى يحصل  
 المعنى كالاخفى وظهر ايضا ان قوله من غير اباده تعرض بغير المخاطب مؤكدا للاستعمال  
 على سبيل الكناية لا قيد ثان كما فهم بعضهم وزعم انه لا بد من امر من احد ما الاستعمال  
 الكناية والثاني ان لا يكون هناك اباداة التعريض فلو كان استعمال بطريق الايضاح او  
 الكناية وقصد بهما التعريض على انسانين معينين لم يكن تقديمهما كاللازم كما اذا كان  
 هناك من تدعى انه مماثل للمخاطب مع كونه محملا فقييل مثلك لا محل وعرض بان ليس  
 مثلا وفيه بحث لان الظاهر عند قصد ذلك المعنى ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية

فيكون الكلام محتملا في الحكم لانه مصرح به بل في المحكوم عليه وليس فيه ايضا عرض  
 لذلك الانسان لان الكلام موجه نحوه بطريق الاستقمامه دون الامالة الى عرض اي  
 جانب وان قصد وصف المخاطب بالنخل كان ذلك تعرضا بما اضيف اليه مثلا  
 بانسان غير المخاطب مماثل له اريد بلفظ المثل وقد يطلق ويراد به مماثل مطلقا  
 واما ان يجعل نسبة المحكوم به اليه كناية عن نسبة الى ما اضيف هو اليه او لا في  
 الاول وهو الكثير الشائع كان مستوعلا على سبيل الكناية في الحكم وكان تقدمه على  
 كاللازم وقد كشف في الشرح عن هذا المعنى غطاؤه وليس في الكلام محتمل تعرض اصلا  
 لا للمخاطب ولا بغيره وعلى الثاني وهو ان يراد بلفظ المثل مطلقا من غير كناية  
 في النسبة لم يكن فيه تعرض بانسان غير معين اريد بلفظ مثل كما مر ولا بالمخاطب ايضا  
 الا على قياس ما ذكره العين وفيه بعد وقس على ما ذكر من الاستعمالات على الوجه الثالث  
 لفظ غير واذا تحققت ما قررنا ظهر لك انه اذا اريد بلفظ مثلك او غيرك انسان غير  
 مماثل له او غير مماثل لم يكن تعرض مصطلح بغير المخاطب سواء كان ذلك الانسان معينا  
 او مطلقا وان حمل التعريض على غير المصطلح اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء كان  
 موجودا في صورة المعنى كما يفهم من سياق كلام الايضاح دون اللطاف كما يدل  
 عليه قوله كافي قولنا مثلك لا يوجد اذ لم يرد به معنى قطعا واما قوله عري حتى يحصل  
 المعنى كالاخفى وظهر ايضا ان قوله من غير اباده تعرض بغير المخاطب مؤكدا للاستعمال  
 على سبيل الكناية لا قيد ثان كما فهم بعضهم وزعم انه لا بد من امر من احد ما الاستعمال  
 الكناية والثاني ان لا يكون هناك اباداة التعريض فلو كان استعمال بطريق الايضاح او  
 الكناية وقصد بهما التعريض على انسانين معينين لم يكن تقديمهما كاللازم كما اذا كان  
 هناك من تدعى انه مماثل للمخاطب مع كونه محملا فقييل مثلك لا محل وعرض بان ليس  
 مثلا وفيه بحث لان الظاهر عند قصد ذلك المعنى ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية



45

قولہ واصلہ لا معنی ہذا حق ادا کا  
المراد جہ الزعم المصدق الی ما تنافیہ مالک  
و اما ادا فعلی علی غیر الخاسل کما مر آنکہ  
عسارہ الیہ و الیہ معرفۃ ۲۶

ملک اکبر اعظم عالم دار المعصی الملک

فان  
الثاني  
من  
وتخت  
المعجم

وكان  
فاخته  
النقى  
في

See also

430









الثاني فيها غير مدلول الاول واحاب الاحفش عن ذلك بمنع احاد المدلول في  
 هبيل الكل اذ لو اتحد مفهومها لكان الثاني تأكيد الاول لا بد لامنه واحاد  
 الذات لانا في كون البديل معنفا فائدة رابده كما في المسالين المذكورين فان الثاني  
 منهما يدل على صفة المسكنه والكرم دون الاول واما نقصان تعريف الثاني عن تعريف  
 الاول فلا يضر كما في ابدال الكرم الموصوفه عن المعروف بخومرت بزيد رجل عاقل اذ رب  
 نكره افادت ما لا يفده المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا  
 عنها النكرة فان قلت هل يجوز ان يكون العاصي صفة لضمير المسكلم قلت احاد الكس  
 وصف ضمير الغائب في نحو قوله لا اله الا هو العزيز الحكيم والمحمود على انه يدل  
 في الكشاف وصف ضمير المخاطب ودد عليه بعضهم بان الضمير لا يوصف كما هو المشهور  
 واما ضمير المتكلم فلا سعدان يعون في الجواز بضمير المخاطب على قوله وان لم يجز فيه  
 تعلل صريحاً **سني** على ان كثير ما يطلق اللسان على العلوم الثلاثة ذهب بعضهم  
 على ان الالتفات من حيث انه شتمل على كنهه هي خاصية التركيب من علم المعاني ومن  
 حيث انه ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح من علم اللسان ومن  
 حيث انه يحسن الكلام ونزسه من علم البديع والسكاكي اوردته في المعاني والبدع  
**ح** حصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة الى هذه الدلالة  
 موحودة في غير هذا المثال ايضا نحو طهارك قلب في الحسان طردب فانه حكم بان  
 السعيا وليس ذلك الا بان معضى الظاهر ان يقال طهارني فعمل عنه وكذا قوله تذكرت  
 والذكرى تهيجك ذنباً فانه اثبت فيه التفاتاً مع ان الرواية بقاء الخطاب الى غير  
 ذلك مع علم من ذلك ان الالتفات عنده ليس بمشروط بان يكون مسبوقاً بالسمع  
 بطريقة اخرى الا ان النصح بان في قوله لملك التفاتاً ادا على هذا المعنى واما تفريحه  
 بالالتفات في قوله ماتت سعاد فامسى القلب مغموكاً **وا** خلفتك ابنة الحر الموعيداً **حيث**



[illegible]

ایں اسلوب تحریر







أخوات المستند

[illegible]

الحق  
ان في جمع الصور النفسية  
ادراكها من عظم الصور  
على الصور وطلائعها ان  
تعدد صور اهل كوران  
لتعدد صور طلائعها وان  
تعدد ما كنس في السعة صور  
انها اذ اصيل عظم  
الحق فهو ان تعدد  
تعدد ما كور على ذلك الله  
ان تعدد صور اهل او  
له طائفة من علم اهل كور  
ان كور من الله كور  
وور و ان حور و كور  
لا اصيل كور الله  
هو اهل اصيل الطائفة  
كور لان طلائع الله كور  
ان علم الله كور  
: الكور



صاحب الكشاف لماذا قطع في الآية بالوجه الثاني وان الواو في والصابئون يحتمل ان  
تكون اغراضه لا عاطفة الى غير ذلك مما يظهر بالناسل الصادق في الآية الكريمة  
وان في السفر اذا مضوا ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بمعنى  
بدلا عن السفر في السفر في زمان مضيه وان جعلته طرفا ابدلته من قوله في  
السفر والمعنى واحد ✓ وحذف على حذف المبتدأ موافق له وذلك لكون الصبر  
فعلا للمكلم ومنسوبا اليه كما في حال المصدريه ✓ فانك لو قلت ام عندك عمرو  
او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع اما على الاول فبالاتفاق  
لان الحملتين الواقعتين بعمام والهنرة اذا اختلفتا يكون احدهما اسمية والآخرى  
فعله نحو اقام زيد ام عمرو قاعدا وسقدم خبر احدي الاسمييتين دون الاخرى  
سواء كانتا مشتركتين في حرف نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ✓ ولا نقول انك بدام عمرو  
قاعد فان ام هناك منفصلة باختلاف واما على الثاني فالظاهر كونها  
منقطعة لان الحملتين الواقعتين بعدهما اذا كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل  
نحو اقام زيد ام قام عمرو واسميتين مشتركتين في المسند اليه نحو ازيد قايما هو  
قاعد او في المسند نحو ازيد عندك ام عمرو عندك ولم يكن هناك اختلاف بين  
الاسمييتين في تقدم الخبر في احدهما دون الاخرى كما في هذين المثالين فالاولي  
ان ام هذه الصود الثالث مسقطه لما ذكره بقوله لا لك فقد اخرج واما قوله تم سواء  
عليهم ادعوتهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الحملتين فيه مع كونها متصلة  
للا من من الالتباس بالمقطعة ✓ جملتان مشتركتان في احد الخبرين اذا لم يشتركا  
الحملتان في شيء من الخبرين نحو اقام زيد ام قام عمرو واسميتين مشتركتين في المسند اليه  
زيد ام قام عمرو واضرب زيد عمرا ام ضربه خالد لان الاشتراك في المفعول الذي  
هو فصلة فالمتاخر ونحو ما لو كان فيها مفعلا لا غير وجوز الشيخ ابن الحاجب والاندلسي

اهم مسقطين المعنى في فعل الاول يكون اد  
لمعنى الواحد وعلم الحال لمعنى الواحد  
٩

وهو ان ال ان صود مثال الاخر  
من الاسماء اول لا حطامهم في العلم ٩

قوله واما قوله سوال وفاضل ان  
ملك الامر له ال اد و قوله للباس سأل  
لكم الشؤ و قوله ٩



فإنها لا تنسب بالمصطلح لأن كل المصطلح ان يكون معاداً في الهمزة الاستفهام ولا يسمو  
 معاداً في الهمزة ال النون من المصطلح والمصطلح اذا كان الاستفهام بالهمزة  
 كلا واحداً من المصطلح دون المصطلح من

فإنها لا تنسب بالمصطلح لأن كل المصطلح ان يكون معاداً في الهمزة الاستفهام ولا يسمو  
 معاداً في الهمزة ال النون من المصطلح والمصطلح اذا كان الاستفهام بالهمزة  
 كلا واحداً من المصطلح دون المصطلح من

كونها متصل والمعنى أي هذين الأمرين كان كما اذا سمعت صوتاً وترددت فيا قلت  
 اضرب زيد عبده ام صاح فلان من جؤنه قال يسيويه اذا قلت زيد عندك ام لا كنت  
 الهمزة منقطعة بنا على انه تغيرت بك بكونه عنده الى انه ليس عنده فاضربت على الاول  
 وسألت عن الثاني ولو جعلت متصلة لم يكن لقولك ام لا فائدة واعلم ان حذف احد  
 جزئي الجملة بعد المنقطعة يحذف في الجزر نحو انها لابل ام شاء ولا يجوز في الاستفهام  
 لانها يلتبس بالمصلة الا اذا كان الاستفهام بغير الهمزة فان استعمال المتصلة مع هل  
 في نحو هل زيد قائم ام عمرو شاذ قليل واعلم ايضا ان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولي  
 ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها ليكون ام مع الهمزة تناوبل اي والمفرد ان بعد مائتا  
 ما اضيف اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو ومعنى ايها عندك ويجوز نحو ازيد عندك  
 ام في الدار والعيت زيدا ام عمرا واعندك زيدا ام عمرو جواز احسن لكن المعادلة حسن  
 وانما استقصينا في نقل هذه الباحث ههنا رفعا لدغغة المتعلم الناشئة مما نقل  
 الشر لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والخفاء يكون جوابا  
 من سوال محقق فنه اشعار بان السؤال في نظم الاله ليس محقق وانما يصير محققا اذا  
 وقع ذلك المقدر بان يالهم فيجبوا ولما كان في الالية فرض تحقيقها ذكرافها على  
 طريقتيها اذا تحققوا وانت تعلم ان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة في الالية هذا  
 هو المراد بقولهم لسوال محقق لاكونها سوالا وهو المفروض المقدر فيها فلا فرق من  
 نظمها وبين ما اذا سئلوا قاجا بوا في كون السؤال الذي هو القرينة محققا وانما الفرق  
 بان انضاف السؤال والجواب بالسوالية والجوابية مفروض في الالية محقق هناك  
 والجواب ان حمل الكلام على جملة اولي من حملة على حملين لما فيه من الزيادة تلك الزيادة  
 شتمل على تكثير الاسناد ونقوسه وعلى مطابقة الجواب للسوال وكون كل منهما  
 اسميه جنر هاجله فعليه والنظائق منهما امر مهم عند سم كما صرحوا به في ما اذا صنعت

فول بطلان لم يفسد اذا جعلت ام مقطوعة  
 لم يكن ام لا يفسد كذا في ذلك من فائدة  
 صوره ان ان السؤال يكون السور  
 مطبوعا واللسان هو هو ما دسما باللسان  
 وهو امس ان الطور المذكور  
 السؤال الاول اعل علمه والاستفهام  
 مطبوع ووه هو هو واد اصطلح  
 مصطلح يكون كذا لان وهو  
 فنه ان الهمزة مستوحدة في الاول والاد  
 هو من الهمزة اذا كان الجملة الاول  
 حرا او لا فالعامة من المسطوح  
 لا يكون الا الساكنة لان المسطوح  
 محو والهمزة هو

المراد من الهمزة اعم  
 السور والاحمال  
 والاسماء







في قوله لا يثبت الا حراز ولا يخرج ملك  
 والجماع الضمير الى ما ليس عندك من حقا  
 بقوله المقام ليس بعيد من توجيه  
 الكلام واتا قوله قد علم افادة التقوى  
 اعم من عدم قصد التقوى نعماء على  
 ما نقل من النسخة انه اشمل لما فيه من تقى  
 التقوى من التقوى ونفى افادة التقوى  
 بدون القصد الصريح بخلاف عدم قصد  
 التقوى فانه لا يدل على نفي التقوى بل  
 القصد وهو ان العموم ليس حراما  
 على الافراد بل من جهة التعلق والاداء  
 حيث اضيف رسومه على العامة  
 النفي الى الامم سم نظام الله مدركه  
 والعموم بهذه المعنى يستلزم التخصيص  
 الصدق وكذا الحكم في كل ما هو مقتضى  
 الاعم بانه اشمل من مقتضى الاختصاص المعنى  
 المذكور وان كان اختصاصه لا وجه الحكم  
 ومع ظهوره من هذا الوجه لا وجه الحكم  
 الفاضل الحاشي كونه سهوا من طغيان  
 القلم جلي

اصيف اليه عدم اعنى افادة التقوى فيدخل في عدم افادة التقوى بل في تلك  
 الضابطة ولو قال قيد دخل في عدم افادة التقوى لكان اظهر في المعنى وانسب سياق  
 كلامه لكنه انما نقرض لمزوجه عن الافادة دفعا لما استوسم من انه بواسطة افادة تقوى  
 للحكم بالتكدير يندرج في افادة التقوى فخرج عن عدمها بل عن الضابطة ايضا  
 وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح حيث قال ولما لم  
 المصنفه لا افراد المسند في اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى  
 للحكم واما قوله ليشمل صورة التخصيص فهو على ما نصيبه سوق الكلام لعل التقوى  
 وانما لم يقل فيكون المعنى انما قال مع عدم افادة التقوى ولم يقل مع عدم قصد  
 التقوى ليشمل ما ذكر من صورة التخصيص ويدل على ذلك قوله فيما بعد فعدم افادته  
 التقوى اعم من افادة قصد التقوى وهذا سهو عن طغيان القلم فان افادة التقوى لا  
 اعم من قصد التقوى فكون عدم افادة التقوى اخص من عدم قصد التقوى فخرج  
 به صورة التخصيص فلا يرد نقضا على ما ذكره المق في افراد المسند كما يرد على السكالي  
 وربما يتوهم ان فاعل قوله ليشمل راجع الى عدم قصد التقوى اي لم يقله  
 لكونه شاملا ويدفع ما مر وان قوله ليشمل ناب عن هذا المعنى عند من له ذوق  
 سليم وقد يتوهم ايضا انه قد بدل بعض النسخ لفظ اعم اخص وعلى هذا سفي ان سفل  
 ليشمل بقولنا يخرج فستقيم الكلام لكنه مفيد ضرورة تكرار الاسناد وفي عا  
 المفتاح اشارة الى ذلك حيث قال فتظم الكلام بالا اعتبار الاول وهوان بحري  
 على ظاهره بان يجعلنا مستدا وعرفت جزم لا يفيد الا تقوى الحكم والا اعتبار الثاني  
 وهوان بقدر انما موخر اثم يقدم بعد التخصيص فان ترك الحصر الافادة في التخصيص  
 يشير الى انه بالاعتبار الثاني يفيد التقوى ايضا وقد عرفت ما فيه اشارة  
 الى فساد هذا الجواب وهو ظ والحق ان يقال القصد مطلقا سناول القصد بالنا

اول الحكم في المال كذا  
 الاعمال الاول والاول  
 من التخصيص ليشمل على  
 الاعمال الاول والاول  
 الاول والاول والاول  
 الاول والاول والاول



مردم سرحد اریطه و اصفهان و قزوین

والقصد بالتبع وح كبح صودة التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود من نفس الترتيب  
نقوى الحكم لان التقوى فيها مقصود تبعاً فان قلت ربما لم يقصد فيها التقوى اصلاً الا قصد  
ولا تبعاً قلت في لا يعتد بالتقوى قطعاً ولا بوصف التركيب ايضا لكونه مفيداً له  
لان الكلام في افادة معتد بها معتبرة في عرفهم ولذلك لا يثبتون للتركيب غير البلاغ  
خواص بما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت هذا اعني قوله بالثبوت بدل اثنان  
سكراً العامل اذ المعنى سوتة **قوله** لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مستدا قد  
اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد المجزئ الى اجيب عن ذلك بانه لا اسناد للجملة  
من حيث هي الى زيد بل الانطلاق مثلاً في نفسه مسند الى الاب ومع نفسه به  
مسند الى زيد واما المجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكيمية بينهما فلم يسند  
اليه ولذلك يؤولون زيدا نطق ابوه بانه منطلق الاب واما قولهم ان الجزئ  
هو الجملة براسها فمن الاتساعات التي لا يثبتس معانها وح نقوله قوله المسند الفعل  
ما يكون مفهومها الى اراد به ما يكون مفهومه في نفسه من غير انتسابه الى شيء محكوما  
بثبوته للمسند اليه او انتفاءه عنه والذي يدل على اداته ذلك انه جعل المسند  
فعلي مقابلاً للمسند السببي وفسره بما يكون مفهومه مع الحكم عليه بانه ثابت  
في مطلوب التعليق بغيره وسبباني تفصيله فلا يبرد المسند السببي على بغير الفعل  
بين في الشرح والامحوج الجملة لان المعنى مسند يكون كذا والمجموع ليس مسنداً حقيقه  
مسنداً الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظر الى الاب ومع نفسه به نظر الى زيد  
من نعم رد على السكاكي انه يلزم على هذا ان يكون منطلق زيد منطلق ابوه جار  
المسند الفعلي بل عن ضابطة افراد المسند مع انه مفرد وقد اخرج عن المسند  
سببي فيكون واسطه سهما وقد كلف بعضهم لادواجه في الفعلي فقال المسند الفعلي  
ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير انتساب الى غير انتساباً محكوماً بالثبوت

[illegible]



هذا هو السند الذي لا ينفك عنه ولا يخفى انه نقسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير  
للمسند اليه او الانتفاء عنه ولا يخفى انه نقسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير

هذا هو السند الذي لا ينفك عنه ولا يخفى انه نقسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير  
للمسند اليه او الانتفاء عنه ولا يخفى انه نقسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير

هذا هو السند الذي لا ينفك عنه ولا يخفى انه نقسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير  
للمسند اليه او الانتفاء عنه ولا يخفى انه نقسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير

هذا هو السند الذي لا ينفك عنه ولا يخفى انه نقسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير  
للمسند اليه او الانتفاء عنه ولا يخفى انه نقسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير

للمسند اليه او الانتفاء عنه ولا يخفى انه نقسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير  
وعلى هذا كان اليقاس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا وان لا يحول  
كون المسند سببيا مطلقا موجبا لكون المسند في الكلام جملة مستثنى منه نحو  
زيد منطلق ابوه **و** يمكن ان يفسر بانه جملة علقته لا لاطال تحت هذا التفسير  
لانهم جعلوا كون المسند سببيا احدا بطل مرفوعه كون المسند جملة حيث قالوا وانما  
كونه جملة فللثقوى او لكونه سببيا فلا بد ان يعرف ولا لكونه سببيا حتى يتوصل  
به الى معرفة كون المسند جملة في الكلام وما ذكره من تفسير بعضه ان يعرف ولا لكونه  
جملة حتى يعرف كونه سببيا **و** قال صاحب المفتاح هو ان كون المسند سببيا كما يدل  
عليه خبر اعني ان يكون وسياق كلامه ايضا حيث قال او اذا كان المسند سببيا فانما  
عرف كل قسم من السببي على حدة ولم يكتف بالاول لعدم ما اوله نحو انطلق ابوه لان البناء  
بعضه تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس فلا يصدق على نحو انطلق انه مبني على ابوه  
ولو بدل البناء بالاسناد او الحكم وقيل هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم بثبوته  
شيئا واسفاه عنه مطلوب العلق بغير شمل القسمين معا لكنه يدخل فيه نحو منطلق  
ابوه ولو قيد المسند بكونه فعلا لخرج عنه ايضا نحو ابوه منطلق فلذلك فضل واشترط  
في الثاني كون المسند فعلا لخرج نحو منطلق ابوه **و** لا يخفى انه سهو والا كان الكتاب  
ان يقول واذا كان المسند فعلا وايضا لاحتاج في ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث  
يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما تحققت وليس  
المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخرجه بقيد آخر **و** يمكن ان يقال  
ان في قوله هذا توجيه بعيد لا قبله طبع سليم على ان المعنى الثاني معنى ركيك بل لا يبعد  
ان يعد امثال ذلك من التاويلات الخوية المسند للكلام التي قيل هي فيه منزلة كثر وقد  
الملح في الطعام **و** وح يكون المسند السببي لا وذلك لان المنادى رعر العبارة على هذا التقا



51

والله اما ان اريد به التحدو  
يعقوله في كسر و تحذو الحز و خذو ش

لا يمكن ان يكون جليل يرقب نفس الاستقبال روح  
برقت الاستقبال الى الاستقبال مع ان روف  
كل امان معصوم عاقل امان وانما روح اقد  
المستقبل في روف المستقبل فان قلت على اقد  
المستقبل حال كونه مصورا بوجه ما عروم مطلق  
الكسار في روف كونه ادم عليه السلام ابدع الله  
انما على روف روفه على مثال ثم اعلم انه على روف  
الحياة في روفه على المثال الاستقبال ثم روفه  
المستقبل في امان المستقبل لان امان المعصوم  
موجود المستقبل هو روف مصداق ذلك المستقبل  
فمن ان يكون امان المستقبل في روفه  
فان قلت الطريقة لادم كسب ان الله قال في روف  
ان بعد روف امان معصوم امان ولا روف ان الطود  
برقت فان امان معصوم كونه ولا روفه ان  
وادا كان بعد معصوم كونه ولا روفه ان  
امان روفه امان معصوم كونه ولا روفه ان  
معصوم ان روفه امان معصوم كونه ولا روفه ان  
فان قلت لا يكون امان معصوم كونه ولا روفه ان



India

الفرق في قولها

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short note, written diagonally across the page.

شيئا فثباتا فالصحيح انه ليس دخلا في مفهوم الفعل وصعاب بل يفهم من خصوصية الحدث  
 او امتضاء المقام وقد يقصد في المضارع الدوام الجرمي وقد سبق بحسب بل القادة  
 الثبوت والدوام **كما** الاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم الذي حكم به عليه وليس فيه  
 تعرض لحدوثه اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقصي او لا واما الدوام فاما استفا  
 من مقام المدح والمبالغة لامن جوهر اللفظ فان قلت قد ذكر الشيخ ان الحاجب ان اسم  
 الفاعل يدل على الحدوث والصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان نحو زيد عالم  
 يستفاد منه الثبوت صريحا ناهي عن ان اصل الاسم صفة او غير صفة الدلالة على  
 الثبوت وقال الشيخ عبدالقاهر لا تعرض لزيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق  
 فعلا له كافي زيد طويل وعمر وقصير وجعل اليد اني الصفة المشبهة مندبة في اسم الفاعل  
 واما فرقه بين حسن وصائق وصنيت فقد بوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا  
 في اللفظ على الفعل جازا ان يقصد به الحدوث بمعونه القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا  
 يقصد بها وضع الامر بالثبوت او الدوام معه باقتضاء المقام وقد سلك الجمع  
 بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقة ومن قال يدل على الثبوت  
 اراد به نفي التجدد والتقصي بقربية ايراده مقابل له وهو اخضع منه ونفي الاخضاع  
 ثبوت الاعم والظان المراد بالتجدد هناك مطلق الحدوث فان الفعل لم يقتض مفعولا  
 وصعاب التجدد والتقصي شافيا كما مر واما قول الشيخ ومعنى زيد سطلق ان الانطلاق  
 يحصل منه جزا الجزا وهو بزاوية ويرجيه فمعنى ان يحل على ان المضارع قد يقصد به  
 هذا المعنى كما سلف لان جعل ذلك معتبرا في مفهوم الافعال وصعاب مستبعد نظر الى  
 الماضي والى الافعال التي يقع انك ويسمى زمانا الا ان يدعى ان استعمال صيغة الفعل  
 في تلك الافعال مجاز كما في غير الحادثة **اشاد** الى انه مستثنى من هذا الحكم يعني ان  
 خبر كاشبهه بالمفعول وسندج في نحو الا انه ليس قد الفعل وشبهه بل الامر بالعكس

[illegible]



موسى بن جعفر بن محمد بن ابراهيم

[illegible]

على ١١ الحوا - لا يصدق في السور على  
من الافعال الساعده لا يصدق في السور  
على ١٢ السور لا يصدق في السور  
الا ان سال المراد بالتقريب السور والمراد  
بالوجه له انه معصم بالدار في الوضع اول  
المراد من العظم بالدار في الوضع اول  
لام الفصل كما هو الخط و يدل على ذلك  
والافعال الساعده موضوعه لصدق  
و تصور الساعده و لكن ان يكون موضوعه  
لان من السور على معناه و لكن الفصل  
لان السور لا لام الفصل بل على فوه  
ن الفصل لصدق على سس على ١١ موضوعه  
المراد من السور على معناه و لكن الفصل  
لان السور لا لام الفصل بل على فوه

٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



لا يجوز في هذا المقام

لم يكن في الماضي <sup>و</sup> وتحقق هذا المقام على هذا الوجه من نفاس الباحت سماها ولا  
تحقيقا وعدة ثانيا من النفاس وكل ذلك <sup>هذا المقام</sup> متحقق منه قدموه اليه ولا طائل تحته اذا كشف  
عنه عطاؤه وبينا ان الجزا اذا قيد حكم بزمان او قيدا هو كان صدقه محقق حكمه ذلك  
الزمان او مع ذلك القيد وكذا به بعدمه فيه او معه واذا لم يتبد صدقه محققة للجملة وكذا به  
مقابله فاذا قلت اضرب زيدا واردت الاستقبال فان تحقق ضربك اياه في وقت من الاوقات  
المستقبل كان صادقا والافكا دبا وكذا لك اذا قلت اضربه يوم الجمعة او قائما فلا بد في  
صدقه من تحقق ضربك اياه وتحقق ذلك القيد معه فان لم تضربه او ضربته في غير يوم  
الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وكذلك اذا كان القيد ممتنعا لقولك اضربه في زمان  
لا يكون ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا فان الجزا يكون كاذبا والجملة انتفاء القيد سواء كان  
او غير متمنع بوجوب انتفاء المقيّد من حيث انه مقيّد فكذا الجزا الذي يدل عليه وكفلا  
وقولك اضربه يوم الجمعة او قائما مشتمل على وقوع الضرب منك عليه وعلى كون الضرب واقعا  
يوم الجمعة او مقدار الحال القيام فلو فرض اسفاه القيام مثلا لم يكن الضرب المقارن له موجبا  
فبيّن في مدلول الجزا مكوّن كاذبا سواء وجد منك ضرب في غير حال القيام او لم يوجد اذا عرفت  
هذا فنقول اذا قلت انضربني زيد ضربته فلو كان معناه اضربه في وقت ضربه اياه لم  
يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك القيد فاذا فرض اسفاه القيد اعني وقت ضربه  
ايال لم يكن الضرب المقيّد واقعا فيكون الجزا الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد منك  
ضرب في غير ذلك الوقت او لم يوجد وذلك بطريق قطعا لانه اذا لم يضربك ولم تضربه وكنت  
تحت ان ضربك ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا ولعله فظهر ان الحكم الاجباري متعلق بالزمان  
احد الطرفين بالآخر لا بالنسبة بين اجزاء الجزا وان باذهب اليه الميزان يؤول للخالف  
كلام اهل العربية كيف وهم بصدد بيان معنومات القضايا المستعملة في العلوم والفنون  
وقد صرح النحويون بان كل المجازات تدل على سببية الاولى وسببية الثانية وفيه اشارة



على مدارج الـ

الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزم نعم كلام السيكاني يوافق ما اختاره  
 الشئ ونسبنا عتره منسبه الى اهل العربيه باسمهم لكنه كلام ظاهرى وبما دعيه اليه مارا  
 من جعل الشرط قيودا للمسند ضبطا للكلام وتعللا للانتشا راوردنا او ميم صحه  
 صحت ذلك ما قد يقال ان قولك انحتني الكرمك بمنزلة قولك الكرمك على نقد برنجك  
 او وقت مجيك ولذلك عرف الحكم الجبري في صدر كتابه باختصاص الحليه ويرد عليه  
 ان المقصود من تنزيهه بكل المتره النسبه على ان مجموع الشرط والجزم كلام واحد على  
 ان العرض الاصلى معوقه كون الجزاء معلقا لامر به كون الشرط معلقا عليه وما توهه  
 فاسد لان معنى العلق والشرطيه مراد من قولك على تقدير مجيك او وقت مجيك واللام  
 يكن صحيحا لما قررناه واذا وقع الجزاء انشاء كقولك ان جاءك زيد فاكرمه كان ما ولا  
 اى ان جاءك زيد فانت ملود باكرامه او يستحق هو ان تؤمر باكرامه على قياس تأويله  
 فما اذا وقع خبرا للمبتداء نظر ذلك كله لمن تأمل والفق السمع وهو شهيد كان  
 لنا در موقعا لان النادر غير مقطوع به في الغالب ههنا بحث وههنا لم  
 ردنا الحزم والقطع في هذا الموضع معناه الحقيقي بل اريد ما يعم الاعتقاد والراجح  
 القائم مقام الجزم في المحاورات ولذلك كان مطلون الوقوع موقعا لا اذا وقع  
 ان فالضابط ان الراجح الوقوع موقع لا اذا والمنشأ والظرفين موقع لان واما الا  
 رجح الوقوعه فليس موقعا لشيئ منها الا تاويل ولا شك ان الحكم النادر الوقوع راجح  
 لما وقوعه فلا يكون موقعا لان الا اذا الكفى فيها محرد عدم الجزم والرجحان في جانب  
 الوقوع وقد مر بطلان ما يقال اريد ان النادر اقرب الى كونه موقعا لان منه  
 الى كونه موقعا لا اذا اللهم الا ان نقصد به نوع مخصوص بان يحمل التشكيك مثلا على  
 التعظم او التكثر او غير ذلك من الامور التي تغد محصا بوجه ما في لا يكون القطع حصول  
 الحسن موجبا للقطع حصول ذلك المحصور فردا كان او نوعا واما ان حمل على مطلق النوعيه

حوار سوال و جواب على ١٢ اكون  
 قولنا ان جاءك فاكرمه محذور لان  
 السرطه رسم الصدق هو ان  
 لا يحمل الصدق والكدر عاقل  
 يحتملها التاويل



او مطلق العزوبة كما هو المتبادر من ظاهر السكر كان القطع بحصول الجنس موجبا <sup>للقطع</sup>  
 بحصول ضرورة ان الجنس لا يحقق الا في ضمن فرد ما من نوع من انواعه فكما ان جنس  
 الحسنه في قوله ثم اذا جاء بهم الحسنه كالواجب وقوعه لكثرة واتساعه لتحقيقه في كل  
 نوع من انواعها كذلك نوع منها مطلقا في قوله ثم وان تبهم حسنه كالواجب وقوعه  
 لما ذكر بعينه ولا يظهر وجه اختصاص احدي الاسس باذا والاخرى بان كما لا فرق  
 بين ان يقول ان تعلمت نوعا من العلم اي اي نوع كان فتصدق بكدا وان تقول ان  
 تعلمت العلم اي جنسه وارادت حسنه ولذلك تورد كلا منهما بان واذا ولا تخص شيئا  
 منهما باحديهما و وان اراد العهد على مذهبه الا اجيب عن ذلك بان اراد تعني للجنس  
 على مذهب الجمهور وتعريف العهد على مذهبه فكانه قال المراد للحسنه المطلقة ثم اللام  
 فيها اما التعريف بالجنس بالجنس الذي فهموا منه واما التعريف بالجنس المعنى الذي اختاره  
 ولما كان مختاره راجعا الى العهد عبر عنه به وجنب لا اشكال ويكون اقصى الحق  
 البلاغة لما قرده وكلامه يدل على ذلك حيث قال لكون حصول الحسنه المطلقة مقطوعا  
 به كثره وقوع واتساعا ولذلك عرفت ذهابا الى كونها معهوده او تعريف جنس  
 فقد صرح بان المعروف هو الحسنه المطلقة وقد عرفت ذهابا الى كونها معهوده <sup>حاضرة</sup>  
 في اذهانهم وما ذلك الا لفرط الاحتياح اليها وكثرة دورها فيها منهم وهو تعني للجنس  
 على ما اختاره او عرفت تعريف جنس اي من غير ان يذهب الى كونها معهوده وهو  
 تعريف الجنس على مذهب غيره وحاصل ان الحسنه المطلقة عرفت اما بجعلها معهوده  
 او بدون ذلك و بهذا يبطل ما ذكره الشرح العلامة اي ما ذكر من ان المقدبان المراد  
 بالحسنه الحسنه المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها سطل قوله اذ هو داه ان  
 المقصود به النوع معن منها هو الخصب والرخاء او بما ذكر من بطلان ارادة العهد  
 على مذهب الجمهور سطل قوله لا يتسأله عليه ظاهرا ولا يمكن حمله على عهد الحسنه المطلقة

من مذهب الجمهور  
 ان العهد هو الجنس  
 على مذهب الجمهور

ان ارادة  
 الرخاء والخصب  
 الحسنه المطلقة







لا يخفى انه اذا فهم من صار مثلا الانتقال ولم يخبر فلا يكون دلالته صار على المضي اقوى لعدم تحضنه للزمان وتوجيهه ان معنى ضربيه مثلا القرب  
والزمان والنسبية ومعنى صار الزمان والانتقال اي هذه النسبية الحاصلة فان الانتقال نسبة فاقته خضع من الكون مفهوم صار مركب من جزئين  
ومفهوم ضرب من ثلثة اجزاء فدلالته على المضي اقوى ولا يتوهم ان اجزاء مفهوم صار ثلثة النسبية الزمان والانتقال بل الاثنان الزمان والنسبية الى م  
يقيم من

تشارك

وهذا الجواب مع انه فاعه ما ذكره يرد عليه ان السلب يحصر لفعوالا ان المصف  
بالا دتياب وعدمه في الحال مشاركان في احتمال وجود الاثنياب وعدمه في الاسماء  
ان لم يحجب الاسماء والافعال في الاسقبال كما هو عليه في الماضي والحال **فذلك**  
لقوة دلالة كان على المضي لمحضه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله سفاذ من الخبر فلا  
ستفاد منه الا الزمان هذا التعليل لا يجري في غير كان من الافعال الناقصة كصار مثلا  
لان الاسقبال الذي هو مدلوله لا يفهم من خبره حتى يمحض للدلالة على الزمان نعم لو اقتصر  
في التعليل على تحرك كان من الاحداث المخصوصة لزم ان يشتركها في ذلك اخوانها  
ولا يمحض عن هذا الاشكال وذلك لان اللازم من توجيه التغليب على المضي

يعني لزم انه قد وعرض انه اذا كان  
حالا فيكون الشرط مقطوعا بعدمه فلا  
يصح استقوال ان لا يمكن ان  
يتم مع انه مقطوع بعدمه نزل منزلة  
الشيء مع انه مقطوع بعدمه اما اذا نزل منزلة  
مالا قطع بعدمه اما اذا نزل منزلة  
بعدمه فلا يمكن الجواب بان قد نزل  
مقطوعا بعدمه منزلة والا قطع بعدمه  
من

التابع كون الشرط مقطوعا بعدمه لا كونه محالا مستلزما القطع بعدمه حتى يحاط عامر من  
تتريل المحال مثلا مالا قطع بعدمه مع ان يقرر التغليب على وجه يصير به الشرط  
مشكوكا كما قدره في المثال المذكور اعني قوله ان نتم **عدت** الانثى من الذكور الغائبين  
حكم التغليب وفي ذلك زيادة سالفة في وصف مريم عليها السلام بالطاعة والاب  
كانها من الرجال الكاملين افعالهم واحوالهم دون النساء الناقصات العقول والادبا  
**اول** تعودن في ملتنا فيه تغليبان احدهما ما ذكره وهو التغليب في نسبة  
العودا ذغلب فيها على شجيب عليه السلام اتباعه والثاني تغليب المخاطب الذي هو  
عليه السلام في الخطاب عليهم **ومن** تغليب المخاطب على الغائب كخوات وزيد  
فعلما فان قلت بل انتم قوم تجهلون من هذا القبيل اعني تغليب المخاطب على الغائب  
فلماذا افرده عنه قلت بل هو نوع من التغليب على حده وذلك ان الغيبة والخطا  
سناك قد اجتمعا في شيء واحد فان القوم لما حمل على انتم اجتمع فيه جهتان جهة  
العصية من حيث لفظه ومفهومه وصفا وجهة الخطاب من حيث اتحاده بالمبتداء



ذاتاً تغلب جانب الذات والمعنى على جانب المفهوم واللفظ فهناك تغلب الخطاب على  
الغيبية وههنا تغلب المخاطب على الغائب فالفرق واضح **و** جميع من سواك  
من المكلفين وغيرهم الظاهر ان لفظ غيرهم يتناول غير المميز من العجم فان نظر الى  
الواو مختص بالعقل لا كان يعملون تغليب العقلاء على غيرهم فقد اجتمع غير  
العقلاء جهتا تغليب احدهما من حيث اختصاص الواو بالولي العقل والاخرى من  
حيث الخطاب وهذا جار في كل موضع غلب فيه الخطاب على ما لا يصلح اصلاً ان  
يكون مخاطباً كانه محل او لا يصلح الخطاب تغليباً للعقلاء على غيرهم ثم مخاطب  
ثانياً تغليباً للمخاطب على غيره وقد اشر الى ذلك في قوله تعالى يذروكم فيه واعلم ان خصوصية  
لفظ الواو او لفظ الواو او لفظه كم لا مدخل لها في اجتماع التغليبين غير العقلاء في  
كل واحدة من الآيتين بل ذلك لاختصاص الخطاب بالعقلاء **و** لا تمنع ان يحاط  
بكلام واحد اثنان من غير عطف كما في قولك انت يا زيد وانت يا عمرو وحلان فان  
وقولك يا زيد وعمرو **و** او تشية او جمع كما في قولك انتم يا زيدان ويا يزيد  
فان قلت قوله تعالى يعملون صفة جمع فيجوز ان يخاطب به متعدد من غير تغليب قلت الكاف  
في قوله تعالى وما ربك مخاطب فلا يصح ان يجري يعملون على حصة الخطاب والعدد  
المخاطب في كلام واحد مجرداً عما ذكر من العطف وغيره **و** لان لعلم متعلق بقوله  
خلقكم لا بقوله اعبدوا وذلك لان لعل لا يجوز ان يكون للترجي من التكلم لا شياً  
عليه ولا من المخاطب لان العبادة منهم ليست لرجاء التقوى بل لرجاء الثواب واذا  
تعلق بخلقكم فقد قيل لعل مستعارة للارادة تشبيهاً لها بالترجي بمعنى الطمع اي  
ارتقاب المحبوب كان لفظه لعل حقيقة في هذا المعنى مخصوصة لغلبة استعمالها  
فيه دون الاشتقاق الذي هو ارتقاب المكروه او مستعمل فيها مجازاً امراً لان الترجي  
بذلك المعنى يستلزم الارادة كانه قيل خلقكم ومن قبلكم مريداً منكم ومنهم التقوى قيل

هذا ما قاله في قوله تعالى  
اعبدوا الله وحده لا شريك له  
فان قيل لعل مستعارة  
للمعنى المستعمل في قوله  
اعبدوا الله وحده لا شريك له  
فان قيل لعل مستعارة  
للمعنى المستعمل في قوله  
اعبدوا الله وحده لا شريك له



هناك استعارة تشيلية شبه حال خالقهم بالقياس اليهم في ان خلقهم واقدروهم على  
التقوي ونصبهم الدواعي اليها والذواجر عن تركها فصار بذلك وجودها الحج  
من عدمها بحال المرجي بالقياس الى المرجي منه القادر على المرجي وتركه مع رجحان وجوده  
منه وقيل هي مستعملة في الغاية مجازا دون الغرض فلا يلزم الاستكمال وهذه الوجه لا يرى  
لعل اذا جعلت متعلقة بقوله واعبدوا كما تشهد به العطرة السليمة مما قدروه وهو  
جعل للانعام من انفسها اذ واجها هذا التقدير صرح به في الكشف دون المفتاح ثم نقول  
ما قدروه الش وهو جعل لكم من الانعام اذ واجها وان كان فيه صريح برجوع المنفعة لخلق الانعام  
اذا واجها الى الناس والامتنان بذلك عليهم كما ينبغي لكنه لا يقتضي كون الخطاب في تدرككم  
خاصا بهم بل سياق الكلام وجرازا للنظم على اقتضاء العموم في الخطاب وذلك انه قد ذكر  
في الناس صفة هي منشأ التكثير والابقاء وذكرها في الانعام ايضا ثم صرح بان تلك الصفة  
منبع التكثير ومعدنه فالذي يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم ان بيان كونها منشأ  
ومعدن للتكثير والابقاء سناول الجنيين معا والالكان المناسب في تقديم ذلك السان  
على ذكر الانعام لانه من نعمة خلقهم اذ واجها ولا تعلق له بخلق الانعام اذ واجها والا  
ان تحار هذا التقدير ويجعل الخطاب عاما ولا يفتح في اختيار عمومته جعل خلق الانعام  
اذا واجها منفعة راجعة الى الناس كانه قيل خلقكم اذ واجها وخلق لكم من الانعام النقا  
يكثركم واياها في هذا التدبير واما نقد بوالكشف فخاصة ان في خلق الانعام اذ واجها كبر  
لها بالتناسل والابقاء كما في خلق الناس كذلك لهم ذلك واما ان خلق الانعام على هذه الصفة  
النافعة لها انما هو منفعة خالصة للناس فقد علم من سياق الكلام وقد صرح به في مواضع  
اخر ومنه تغليب ما وقع لوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه التي جعل هذا  
نوعا من السعاسة على حدة والاولى ادراج في بعض الاكثر على الاقل من جنس وان  
ذلك قد يكون في نفسه وصف مختص الاكثر الى الجميع كما في تفوذن وقد يكون في



إطلاق لفظ مختص بالكثر على الجميع كما في قوله بما قد مت ايدىكم فان اكثر اوا  
 جنس العمل نراول بالادى فما قد مت ايدىكم مختص بالكثر وقد اطلق على الجمع  
 ان يجعله راجعا الى معلى الأكثر من جنس على قوله في النسبة فان ذلك كما يكون في  
 النسبة الاسنادية كما في لتعودن تكون في النسبة التعليلية فان تقديم الأيدى  
 واقع على اكثر افراد جنس العمل وقد جعل سهنا واقعا على الجمع تغليباً فوعنه  
 بما قد مت ايدىكم يجوز ان يكون طلبياً نحو ان جارك زيد فأكرمه لانه فعلى  
 استقبالي اللطافة على الحدوث في المستقبل لا يدب عليك ان مثل قولك اكرم زيدا  
 يدل بظاهره على طلب في الحال لا اكرامه في المستقبل فيمتنع تعليق الطلب الحاصل  
 في الحال على حصول المستقبل الا اذا دل بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب  
 في الاستقبال كما في الجملة رأسيه الدالة بظاهرها على ثبوت مضمونها واما الاكرام فاما ان تعلق  
 على الشرط من حيث هو مطلوب كانه قيل اذا جارك زيد فأكرمه مطلوب فيلزم مع  
 ما ذكر من انشاء الطلب في الحال تاويل الطلبى بالحيزي واما ان يعلق عليه من حيث وجوده  
 وكان الطلب حاصل في الحال كانه قيل اذا جارك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوباً منك  
 في الحال فيلزم تاويل الطلبى بالحيزي وان لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلاً وبالجملة لا  
 يمكن جعل الطلبى جزءاً بلاناويل الى خلاف ظاهره كما يوهو قوله لانه فعلى استقبالي الدالة  
 على الحدوث في المستقبل على ان دلالة على الحدوث في المستقبل ليست بالقياس الى الطلب  
 بل الى المطلوب على معنى انه يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم الغافل تاويل الجزاء الطلبى  
 بالحيزي انما ارتكبه ليترياً له ملاحظة كونه مسبباً عن الشرط على ما يقتضيه كالمجاز ان فان  
 الطلب المستفاد من اكرم وان صح ان يكون مسبباً عن شئ باعث للطالب عليه لكنه  
 من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسبباً عن شئ بل لا بد في ذلك من اعتبار حصول  
 وجوده في نفسه او للطالب او باعتبار تعلقه بالمطلوب واستحقاقه مما يقتضى واما بالحيزي



كل ذلك مما شهد به الوحيدان الصحيح اذ ارجعت اليه ويتفرع على التأويل وعدم احتمال  
الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاءها طلبتي وان كان الطلب في  
في نفسه لا احتملها وقد مر فيما سلف من الكلام تبذرها مما يعينك في هذا المقام  
وتأويل الجزاء الطلبتي بالخبر وسمي لأنه ليس بمفروض الصدق كالشرط هذا حكم انتفاء  
الشيء لانتهاء سبب خاص فان كون الشيء مفروض الصدق والتحقيق يقتضي  
كونه خبراً يؤول لا يلزم من انتفائه ان لا يجب تأويله بالخبر لجواز ان يكون هناك  
مقتضى آخر كما انتهت عليه هذا الحكم وسمي فان قلت اذا جاز وقوع جزاء بتأويله  
خبراً فيلحق وقوعه شرطاً بذلك التأويل قلت هذا غير لازم فان الجملة الاسمية تقع جزاء  
بحمل معناها على الاستقبال ولا تقع شرطاً ذلك لنوع مناسبة لمعنى الشرطية مع معنى  
الفعل اقتضت مباشرة ادواتها للفعل فذلك لمعنى الشرطية نوع منافية عما  
ساق مفهومه الصريح عن فرض الصدق فاقترضت ان لا يباشره ادواتها  
وان ذهبت عما اجب صدورها في بعض نسخ السقط صدوراً في حاشيتها اي  
هذه الابل قد الهبت كمينها نفوس رجال وان ذهبت عما نحن فيه وفي بعضها ان  
على صفة المسكلم او التفال واظهار الرغبة قيل التثايل من السامع واظهار الرغبة  
من المتكلم فعلى هذا ان قرأ ان طعرت بالخطاب كان اظهر في السامع من الحكاية على  
اظهار الرغبة فينبغي ان يفيد بهما رعاية لتمثيل كل منهما ما هو اظهر فيه فاما في الآ  
ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الحمل الثالث لازماً ولحد الموضع ما في المفتاح  
فذا اعتبر في الضرب الثاني تعدد اللزوم بحسب ما وقع في جزاء الجزاء فالمعطوف عليه لازم  
للشرط المذكور والمعطوف لازم للمعطوف عليه تنقيد شرطاً ولذلك جعل في المعنى  
على كلام من وقدره بقوله اذ ارجع استناداً واذ استناداً فتنه حرجت فاما في الآية ان  
كان من الضرب الثاني كان تقديره ان تتفقوكم بكونوا لكم اعداء وان تكونوا

ط  
بالي

اعني ان صيغة الخاطئة كقول النفاول او  
الاستواء او ما صيغة الخطاب  
مؤداه ان يقول ليس هذا الله الله



لكن اعداء بسطوا اليكم ايديهم وان بسطوا اليكم ايديهم وددو فلا يكون مجموع الجمل  
الثلاث لازما واحدا بل يكون كل واحدة منها لازمة لما تقدمها ووجه لا يرد على ما في الفتحة  
ان مجموع الجمل لازم واحد فليس هناك لزومات متعددة لكون بعضها اوضح وقل  
احتمالا للشبهة من بعض بل يرد عليه ان تقدير دادة الكفر بالشرط المقدور خال  
عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم اولم يتسبطوا على قياس ما ورد  
عليه اذ جعل ما في الالة من الضرب الاول ويظهر لك مما قد رانا ان الاشكال  
وهو خلو تقييد الودادة بالشرط المذكور او المقدور واد على ما في الكشاف ايضا  
نعم لو قل اللازم من الالوية ابا مجموع الجمل الثلاث او كل واحدة منها وعلى كل تقدير  
يبطل كلام الفتاح بما تقدم كما رتبنا في ما في الكشاف القسم الاول ولا محذور  
فيه لان المجموع المعلق بالشرط غير حاصل وان كان بعض اجزائه حاصل فلا  
حاجة الى التاويل باظهار الودادة والعداوة ثم الظاهر في الآية كسب المنع  
ان يجعل كل واحد من الجمل جزء للشرط المذكور ويتكبد ذلك التاويل لتصح  
كلاهما وقد وجه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف وقوله  
واظن انه لا حاجة اليه **محصول ذلك التوجيه** وهذا الظن كسب المعنى واحد  
وهو ما صرح به في قوله فعنده من تعليق الامتناع بالامتناع القطع لكن هذا المعنى  
انما يصح اذا اريد بالتعلق الربط جزما اي امتنع الحرام لامتناع الشرط قطعا اما ان  
اريد بالتعلق الشرطي فلا صحة له اذ هو **ادناه** ان امتنع الشرط في الماضي امتنع الحرام فيه  
فلا يكون الامتناع متطوعا به ولا يجفى ان حمل التعليق في هذا المقام على الشرطية  
وان مفهوم لومو التعليق بين جمليتها من حيث التحقق والوجود فرضا وتقدرا  
وان هذا المفهوم يلزمه القطع بامتناع الحرام لامتناع الشرط فالاولى ان يقال  
اراد السكاكي انها لتعلق الحرام بالمتنع بامتناع الشرط اي بالشرط المتنع فتأمل

وعلى ان يثبت الودادة للمصادفة بعد بسط  
الايدي والامتناع لا يثبت الا بغيره على ما راجع  
والفتاوى عادة فيكون في التقييد المذكور في الاصل  
الفتاوى والمجاري وادناه المقدور المذكور في الاصل  
كله



في العبادة أولاً في الشط وثانياً في الجزاء اعتماداً على ظهور المعنى ولم يرد ان يعلق  
 الجزاء بالشرط انما هو بحسب الامتناع كما طنه بل بحسب التحقيق وانما نفرض لوصف  
 الامتناع ليدل به على ان التحقق المعبر في العلن قد يرى لا يحقق فالامتناع  
 في مفسره مترادف الغرض المذكور في تفسير غيره الا انه ذكر الامتناع فهما تنبيهها على  
 ذلك المعنى اللازم فيكون التعليق في عبادة محمولا على معناه المتبادر ولو مفسرة فهو  
 الحقيقي مع الاشارة الى ما يلزمه **واما** رباب المعقول فقد جعلوا وقوله واذا  
 لصحها وحدنا استعمالها على قاعدة اللغة التي لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما  
 في قوله لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا **يفهم** من ظاهرهما ان المعنى الثاني انما هو بحسب  
 الاوضاع الاصطلاحية لا رباب المعقول وان الآية الكريمة واردة على مفتضى اوضاعهم  
 وفيه بعد جداً والحق انه ايضا من المعاني المعبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالهم  
 عرفاً فانهم قد تصدقون للاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيت في البلد  
 فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فنتسئل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد  
 ويسمى علماً البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استقلاً من المعنى الاول كالمعنى الثالث  
 الذي سيذكر في نعم العبد صهيبي لو لم تخف الله لم يعصه **ويستعمل** لهذا المعنى  
 لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنت عليك **الجد** اما يأتى على مذهب الكسائي  
 حيث زعم ان الاسم الواقع بعد لولا فاعل لمقل مقدر كما في قوله لو ذات سوار يطحنني  
 واستقر به بعضهم قائلان ان الظاهر منها انها لوالتي تعيد الامتناع الاول الامتناع الثاني خلقت  
 على لا يبق بعد دخولها عليها على انضاء الفعل ومعناها مع لا باق ايضا على كان كما  
 ينبغي مع سائر حروف النفي فعني لولا على لهلك عمر لو لم **جد** على لهلك عمر فينتهي الاول غي  
 انتفاء وجوده على يصح لانتفاء ملك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فن ثم كان لولا مفيد  
 ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما فادة لوني قولك لو لم تاتني لستمك فعلى هذا يكون

على انما لم يكن صريحا في الجزاء ان يكون المراد ان  
 ما عند رباب المعقول قد اعتد به اهل اللغة  
 وان يكون المراد قاعدة اللغة القاعده  
 المستعملة بها وقاعدة المنطقين القا  
 التي يعين على فهمه

قولك



قولك لولا الكرامك لانتيت معنى لولم يجد الكرامك لانتيت فيعلم ان الاثنا لازم لعدم  
الاکرام الذي لزومه لنقيضه اولى فلزم استمراره على تقديرى الاكرام وعدمه  
واما على مذهب البصريين الفايدين بان لولا كلمة براسها وليست لولا الداخلة على  
لا ولو كانت اياها لوجب اذا حذف فعلها وجوبا ان يؤتى مفسر كما اذا حذف  
الفعل بعد لولا وجوبا وبان المرفوع بعدها مبتدأ خبره موحودا وحاصل  
فالمبادر من المثال المذكور ان وجود الاكرام مانع من وجود الثنا فكيف يفهم  
استمراره على تقديرى الاكرام وعدمه واما قولك لولم يكرمنى لاسب حصل على  
ان وجود لازم لعدم الاكرام فيكون لازما للاكرام ايضا ومستمر احالة الاكرام وعدمه  
وكيف يصح في كلام الحكم ثم وتقدس ان قيا س اهلكت فيه الشرايط سدا تشييع  
وتقييع قبيح وتزييف ضعيف اذ لا يشته على ذي درية في طرية التوجيه ولا ذى مسكة  
في صناعة المناظرة المحجب بان الشرطيتين المذكورتين لا ينتجان ما توهم ذلك  
الثانك بناء على عدم حصول شرائط اثنا جها اياه لا تنفاء كلية الشرطية التي جعلها ذلك  
الثانك كبرى او لا تنفاء لزومية الشرطيتين لم يرد ان ايدته او ردهما قياسا لانتاح  
تلك النتيجة لكنه اهل شرائط الانتاح اذ لا يقول به ممة فضلا عن متميز بل اراد  
منع كونه قياسا منتجا لها وجعل الشرايط سندا له وعلامة لعدم ارادة القياية  
وهذا القدر يندفع تلك الشبهة ولا حاجة به تلجئة الى تلك الورطة واما قوله هذا  
غلط فهو ايضا من ذاك النمط اذ ليس تسليم القياسية والحكم بعدم استئالة  
النتيجة بياناً لما هو المختار عنده في دفع السؤال بل هو مبالغة في دفعه تنزلاً بعد  
تنزل محسب ما يمكن فان قلت تغليب ان التنزل الاخر غير ممكن لاستلزام استئال  
لوفي فصيح الكلام في التياس الاقراني قلت في يندفع تلك الشبهة راسا والمطلوب  
الذي بذل وسوفي فيكون تغليب في الحقيقة تصحى المطلوبه وهو عاقر من العايدة **قوله**

يمكن ان يدعى ان لفظ هذا الثنا في الكلام  
لا الى الجواب فانه انما يخلط الشك الى وتوقع الجواب  
تحت رويده وتشبهه الفاضل المحمدي وهذا التوجيه  
وانه في نوعه نوع بعد النظر الى سياق الكلام  
كمن التزاهي هو من التزام فساد هيك



في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 انتم تعلمون ان الله  
 يعلم ما في قلوبكم  
 فاصبروا على ما  
 نزل من ربه  
 وما يظن بالله  
 شيئا من الذين  
 آمنوا  
 فاصبروا على ما  
 نزل من ربه

واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لوفيه  
 بحث لان بيان كون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع يشتمل على امرين احدهما  
 ان الاسماع سبب للتولي والثاني ان ذلك المسبب منتف في الواقع لان انتفاء سببه فيه  
 والامر الثاني اعني انتفاء التولي عنهم لا مدخل له في ذمتهم ولا هو مناسب لتقام المذمة  
 والتوبيخ بخلاف دوام التولي ولزومه على تقدير يري الاسماع وعدمه فان قلت اذا  
 لم يكن اسماع لم يتصور تول ولا عراض فكيف يتصور استمراره على التقديرين قلت مني  
 الاية على ما ذكر في الكشاف لو علم الله في هؤلاء الصم البكم خيرا اي انتفاعا باللفظ لا  
 للطف بهم حتى يسموا اسماع المصدقين ولو اسمعهم لتولوا اي ولو لطف بهم لما نفع فيهم  
 اللطف فلذلك منعهم الطاعة وعلى هذا فالتولي عبارة عن عدم نفع اللطف فيهم و  
 عدم انتفاعهم به وهذا مستمر على تقدير يري الاسماع اي اللطف وعدمه فان قلت قد مر  
 قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا بوجه آخر حيث قال او ولو لطف بهم فصدقوا لارتدوا بعد  
 ذلك وكذبوا ولم يستقيموا فماذا تقول في قلت سوايضا محمول على الاستمرار ولذلك عقب  
 الارتداد بالكذب وعدم الاستقامة في الدين فالمعنى ان الكفر والتكذب لازم  
 لهم لا ينفعك عنهم انك كما يعتد به او يصدق في لزومه اياهم واذا كان لول للشرطي الماضي  
 اراد مع القطع بانتفاء الشرط كما مر فيلزم عدم الثبوت من القطع بالانتفاء واليه  
 اشار بقوله اذ الثبوت ينفي التعليق والحصول الغرض لان القطع بالانتفاء  
 لازم للحصول الغرض كما سلف ولو بالصين اي ولو كان في وقت طلبكم  
 بالصين يصف تاسفه على من ارتد بعد ادو شوق ركائبه الى الماء دجلة كانه لم ينظر  
 في القصيدة واما بياتها ولم يراجع ايضا نسخ السقط فان المكتوب فيها على صدرها قال  
 سعد اد من الطويل ومطلعها طرن لنوا البارق المتعالي بعد اد وسماعا الهن فالي  
 ثم قال تمت قوتها والصراة جبالها تاب لها من أين وجمال وتوق

قول

اذ جئته لها وعاء  
 عليها زينة  
 اذا وصل لها الى ذلك  
 بعد الشفقة



نه على باب حلب والصراف من ببيداد ومن جملة آياتها **فيا برق ليس الكرخ دار**  
**وانما** **رمان** الى الله من ذليالي **فهل فيك من ماء العرة قطرة** يعني بها طمان ليس بال  
 ومعنى البيت ان الابل لو وضعت ثامها في دجلة لتشرب لحمدت الماء وسلت عما  
 تمت من المياه وملت قلوبها عن الحنين وعلى هذا فلا حاجة الى جعل كلمة  
 للاستقبال **والاستهزاء** هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال  
 الهوان اي معناه المقصود منها فيكون من اطلاق اسم الشيء على غايته لعل  
 السببية والمسببية لان عرض المستهزي من استهزائه ادخال الهوان والحق  
 في المستهزأ به **والظاهر** هو الاول **انما تحب للقطر قطا** واما تحب  
 المعنى فلان غنتهم اي وقوعهم في المشقة والهلاك انما تلزم من استمراره عليهم  
 على طاعتهم فما يستصوبون كانه مستشبع فما ينهم يستعملونه فيما يعين  
 لهم وفي ذلك من اخلاص امر الايالة وانتكاس تدبير ما يتعلق بالرياسة بالا  
 يخفي على احد واما موافقة آياتهم في بعض ما يرونه فيها استقلاب قلوبهم وانما  
 بلامعة **ويدخل فيه** ما اذا قصد حكاية عن المنكر لا يخفى عليك ان قصد  
 حكاية المنكر مغاير لقصد عدم المحصر والعهد وان كان مجامعاً له وان كل واحد  
 من القصد بن مستقيل بقضاء التنكر فحبل احدهما داخل في الآخر لا يخرج عن تعسف  
 فالصواب ان يجعل كل منهما مقتضياً برأيه كما في المناسج حيث قال **انما الحالة**  
 مقتضية لكونه منكراً فهي اذا كان الجبر وارداً على حكاية المنكر كما اذا اجه  
 عن رجل في قولك عندي رجل يقديق لك فقبيل الذي عندك رجل او كان  
 المسند اليه نكرة ثم قال او كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير  
 معهود ولا مقصود الاخصار **وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستهزاء**  
 مبتدأ والمعرفة بعد خبره منهم من ذهب الى ان ابوك في من ابوك مبتدأ



ومن خبره قدم عليه لتضمنه ما يقتضي صدور الكلام وكذا كم ددها مالك نعم مذهب  
 سيبويه جوار الأخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة استنفها ما نحو من ابوك او نكرة  
 افعل تنصیل مقدم على خبره والمجمل صفة لما قبلها نحو مردت برجل افضل منه ابوه  
 خبره ان النكرة في يدين المثالين خبر مقدم قال نجم الأئمة واما كم درهما مالك فالاول  
 ان كم فيه خبر لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ وقد الحق  
 في بعض نسخ لبا بالاعراب في ضابطه وجوه اعراب كم ونظا بره ما يدل على اختيار  
 ذلك الاولي وبالمجمل ليست المسئلة على ما نقلها متفقاً عليها قد يتوهم من قولهم  
 لانهم تجوزون وقد صرحوا الا ان ذلك لا يقدح فيما هو غرضه من عدم صحة الاطلاق  
 وسيدكر عن قريب ما يدل على ان امتناع كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة  
 اذا حصص بالجر صحت وانت تعلم انه مع هذا التخصيص منقوض مثل قولك مرت  
 برجل افضل منه ابوه على مذهب سيبويه **مجرد اصطلاح** كما ان تعيين بعض  
 الالفاظ بأزاء بعض المعاني في اللغات يصح من غير ان يراعى مناسبة كذلك يصح  
 في الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات قال  
 بعضهم بين معمولات المسند وبين اضافته ووضيعة فرق معنوي لان الفعل يند  
 اولاً ثم يقيّد بمحولة ثانياً والاسم يضاف او يوصف اولاً ثم يند ثانياً فهناك  
 تقييد مسند ومنها اسناد متعبد فايد التثنية على الفرق بتعدد الاسم واما تخصيص  
 احد الاسمين باحد المعنيين فبا اعتبار ان الفعل كسب اصل في وضو يدل على معنى  
 مطلق والتقييد يناسبه واما الاسم فتد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول كسب  
 اصل الوضع والتخصيص يناسبه وهذا الفرق في الزحمان كاف واما المشتقات  
 فهي باعتبار العمل في حكم الفعل لانها انما تعمل لاشياءها على معنى الفعل وهذا  
 يشترطه الايضاح قد صرح في الايضاح اولاً بعلومية الطرفين مطلقاً سواء كان

ذكر في اول تعريف المسند ما يدل على انه  
 لا يكون المسند اليه هو المسند معرفة  
 في الجملة خبرية طاهرة انه في الجملة  
 الا ان اية صحة ومع تخصيصه  
 بالجملة خبرية برؤية خبرية  
 برجل افضل منه ابوه على مذهب  
 سيبويه فانه جملة خبرية و  
 كون المسند اليه نكرة فيها



تعريف المسند بالأصناف أو غيرها فقال وأما تعريفه فلا فائدة السامع أما حكمي  
على امر معلوم له بطريق من طرق الشريفة بأمر آخر معلوم له كذلك ثم قال كما  
إذا كان السامع أخ يسمى زيدا وسويعرفه بعينه واسمه لكنه لا يعرف أنه أخوه وإن  
ان تعرفه أنه أخوه فتقول له زيدا أخوك سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن زيدا  
أخوه أو لم يعرف أن له أخا أصلا وإن عرف أن له أخا في الجملة وأردت أن تعينه  
عنده قلت أخوك زيدا أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لاستناع الحكم  
بالتعين على من لا يعرفه المخاطب أصلا هذا كلامه وفيه بحث أما أولا فلأن حكم  
بأن المسند إذا كان معروفا بالأصناف لم يجب كونه معلوما للسامع من أجل ذلك  
الاطلاق وأما ثانيا فلأن فرقة بين المضاف إذا وقع مسندا وبينه إذا وقع  
مسندا إليه غير واضح وحكم بأنه يمتنع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا  
لا يجدي نفعا لأن المضاف إذا وقع مسندا إليه ولم يرد به تعهود مخصوص لم  
يكن مما لا يعرفه المخاطب أصلا إنما لا يعرف بوجه ما فلا يمتنع الحكم عليه بالتعيين وقد  
تصدى الشئ للجمع بين كلاميه بأن الأول ناظر إلى ما يقتضيه الأضاف كسبيل  
وضعها والثاني إلى ما طرأ عليها في الاستعمال وإيده بما نقله عن نعم الأئمة وحاصل  
أن غلام زيدا وإن كان كسبيل أصل الوضع لغلام تعهود باعتبار تلك النسبة  
المخصوصة حتى لو كان اسمه غلاما فلا بد أن يشار به إلى غلام له مزيد خصوصية يزيد  
لكونه أعظم علما له واشهر سم بكونه غلاما له أو لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب  
وبالجملة يجب أن يكون بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون غيره لكن قد يقال  
جاءني زيد من غير إشارة إلى واحد معين وذلك كما أن اللام في أصل الوضع  
لواحد معين ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم بسبني ذلك  
على خلاف وضعه وإن شئت زيادة اطلاع على الحال فاستمع لهذا المثال وسوان

لأنه قال إذا كان السامع أخ يسمى زيدا  
قال فتقول له أخوك زيدا  
سوى عرف أنه له أخا ولم يعرف أنه  
زيد أم لم يعرف وهذا الثاني



الاضافة الى المرف اشاراة الى حضور المضاف في ذهن السامع كما ان اللام اشاراة  
 الى حضور ما عرف بها فيه بناء على ما تحققته من معنى التعريف كما يقصد بالمرف  
 باللام تارة فرد مخصوص او افراد مخصوصة وتارة الجنس اما من حيث هو هو واما  
 من حيث وجودها اما في ضمن جميع افرادها وبعضها كما مر كذلك يقصد بالمضاف الى المرف  
 تارة فرد مخصوص او افراد مخصوصة كقولك غلام زيد او غلامه اشاراة الى واحد معين  
 او جماعة معينة فيكون المضاف محمداً خارجياً ويقصد به تارة الجنس اما من حيث  
 هو كقولك يا الهندياء اتفع من ماء الورد واما من حيث وجودها في ضمن بعضها كقولك  
 غلام زيد اذ لم يشرب الى واحد بعينه ويكون المضاف محمداً من حيث هو واما  
 الادبوعا على العهد الخارجي وتعرف الجنس والاستغراق والعهد الذي جارية في  
 المضاف الى المرف على نحو جريانها في المرف باللام والموصول فظهر ان نحو غلام زيد  
 قد يقصد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه فيكون في المعنى كالنكرة في المؤدى وان كان  
 معنى التعريف الجنسي اي الاشارة الى حضور الجنس في ذهن السامع باقياً على حاله  
 كما في المرف باللام الجنسية اعني المعهود الذي سني كانه قيل فرد من افراد هذا الجنس  
 المعهود فلان ما فاة بين ان يكون السند في قولك زيد اخوك معلوماً للمخاطب  
 بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخاً أصلاً لان السند في الحقيقة  
 محمداً مفهوم الجنس المضاف وهو معلوم له بقاعدة اللغة وان لم يعرف ان شاكراً انا  
 موصوفة به كانه قيل زيد متصف بهذا المفهوم المعلوم لك الحاضر في ذهنك بخلاف ما اذا  
 عرف ان لاخا فان السند هو تلك الذات الموصوفة بالأخوة والمقصود اتحادها  
 بزيد واما قولك اخوك زيد فلا يراد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه اذ لا حاصل للحكم عليه  
 بانه زيد وكان هذا هو المراد من قوله لا امتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرف المخاطب  
 اصلاً نعم قد يقصد به الجنس والاستغراق مبالغة كما في قولك المنطلق زيد وهذا يظهر

٢٠  
 جميع افرادها مفردها كان المضاف او جمعا كقولك صديقي زيد انا وعبيدي احمد انا وفي ضمن



ما ذكره صاحب الكشاف الى قوله محل نظر وجهه ان المناسب لذلك السؤال ان يقال في  
 جوابه الثابت زيد لانك قد عرفت ان انا قد تاب فانت بقولك من هو تطلب  
 ان يعين عندك بان يحكم عليه بانه زيد او عمرو او غيرهما وجوابه ان من في السؤال  
 مبتدأ والصير الراجع الى الثابت اعني هو خبر له كما هو المشهور ومذهب سيبويه كما  
 في يكون السؤال عن معين حكم عليه بالتاب كأنه قيل ازيد الثابت بام عمرو الى غير ذلك  
 لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من موضع تلك الخصوصيات التي يطلب ان يحكم  
 على احد ما بعينها بالتاب فالتأمل بذلك السؤال يطلب حكما يكون الثابت فيه محكوما  
 به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليها فلا يطاق به الا ان يقال زيد الثابت نعم ان جعل  
 الصير مبتدأ ومن خبرا مقدما عليه لتضمنه الاستفهام كما هو مذهب غير سيبويه  
 لكان المطلوب بالسؤال حكما يكون فيه الثابت محكوما عليه والخصوصية محكوما بها  
 فلا يطاق به الا ان يقال الثابت زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على  
 ذلك الوجه معزل عن المنصود الذي هو ايراد نظير لقوله واو لك سم المعلمون على  
 تقدير العهد لان المعهود فيه وقع محكوما به واظن ان هذا النظر انما صدر عن صدر  
 بلانامل ونظر ثم اتبعه غيره تقليدا له ولذلك انتشر فيما بينهم واشتهر واعجب منه ان  
 الشارح قد نبه على ما فصلناه فلم يثبت وقال فيما جمعه من الحواشي على الكشاف فان قل  
 من الثابت في معنى ازيد الثابت ام عمرو ام غيرهما فينبغي ان يجاب بزيد الثابت  
 بتقدير زيد ليكون على وفق السؤال قلنا منقول من بقولهم قام زيد في جواب من  
 قام ولم يرد ان الغاية في قام زيد هو المطابقة اللفظية حيث كان السؤال حملا  
 اسمية والجواب فعلية لا المطابقة المعنوية التي حكم على المعاني بوجوب رعائتها في  
 محو زيد اخوك واخوك زيد وزيد الثابت والثابت زيد حيث قالوا انا بقدم وحكم  
 على ما يتصور ان المخاطب طالب للحكم عليه قال صاحب الفناح بعد ما فصل هذا المعنى واذا



تأملت ما تلوته عليك عنه على معنى قول الخوئين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ  
إذا كانا معرفتين معا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ وأما المطابقة اللفظية فامرئها  
على أن قد حققا حصولهما بين من قام وما يجاب به حقيقة وأن فانت صودة  
وقية نظرا أما أولا فلأن المحمول في زيدان أو قائم هو مفهوم الإنسان ومفهوم القائم على  
ما هو المشهور فإن كان اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث ي كان ما جعله دليلا  
على الحصر في الموصوف جازيا بعينه في الخبر المنكر ويصير مقوضا به وإن كان موضوعا  
للماهية بقيد وحقق مطلقا أعني مفهوم فرد ما منها فلكذلك يلزم ما ذكرنا لأن هذا  
المفهوم إذا اتخذ بزيدا وحصر فيه لزم أن لا يكون للأشياء فردا أ و الصدق عليه  
هذا المفهوم أعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متحدا بزيدا ومختصا فيه والقول بأنه لا يلزم  
من اتحاد فرد من أفراد الإنسان بزيدا اتحاد ساير أفراد به مغالطة من باب اشتباه  
الغاريض بالمقروض أعني مفهوم فرد من الإنسان مثلا بما صدق به عليه فإن الحمل  
في المنكر هو الأول ويلزم منه الإحصاء كما عرفت دون الثاني لظهور بطلانه لأنه  
أن كان عين زيد فلا يحمل حقيقة وأن كان غيره لم يصح الأيجاب في زيدان  
بحسب نفس الامر وأما ثانيا فلأن صدق فرد من الإنسان على زيد في الخبر المنكر  
يستلزم صدق ماهية الإنسان عليه ويلزم منه الإحصاء فيه وأما الثالث فلأن ما ذكره  
من انقضاء الصدق والحمل للاتحاد والإحصاء يستلزم أن لا يصدق على أفراد أصلا  
فيبطل العموم مطلقا ومن وجه وحل الشبهة أن الاتحاد في الوجود اتحادا رجليا  
يستلزم اتحاد المفهومين في أنفسهما ولانساويهما فيما إذا انتمت أحدهما بالآخر وثبات  
ورابع فيكون مع كل واحد من الثلثة حصته منه كالحيوان بالنبات إلى أنواعه والأولى أن  
يعرض عن أمثال هذه المساحة فانها تعد في هذه الصناعات فصولا وأن يقال فإن  
زيد الأمير مع قصد الجنس فإن حملناه على الاستغناء فالحصر لها به والأف ينبغي أن يحمل

ك  
لأنه لا يقع وضع  
والحجر كان في حقيقة الحمل  
أصحاب الفن







لان كل فرد منه موصوف بكونه فيهم فلا يوجد فرد منه في غيرهم ولا يلزم من  
 ذلك ان يكون كل ما هو كائن في العرت موصوفا بكونه كرا يلزم قصر الخبر على المبتد  
 وهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحديث ينبغي قصره على الاتصاف بكونه **بشيء**  
 هذا انما يظهر اذا قصد بالحمد كل حمد على قياس ما قررناه في الامثلة السابقة وما اذا  
 قصد به الجنس من حيث هو فاما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاختصاص  
 كانه قيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص افراده به وليس ذلك من قصر  
 المبتدأ على الخبر بل هو في المعنى نظير ان يقال الكرم مختص بالعرب اذ لم يرد به ان اللام  
 مقصور على المختص بالعرب لا يتعداه الى المختص بغيرهم بل اريد به مختص بهم لا  
 يتعداهم الى غيرهم وهذا القصر المقصود استيفيد من لفظ الاختصاص هنا ومن  
 اللام هناك وانما تلك الامثلة فلو حملت على قصد الجنس لم يلزم فيها اختصاص  
 وقصر اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه حاصل في العرب لا يستلزم  
 انحصار افراده فيهم لخواذان يثبت لهم في ضمن فرد ولغيرهم في ضمن آخر ونحن  
 بما قررنا لك في هذا الموضع الجليل التي يتم نفعها مواضع كثيرة ثبتنا فيها كيدا  
 تركن الى ما بناه الشعليه مما هو او من بيت العنكبوت وبينا نكتة ذكرها الشيخ  
 في دلائل الاعجاز والظاهر ان قولك انت الحبيب تقديره ان الحبيب لك لم يذكر  
 ذلك المعنى اعتمادا على قرينة الحال فهو من قبيل قصر الجنس المخصوص باعتبار  
 تعيينه بطرف كما في قولك زيد النطلق في حاجتك يلزم منه قصر جميع مجامع عليه  
 فهو من قصر ما هو بمنزلة النوع ومذبح فيما ذكر سابقا الا ان القيد هنا معدر  
 وهذا القيد لا يقتضي جعله نكتة منفردة وكذا لا يقتضي كون الطرف شتما على امر  
 شخصي اعني صير الشتم لان التقييد بالطرف يوجد على مراتب مختلفة في اعادة التخصيص  
 ونشئ منها لا يقتضي خروج المعنى عن كونه جنبا مخصوصا بمنزلة النوع **و** انما خص

٩٩  
 قوله

في هذا  
 يمكن ان يقال ان قوله  
 انما لا يقتضي جعله  
 حقيقة حيث جعله من  
 منزلة النوع لا ان ما ذكره  
 غير مندرج فيما سبق







فكلام ظاهري قد توهم كثير من النحاة ان المحل الواقع خبر مسداه للصحة ان  
 تكون انشائية لان المحل لا خفاء ان الدليل الاول غلط نشا من اشتراك لفظ الخبرين  
 ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدأ كما ذكره واما الدليل الثاني فلم يرد به ان خبر المبتدأ  
 يجب ان يكون ثابتا للبنداء على معنى انه يجب ان يكون نسبة اليه موقوفة موجبة  
 لنتجه ان هذا الوجوب مختص بالكلام الجري والقضية الموجبة بل اريد ان يجب ان  
 يعتبر نسبة الى المبتدأ بالثبوت سواء كانت مرفوعة وموضوعة او متشككا فيها  
 فيدخل في ذلك الظروف في نحو قولك زيد عندك اذ تقديره ازيد حاصل عندك واعتبار النسبة  
 بالثبوت بينهما مما لا ينبغي ان يبايع فيه لأن المبتدأ انما ذكر لينسب اليه بطريق  
 من الطرق حال من احواله ويربط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه وبهذا فرق  
 بين ضربت زيدا و زيد ضرتني فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدأ مع  
 ان فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر في الاول بيانا لما وقع  
 عليه الفعل وفي الثاني ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا  
 بان زيدا بوجه منطلق مغناه زيد منطلق الأبوعلى هذا فنقول معنى المحل الانشائية  
 طلبا كان او غيره وان كان حاصلها ككثرة قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيد  
 اضرب فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حال من احواله زيدا لا باعتبار تعلقه  
 به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه جرائعه  
 هذه الجسمية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول حقيقة ذلك لا على معنى الحكاية بل على  
 معنى انه يسحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ  
 معنى اخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا و امتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب  
 المعنى الاول لا يباي افعالها بحسب المعنى الثاني فظهر بما قررنا ان تقدير القول بالانشائية  
 الواقع فيها بالمبتدأ في مثل قوله قول انتم لامر حياكم وقولهم اما زيد فا ضربه ليس تعسفا

الدليل الاول المحمور والثاني للسكاكي  
 على ما ذكر في المفتاح ان الخبر يجب ان يكون ثابتا  
 في نفسه لانه قصد ثبوت المبتدأ او تحقق  
 المنشئ في نفسه تحقيقه في نفسه فلا يكون  
 ثابتا في نفسه وهو متصور فاما الاول فلم يذكر  
 ان ثبوت المبتدأ في نفسه لا يشك ان يكون  
 الكلام المطلوب الطلب الثابت عن نفسه  
 الذي ليس حاصله معه فلا يصح قوله ان  
 ليس ثباته بامان لانه لا يفرغ ثبوت في نفسه  
 ان ثبوت المنشئ لا يفرغ ثبوت صدق  
 وقد عرفت ذلك في قوله في قوله  
 الخبر واما ما ذكره الفاضل من ان  
 الدليل الثاني على ما ذكره  
 ما لا يخفى ابو القاسم



على قواعد العربية بل هو مما يقتضيه تلك القواعد نعم من لا يلتفت إليها ولا يفرق بين  
 اضرب زيدا وزيدا ضربا بحسب المعنى فانه بعدة تحسفا محضا قال بعض الحماة انما  
 في المحلة التي وقعت صفة او صلة كونها خبرية لانك انما صحت بالصلة والصفة  
 لسرف المخاطب الموصول والموصوف من انضافهما بمضمون الصلة والصفة فوح  
 ان يكونا حملتين مخصصين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك المحلة وهذه  
 هي المحلة الخيرة فان الانشائه كسوت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا تفر  
 المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبرا مبتدئا هو قاله ولا محض  
 جازكونه جملة انشائه كما في بانه واشارته الى ان نقل الشارح وقد عرفت ما فيه ورد  
 على ما ذكره سبنا ان انشائه مانع مخصوص من خبر المبتدأ لا يستلزم ان لا يكون سناك  
 مانع اخر ثم قال وقد يقع الجملة الطلبية صفة لكونها محكية لقول محذوف هو السوت  
 الحقيقة كقولها وايمدق بل رايت الذنب قط اي بمدق مقول عنده هذا القول كما  
 يقع حالا كقولت زيدا اضربه واصل اي مقولا في صفة هذا القول ومفعولا ثانيا من طلب  
 نحو وحدت الناس اخبر بقله فقد اوجبا لثا ويل في الحال ليكون بيا بالهسته ذي الحال في  
 المفعول الثاني من باب علمت لصح تعلق العلم به قائل و اما على ما ذكره الشيخ في  
 دلائل الاعمال وهو ان الاسم هذا المعنى الذي ذكره الشيخ انه نفس النقوى مشترك بين خبر  
 المبتدأ اذا تاحرت عنه سواء كانت جملا ومفردات فلا تعلق له بضابط كون الخبر جملا  
 فالسبب سناك على ان المبتدأ و وحياته ان عدم الغول مقصور على الاتصاف قد تقرر  
 فمما سبق فرق بين قولنا ما اتاقلت هذا وقولنا انا ما قلت هذا فعلى قياس ذلك الفرق  
 سعي ان يقال سبنا تقدم الطرف وايللا وه حرف الفى يقتضى ان يكون الراجح في قول ما  
 وقع خطأ او شك في محله فاذا نفى محله محو الامره له ست محله ما تقابلها اعني محو  
 الدنيا ويدل على ذلك عبارة الكشاف حيث دل على اول الطرف لقصد الى اسعد عن المراد هو  
كوفي النقي

صدق سعي واصبط  
 حتى اذا جئت انظروا ما اخلط



فاما انما قلنا هذا من المسند اليه  
ان يكون الحرف المتقدم على  
المسند اليه جزء من المسند  
المتاخر عنه

كتاب آخر في الريب لافيه ولما جاوز الشارح  
سبنا ان يكون حرف النفي المتقدم على  
المسند اليه جزء من المسند المتاخر عنه

كتاب آخر في الريب لافيه ولما جاوز الشارح سبنا ان يكون حرف النفي المتقدم على  
المسند اليه جزء من المسند المتاخر عنه انما اذنبك ذكره من التاويل لمحل حرف النفي جزء من  
المسند اليه او المسند قصد الى ان يكون المصريح به من جبرسي المحصر هو الاشارات  
كما في اكثر الصور ولا حاجة اليه كما في قولك ما انا قلت هذا وقدم محصره فلينظر  
الى ما في هذا الكلام من الحبط والخروج عن القانون اما الحبط لمن حيث ان الاختصاص  
سبنا في الحقيقة كما عرفت على معنى ان دينكم لا يتبوا و زالى غيركم وهو من تقابلكم وان  
لا يتبوا و زالى غيركم وهو من تقابلني فناء على ان القصر غير حقيقي ومن حيث ان قوله  
على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني يدل بظاهره على ان دسكم مختص بكم و ديني  
ليس مختصا بكم وذلك يفهم منه اشتراكه في نفسه وسبنا وهكذا الكلام قوله والمختص  
في ديني لا دسكم ومن حيث ان المحصر في المثال المذكور اعني قائم زيد من مسقط المسند  
اليه على المسند بخلاف الممثل على زعمه واما الخروج عن القانون فمن حيث انه لم يحل  
تقدم المسند مفرد المحصر المسند اليه وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد  
هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد  
مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرفت  
زيدا في كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المسند كان هذا  
الاسناد في الدرجة الاولى فكيف تتصور خروج هذه الامثلة بهذا القدر بل يجب ان يكون  
داخله واردة نقضاً على ما ذكره من القاعدة القابلة ان الفعل يقدم البتة على  
ما اسند اليه في الدرجة الاولى وكلام الشارح ايضا لا يخفى من اعترافه بذلك حيث  
قال لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ  
والمقدم عليه وعلى اسناد الجاهل به لا غنى الاول منه ان شئت زيادة توضيح

انما جعلنا المثال المذكور كالآلة  
لانه كما ان قائم زيد هو من قصر  
المسند اليه على المسند وهو خلاف  
الممثل لانه هذا المثال ما يمثل  
لغيره من المسند اليه  
على المسند واللاته على زعم  
الجملة وما يفهم من كونه  
المذكور في المسند اليه  
فمن المسند على المسند اليه



قد رده فاستمع لما يتلى عليك فنقول خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضميره  
 فاسناد الفعل الى الضمير لا يتوقف الا على تحققها فاذا تحقق الضمير ارتبط الفعل به  
 ثم هذا المجموع المرتبط احد خبره بالآخر يصلح ان يكون خبرا للمبتدأ فنصره المبتدأ  
 الى نفسه ثم ان لو خط ان هذا الضمير عايد الى المبتدأ وعبارة عنه فليكون الاسناد  
 اليه اسنادا الى المبتدأ فعند حصول اسناد آخر معاير للاسناد الاول بالاعتماد  
 فالاسناد الثاني متاخر عن الاول لتوقفه على الارباط الذي بين الفعل والضمير لم يحصل  
 مجموع صالح لكونه خبرا للمبتدأ بناء على ان الصالح للخبرة في هذه البصود هو الحمد <sup>الفعل</sup>  
 وحده والاعتبار الثالث متاخر عن الثاني اذ بعد تحقق الفعل والضمير المرصطاهما  
 بالآخر بمحقق الاسناد الثاني فلا توقف على شيء واما الثالث فهو مع توقفه على ذلك  
 فتوقف على اعتبار لكون الضمير عايدا الى المبتدأ وعبارة عنه فيكون الاسناد  
 اليه <sup>اسنادا</sup> الى المبتدأ في الحقيقة ولا شك ان هذا صفة للضمير المرتبط به الفعل ومتاخر عنه  
**سوف بالتأمل** وذلك لان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها <sup>فيها</sup>  
 وتقديمها لا في احوال الفعل وايضا كل واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس  
 وايضا قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل **من هذا** اي مما  
 ذكر من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه كما صرح به في الايضاح يعلم ان  
 مراده بالمفعول هو المفعول به وانما خص البحث بحذف المفعول به لقرينة التعلل  
 في كونه من مفعول الفعل وايضا يكثر الحذف فيه كثرة شائعة واما احوال غيره من  
 المفاعيل وسائر المتعلقات فيعلم بالتفاني **منه** ويكون كلاما مع من اثبت له  
 اعطاء غير الدنايه لو قيل ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء ولا يدري ما معطاه  
 لكان احسن كما لا يخفى **لا يقال** ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون  
 الغرض ثبوتها لفاعلها او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم

احوال متعلقات الفعل



في الذين يسمون بكم  
والذي يحكي ان ابا الاسود الذي كان يمشي خلف حماره  
فقال له رجل من المتوفين بكسر الفاء فقال له و كان احد  
الاسياف الباعث على عكسك على ان امره بان يضع كتابا  
في الحفرة ~~فكشفت~~ كشاف

افراد الفعل او خصوصها ولا تعلق عن وقع عليه فكيف يحسم ان قيد الاطلاق  
ليس مذكورا في كلام الشكاكي بل عبارة هكذا او القصد الى نفس الفعل بتزويل المتعد  
منه اللازم وذلك يدل على قطع النظر عن التعلق بالمفعول ولا يدل على قطع النظر عن  
اعتبار عموم افراد الفعل او خصوصها وح فلا اغراض على كلامه نعم ان المقصود ذكر قيد الاطلاق  
وقد ما نقله التارخ وحمل كلام الشكاكي على ذلك فاتجه عليه السؤال تجا بالظاهر انهم  
الاغترار المذكور في الشرح ركيك جدا فان الغيبة عند ارباب البلاغة كما مر من المعاني  
المقصودة للتكلم وما يفهم من العبارة ولا يكون مقصودا له لا يعتد به ولا يعد من  
خواص التراكيب ولهذا قال الشكاكي في تمثيل الخاصية مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب  
ان زيدا منطلقا اذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا  
نفي الشك او رد الانكار او من تركيب زيدا منطلق من انه يلزم مجرر القصد  
الى الاخبار او من نحو منطلق بنكر المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلق  
وجه الاختصار وصرح في قصة من المتوفى بان التكلم اذا لم يكن بليغا لا يلتفت الى ان  
فهم من كلامه لانه غير مقصود فادام لم يكن التعميم في افراد الفعل معتبرا في الغرض  
والمقصود لم يكن مما يعتد به عندهم والظاهر في الاعتذار ان يقال ان المقيد للعموم في  
افراد الفعل هو الفعل معونة المقام الخطابى وذلك لا ساق في كون الغرض من نفس  
الفعل الاطلاق على النفس المذكورة غاية ما في الباب ان لا يكون العموم مقصودا  
الفعل بل به مع معونة المقام ~~وهنا بحث~~ وهو ان ما جعل المحذوف فيه للتعميم  
والاختصار وانما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن افاة  
التعميم في المفعول مع حذفه يتصور على وجهين احدهما ان يكون هياك قرينة تدل على  
تحسين مفعول مدلول عام مثل ان يذكر في الكلام لفظ كل احد ثم قد كان منك ما لم  
اي كل احد فلا شك ان العموم مستفاد من ذلك المقدر ولا اصل له المحذوف بل الحذف

في قوله ان يفتي العموم معتبرا في الغرض في الجملة  
فكذلك غير معتبر في الغرض الاصل وما يعتد  
به من الاقواله فيكون الغرض متعلقا به في  
الجملة وان يفتي لعل المقيد انما هو الحذف  
الشيء والتفتي بل ببعض اجزاءه وهو  
تمام اجزاءه التي مطلق او مطلقا  
ان التعميم والتفتي مطلق او مطلقا  
تعلقه بتعميمه او بغيره فيكون مطلقا  
بغير التعميم او بغيره فيكون مطلقا  
وتعلقه بالتعميم او بغيره فيكون مطلقا  
بعدم تعلقه بالمفعول فيكون مطلقا  
لا ذكره في الجملة ولا ذكره في الجملة  
ترتيب التفتي الى ان يفتي التفتي  
في جواب السؤال الى ان يفتي التفتي  
على ما لا يخفى على الناظر والا وجب التفتي  
في قول القصة والا وجب التفتي  
الى ما يفهم به حيث قد كان منك ما لم  
تعلقه بمفعول غير مذكور



لمحرم الاختصاص والثاني ان يقصد العموم في المفعول ويتوصل بحذفه الى  
 عاما وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير المحذف تدل على عموم  
 من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما  
 بنا على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح لأحد المتساويين على الآخر فله حذف  
 اعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون حذف  
 على الوجه الأول فلذلك حكموا بان حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار  
 وقد يكون للتعميم مع الاختصار ولما لم يتميز عند الشئ احد الوجهين عن الآخر  
 اشكل عليه الأمر والشكلان على التوفيق **فليتأمل** فان فيه دقة اعتبر بها صاحب  
 المنهاج تحقيق الكلام ان الشئين اعتبر ان المفعول هو الأبل والغنم مثلا  
 واحدهما يتعامل الآخر وجعلهما يضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ  
 معه بل هو باق على حاله واحدة مع تعدد تقدير المفعول فلو قدر في الآية المفعول  
 لادى الى فساد المعنى فانها لو كانتا تدوران ابلاهما على سبيل الفرض لكان التعميم  
 باقيا على حاله وصاحب المنهاج نظر الى ان المفعول هو الغنم المضاعة اليها و  
 المواشي المضافة اليهم وكل واحد منها يتعامل الآخر فلو لم يقدّر المفعول في الآية لفقد  
 المعنى وهذا ادق نظر **واصح** **مغتنم** وكان على المصم ان يذكره بل كان الاحسن  
 بيلين ان يعتذر بان المصم لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التاكيد  
 بوحده اعتمادا على المنايسة بما سبق واما انه لم يعمم بحيث يتناول الاثنا فلانه في  
 مباحث الجز كما اعتذر عنه الشئ في ترك بعض اسباب التقديم **ومعلوم**  
 ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيد على تأكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة  
 وهذا معنى قول صاحب الكشاف **لا يلتبس عليك** ان كل تأكيد على تأكيد ليس  
 تخصيصا وقصرا فان قولك ان زيد قائم فيه تأكيد على تأكيد ولا تخصيص



اصلاً بل القصة تأكيد على تأكيد بوجه مخصوص كما قرر في جاني زيد لا عرو  
ففي نحو زيد رهبنة اذا قدر المفسر موحراً حتى يصير الكلام هكذا زيد رهبنت  
رهبنة فالمفسر متعلق بزيد على وجه الاختصاص فان جعل المفسر المتعلق  
بضميره ايضاً متعلقاً به على وجه الاختصاص ظهر كونه او كذا في افاضة الاختصاص  
من اياك نعبد وان لم يجعل المفسر متعلقاً بالضمير على وجه الاختصاص لان مقتضى  
لذلك في تفسيره كان هناك تأكيد زائد لكن لا في افاضة الاختصاص بل في تعلق  
الفعل بزيد اللهم الا ان يقال معنى الاختصاص اثبات التعلق له ونفيه عن غيره  
والكلير يوكد الجزء الاول منه فيؤكد في الجملة تأكيداً بوجهه ~~و~~ ولم يعتبر فيه  
التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان تعلقه بالمفعول فان قيل  
لا يكون المفسر عين المفسر قلنا نعم ولا محذور فيه بل هو متحد معه نوعاً وان  
خالفه شخصاً فالتفسير بحسب الاتحاد النوعي والعطف بحسب التغاير الشخص  
لكن يبقى الكلام في فائدة عطف احدى الرهبتين على الاخرى بحرف التعقيب  
فتقول المائدة الكلير واستيفاً افراد الرهبنة كما يقال عليك بالطاعات الافضل  
فالافضل كانه قيل خصوصه برهبة عقيبها رهبنة ووجه فقد يلاحظ الترتيب في افراد  
كما في المثال المذكور وقد يلاحظ الترتيب فيهما رتبة كانه قيل فارهبته رهبنة اقوى  
واعلى مرتبة من الاولى وقد ورد الغاء للتفاوت بين المعطوفات في المرتبة تترادفاً  
كما ذكره العلامة في سورة والصفات وان كانت ثم ادل واشهر في ذلك منها  
ولا يخفى ان الحمل على الترتيب انشبه منها وان ملاحظة الاختصاص في الثاني  
اولى ولا يلزم منه الاتحاد بين المعطوفين بل مختلفان قوة وضعفاً وقيل الغاء  
حواب شرط محذوف وتعدى الكلام ومهما يكن من شيء فارهبته في ثم حذف  
الشرط مع اداته اعتماداً على قرينة المقام ودلالة الغاء على ذلك وقدّم المفعول



عوضا منه مع كون تقديمه مفيدا للأميرين أخرين مختصا وصيرة الفاء متوسطة  
في الكلام كما هو حقها فصار الكلام مكذبا واياي فاربسوا ثم كرر الفعل تاكيدا او قصدا  
الى التفسير فصار مكذبا واياي فاربسوا ارسبوا فحذف مأول وجوب بالقصد الى جعل  
الثاني تفسيرا له واخر الفاء الى المفتر ولم يجز اذ لا دلالة فيه على الفاء مع كونها دالة  
على الشرط المحذوف وعلى هذا القياس وربك فكبر والترجيز فأجبه ونظائر سما لكن العمل  
اقل وقد خرج بعضهم بان كلمة اما مقدرة في امثال هذه المقامات ويظهر لك من هذا  
التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص قد نقل عن الكشاف انما ان  
تقديم المفعول قد يكون عوضا عن الشرط المحذوف مع افادة الاختصاص فلا يبعد  
ان يكون التقديم مع كونه عوضا عما هو واجب الحذف ومعينا في افادة اللزوم الفقود  
من الكلام ومراعي الحق الفاء في التوسط وشا غلا لحين ما التزم حذفه بغيره مفيدا  
الاختصاص اذ لا استحالة في اجتماع الفوائد الكثيرة في شي واحد وعلى هذا فلا يظهر  
من التحقيق المذكور ان ليس التقديم للتخصيص بل يظهر ذلك من المقام لبنو  
عنه ولعل مراده ان هذا الحقيق ظهر منه ان للتقدم فوائد غير التخصيص  
فاذا كان المقام آبيا عنه فليحمل على تلك الفوائد فذلك التحقيق مدخل في عدم جعل  
التقدم للتخصيص وبدل على انه اراد ذلك قوله ظهور حيث لم يقل ولظهور  
فكان يرامر بالقراءة التي معنى من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا  
يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه وهو مبني على ان تعلق باسم ربك  
باقرا الثاني تعلق المفعول ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك  
اخذت الخطام واخذت بالخطام عبارة المفتاح مكذبا فالوجه عندي ان يحمل  
اقرأ على معنى افعل القراءة او جدها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطي ويعين  
في احد الوجهين غير معدي الى المقروبه وان يكون باسم ربك مفعول اقرأ

لا يخفى ما في هذا من غلطية ان يكون المقام آبيا  
عن التخصيص كما في قوله في عدم جعل التقديم للتخصيص  
ولا فائدة الى التحقيق بل الحقيقة مدخل في دعوى  
افضلى انه يجب ان يحل على احد من تلك الافاين







واحرزناه بها بحث من وجهين احدهما ان هذا التعريف غير جامع وذلك لاننا نخرج عنه النعت الذي يدل على معنى الشئ  
مثل قولنا الحيوان الشاكلة للانس والوحش والموجود المتناول للاعتناء بالثابتة الى غير ذلك وثانيهما انه قد دخل فيه ما ليس  
نعتا مثل التابع الذي كان مشتقا او في حكمه مثل يد عالم وعاقلة ومثل يد احفك عالم وامثال ذلك بتاويل معروف  
وهو الذي اشار اليه النسفة حيث قال على الكون زيد او خاك فان قلت بالتاويل يصدق التعريف المنقول على العلم في العجبي هذا  
العلم لانه علم على ان هذا متصف بكونه على فالعلم يدل على الذات المعينة وهو ذات العلم وعلى الكون المقدر وهو معنى  
ما حصل للعلم الى صطلت لا نحو ان التاويل سلكنا اكثر من التاويل في الشبهة فلهذا لم يتوجه اليه قدس سره

68

انما هو اذا اطلق من وجهين احدهما ان  
العلم لا يدل على الذات المعينة وهو ذات العلم  
وعلى الكون المقدر وهو معنى ما حصل للعلم  
الى صطلت لا نحو ان التاويل سلكنا اكثر من  
التاويل في الشبهة فلهذا لم يتوجه اليه قدس سره

بل اضا في مورد عليه ان التحصيل مطلقا من قبيل الاضافات فاحتمال  
الى تعسف وهو ان المراد بالاضافة ما يكون بالامانة الى بعض ماعد المقصود  
عليه وبالحيث ما يكون بالاضافة الى جميع ماعداه وكما في انما سماه اضا فيا نظرا  
الى ان المحقق بالشئ بالقياس الى بعض ماعداه يسمى خاصة اضا فيا لاحتياجهم  
في التعبير عنه بالخاصة الى اعتبار مضافه والنسبة في العبارة فكون قصده  
عليه اضا فيا الا ان اضا في هذا المعنى انما يقابله المطلق اي في العبارة لا الحقيقة  
**قوله** نوعان قصر الموصوف وجهه كاختصار فيها ان القصر انما يتصور بين شئين  
بينهما نسبة فاما ان يكون قصرا للمنسوب اليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف  
على الصفة واما ان يكون قصرا للمنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة  
على الموصوف **قوله** والمراد الصفة المعنوية التي معنى قائم بالغير الصفة هذا المعنى يستعملها  
المشكلون في مقابلة الذات والمعنى كآخر يستعملها الخوئيون فالنعت في باب التوابع

والمعنوية الداعية  
المسند اليه لانه  
يصدق على المقصود  
بأنه انما يتصور بين شئين  
بينهما نسبة فاما ان يكون  
قصرا للمنسوب اليه على المنسوب  
وهو المراد بقصر الموصوف على  
الصفة واما ان يكون قصرا  
للمنسوب على المنسوب اليه وهو  
المراد بقصر الصفة على الموصوف

ولما في باب منع الفرق مقابلا للاسم **قوله** تابع يدل على ذات احربه عن مثل حسنة  
في قولك اعجبي زيد حسنة فانه تابع يدل على معنى في ذات غير الشئول واحترار بغير  
عن كلم في قولك جاء القوم كلهم **قوله** لتصادقها على العلم في قولنا اعجبي هذا العلم لقابل  
ان يقول النعت بالتفسير المذكور لا يصدق على العلم في نحو اعجبي هذا العلم لانه  
لا يدل على ذات ومعنى فيها واما التفسير المشهور فقد ادرج فيه العلم ونظيره بتاويل  
معروف **قوله** وكذا من النعت والصفة المعنوية التي فردوها واما النسبة بين معني  
المعنوية فالظالمية اذ المعنى لا يدل بنفسه بل هو القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني  
هو ذات تامع انتساب ذلك لمراد اليه كالعالم **قوله** وسراول انتب وذلك لان اطلاق  
المعنوية عليه اكثر وايتبا اعتبار المعنى الثاني كجوز الى زيادة كلف في شمول جميع  
بما مثله **قوله** وقد يقصد به اي بالثاني رجوع الضمير المحرور الى القسم الثاني من الحقيق كما اخبرهم

انما هو انما يتصور بين شئين  
بينهما نسبة فاما ان يكون  
قصرا للمنسوب اليه على المنسوب  
وهو المراد بقصر الموصوف على  
الصفة واما ان يكون قصرا  
للمنسوب على المنسوب اليه وهو  
المراد بقصر الصفة على الموصوف

لانه يحتمل ان يكون  
المعنى سراول اذ وقع  
جامدا كلفا للعلم  
اعتبار المعنى الثاني  
لانه يحتمل ان يكون  
المعنى سراول اذ وقع  
جامدا كلفا للعلم  
اعتبار المعنى الثاني

وهو انما يتصور بين شئين  
بينهما نسبة فاما ان يكون  
قصرا للمنسوب اليه على المنسوب  
وهو المراد بقصر الموصوف على  
الصفة واما ان يكون قصرا  
للمنسوب على المنسوب اليه وهو  
المراد بقصر الصفة على الموصوف

وهو انما يتصور بين شئين  
بينهما نسبة فاما ان يكون  
قصرا للمنسوب اليه على المنسوب  
وهو المراد بقصر الموصوف على  
الصفة واما ان يكون قصرا  
للمنسوب على المنسوب اليه وهو  
المراد بقصر الصفة على الموصوف



مطلقاً

اقرب وانسب بحسب اللفظ والسياق ورجوعه الى الحقنى امع واشتمل بحسب  
 المعنى والفائدة لتناوله قسمي الحقنى معاً وقهر الموصوف على الصفة قهر حقيقيا  
 مبالغة وادعاء بوجود قطعا بخلاف قهره عليها قهر حقيقيا تحقيقا كما مر **قوله**  
 والفرق بين القهر العير الحقنى والقهر الحقنى مبالغة وادعاء دقيق فليتنا مل  
 وذكر لان قهر الموصوف على الصفة مثلا اذا كان حقيقيا ادعائيا اعتبر مفهومه سلب  
 سائر الصفات عنه ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب على احد لا نحاء المعبرة في كافر اد  
 والقلب والتعيين وذلك السلب يقتضى عدم الاعتداد بسائر الصفات واذا كان  
 غير حقيقى اعتبر فيه سلب بعض ما عدللك الصفة عنه ويشترط فيه اعتقاد المخاطب  
 على احد لك لا نحاء وليس فيه عدم الاعتداد بسائر الصفات ويشترط فيه اعتقاد المخاطب  
 انضاف الموصوف بصفات مغايرة للصفة التى قهر الموصوف عليها ولهذا لا اشتراك في  
 الفرق بينهما **قوله** فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين اراد انه اعتقد اشتراك  
 صفتين فيه ولو قيل اشتراكه بين صفتين لم يحتج الى تاويل **قوله** فقد خرج عنه  
 ما اذا اعتقد المخاطب اى خرج عنه القهر الذى حصل اذا اعتقد او قهر حاصل اذا  
 اعتقد على ان موصوله او موصوفه **قوله** وهذا مما لا يقع لان المخاطب العاقل لا يعتقد  
 انضاف امر جميع الصفات كيف وفي الصفات مسمى متايلة بحيث يمنع اجتماعها فلا يقصر  
 ح تحصيل امر بصفة دون سائر الصفات واذا لم يكن هذا التحصيل واقعا لم يلزم  
 صدق الحد الذى ذكره الملم اذا اريد به المعنى تراخي على امر موجود خارج عن المحدود  
 وكذا الكلام في البواني فان تخصيص صفة بامر دون سائر الامور يقتضى ان يعتقد المخاطب  
 اشتراكها بين جميع الامور وهذا مما لا يقع في الصفات المعبرة عرقا فلا يكون تخصيص  
 صفة بامر دون سائر الامور واقعا فلا يلزم صدق الحد على **المحدود** امر موجود  
 خارج عن المحدود وقس على ذلك ما عداه وحاصل هذا القول انا نختار ان المصرا يقول

لان المشترك فيه هو الموصوف  
 والصفات مشتركة لان على صفة  
 الفاعل 8

اراعهم من الواجب  
 والاشياء 8

بعض تخصصه  
 باحد دون 8

امر قوله مكان آخر  
 او مكان اخرى 8

وهو انما هو الامور  
 كجميع الصفات غير صفة  
 واحدة 2 قهر العذر 8  
 ومنه لا يقتضى جميع الصفات  
 ومنه لا يقتضى جميع الصفات 8  
 2 قهر العذر 8

دون



و هو اعتقاد المخاطب بانضاف  
امر جميع الصفات انوارا لنفسه

دون اخرى ودون احدا سواهم من الواحد والاشين والجمع ولا ننم ان يدخل  
في تفسيره القمر الحقيقي قوله لانه كخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص  
صفة بامر دون سائر امور قلنا التخصيص بالمعنى الذى ذكرتموه غير واقع لابقائه  
على الا يوحدا صلا وفيه بحث لان كخصيص امر بصفة دون سائر الصفات معناه ان  
يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر ويتجاوز سائر ما بان ينفىها عنه وهذا المعنى حاصل  
في قمر الموصوف على الصفة اذا كان حقيقيا وسو موجود قطعا اذا كان ادعائيا  
وكذلك تخصيص صفة بامر دون سائر امور معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر  
وتجاوز سائر امور بان ينفى تلك الصفة عنه وهذا المعنى موجود في قمر الصفة على الموصوف  
واذا كان حقيقيا كحقيقة او ادعاء كلاسما موجودا فانكار وقوع التخصيص بذلك  
المعنى المذكور انكار للقمر الحقيقي فيكون باطلا قطعا فاما اول ان يورد هذا القصر  
ابتداء شبهة على القمر الحقيقي ثم يحاب عنها بما ذكره **وعلى ان يحاب عنه انما قال**  
**يملك لانه خلاف الظاهر** اد المتبادر الى الفهم انه تعريف من عليه ذلك التقسيم  
كما هو كلائق بنطائر هذه المقامات **قول** الا يورى انه ليس معنى جاء في زيدا لا عمر انه لم يكن  
من عمر ومحى مثل ما كان من زيد لانه اذا قصد هذا المعنى كان سائبا ان يورد في الكلام  
ما يكون ظاهرا في القصد الى قطع الشبهة كالتقيد بوحده و ما يوردى مؤذراه  
واما قولك جاء في زيد لا عمر فانه ظاهر في ما تقابله مرعا وسو عكسه للاشبات ما شاع  
في الجمي كما يشهد به الذوق السليم ولا يبعد ان يقال ان طرق النفي والاستثناء  
ظاهر في قصر كافراد فاما اذا قلت ما جاء في ساريد كان المعنى ما جاء في احد لا زيد  
فان اجري على عمومه كان قصر حقيقيا لا يتصور فيه سارفراد والعلب واليقين  
وان حصص بالذين وقع فيهم الراجح كان معناه ما جاء في احد من هؤلاء الاريد  
ويتبادر منه الى الفهم انفراد زيد من بينهم بهذا الحكم اعني الجمي **وقوله** وهذا المعنى قائم

في حال جاء زيد وعمره او من هذا الطهور  
في قطع الشبهة كلاسما جاء زيد لا عمر

اس لاف نفي اشبات الاشراك

ط اشباع اعتقاد المخاطب ان  
جميع الافراد حكموا وانفراد جميع  
والترديد بين جميع زيد



في هذا ما دل على ان النفي عند  
 ما دل على ان النفي عند  
 ما دل على ان النفي عند

بمعنى انما ما ذاقنا انما جاءني زيد لم يكن سني ان يكون قد جاء مع زيد غيره سدا  
 الكلام اعني قولك انما جاءني زيد فنفيد انحصار المجيء في زيد فان كان معنى قولك ان  
 الجائس زيد لا غيره فقد رجع الى معنى طريق العطف بلا وكان ظاهرا في قهر القلب كما تحققت  
 وان كان معنى قولك ما جاءني الا زيد فالأقرب ظهوره في قهر سائر افراد لما عرفت من  
 النفي وما استثناء وكلام الشيخ مبني على كراول فامل **قوله** وفي سدا الكلام اشارة  
 الى ان ما في انما ليست هي النافية تعني ان ذكر النقص اشارة الى ذلك لان المناسبات  
 على ذلك التقدير ان معال لكونه معنى ما **قوله** وذلك لان ان لا تدخل الاعلى باسم  
 وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجتماع النجاة وايضا يلزم على ما ذكره اجتماع حرفي  
 والنفي معا واجتماع الما مصدر الكلام وكثيرا همال ان اذا لم تكف عن العمل فان قيل  
 الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح فما المانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد ما يعل  
 لغة غير بن تميم وقد دفع سدا بالتقاض النفي معنى الاور بما يقال ما ذكره سراسوليون  
 لم يريدوا به ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق حال التركيب على معناه سراسلي  
 ليتجه عليهم ما ذكرتموه بل هو بيان مناسبه لتضمن انما معنى النفي والمنسبات بان المفرد  
 لما كان احدهما حال ما انفرد بمعنى كاثبات وسائر معنى النفي ما سب ذلك ان يتضمن المركب  
 منها معنى كاثبات والنفي معا وهذه المناسبة اقوى مما نقلت نقل عن علي بن عيسى بن  
 عمر الربعي كالا يعني **قوله** واما في قهر العين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا  
 تجوز كل واحد منهما على التساوي للمتروك من قيام زيد وعمر ومثلا حكم بثبوت القيام  
 لاحدهما وصواب واما تجويزه كلا منهما فان كان عبارة عن تردده وتشككه  
 فيها فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطا بل الشك متواف للحكم لانه نقض  
 رجحان احد الطرفين المتنافي للشك وان كان عبارة عن حكم بان كلا منهما جائز  
 الوقوع مساو للاخر في جواز الوقوع وامكانه فلا شك انه حكم لكنه صواب وطعا وان

اعني انما ليس هي النافية  
 انما ليس هي النافية  
 انما ليس هي النافية

اجازة

لا تركب انما مزج  
 النفي وان للابنات

كان







الانجيلي  
الانجيلي  
الانجيلي

قائله صاحب  
الكشفه  
جمع خبره

المتكلم

قوله

وهو اعلم  
الرسول  
الذي

انما سئلته بالكلية  
ما قلنا على معنى  
لا نقار ان يجعل  
سبلا لا نقار ان  
يكون او فكل  
سبلا لا نقار ان  
يكون او فكل

لا ترد ان  
يكون او فكل

خو وما محمد الا رسول قال صاحب الكشاف والمعنى وما محمد الا رسول قد حلت من  
الرسول فيخلوا كما خلوا او كما ان اتباعهم بقوا متمسكين بدينهم بعد خلوصهم فليكن  
ان تمسكوا بدينه بعد خلوا لان الغرض من بعثة الرسول ببلغ الرسالة والزام الحق لا وجوب  
بين اظهر قومه قبل في تقريره اشعار بان معتمد القصر هو الوصف اعني قد حلت وانهم  
لم يجعلوا محمد اصيل الله عليه وسلم اسوة من قبله من الرسل في بقاء دينه وجوب التمسك  
بعد خلوه فالقصر قلبي وفيه طرف من انكار وقد كمل ما رتب عليه من الجملة الشرطية  
اعني قوله فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم **قوله** لا اعتقاد القائل ان الرسول  
لا يكون بشرا مع امرار المحاطين على دعوى الرسالة فالمبني في تزيل المحاط منزله  
المنكر في هذا المثال سو حال المحاط مع حال المحاط وفي المثال السابق حال المحاط  
فقط لكن محله صاحب المفتاح على انه قفر افراد يعنى الذي سماه المصم قفر نصيب بنا  
على نكته ومن ان الكفار ترى المحاطين وتبشهم على ان قطعهم يكونهم صادقين مما لا ينبغي  
ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترودين بين الصدق والكذب  
كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين لا تخفى ان قطع الرسل يكونهم صادقين  
معناه انهم قاطعون بكونهم صادقين في نفس الامر لا بكونهم صادقين عند الكفار  
فاذا اريد ان ينهوا على ان قطعهم بصدقهم مما لا ينبغي وان غاية امرهم ان يترددوا  
بين الصدق والكذب كان معناه لا ينبغي قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر  
او كما ذين فيه وحي لا يصح ان يشبه حالهم بظواهر حال المدعى اذ ليس ظاهر حاله  
ان يتردد بين صدقه وكذبه في نفس الامر وان اريد بظاهر حاله يتردد في كونه  
صادقا عند السامع او كاذبا عنده كما يشعر به قوله عند السامعين كان معنى الكلام  
ينبغي لكم ان تترددوا في صدقكم وكذبكم بحسب نفس الامر كما يتردد المدعى بصدق  
وكذبه عند السامع فيصير المعنى ركيكا ونظام الكلام منفكا اذ المقصود انكم مدعون

فمن



فمنعوا ان يصروا على موطن حال المدعى واعلم ان عبارة السكاكي  
هكذا قالوا ولستم في دعوىكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون  
ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل انتم عندنا مقصرون وعلى الكذب لا تتجاوزونه  
الحق كما تدعون فقلوه عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه واذا جعل  
معمولا للمخبر كان التردد منسوباً الى المتكلم اي لستم كما شئتم عندنا بين  
الصدق والكذب والمعنى لستم تردون بين كونكم صادقين وكاذبين  
بل نحن جازمون بانكم كاذبون وح صحح التشبيه بظاهر حال المدعى لان  
ظاهر حاله ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وتنطبق على هذا المعنى غاية  
الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصرون على الكذب الى آخره فالظاهر من عبارة  
المتكلم ما ذكره بعضهم من انه انما جعل قصر افراد بناء على ان المتكلم اذا اعتقد  
ان المخاطب اعتقد برأيه كان له ان يسلك معه طريق القصر فالكفار اعتقدوا  
ان الرسل اعتقدوا كونهم عند الكفار دايرون بين الصدق والكذب كما هو ظاهر  
حال المدعى ان يعتد كونه دايروا بين الصدق والكذب عند السامع فتقروا على معنى  
لستم دايرون عندنا بين الصدق والكذب ولستم تردون بين ذلك بل انتم عندنا  
مقصرون على الكذب ولك ان تقول انما جعل قصر افراد بناء على ان الرسل  
مترددون في انهم صادقون عند الكفار او كاذبون عندكم كما هو حال المدعى  
من كونه مترددا بين كونه صادقا او كاذبا عند السامعين وعلى هذا يكون قوله  
عندنا معمولا بحسب المعنى للصدق والكذب ويكون التشبيه ظاهرا ولذلك يكون  
عندنا في قوله بل انتم عندنا مقصرون على الكذب معمولا للكذب بحسب المعنى  
كما هم قالوا للرسل لا تردوا بين كونكم صادقين وكاذبين عندنا بل اجزموا  
بانكم كاذبون عندنا وهذا الوجه مع كونه مخالفا لظاهر عبارة آية اقرت اليها

وهو آخر ثم يقرر قصر الافراد

ظاهره

حسب اللفظ نعم ما ذكرناه  
وتوان المصدر  
لا يعمل فيما قبله

ارادته لفظا  
عندنا

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه  
المتكلم في قوله بل انتم عندنا  
مقصرون على الكذب



معنى انما اذا حمل على انه قصر  
معنى انما اذا حمل على ان يكون  
معنى انما اذا حمل على ان يكون  
معنى انما اذا حمل على ان يكون  
معنى انما اذا حمل على ان يكون

معنى انما اذا حمل على ان يكون  
معنى انما اذا حمل على ان يكون  
معنى انما اذا حمل على ان يكون  
معنى انما اذا حمل على ان يكون  
معنى انما اذا حمل على ان يكون

من ان مفهوم  
الكون مفرد  
لزيد صفة  
عنه حصر  
عنه حصر

في ما ضرب  
الاعراض

في ما ضرب  
الاعراض

بمنه  
بمنه

بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه

ما ذكره الش **قوله** ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً قصر الفعل المسند إلى الفاعل  
على المفعول **لا بد** ان يعتبر مع ذلك ملحق الفعل بالمفعول حتى يرجع صفة له لكن  
لا يلاحظ خصوصية المفعول حتى يصح قصره عليه في قولك ما ضرب زيد الاعراض  
قصر ضرب زيد على عمرو بمعنى ان مفهوم الكون مفرد بالزيد صفة مقصورة على عمرو  
سدا اذا حمل على انه قصر حقيقي واما اذا حمل على انه غير حقيقي فيضرب عمرو ولم يصب  
بكراً وخالداً مثلاً فيجري فيه ما ذكر ويجوز أيضاً ان يقال معناه ان زيداً  
مقصود على كونه صار بالعمرو ولا يتعداه الى كونه صار باليكبر فيكون من قصر  
الموصوف على الصفة كانه قيل ما زيد الا ضرب عمرو وهذا معنى صحيح الا انه  
يلزم ح الفصل بين الصفة المقصورة عليها وبين قيدها ويلزم ايضا كون المقصور  
عليه متقدماً على كلمة الا وان كان قيده متأخراً عنها **قوله** وعلى سدا قياس  
البواقي يعني اذا حقق معنى القصر تراشده الباقية رجع الى أحد القصرين محمولاً على  
زيد الاركان من قصر الموصوف على الصفة ادفعنا المتبادر ان زيداً في زمان المحي  
لم يكن الا على صفة الركوب وكما جاء في ركبنا الا زيداً من قصر الصفة على الموصوف  
لان معناه الظاهر ان صفة المحي على هيئة الركوب لم تثبت الا لزيد وربما امكن  
في مثال واحد حمله على كل واحد من القصرين وامكن في حمله على احدهما تاديلان  
وعلى التقديرين فالمنتار ما هو الظاهر فقوله **لا اشتبه** بقوم الا كارب **قوله**  
باب سرامير ولا دفع الحاجب محمول على انه قصر فيه الشاعر نفسه في زمان اشتهايه  
باب سرامير على صفة الكرامة له فهو من قصر الموصوف على الصفة ويمكن ان يقال  
قصر فيه اشتهايه باب سرامير عليه موصوفاً بالكرامة له لا يتعداه اليه موصوفاً  
بصفة سرامير اذ له فهو من قصر الصفة على الموصوف ولك ان تقول قصر  
اشتهايه الباب على انه مجتمع مع كرامته لم دون ارادته اياه فيكون ايضا

بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه

بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه  
بمنه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بواب قيدر

22

من قهر الموصوف على الصفة ثم اشتها، الشيء ان لم يكن مستلما لا ارادة لم يناف كراهية  
فجاز ان يكون الشيء مشتبه بغيره كما في المذات المحرمة عند الزمان كما جاز  
ان يكون الشيء مراداً منقو راعنه كشراب لادوية المرة عند المرضي وان قيل كراهية  
يستلزم مراداً فالجمع بينه وبين الكراهية باحلاف الجهة فيشبه الدحول  
على كراهية لما فيه من التقرب اليه ويكرهه لما فيه من المذلة ودفاع الحاجب للحقيقة  
المشتبه هو التقرب والمكره تلك المذلة **قول** اي ما ايس الشيطان من نهي  
آدم غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن اي ما ايس من جميع جهات الغزو  
وكذا ضلال غير جهة النساء كما على حال من الاحوال الا عازما فدل على ان هذه  
لجهة اشد جاذبية واقوا بما حيث يوغرها حتى اذا ايس من جميع ما عداها  
بها واما انه هل يياس من هذه الجهة ايضا او لا فلا دلالة في الكلام عليه وقيل  
ان الجمل بعد الاصغى ظرف محذوف اي ما ايس حينها الا موصوفاً بانه اقام فيه  
من قبل النساء، والحاصل كلما ايس اتا من من قبلهن ولما استدعى المقام  
استعظام هذه الجباله دل على ان كرايتان من قبلهن لازالة الياس واجابة  
التي اويل كرايتان بالعزم عليه ولا الى يقيد الياس بغير النساء، فان قيل لا معنى  
للايتان من هذه الجهة الياس منها ومن غيرها اجيب بان المعادة اليها  
الياس من نفعها ونفع غيرها تدل على انها اقوى الوسائل وعلى انها لا يياس فيها  
بالكلية كما من غيرها وهذا القول اكثر مبالغة واحسن طباقاً لما قصد بالجد  
**قول** واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ  
له ليت اذا قلنا ليت ريداً قائم فقد دللنا على نسبة القيام الى زينة النفس على  
مبيضة نفيانية متعلقة بتلك النسبة على وجه يخرجها عن احتمال الصدق والكذب  
فالجموع المركب من هذه كالمفاد كلام لفظي انشائي والجموع المركب من معانيها

فاحصل الياس من جهة الغوارات وهو  
عازم من ذلك الياس بانها منهم  
قال قيل هذا الياس من جهة الغوارات وهو  
عازم من ذلك الياس بانها منهم  
وقيل هذا الياس من جهة الغوارات وهو  
عازم من ذلك الياس بانها منهم  
وقيل هذا الياس من جهة الغوارات وهو  
عازم من ذلك الياس بانها منهم

اي ما ايس من جميع جهات الغزو  
اي ما ايس من جميع جهات الغزو  
اي ما ايس من جميع جهات الغزو  
اي ما ايس من جميع جهات الغزو  
اي ما ايس من جميع جهات الغزو

وهو استعظام هذه الجباله  
**الانشاء**  
آرد لنا المبالغة







اسماء العقل وعدمه من حيث انه اسفاؤه وعدمه لا من حيث انه مفهوم  
ملحوظ في نفسه وقد حقق ذلك في بحث اللزوم وكما كان فاذا قيل لا أثر  
فقد لوحظ فيه ترك الزمان من حيث اجمال من احواله وجعل الاله للملاحظة لا ما  
في نفسه بخلاف ما اذا قيل اترك الزمان فان التارك صار ملحوظا بالزمان

وهي حرف مصدرية أي ودّوا إذ لماك وقيل لو تدس حكاية لا في المستفاد من  
ودّوا ويعلم منه المفعول فتوسّعوا في إطلاق المفعول عليه وظن من ذلك أن  
لوحرف مصدرية **قول** لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا واللفظة مركبة هكذا  
وقعت في عبارة المفتاح على صيغته كافراد فان قرئت مرفوعة وجعلت خبر آخر

يُحال ورود تلك حروف اعلى حرفي التخصيض ليست مركبة مع ما ولا فلا بد ان  
بتركيب الجرا كماول منها كانه قيل مركبة اجزا واما الاول مع ما ولا وان قرئت  
منضوبه وجعلت حالا من الضمير المحرور في منها اجتمع التثنية بمنزلة كلمة واحدة  
او منزلة جماعة من الكلم فلذلك قال المهم مركبتين على صيغة التثنية فاستقام  
اللفظ والمعنى بلا تكرار **قوله** بعد الميم عن الجرا **قوله** على صيغة التثنية فاستقام

في معنى الترجي لكن المجرود شابه الممتنى فصار ترجيه حيث تولد منه معنى التمني فافاد  
حكمه في نصب الجواب وعلى هذا يظهر الفرق بين طرلو وبين لعل في افاد  
معنى التمني **قولهم** او النصور كقولك ادبس برانا، ام عسل وان الخابية ديبك  
ام في الازق القول بان الهمزة في قولك ادبس برانا، ام عسل نظر النصور

المسند اليه او المسند او غيرهما مبنى على الظاهر توسيعا والتحقيق انها لطلب  
التصديق ايضا فان السائل قد تصور الدس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزد له  
في تصورهما شيئا أصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصله حال السؤال  
فكيف يطلبه أجيب بان الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقا في لانا، مثلا

وقال القاضي بن عبد الله بن الخطاب في كتابه  
نقد الرجال في القرنين الثاني والثالث  
من الهجرة النبوية

مجلس  
در روز پنجشنبه یازدهم ماه ذی القعدة سنه ۱۰۸۵

انما يعرف ان الله عز وجل  
 انما الذي كان الظاهر ان  
 في قوله ~~صلى~~ على النبي ووقف  
 انما كان ترجيحاً بينه وبين  
 المعقولات على ما ذكرنا  
 من ان الله عز وجل  
 في قوله ~~صلى~~ على النبي ووقف  
 انما كان ترجيحاً بينه وبين  
 المعقولات على ما ذكرنا  
 من ان الله عز وجل

یا اول  
ار مریکه  
ار شریل اهل ولوه  
فان بدل ولولیکما بینه علمین  
اصل مغنا یا تحلاف لعل  
اصل مغنا

آر الهمزة

دار الفکر



**قوله** اجيب بان المراد اسفاء الفعل بعد السؤال والجواب ثم اجعل المظن بالنهي هو ترك الفعل وعدم بناء على صحة القول بكون العدم مقدورا وذلك لان النهي ان وقع في شك من فعل الزنا فالمظن به هو العدم الحادث وقد ذكرنا في شرح الفتاح ان الغالب الظاهر في استعمال النهي ذلك لا بمعنى ان فعل العدم بل بمعنى ان لا يفعل الوجود فقد وريه العدم ليس مثل مقدورية الوجود وان كان في مقابل من لم يباشر الزنا كان المعصودية ان لا يقطع الخاطر استمرار عدمه بان يفعل الزنا واما من جعل المطلوب بالنهي هو الكف عن الزنا فالنفي لقولنا كف عن الزنا والجواب يخرج بوصفها احد ما ذكره قدس سره وذلك بان المظن في الاثر ان هو الكف عن الزنا لكن بوصفها يكون ملحوظا لانه خلاف قولنا كف عن الزنا فان مصدره ملحوظ في نفسه وثانها ان المظن في الاثر ان ليس هو الكف من حيث هو الكف من حيث هو بل عدم الزنا لكان عدم الزنا غير مقدور كان لطلب ما لا زنه وتهد الكف كان الكف مطلوب بالكل لانه لا زنه بل عدم الزنا الى ما هو المظن لانه وبعبارة اخرى عدم الزنا لا يمكن الا بالاشتغال بصدقه المظن في النهي هو الاشتغال بصدقه عدمه وهو الكف عنه وما ملو ويد على التمسك بالاسفاء لا يكون حاصله في الخارج وللجواب ان المراد حصول العدم في الخارج وتوقعه على ان يكون في الخارج ظرف لنفسه او المراد حصول ما يصح انتزاع هذا الانتفاء منه كسب الوجود الخارجي كما كان في طبع موجودا كسب يصح انتزاع عدم الزنا عنه من

والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما معينا كالعمل مثلا في زمانا و  
المصدقان محلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند  
اليه في احدهما وعدم تعيينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلًا توسعوا حكما  
بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد من  
قيوده **قوله** والفاعل في أنت صرحت ريدا اذا كان الشك في الفاعل من هو  
مع العلم بوقوع ضرب علي زيد اطلاق الشك يدل على ان المطلوب تصديق  
يتعلق بتعيين الفاعل او المفعول اذا شك في التصورات **قوله**  
فان قلت التصديق سبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول  
التصديق في ام المتصل نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل بولم  
بنسبه القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو  
غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما التحقق في الجواب  
ما قررناه آنفا وما ذكره كلام ظاهري ايضا لان تصور احدهما على التعيين  
ان يعلم نسبة القيام الى احدهما بعينه بعد ان علم نسبة الى احدهما مطلقا والمطلوب  
هو التصديق في المحصنة واما تصور زيد وعمرو كخصوصها فهو حاصل للسل  
حال السؤال واما المجهول المطلق عنده نسبة القيام الى خصوص احدهما  
وسا مالا يخفى على ذي منسكة اسل عرفت الدار بالفرجين الغريان  
سما طره بان سال بها قبرا مالك وعقيل نديني جذية الأبرش سمي غرتين غرتين  
لان النجاشي بن المنذر كان يغريهما بدم من يثقل اذا فرح في يوم يؤمنه كذا في الصحاح  
وقيل كان يناديه رجلا من العرب خالد بن الفضل وعمرو ابن مشعور  
اشترى فشر بها ليلة فراجعه الكلام فغضب وامر بان يجعل في تابوتين  
ونذما ظهر الكوفة فلما أصبح سال عنها فآخبر بصنيعه فندم وركب حتى وقف

قوله احب بان احاصل  
الام  
وهو قوله لما كان الاختلاف بينهما في  
توسعوا حكما

الطلب بالصدقة تركه  
حاشا عظيم

صنفه



انما هي من جنس الخلقان وروية كما في المتن  
 انما هي من جنس الخلقان وروية كما في المتن  
 انما هي من جنس الخلقان وروية كما في المتن  
 انما هي من جنس الخلقان وروية كما في المتن

٥٤

واما ان يخصص المضارع بالانفجار  
 فكون بينهما اندراج

عليها فمخبر وأمر بنا، الغريتين وجعل لنفسه في كل سنة يوم نعم ويوم بؤس  
 وكان يضع سريره بينهما فاذا كان يوم نعم فاول من يطلع عليه عطية مائة من  
 كابل واذا كان يوم بؤس فاول من يطلع عليه عطية راس ظربان وسمي دوسه  
 وسمي الرح نيا مرب وسمي بئيل ويغري بدمه الغريتان فعلم ان العتد بقوله  
 وسمي اخوك ليكون قرينه على ان المراد اسكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام  
 عن وقوع الضرب عن وقوع الضرب في المستقبل اما كونه قرينه لمراد انكار نظام ادلا  
 للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه اخا واما كونه قرينه لوقوع الضرب في الحال فلانه  
 بينهم من طامر مدح الجمل الواقع حال لا بثبوت راحة في زمان الحال ولا شك ان مضمونها  
 متقارن للضرب العامل فيها فيفهم ثبوت الضرب في زمان الحال ايضا واما اقتضا  
 كاول اعني احتضاها المقصدق لذلك فلان المصدق مولى الحكم بالثبوت او  
 كاستفاء والنفي وكاثبات انما سوجان الى الصفات التي هي مدلولات لافعال  
 من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات لاسماء من حيث هي لان الذوات  
 ذوات في ماضي وفي الحال وفيما يستقبل قال السكاكي في مباحث القمر هكذا  
 وكحقيق وجه القمر كراول يعني قمر الموصوف على الصفة هو انك بعد علمك  
 ان انفس الذوات بمسح نفيها وانما شئ صفاتها وكحقيق ذلك يطلب  
 من علوم آخر متى قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف وحين لا نزاع في طوله  
 ولا قصر ولا سواده ولا بياضه وما شاكل ذلك وانما الشراخ في كونه شاعرا  
 ومنجاشا ولها النفي فاذا قلت الاشاعر جاء القمر وكحقيق وجه القمر في الثاني  
 يعني قمر الصفة على الموصوف سواك متى ادخلت النفي على الوصف المسلم بثبوته وهو  
 وصف الشعر وقلت ما شاعر او ما من شاعر او لا شاعر توجه حكم العقل الى ثبوته  
 وهو وصف الشعر للمدعي ان عاما كقولك الدنيا شعراء وقبيله كذا شعراء وان

تعديل



وان كانا معا فافهم

فهم

خاصاً كقولك زيد وعمر وشاعران فيتنال النفي ثبوتاً لذلك فمتى قلت لا زيد افاد  
 القصر وقال في مباحث هل يكون هل لطلب الحكم بالثبوت او لا انتقاء  
 وقد نهيت فيما قبل على ان النفي واثبات لا يتوجهان الى الذوات وانما  
 يتوجهان الى الصفات ولا يستدعيان التخصيص بالاستقبال لما يحتمل في  
 وانت تعلم ان الاحمال لا استقبال انما يكون لصفات الذوات لا لانفس  
 الذوات لان الذوات من حيث هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل  
 استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة بما يكون كونه زمانياً اظهر  
 كالافعال فالشئ نقل كلامه المذكور في مباحث هل لكنه نقر فيه بان جعل  
 دليل السكاكي على عدم احتمال الذوات للاستقبال دليلاً على عدم احتمالها  
 للنفي واثبات وكان من دابه ان سقل كلامه في المواضع المتشابهة ويشير  
 الى ما سطر به مراراً فلا مراً عدله عن تلك الطريقة ثم نقول منهم من زعم  
 انه نقل عن السكاكي ان المراد بالذوات هي الاجسام فانها لا تتغير بل تتبدل  
 عوارضها في غير الكون والفساد وصورها النوعية فيها واما انه ينتفي جسم من  
 البين بمعنى انه سعدم مطلقاً في بل يصر الجسم بتبدل الصورة للجسم او النوعية  
 جسماً آخر وجعل الحوالة راجعة الى الطبيعيات حيث بين فيها ان اجزاء  
 العالم لا تحمل الزيادة لا امتناع التداخل ولا النقصان لا امتناع الخلاء وتورد  
 عليه بعد كون ذلك البيان مزيئاً خروج القصر الواقع في مراعاض عن ذلك  
 المحقق فلذلك اختار بعضهم ان المراد بالذوات حقائق الاشياء ومثقف  
 في انفسها ليست مجعولة بجعل جاعل عند المعتزلة فلا يمكن توج النفي اليها  
 انما المنفي عنها والمثبت لها الوجود وما تبعه من الصفات وحقق ذلك  
 موكل الى علم الكلام ويرد عليه ايضا ان ما ذهبوا اليه من تقرر ذوات  
 الكون وقوله

ان يكون هل لطلب الحكم واستدعائه  
التصريح

وفيه بحث لانه كونه  
ان يتلوا في كلامهم  
التداخل

انما هو الاله المذكور  
بقوله وكيفية ذلك لطلب  
معلوم آخر

لانه وارد عليه ان الصور النوعية افاض الكلام  
من حيث هي النوع والانتقاء او لا يتلوا انتقاء  
الكل من هذه  
ص  
من اجزاءهم والاعراض

انما هو الاله

انما هو الاله

هذه

لانه اذا قيل ما السواد  
 الا ان السواد قد تلوهم النفي  
 كما في ما زيد فان السواد لا الا وصفه  
 لانه ذات لا يعمل السواد الا وصفه  
 فانه يعمل لعدم كونه ذاتاً في كماله  
 القصر بذلك الكيفية

انما هو الاله  
 انما هو الاله  
 انما هو الاله  
 انما هو الاله







منه من النسب اليه  
منه من النسب اليه  
منه من النسب اليه

ارزب الشارح  
الغياث

8  
الغياث  
الغياث

لكنه من حيث قيامه بالغير وانتسابه اليه بطلق عليه الوصف وان كان الصفة  
في الحقيقة من نسبة الى ذلك الغير وبما ذكرناه يتم وجه حقيقة في الفقر ويكون الحوال  
راجع الى العلوم التي يعرف بها المحل الذي يتوارد عليه النفي واثبات بحسب الحقيقة  
وانت تعلم انك اذا اعتبرت مع نسبة الوجود او غيره اليه في مجاظهر ذلك احتمال  
فالذوات ليس فيها احتمال احتصاص بالاستقبال انما ذلك في الصنات ووجه ينفع ما ذكره  
في سلا ايضا لان ترا في افعال تتضمين نسيا حكمية <sup>بالنسبة المذكور</sup> ان يتوارد عليها النفي واثبات كما مر  
ولها انتساب الى لازمه واحتمال احتصاص ببعضها وضعا بخلاف المشتقات  
فان نسبها مقسدة لا يصلح لذلك ورا انتساب الى لازمه واحتمال احتصاص ببعضها  
عارضان لها فكان من حق هل ان تدخل على كمالها وكان لها مزيد احتصاص  
سدا غاية ما يتكلف له في تصحيح كلامه وكحقيق مرامه طالبا ان يشرح هذا المرام  
لما قد طلب بالشارحة للاسم بيان انه لا معنى وضعه الى التصديق وحواله  
ما يراد به لفظ اشهر وهذا بالمباحث اللغوية انبى وقد طلب بها تفصيل ما دل  
عليه مرام اجمالا وجوابه بما هو حمله بحسب مرام والمطلوب هو التصور وهذا  
بالمباحث الحكمية انبى ويقع هل البسيط في الترتيب بينهما اذا سمعت لفظا  
ولم تعرف ان له مهنوما استحالة منك السؤال عن بيان خصوصية اجمالا او تفصيلا  
واما اذا عرفت ان له مهنوما ولم تعرف خصوصية ذلك المهنوم فلنك ان تسال  
عن خصوصية اجمالا ويكون ماله كما مر الى طلب التصديق يكون ذلك اللفظ موضوعا  
لخصوص ذلك المعنى وبعد ان عرفت خصوصية اجمالا امكنك ان تسال عن وجوده  
لكن ما نسب ان تطلب تفصيله اولاً ثم وجوده ثانياً وبعد التصديق بوجوده  
امكنك طلب تصور حقيقة ما يبيته الموجوده في كراعيان فاذا تصورتها بقدر  
ما كان اتجه لك ح السؤال عن صنات واحوال الموجوده له وان امكنك تقديم

وتكون هذا السؤال  
بما الشارحة

بما الحقيقة

للا فوار  
المركبة الطالب

هذا السؤال



لوجوده في العلم كقولنا من في الدار فان قلت السائل بهذا السؤال  
قد حصل له التصديق بان احدا في الدار وهذا التصديق مغاير  
للتصديق بان ريدا مثلا في الدار فهو يسوالة يطلب التصديق الثاني قطعا  
فيكون من لطلب التصديق دون التصور على ما ذكرته في الهمزة مع ام المصلحة  
قلت بينهما فرق وذلك ان السائل بمن في الدار لم يتصور خصوصية  
زيد او غيره بمقتضى هذا السؤال فاذا اجيب بزيد افاده زيادة في تصور  
المسند اليه بحسب خصوصية وكلف بحسب التصديق ايضا بخلاف قولك ادب  
في لانا ام عمل ادلا يختلف فيه بالحواب تصور بل مجرد التصديق فتأمل  
وقس على هذا نظائره من كوكب واخواتها ويدخل فيه السؤال الى آخره  
قال السكاكي واما فللسؤال عن الجنس نقول ما عندك بمعنى اي اجناس  
ما اشياء عندك وجوابه انسان او فرس او كتاب او طعام وكذلك نقول  
ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فضل بين قوله نقول  
ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك وكان الظاهر ان يقول وبقول ما الكلمة فلا بد

لوجوده في العلم كقولنا من في الدار فان قلت السائل بهذا السؤال  
قد حصل له التصديق بان احدا في الدار وهذا التصديق مغاير  
للتصديق بان ريدا مثلا في الدار فهو يسوالة يطلب التصديق الثاني قطعا  
فيكون من لطلب التصديق دون التصور على ما ذكرته في الهمزة مع ام المصلحة  
قلت بينهما فرق وذلك ان السائل بمن في الدار لم يتصور خصوصية  
زيد او غيره بمقتضى هذا السؤال فاذا اجيب بزيد افاده زيادة في تصور  
المسند اليه بحسب خصوصية وكلف بحسب التصديق ايضا بخلاف قولك ادب  
في لانا ام عمل ادلا يختلف فيه بالحواب تصور بل مجرد التصديق فتأمل  
وقس على هذا نظائره من كوكب واخواتها ويدخل فيه السؤال الى آخره  
قال السكاكي واما فللسؤال عن الجنس نقول ما عندك بمعنى اي اجناس  
ما اشياء عندك وجوابه انسان او فرس او كتاب او طعام وكذلك نقول  
ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فضل بين قوله نقول  
ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك وكان الظاهر ان يقول وبقول ما الكلمة فلا بد

لانه اذا كان في جمل المسمى  
المحدود وليس المسمى من احد كان  
الوجود المحدود واما

وهو هذا اذا تصور الواضع في  
8

او هو م  
وبين الهمزة  
ام

او كلف المسند اليه  
بالحسب الخاص

في المسمى واحسن  
محمدا الكلمة

السائل انما عاين هذا الذي ينبغي ان لا يكون  
مثلا في اللفظ افضل لانه تصور خصوصية  
هو السؤال مع اللفظ يجوز في



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

لذلك الفصل من فائده والذي يلوح من الشرح ان الفصل للتنبيه على ان ما الكلمة  
وما بعده سوال عن الماهية والحقيقة كما راى انه سوال عن تفصيلها بالحد  
ليتم عما سبق فان قولك ما عندك سوال ايضا عن الحقيقة وتعيينها فان السائل  
عن الجنس اي الماهية والحقيقة ربما تصور مبهما بدون ملاحظة خصوصية من  
الجناس والحقائق ثم سال طالبا لخصوصية منها اجمالا فجاب باسم يدل على  
خصوصية جنس اجمالا كما في قولك ما عندك وربما تصور بخصوصية اجمالا ثم سال  
عن تفصيله فجاب بما هو حده كما في قولك ما الكلمة ومنهم من قال ما سبق سوال رية  
عن نفس الماهية الموجودة وقولك ما الكلمة وما بعده سوال عن المفهومات باعتبار  
اصطلاحية وان كانت تلك المفهومات صادقة على امور موجودة  
ام كيف يمنع ما تعطى العلوق به ريمان ان يفاد ما ضن باللين العلوق الناقية  
التي تقطف على غير ولدها فلا تراهم بل تشتم وتمنع اللين يقال رامت  
الناقة ولدها ريمان اى اجبته ضن بالشئ بخل به ورمان يروى مرفوعا  
بدلا من ما تعطى ومجورا بدلا من الضمير المحرور في به ومنصوبا على انه مفعول  
تعطى وعلى مراد لين ضمن تعطى معنى تسمع مما لم يحكم احد حوله وذلك لصعوبة  
بيان علاقة المجاز وكيفه المناسبة المحوزة له ونحن نذكر في هذه المواضع ما يتضح  
به وجه المجاز فيها ونستعين به فيما عداها كالاستبطاء نموكم دعوتكم  
عن عذر دعاية اياه يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره عادة اوادعا  
لان القليل منه يكون معلوما واستكثاره يستلزم استبطاء كذلك اى عادة  
اوادعاء فالاستفهام عن عدد دعاية اياه مستلزم استبطاء بهذه الوسائط  
فاستعمل لفظه فيه وكذا تقول في قوله مع متى نصر الله استفهام عن زمان النصر  
يستلزم الجهل بزمانه والجهل به يستلزم استبعاده عادة اوادعاء لان

والرمان اذا كان مرفوعا او مودرا على البدل فيمنع البيت  
عبارة عن المنع والضمير به عادة اوادعاء  
رمان منع ان يعطى ومنع به الاول محذوف  
سوف يمنع الجدل الا ان يعطى بسبب الجهل بالعلوق رمان  
انف

ابن النعمان

لا نسب



فكأن الاستدلال بالمتكلم  
المزوم والمناسب

لا نسب بما هو قريب ان يكون معلوما اما بنفسه او بما رآه ولا نسب بما هو بعيد  
 مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاؤه وقس على ما ذكرنا نظائره والتعجب  
 كوما لا اري الهدى هذا استغهام عن سبب عدم رؤيته الهدى هذا يستلزم الجمل  
 المناسب للتعجب من المسبب اعني عدم الرواية لانه كعبه نفسانية تابوه لا دراك  
 را مور القليلة الوقوع لجهوله اسباب والتنبية على الضلال خوفا من تدهبون  
 كما استغهام على الشئ استلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلكت طريقا  
 واضح الضلاله بزعمك كان ذلك غفلة منه عن كمال ثغرات الى ذلك الطريق فاذا اتيته  
 عليه ووجه ذهنه اليه تنبيه لضلاله فالاستغهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه  
 اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا وفي كمال استغهام دون التفرح بكونه طريق ضلال  
 مبالغة ان احديهما ان كونه ضلالا امر واضح يكتفي به العلم به مجرد كمال ثغرات والثانية  
 ايها ان المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه اليه  
 والوعيد كقولك لمن يسيئ ما ديت الاره هذا كما استغهام يستلزم تنبيه المخاطب على  
 جزاء اسيائة ما دب الصادرة عن غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيده على اسيائة  
 الادب وفي العيول عن كمال استغهام عن كمال ثغرات بان يقول اذ دبت فلانا  
 الى الاستغهام عن النفي ايها ان المخاطب اعتمد نفي التاديب فلذلك اقدم  
 على كمال اسيائة وفيه من المبالغة ما لا يخفى والتقرر كمال استغهام عن امر معلوم للمخاطب  
 يستلزم حله على اقراره بما هو معلوم عنده وكرام ذلك انكار الشئ بمعنى  
 كراهته والفرقة عن وقوعه في احد كمال اسيائة والثلثة وادعاء انه مما لا ينبغي  
 ان يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستلزم للجمل به المفضي الى كمال استغهام عن  
 عنه او نقول كمال استغهام يستلزم الجمل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه  
 المناسب لكراسته والفرقة عنه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقس على هذا

حسب زعم المتكلم

لأن هذا الطريق هو  
هذال بزعم المتكلم

استعمال

النادب اقدم من كمال اسيائة  
نفي كمال اسيائة

المستدعى

هذا يكون من ذكر اللزوم  
وإرادة اللزوم

هذا يكون من ذكر  
المزوم وإرادة اللزوم



الح  
فعل الامر المقتضى فعل امر كونه على علم الشغل وروى عن الامام احمد  
ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا تضربوه ولا تتركوه من اهل البيت  
الاصغر الا بالضرورة وروى عن ابي عبد الله عليه السلام  
نحوه في استعماله بالضرورة الا بالضرورة

المرطبان  
عامية  
التونسية

ط  
لأن المطعوب لما نزل وان كان هو  
الكتف كلف لا فخر حيث انه فخر  
حيث انه كثف على الثقل وانه لملا خطمة  
ه

الغفر







صنف

الامام في الدين  
الرازي

بالتوقف

ارصد الام  
المسئلة الثمن  
8

عن الفلهم

الكف عن

فيما

راجع الى كونها موضوعه للقدر المشترك وكونها مشتركة اشتراكا لفظيا لقرنها  
والحق انه راجع الى الوجوب والندب كما ان اشتراك اللفظ ايضا بينهما وقد  
صرح بذلك فيما يعتمد عليه من شروحه قال في المحصول ومنهم من قال بالوقف وسم  
فرق ثلث كراول القائلون بانها للقدر المشترك الثاني الذين قالوا انها مشتركة  
الوجوب والندب لفظا الثالث الذين قالوا انها حقيقة اما في الوجوب فقط  
او في الندب فقط او فيهما معا بالاشتراك لكن لا يذرى ما هو الحق من هذه كما قام  
فجعل هذه المذهب الثلاثة مندرجه تحت القول بالوقف اما ما جره فظاهر وهو الذي  
عنى به في المحتمر بالوقف واما كراولان فلان الصيغة اذا جرت عن القرآن فهو  
فيها بين الوجوب والندب اما على تقدير الاشتراك اللفظي فلانه لا يدرى ايها المراد  
منها واما على تقدير كاشتراك المعنوي فلانه لا يدرى ان القدر المشترك المراد منها  
في ضمن ايها يوجد والتمني نحو قول امرأ القيس فان قلت قد سبق اشارة  
الى ان التمني من اقسام الطلب وعرفه الله بانه طلب الشيء على سبيل المجبة وصيغته  
اذا استعملت في التمني كانت مفيدة لطلب الفعل فكيف يصح ان يجعل من القسم  
كراول وسوان لا يكون لطلب الفعل اصلا قلت كانه اراد ان القسم كراول وسوان  
لا يفيد الطلب المعبر به كرام اصلا اعني ما يستدعي امكان المطر ولا يفيد هذا  
الطلب اصلا جاز ان يفيد نوعا اخر من الطلب فلا اشكال وهو طلب الكف  
اعني طلب الكف من حيث هو كف على قياس امر في كرام لئلا ينتقض بقولك كف  
عن الزنا وهو كرام في الاستعلاء لما كان طلب الفعل استعلاء قدرا مشتركا بين  
الوجوب والندب كما زعم الشارح ان يكون طلب الفعل استعلاء قدرا مشتركا بين  
التحريم والكراهة فيكون النهي موضوعا للقدر المشترك بينهما عند المص على خلاف ما هو  
المختار عند الجمهور كما قلنا في كرام فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي قدرا مائنا

فيما



الطلب

باب في بيان الطلب

فيما سبق

ان سدا لا اختلاف مبني على لا اختلاف في ان عدم الفعل مقدور اولا  
 والطلب لا تنفك عن سبب حامل للطلب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب  
 الى سدا الوجه يقتضي ان يعتبر الجزاء المذكور مرتبا على الطلب ومسببا عنه وليس كذلك  
 فان قولك اكرمني اكرمك مقدور بقولك ان تكرمني اكرمك لا بقولك ان اطلب  
 اكرامك اكرمك فالجزء المذكور مرتب على اكرام المخاطب للمتكلم لا على طلب اكرامه  
 فالسببية المختبرة في الكلام انما هي بين اكرامين وموظا هر لان العلة الغاية  
 بوجودها معلولة للعللة الفاعلية المناسبة ان يقال العلة الغائية بوجودها معلولة  
 لمعلولها وان كانت بما هيتهما علمه فان الكلام في سببية الطلب لما هو سبب حامل  
 للطلب عليه لاني سببية الطالب لما هو سبب حامل له على الطلب وقوله ولهذا قالوا  
 ان العلة الغائية تتقدم في الدفن على المعلول وتتاخر في الخارج عنه يوايد ما ذكرنا  
 وان قدر كلامه هكذا معلولة للعللة الفاعلية بتوسط المعلول وعللة لعلية العلة  
 الفاعلية للمعلول فيكون علة للمعلول ايضا كان نقسفا ظاهرا وثانيها ان كل كلام  
 لا بد فيه من حامل للتكلم عليه الى هذا هو الوجه الصحيح وذكر ايضا في ايضا الفصل  
 ان هذه الاشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فقد تضمنت  
 في المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر المسبب علم انها هي السبب وسدا معنى الشرط والجزاء  
 ولذلك قال الخليل ان هذا الاول كلها فيها معنى ان يطر الى المعنى المذكور وسدا  
 بخلاف الجبر فان الجبر لا يلزم ان يكون لغرض اخر خارج عنه بخلاف الطلب فانه لا يكون  
 الا لغرض خارج عنه والا كان عبثا فكان الشئ فهم من اول كلامه الوجه كما اول حمل  
 قوله بخلاف الجبر الى اشارة الى الوجه الثاني والحق ان مجموع كلامه واحد والمراد  
 منه الوجه الثاني لا الاول لفساده واراد بقوله والطلب لا يكون الا لغرض انه لا يكون  
 الا لغرض من المطالب من الطلب نفسه واراد بقوله والا كان عبثا ان يكون عبثا في الغالب

صه من قوله لان العلة  
الغائية بوجودها معلولة  
للعلة الفاعلية

وان كانت بما هيتهما علمه  
لعلية العلة الفاعلية

بأن العلة الفاعلية بوجودها  
معلولة للعللة الفاعلية بتوسط  
المعلول فلو كان العلة الفاعلية  
متضمنة معنى الطلب

افادة ان الطلب لا يكون

الاسمنا كلاما ايضا هـ



قوله

لان اكثر ما شاء مما لا يطلب لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله  
بما ظهر ان يقال فيكون ذلك الغير علة غائية للمط ومسببا عنه في الخارج كما ذكره  
في الوجه الاول فان هذا المعنى ادل على ترتيب الجزاء على المط مما ذكره من مجرد التوقف  
فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف  
الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر كحوا ان تواتر صح صلواتك المذكور  
في الكتب المعتمدة في ما حصل ان كله ان قد غلبت في السببية فدللت على ترتيب  
الثاني على الاول وانها تستعمل الشرط الذي هو جزء اخر من العلة التامة <sup>فيستعقب</sup>  
الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان مرتبي مرتبك ان الضرب الثاني <sup>يترتب</sup>  
على الضرب الاول جزاء بعد حصوله لا انه يتوقف عليه وينعدم با نعدامه بدون ان  
حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تع قل للذين آمنوا  
يقموا الصلوة ففيه اشارة الى ان المؤمنين سعي ان يبادروا الى امتثال قول النبي  
طعم حتى كان قوله اقموا الصلوة سبب لاقامتهم اياها لا يتخلف تلك كما قلتم عنه ذلك  
القول وكذا قولك ان تواتر صح صلواتك يشعر بمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة  
كانه المحصل وحده لصحتها بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلوة فان المفهوم منه  
مجرد التوقف فقط لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار اى ان الكفر  
او ان لا تسلم بدخل النار خلافا لكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة يعني كور جعل النبي  
قرينة للاشبات كما في مثال الاول وعكسه كما في المثال الثاني وقد صرح بذلك بحكم لانه لكن  
لا يخفى ان جعل النبي قرينة للاشبات اقرب كولا تدت من اسد يا كلك ولا تكفر  
تدخل النار اى ان تدت او تكفر وذلك لا شتمال النبي على مفهوم الاشبات وكونه  
وارد عليه واما العكس كوا تسلم بدخل النار اى ان لا تسلم فانه بعد اذ ليس  
بلاشبات اشتمال على مفهوم النبي ولذلك تحوير القسم الاول **اشهر** فالصادر <sup>الصنات</sup>

المراد بنحو كائنه ان شاء الله  
الغرض من كونه اشهر  
سما



المسندة

الى فاعلها ليست كلاما ولا حمله واما كقولك اقام الريان وكلام وجمله لانه ماول  
بالفعل وايضا اسناده مقصود بالذات والصفة الواقعة صلح مع فاعلها جملة لكون  
اسنادها اصليا لتاويلها بالفعل وليست بكلام اذ ليس اسنادها مقصود الذاتية  
**قوله** الظاهر انه اراد به كوالواو من حرف العطف فان قلت دعوى ظهوره  
اراد هذا المعنى بشر بان سناك احتمال ارادة معنى آخر فاذا سولت سناك  
احتمالا ان احدهما بعيد والاخر ابعد اما لاول فهو ان يقرأ لفظ نحوه منصوبا  
عظفا على مقبولا ويفسر بكونه قريبا من الطبع مستحسنا او بكونه بليغا واما الثاني  
فهو ان يقرأ محرورا معطوفا على الضمير المحرور كونه على مذهب من يجوز ذلك فيكون المعنى  
ان شرط كون الجملة الثانية على كادى التي لها محل من اعراب مقبولا وشرط كونها كوالواو  
هذا العطف وهو عطف المفرد على المفرد مقبولا ان يكون بين الجملتين المفرد  
وجه جامع وكما ظهر ان يكون يترك لفظ الظاهر ويقال اراد به كوالواو من حرف العطف  
لانه بياق لانا معكم معناه الثبات على اليهودية وقوله انا معكم معناه الثبات  
انما نحن مستهزون رد على سلام ودفع له منهم لان المستهزا بالشيء المستخف به  
منكر له ودافع لكونه معتد به ودفع نقيض الشيء تأكيد لثباته او بدل لان من جهر  
كاسلام فقد عظم الكفر واستيناف وفي المنحاح انه تأكيد او استيناف فانه قال  
في امثلة التاكيد لما كان المراد باننا معكم هو انا معكم قلوبا وكان معناه انا نؤمنهم  
محمد صلعم الايمان وقع قوله انما نحن مستهزون مقرا بفضل ذلك ان تحمله على الاستيناف  
ولا يخفى الفرق بين توجيه الشحيح للتاكيد وان جعله بياق ليس بواضح وسواء جعل  
تاكيدا او بدلا او بياق لم يصح العطف عليه لا استلزامة ان يكون الله يستهزئ  
بهم مقولا لهم وان يكون ايضا تأكيدا او بدلا او بياق لاقولهم انا معكم وكذا لا يصح  
العطف عليه اذا جعل استينافا لا استلزامة ان يكون مقولا لهم وان يكون ايضا

عطف

عليك

وسم الكوفيين

العطف على الضمير  
المحور بدون  
اعادة ايجاز

فحله حكمه في الكتاب انه تأكيد لان  
قوله انا معكم

فان صاحب الكتاب قد جعله في الاول  
الاسم والصفة معا فاعلى في مواضع التثنية  
وصاحب المعاني قد جعله في مواضع التثنية  
كانه فعله التثنية على اليهودية امره انما  
مقولا فاعلى في مواضع التثنية

ومع التثنية انهم الامان ينضم فيهم  
والاستهزاء بالاسم فاعلى في مواضع التثنية  
مورا الاول به كونه معناه



منه فلهذا قلنا انما نحن مستهزون

ط  
لأن الجمل لا يجوز له أن يكون له معنى  
لأن الجمل لا يجوز له أن يكون له معنى  
لأن الجمل لا يجوز له أن يكون له معنى

ص  
لأن الجمل لا يجوز له أن يكون له معنى  
لأن الجمل لا يجوز له أن يكون له معنى  
لأن الجمل لا يجوز له أن يكون له معنى

من تمة الجواب عن السؤال المقدر وسوما بالكم ان صح انكم معناه توافقون اهل  
السلام بنزاهة في حكاية كلامهم واما كلامهم مع شياطينهم فقد فضل فيه انما نحن مستهزون  
عاقلة لكونه تأكيدا او بدلا او استينافا وليس في كلامهم الله يستهزؤ بهم لينصور  
فصل او صلة فالمثال لما نحن فيه هو الحكاية دون المحكي فانه مثال للتاكيد او البديل او  
لاستيناف في جمل لا محل لها من اعراب فنامل ولا يغفل عن صحة الاستشهاد بآية  
فيما لا محل من اعراب وصحة الاستشهاد بالمحل فيها فيما لا محل له منه والحاصل انه ان  
الى فضل الله يستهزؤ بهم عاقلة فذلك في الحكاية وفي جملها محل من اعراب وبهذا  
لما اعتبارا استشهد به في هذا المقام وان نظر الى فضل انما نحن مستهزون عاقلة  
فذلك في المحكي وفي جمل لا محل لها من اعراب وهذا لا اعتبار يستشهد به للتاكيد  
او البديل او لاستيناف في جمل لا محل لها من اعراب وانما اطيننا في توصيح الكلام  
للتسعين به في دفع ما توهمه الشارح فيما سيرد عليك عن قريب **قوله** ان حتى ولا  
العاطفتين لا يعان في عطف الجمل اما كمالا فلا هنا موضوعا لان ثبوتها ما اوجبه  
للمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قائم ينافي زيد ليس قائم  
لا عمر وليس قائم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من اعراب واما نحو قولك زيد  
وجه حسن لا فعل قبيح خطايا لمن اعتقد حسن وجهه قبيح فعلة فلا بعد صحة قياسا  
لانه في معنى قولك زيد حسن الوجه لا قبيح الفعل فحكمها بانها لا يقع في عطف الجمل بناء على  
ان المراد جمل لا محل لها من اعراب اذ الكلام فيها واما حكم حتى فلان شرطها ان يكون  
ما بعدها جزءا مما قبلها اما اضعف او اقوى ولا يحقق له في الجمل اصلا وظاهر المفتاح  
يشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال في تحت العطف ولا بد في حتى من التدرج كما ينبغي  
عنه قوله وكنت في البيت اذ المتبادر منه انه مثال حتى العاطفة وح تجعل الشرط  
المذكور محضو صانحتى العاطفة للمفردات ويمكن ان يقال حتى البيت استينافا في

وهو ان يكون  
ما بعده خفرا  
٨٠

وكنت في البيت اذ المتبادر منه انه مثال حتى العاطفة وح تجعل الشرط  
المذكور محضو صانحتى العاطفة للمفردات ويمكن ان يقال حتى البيت استينافا في

فانها



من البيت

والنذر في ذرية الارقاء

اذا كان البيت لا محل لها  
الاعراب جميعا  
فائدة العطف بالواو  
ولقد اقبل ان الواو  
موصلة للعلوم  
يكره ان يوصف  
الاعراب في قولها

يخفى بل

فانها والعاطفة ترجعان الى اصل واحد من الجارة فاعتبار التدرج في احدتها  
ينبغي عن اعتباره في اخرى رعاية لجانب كاصل بقدر ما كان ويمكن ان تجعل جارة  
بتقدير الحرف المصدرية لا استبعاد مضمون الجملة الثانية عن كاول وعدم  
مناسبة له وذلك اما بعد درجته وعلو مترلته بالقياس الى مضمون الجملة كاول كما في  
المثال كاول والثالث والرابع واما لمجرد تباينها وعدم تناسبها كما في المثال الثاني  
وقد حل لمجرد الترتيب الى معنى التدرج في ذكر المعاني بذكر ما سوكاولي فالكاو  
كما في البيت فان سيادة نفسه اخضبه واول من سيادة ابيه تم سيادة ابيه من  
سيادة جده قال كحم كايه ثم كالفاء فهو فليس مثوى المتكبر من فنعم اجر  
العاملين فان مدح الشيء او ذمته يصح بعد حركى ذكره احتمال ان يكون قولك  
يمنع رجوعا عن قولك يضر فيه اشارة الى فايده العطف بالواو في حمل لا محل لها  
من كاعراب فلها اذ لم يعطف بعضها عن بعض احتملت الرجوع وكما بطلان واذا  
عطفتم فهم اجتماع مضموناتها في الحصول بطريق النصوصية وانت خبير بان هذا  
لا احتمال انما يجري في بعض الصور ورا حسن ان يقال الحملان اذ لم تعطف اخدا  
على اخرى فهم اجتماع مضمونيهما في الحصول بدلالة العمل ضرورة ان كالمور الواقعة  
في نفس كالمركون محتمة فيها وربما لا يكون هذه الدلالة مقصودة للمتكلم واذا  
عطف بالواو فقد دل على كاجتماع دلالة لفظية مقصودة ثم ان هذه الدلالة  
لا تحسن في كل حلتين مجتمعين في الواقع كما لا تحسن في جملتين متوسطتين بين غايتي  
را اتحاد والتباين ومعرفة مدة كاحوال فيما بين الجمل متعسرة جدا فذلك فيكتب  
فيها العبرات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط على فرض ان المعنى انما  
لانم انه اذا جعلت اذا شرطية وعطف اليه يستهرو على جواب الشرط افاد الكلام  
احتصاص كاشتهذا كمال خلوسهم الى شياطينهم بطريق مفهوم الشرط وانما يلزم ذلك



وغيره من ذلك

ان لو استعمل كل من المعطوف والمعطوف عليه بالحزائية وهو ممنوع حاصل المحال  
انه اذا عطف كان من الضرب الاول اذ لو حمل على الضرب الثاني كان المعنى واذا قالو  
ذلك يستهزأ الله بهم وسوفاسد من وحين احد بما ذكره الشيخ والثاني  
لزم اختصاص الاستهزاء بزمان القول وتلجأ رعي أنفسهم مانا مسهر يون  
واذا جعل من الضرب الاول تم الكلام سالما عن المنع ولم يحل ايضا محروما  
جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء او تعليل ارساءه وبيان غايته  
فكانه قل امرتكم بالارساء للمزاولة على ان يكون للمزاولة متعلقا بالامر وغاية  
له او قيل امرتكم بان ترسو للمزاولة على ان يكون للمزاولة معمولا لترسو للمزاولة  
فعلى الاول سناك امر محلل وعلى الثاني امر محلل قوله وكرام في الجزم بالعلس اعني  
نهي لارساءه على للمزاولة انما يظهر على الثاني واما على الاول فالعكس هو ان يصير كامر  
بالارساء على للمزاولة واعلم ان ما جعله سببا لعدم الجزم يصح ان يجعل سببا  
للفضل فان بيان العلة والغرض من شيء بعد ذكره مناسب تقدير السؤال  
فكون استينافا فهذا مثال لمجرد كمال لا انتطاع بين الجملتين وقد يقال  
ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرايد والجملتان في كلامه ليس هما محل  
لما عراب ولا معنى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان  
فيه ماله محل من كاعراب ولهذا جعل نحو قوله انما علم مستهزؤن ماله محل من كاعراب  
كما مر وفيه بحث اما اول فلان ما تقدم من قوله لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا محروما  
الذي يدل على ان الكلام في المثال الذي هو المحل اعني قول الرايد فان تعليل كامر  
وانعكاس المعنى بالجزم انما يتصور في كلامه واما الشاعره هو انما يحكي كلام الرايد  
على منواله وليس له ان يعلل امرا واراد في كلام الرايد ولا ان يجزم ما بعده  
جوابا له بل ليس له الاحكاية التعليل الوارد فيه او الجزم لو كان واردا فيه

المراد بالمنع قوله  
وان ولد

بالارساء

وهو تعليل الارساء 8

وحيث ان انما هو  
فان الغرض من تعليل الامر بالارساء  
فكلامه غير مستقيم  
على الاول

انما نحن ص

واما ثانيا



أر كند بوجه الفصل

صه  
أر كند بوجه الفصل  
مع ال اختلاف

وأما ثانيا فلا نه لاخفا، ان المقصود بمثل كلام لا انقطاع على وجه يوجب الفصل  
بين الجملتين واختلافها جبرا وانشاء، لنظا ومعنى لا يوجب الفصل بينهما اذا  
كان للاولى محل من اعراب كيف وقد ورد العطف في الجملة المحكية بعد القول  
مع كونها مختلفة ذلك باختلاف محو له ته وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقد  
مر ان العلامة نص على جواز العطف في سورة نوح وشك بقولك قال زيد  
تودى للصلاة وصل المسجد يدل على جواز ايضا انهم قالوا الجملة كرا  
اما ان يكون لها محل من اعراب اولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى  
في حكم ذلك اعراب عطفت عليها كالمفرد وذكر وان شرط كون سدا العطف  
بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفرد  
فقد جعلوا الجمل التي لها محل من اعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة  
الجامعة ولم يلتفتوا في سدا القسم الى اختلاف خبر وانشاء بناء على ظهور  
فائدة العطف بالواو اعني التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك باختلاف  
وكوه في القسم الثاني وسواء لا يكون للجملة الاولى محل من اعراب فلو كان  
تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال انقطاع ونظايره جارية في القسمين لكن  
ذلك التقسم وكهصن ذلك اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضايعا فان  
قلت الجملتين جبرا وانشاء لنظا ومعنى او معنى فقط ان اوجب كمال انقطاع  
بينهما اوجب مطلقا سواء كان للاولى محل من اعراب اولا قلت الجمل  
التي لها محل من اعراب واقعه موقع المفردات وليست النسبة بين اجزاها  
مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسبة الجزئية ورا نشائية  
خصوصا في الجمل المحكية بعد القول بل المخرج في حكم المفردات التي وقعت  
في موقعها خلاف ما لا محل لها من اعراب فان نسبها مقصودة بذواتها فتمت

ع  
ار ان كرا و خبرا  
لنظا ومعنى

أر العطف و الجملة التي  
لها محل من اعراب

أر السلك النامية  
بوجه الفصل



صلى الله عليه وسلم  
 لا يعارض الا اوله والآخر  
 لا يعارض الا اوله والآخر  
 لا يعارض الا اوله والآخر  
 لا يعارض الا اوله والآخر

لها

احوالها العارضة واما ما لثا فلان قوله لان المثال انما هو هذا المصراع سلم  
 لكن باعتبار دلالة على المحكي لا باعتبار نفس الحكاية ولا بحسب ذلك واما  
 قوله تع انما علم انما نحن مستهزون الله يستهزئ بهم فنه يحثان احدهما فضل قوله  
 انما نحن مستهزون عما قبله في كلامهم وذلك كونهما تأكيد الاول او بدلا عنها  
 ادا استينافا و على هذا فالجمله الاولى لا محل لها من الاعراب واما فضله عنه في نظم لانه  
 فذلك للحكاية كلامهم على ما كان عليه اذ المجموع كلام واحد يحب الحكاية ابتداء  
 على صورته والثاني فصل الله يستهزئ بهم عما قبله وذلك في الحكاية دون المحكي اذ لم يرد  
 فيه ولم يرد في الحكاية محل من الاعراب وهذا ما اعتبرنا اورد كما به فيما مر وقد خشنا  
 الحال هناك فتأمل فان قلت قدس ان المثال المقصود ههنا كلام الرايد لكن لها  
 لما لم يطلع عليه الا بحكاية الشاعر عنه كلامه اورد المصراع دليلا عليه وان فضل نزاد  
 عن ارسوا في كلامه لكال كما نقطع باختلافها خبرا وان شاء لفظا ومعنى فماذا  
 يقول في فضله عنه في الحكاية فهل يحور فيها ان يعطف عليه ويكون الواو من كلام  
 الحاكي كما في قوله وقالوا احببنا الله ونعم الوكيل قلت انما للحاكي ايراد الواو  
 في الجملة المحكية اذا كان كل واحد منها كلاما براسها ليكون كل واحد محكية  
 على حالها والجملة الثانية اعني نزادها تعليل لما تضمنه الاولى فهي من تهما بحب  
 المعنى ومجموعة معها محب جعلها محكيا واحدا فسر العاطف في الحكاية لهذه  
 العلة لا لكال كما نقطع كما تومئ الشم واما النعت فلما لم يميز عن عطف  
 البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لاعليه وهذا المعنى مما لا يحقق  
 في الجمل ان يكون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يحقق له في الجمل  
 والا لكانت الجملة محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هي محل لا تصلح لذلك  
 فوزان مبدى للمتنفس وزان زيد الثاني في جاء في زيد زيد لكونه مقرر القول

آرور الجملة انت  
 لها محل من  
 الاعراب

قوله ان خطر

آرور لان يكون محكوما عليها  
 يكون التابع دالا على بعض  
 احوال المتبوع







المذكورة  
 بان وقع الكلام في  
 قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت

من العبارة  
 المذكورة

منه

ارادته منه وطلب  
 عدمه او الكلف عنه  
 عبارة عنه

منه  
 احتياجا الى الجواب  
 المذكور في السؤال

استيناف القصد الى الجملة الثانية بمنزله قصد السبب في المفردات ولهذا جاز  
 ان تنزل الجملة الثانية من كادى منزله بدل البعض او كاشمال كالظهار  
 الكراهة لا قامة هكذا عبارة المفتاح وما ظهر ان يقال كالظهار كال  
 الكراهة اذ ليس المعصم كالظهار فقط كسب يجوز كون الكراهة غير كاملة  
 بل المعصم كالكراهة مع كالظهار ما ولعله سوا المراد لكنه حذف لان كراهية  
 بشأن اظهار الكراهة يدل على الجملة على كمالها وشدها اي دلالة لا  
 على المراد وسو كالظهار الكراهة لم يرد ان لا تقيم مستعمل كالظهار  
 الكراهة بل اراد انه دال على كراهية شديدة دلالة واضحة وقد حصل  
 فيها كالظهار ما و اظهار كمالها وليس شيء يستعمل في اللفظ فدلالة عليه  
 تكون بالالتزام دون المطابقة يمكن ان يحجب عنه بان ذلك مبني على مذهب من  
 لا يفرق بين الطلب وسرارة فنقول طلب الفعل من الغير سوارادته منه فيكون  
 مدلول الامر سوارادة ومدلول النهي سوا الكراهة نعم من فرق بينهما ولم يجعل  
 الفعل من الغير عبارة عن كراهة منه كالا شاعرة احتياج في تصحيح كون دلالة  
 لا تقيم على ما ذكرنا المطابقة الى ان يتمسك بالعرف وفي قوله حصصه في اظهار كراهة  
 اقامته تسامح فان فوك لا تقيم ليس مستعملا في اظهار الكراهة حتى يكون حقيقة فيه  
 بل هو حقيقة في كراهية اقامة وباستعماله فيها يحصل اظهار ما واذا اكد بالنون  
 دل على كال الكراهية دلالة واضحة فاذا استعمل لا تقيم في الكراهية الكاملة حصل  
 بذلك اظهار كمالها و كال اظهار ما كما مر وقريب من هذا الخ وذلك لان  
 اللفظ اذا فهم منه معنى غير ما وضع لم يصدا وصريحا احتمل ان يكون ذلك لصوت  
 حقيقة فيه عرفا كما ذكر وان يكون ذلك لكونه مجازا فيه لم نوع شهرة وان لم يصل  
 الى حد الحقيقة واما مجرد كونه جزاء للمعنى الموضوع له اولا زماله واضح العلاقة

والظاهر  
 ان المراد  
 من قوله  
 لا يثبت  
 في قوله  
 لا يثبت

اللفظ لا يثبت  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت

معنى ان علم كون معنى  
 معناه ما من اللفظ  
 حقيقة عرفية واما كونه  
 مجرد كونه جزاء اولاً  
 زماله واضح العلاقة

فلا ملحق



فلا يمكن كونه مفهوما من اللفظ فصد او ص كما **قوله** وفيه نغسف وذلك لان  
 كون النهي عن الضد جزاء من كامر بالشئ مذهب مرجوح وعلى تقدير صحة  
 فالذي صار حقيقة عرفية في كراهية كاقامة سولفظ لا تقم والموجود في ضمن  
 ارجل هو معناه كاصلي لا معناه العرفي اذ لم شئت في ارجل عرف مقتضى  
 لذلك **قوله** والكلام في ان الجملة كرا ولي اعني ارجل منصوب به المحل لكونه  
 مفعول اقول كما مر في ارسوان تراولها وقد حقتا الكلام في ذلك المقام  
 على وجه لا يحتاج معه الى اعادة في نظائره فكن منه على استظهار **قوله** يدل على  
 ان الجملة كرا ولي فيها وافية تمام المراد لكنها غير الوافية لا يخفى انه كان كرا ولي ايراد  
 مثال لغير الوافية واخرى <sup>لما</sup> كغير الوافية **قوله** ولا يجوز ان يقال انه من عطف  
 البيان للفعل الى قوله لوسوس اي اذا قطع النظر عن الفاعل 2 وسوس وقال ونظر  
 الى مجرد الفعلين اعني مطلق الوسوسة ومطلق القول لم يصلح الثاني ان يكون  
 بيانا للاول لانه اعم منه مطلقا فلا يفهم منه ما يتضح به الوسوسة بل نقول لا بد  
 في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاول ولا شبهة  
 ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة والوسوسة  
 الشيطان بل لوسوسته الى ادم عليه السلام فالنسبة بالبيان انما هي بين الجملة  
 دون مجرد الفعلين **قوله** فظهر ان قطع ايضا للاحتياط وسوان يكون قبل الجملة  
 كلام مشتمل على مانع من العطف عليه وكلام مانع فيه فيقطع الجملة حتى لا يتوهم  
 عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع **قوله** لا للوجوب وسوان يكون قبل  
 الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يوجد هناك ما لا يشتمل على مانع فيقطع الجملة عما  
 قبلها وجوبا **قوله** لانه لم يمتنع امتناع عطفه الى ان يقال لا حاجة به الى  
 ذلك البيان لان الجملة عنده هي الجزاء والشرط فيقدم من يتوهم ما كان ظرف

اسم جملة اول في الآية 8



والحال وغيرهما وقد من امتناع العطف على الجزاء، ولم يحقق من الشرط  
 والجزاء، حكم ليوجد سناك حمله اخرى في المجموع المركب منها حتى يحتاج الى بيان  
 امتناع العطف عليها وقد مر مبانيات الشئ محقق ذلك على طريقة اهل العريفة  
 فان قلت العطف على الجزاء المقيد يتصور على وجهين كأول ان تجعل القيد  
 جزءا من المعطوف عليه بان ملاحظ التعييد او لئلا يعطف عليه ثانيا فلا يلزم  
 حراشراك في ذلك القيد لانه جزء من اجزاء المعطوف عليه لاحكم من احكام  
 الثاني ان نعتب العطف اولاً ثم يقيد ثانياً فيكون ذلك القيد حكماً من احكام  
 المعطوف عليه مشتركاً بينه وبين المعطوف فيجوز ان يجعل عطف الله يستهري  
 بهم على قالوا من الوجه كأول وكان المراد من العطف على الجملة الشرطية قلت  
 قد صرح فيما تقدم ان المعطوف عليه اذا كان مقيداً بقيد متقدم عليه كان  
 المتبادر في الخطايات من العطف موافقاً لهما في القيد وسد القدر كاف  
 في المنع فان قلت فماذا نقول في قوله فاذ اجاء اجلهم كراية حيث رعت  
 ان المتبادر هو شراك قلت قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل هو  
 اقوى منه كما في كراية الكرية فان كراستقام في زمان مجزئ مازل مستحيل استحالة  
 ظاهرة فلا فائدة في نفيه فوجب ان يعطف على المقيد مع قيده فان قلت  
 فيجعل عطف الله يستهريهم من سدا القبيل قلت ليست القرنية <sup>شها</sup>  
 هناك في الظهور فلا يلزم من مخالفة الظاهر لقرنية اقوى مخالفة لقرنية اصعف  
**قوله** بل لا تخادما في التحقيق بناء على ان تفاولهم بتلك المقالات اوقات  
 الحلوات من تمت استهزأهم بالمؤمنين **قوله** كما يفصل الجواب عن السؤال  
 لما بينهما من كمال ما نقطاع ورا ختلاف حيز او انشاء فيكون الفصل في كراية  
 لشبه كمال ما نقطاع لا لشبه كمال اتصال **قوله** او غير ذلك مثل تبني المتكلم

الاتصال منهم من  
 ادعى ان فصل الجواب  
 عن السؤال لما بينهما  
 من صميم



على كمال فطانتهم وادراكهم ان الكلام السابق مقتضى للسؤال او  
 على بلا ده السامع وعدم تنهيه بذلك الا بعد ايراد الجواب **قوله**  
 فبين المجلتين تباين في العرض ونرا سلوب قيل وذلك لان الغرض  
 من الجملة الاولى شدة اعضا والتحدى وتقرير ما سبق ما سبق له الكلام  
 اولاً من انه الكتاب الكامل والغرض من الثانية ان ينبغي على الكفار ما لم  
 فيه من التمام والتعاضد عن ايات الله استطراد الذكر ثم عند ذكر  
 المؤمنين ونرا سلوب في الاولى اي طريق مراداً فيها الحكم على الكتاب و  
 جعل المسقين من تتمه ما حكم به عليه وفي الثانية الحكم على الكافرين ولذلك  
 صدرت الثانية بان تنبيهها على انتظامها عن الاولى وانها في آخر **قوله**  
 وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان سأل عن سبب علته  
 وموجب مرضه وذكر ذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان سأل  
 وذلك لان السامع اذا سمع ان فلان مريض وصدق بذلك تصديقاً  
 ما حصل له التصديق بان لمرضه سبباً في الجملة من غير ان يلاحظ خصوصية  
 شيء من اسباب التي لا يحصر عدد فمحتاج الى السؤال عن السبب  
 اي عن بقوه حتى لحاب كخصوصية فيتصورها ويكون المظن تصور  
 خصوصية السبب ثم التصديق يكون تلك الخصوصية سبباً تابعاً للمظن  
 اعني التصور الذي لا يتصور فيه شك وتورد حتى يؤكد في الجواب  
 ولو فرض ان يغلب امرأ من ناحية مثلاً سبب محصور فادسمع  
 ان فلان مريض فيها فربما توجه الى خصوصية ذلك السبب وسأل عنه  
 اي عن كونه سبباً لمرضه فيكون المظن والتصديق دون التصور فيقتضي  
 التأكيد في الجواب **قوله** لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون



على اطلاقه كما في كمال كراول واما ان شمل على خصوصية كما في الثاني فان السؤال  
بماذا قال سوال عن مطلق المقول والمط بالذات تصور مقول مخصوص <sup>المط</sup>  
يقولك اصدقوا ام كذبوا معين احدهما كخصوصه والمشهور ان المقصود  
في ايضا سوال البصور وفيه بحث قد سبق **قوله** اوضح من قولهم ومنه ما  
بإعادة صفة كذا وقع في عبارة الكثاف فاشار الى توجيهه بان المراد إعادة  
ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته لا إعادة صفة حقيقة فانها ليست مذكورة  
سابقا حتى يعاد **قوله** فالأظهر انه من القليل اي مما ينفي فيه كاستيئات على صفة  
ما استوفى عنه وذلك لان وضع اسم رشارة في موضع الضمير في اياها الى تلك  
الصفات كانه قيل ذلك الكريم الفاضل حقيق بالاحسان **قوله** على وجه وهو  
ان جعل الدين يؤمنون بالعيب موصولا بالمتقين ويوقع كاستيئاتنا  
على قوله اذ لك على سدي وهذا وجه مزجوج واما على الوجه الرابع وسوال جعل  
قوله الدين يؤمنون بالعيب الى ساقته استيئاتنا فانهم من هذا القبيل بل لا  
**قوله** قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سوال عن سببه واراد ان  
تجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واسم له الح سدا كلام مختلف فان الحكم  
المثبت لزيد في المثال المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس يقدر هناك  
سوال من المخاطب عن سبب احسانه اليه كيف وسوا علم من غيره بالاسباب  
الحاملة له على افعاله كاختيارية نعم تصور ذلك اذا نسي او اراد ان يمتحن  
غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها عما نحن فيه على مراحل فالصواب ان يقال لما قلت  
لها حيك احسنت الى ريد اتج له ان سال سل سو حقيق بالاحسان حتى  
يكون احسانه اليه واقعا موقعه أولا فاذا قيل ريد حقيق بالاحسان فقدم  
الجواب عن السؤال المقدر واذا قيل صديقك القديم اهل لذلك فقد اتى

ويمكن توصيه الصفة بان المراد  
من لفظ الإعادة من جهة الصفة  
هو مطلق الذكر والغير مطلق  
الإعادة كالمرة إعادة الذات



بما هو الجواب عنه حقيقة وهو الحكم بكونه حقيقا لذلك وزيد فيه ذكر ما يوجب  
 استحقاته وهو الصداقة القديمة وبذلك يضحى كما يستحقاق وتتقوى الحكم به  
 فيكون ابلغ واحسن وبما قررنا لك بظهور ان قوله فيما تقدم والسؤال المقدر  
 فيها لما ذا احسن اليه ليس بشئ سواء قرئ على صيغة الحكاية من المضارع او صيغة  
 المبني للمفعول من الماضي بل الحق ان يقدر بل هو حقيق بالاحسان واسل  
 وح يستحسن التاكيد في الجواب لانه جملة ملقاة الى السائل عنها المتردد فيها و  
 قد يستغنى عنه بذكر ما يوجب الاستحقاق كما اشارنا اليه فتأمل **قوله** وانما المعتمد  
 بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين في معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين  
 لفظ الجملة في عبارته الكثافة لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث كما يشعر به  
 قوله فان قلت قد جرد صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير  
 ان يحمل الخبر على الانشاء او على العكس بل يوجد عطف الحاصل من مضمون  
 احدي الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى بل اريد به معنى المجموع اي المعتمد  
 بالعطف هو مجموع قصتي يتبين فيها ثواب المؤمنين على تقديراتها فيها عقاب  
 الكافرين قال صاحب الكشاف ان ليس من باب عطف الجملة على الجملة لتطلب مناسبة  
 الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى اخر مسوقة لاخرها لمقصود  
 بالعطف المجموع وشرط المناسبة من الغرض فكلما كانت اشد كان العطف  
 احسن ولم يذكر السكاكي هذا التسم من العطف انتهى كلامه والعجب من الشماته  
 لم يتنبه لهذا المعنى مع ظهوره من عبارة العلامة وحمل الامر والنهي في قوله ليس  
 الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشا كل من امر او نهى يعطف عليه  
 عليه على فعل الامر والنهي محمدا عن الفاعل حتى لا يكون جملة وح يلزمه ان يحمل قوله  
 و لك ان تقول هو معطوف على قوله فاستقرا على انه اراد به ان بشروا وحده



اي منود اعن باعله معطوف على قوله فاقولوا كذلك حتى يكون من عطف كما مر على  
 كما مره سوفا سدا لان العطف على المسند يستلزم مباشرة المسند اليه كما ان العطف  
 على المسند اليه يستلزم مباشرة المسند فان قلت ليس في قوله ريد يعاقب بالقيد و  
 كما رماق وبشر عمرا بالعفو و كاطلاق عطف حمل مسوقه لعرض على حمل اخرى مسوقه لوض  
 آخر بل سناك حملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت احدهما على الاخرى قلت اراد بذلك  
 المثال عطف قصه عمر والداله على حسن حاله على قصه ريد الداله على سوء حاله ليوافق  
 ما مثل به من كراهيه لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العدة فيها وبغتهم منه الباقي منها فكانه  
 قاريد يعاقب بالقيد و كاطلاق فاما اسوء حاله وما اخسره الى غير ذلك وبشر عمرا  
 بالعفو و كاطلاق فاما احسن حاله وما ارجحه **قوله** قلت بهداف حق حسن لكن من يشترط  
 اتفاق الحملين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصدا وقال  
 صاحب المنهاج كذا لادقة ولا حسن في كلامه على ما فهم بل على ما قررناه واشترط اتفاق  
 الحملين خبرا وانشاء في عطف الحمل التي لا محل لها من اعراب مما لا نزاع فيه ولا حاصل  
 لقوله بل يوحد عطف الحاصل من مضمون احدي الحملتين على الحاصل من مضمون لآخر  
 فانه ان اريد به تاويل احدهما بحث تتفقان في الخبرية او لانشائه فذلك عطف كانشائه  
 على الخبرية او بالعكس سواء على التاويل لا نسلم آخر من العطف معهما كما زعم وان اراد به انه لا تاويل  
 سناك فهو عطف الجملة كانشائه على الخبرية او بالعكس من غير ان يحمل احدهما معنى لاخرى  
 فلا فائدة في لقوله بل يواخذها والظان من قدر فانذر اي فانه ريم وبشر او قل  
 يا ايها الناس اعبدوا وبشر لم ينبث لعطف القصه على القصه بل جعله من عطف الجملة على  
 الجملة فاحتاج الى التقدير لرعايه المناسبه والله درجارسه العلامة ما ادق نظره في انشاء  
 الكلام وما عرفه باحوال افانينه ممد لمن بعده موافق فوائده يا كلون منها ولا  
 بها **قوله** من القوى المدركة العقل المفهوم اما كلي واما جزئي والحسن اما صور والمحموسه

فيه بحث اما اوله ولا فائدة في ذلك ثم كيف  
 وشمل عام زيد و بعد عمر وما لا يحال  
 لغية والمحايد انه يجوز عطف  
 واحد عطف مفرد من على مفرد من  
 كل على نظره ولا يلزم من عدم التقيد  
 لعطف القاع على الفعل انه موصوف بمخارجها  
 في القاع على نعم هذا اطلاق الشارح كما  
 من من ومع وانضم عند اذنة هذا المعنى  
 لا ينبغي ان يقول على قوله فاقولوا على الفعل  
 والفعل بل ينبغي ان يقول على ما في  
 ولكن الامر فيه سهل اما فانما يكون  
 الامر على الجملة المشتملة على فعل الامر كما كان  
 شيئا بعد ما يمكن ان يراد بالضمير عند قوله  
 الكثر في ذلك ان يقول على هو معطوف  
 على قوله فاقولوا الجملة بقرينة قوله فاقولوا

الادب في الحقيقة وما في حكمه وهو  
 لا يحمل شيئا من المعنى  
 م



بأحدى الحواس الخمس الظاهرة وأما معان وهي كأمور الحرية المنعرجة من الصور المحسوسة  
 ولكل واحد من كاتسام الله مدرك وحافظ مدرك الكل وما في حكمه من الحركات المجردة  
 عن العوارض المادية سواء العقل وحافظه على ما زعموا سواء المبدأ النياض ومدرك الصور  
 سواء المحسوس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني سواء الوهم وحافظها الذاكرة ولا بد  
 من قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومتخيلة وهذا الأمر السبعة يتنظم أحوالها كما  
 كلها والمقصود الإشارة إلى الضبط وإن كان خارجا عن الفن **قوله** لأن العقل مجرد لا يدرك  
 بذاته الحركي من حيث هو حركي يعني الحركي الجسماني لكونه معروضا لعوارض يمنع  
 من إرسائه في المجرد وأما الجزئي من المجردات فحكمه حكم الكليات في جواز إرسائه  
 في المجرد **قوله** والحوادث أن المراد بالتماثل اشتراكها في وصف له نوع احتصاص  
 وسيوضح ذلك في باب التشبيه فيه بحث لأن ما ذكر السكاكي من أن العقل يتجرده  
 المثلث عن الشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين إنما يناسب التماثل  
 بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع احتصاصهما اللهم إلا أن جعل  
 ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لها **قوله** فإن كل  
 عدد يصير عند العد فنا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر يريد إذا عدا بشئ واحد  
 كما إذا عدا بالواحد أو بالاثني إلى غير ذلك **قوله** فالأقلية وما كثرية أيضا كذلك  
 يمكن أن يفرق بين المثالين بأن الأقلية وما كثرية أضافتان سيالان لا تقفان  
 عند حد مثلا إذا اعتبرنا أن ما قبل مائة العشرة فما هو أكثرها لا ينحصر عدد ولا ينضب  
 في حد كقولك إذا جعلنا ما الأكثر فما هو أقل منها من الأعداد والكسور لا تقف عند حد  
 أيضا وليس الحال في العلية والمعلولية كذلك ويوضح آخر نبه عليه في الشرح وهو  
 أن الأقلية وما كثرية لا يعرضان بالذات إلا الكميات بخلاف العلية والمعلولية أدلا  
 لهما بالكميات **قوله** وسواء التقابل من أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد



السواد  
مهما غاية الخلاف قيدا لآخر انما يعتبر في التضاد الحقيقي فلا تضاد هذا المعنى بين  
والجمرة مثلا ومنهم من يسمي التقابل بينهما معاذا وكعله قسما آخر من التقابل غير الرابع  
دون التضاد المشهور اذ لم يعتبر فيه غاية الخلاف وهذا كما اعتبار انهم التقابل في  
تلك المقام المشهورة وقد اعتبر في تعريف التضاد مطلقا قيدا آخر وسواء لا يكون  
لعقل احد الامرين الوجوديين بالقياس الى الآخر احترازا عن المتضادين ولعله انما  
تركه لانه اراد بالوجود معنى الوجود وماضافات ليست موجودة عند المتكلمين  
**قوله** بخلاف كحو السماء وما رضى فانها لازمان لهما خارجان يعني ان كون احدهما في غاية  
الارتفاع وكون الآخر في غاية الانخفاض وصفان خارجان عنهما لازمان لهما فلا يكون كالسواد  
وكما صرحنا على تقدير كون دينك المفهومين امرين موجودين في الخارج ليندرجا  
في تعريف التضادين واذا لم يندرجا فيه كان الفرق اظهر **قوله** واما الماول والثاني  
وان كانت الماولية والثانوية حرس من مفهومهما فليس بينهما غاية الخلاف كانه  
اعتبر غاية الخلاف في تعريف التضاد ليمكن من هذا الجواب والماول ان يترك  
هذا القيد ويجاب بما ذكره ثانيا من ان مفهوم الماولية والثانوية ليسا بوجوه دين  
لا اعتبار بعدم في مفهوم كل منهما على ما بينه سابقا **قوله** بل جميع ذلك معان معقولة  
فان التضاد ان اخذ مطلقا فهو امر كلي يدرك بالعقل وان اخذ مضافا الى كل كان  
كلية ايضا وان اخذ مضافا الى جزئي كتضاد هذا السواد مثلا كان جزئيا على ما ذكره  
وان كان مضافا الى الجزئي لا توجب الجزئية ولا تمنعها مثلا اذا قلت عداوة زيد فان  
اردت بها مطلق عداوة كانت كلية وان اردت بها عداوة مع عمرو وفي زمان  
معين لا جل امر معين الى غير ذلك من المقيدات بحيث تتشخص وتابى الشك  
كانت حرية وتس على التضاد حال التماثل والتقارن فان قلت اذا كان التماثل  
والتضاد مثلا معقولين فلم كان الماول جامع عقليا والثاني وسما قلت لان التماثل



سواء كان من كل شيء او جرس ادكل وحري امر اذا التفت اليه العقل اقتضى الجمع بينهما  
وذلك لانه في نفسه صالح للجمع ولا حاجة في ذلك الى احتيال فالجمع لمثل هذا الجامع منسوب  
الى العقل سواء كان ذلك للجامع مما يدركه العقل بالذات او بواسطة سمالات واما النقائ  
فانه امر اذا نظر العقل اليه لم يقتض الجمع بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل  
يحتاج فيه الى احتيال فنسب الى الوهم اذ من شأنه ان يختال فان قلت كيف تستنده  
الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه الوهم اصلا فلم يقتض بسببه الجمع ولم يحتل في  
ذلك قطعا قلت الادراك في الحقيقة للنفس سواء كان متعلقا بكل او جرس لكن القوى  
الات لها استعمالها في ادراك القوة الوهية في ذاتها لانه لها في ادراك المعاني الخيرية  
المتعلقة بالمحسوسات والنفس يستعملها ويستعين بها في ادراكات سائر الحواس  
ولذلك قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما يستعملها في المعقولات المتزعة عن  
المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك كمل فيها وحكم عليها باحكام المحسوسات  
فالمراد بالجامع الوهمي ما يقتضي العقل باستعمال الوهم الجمع لاجله ولو لم يستعمل  
لما اقتضى الجمع سواء كان ذلك للجامع مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوهم ولما كان  
الوهم آلة لهذا الاقصاء نسب اليه كما نسب القطع الى السكيس وبالجملة من امور الواو  
على ما سعى للاحتيال تنسب الى العقل وخلافتها تنسب الى الوهم هذا واما التقارن  
فان كان بين الصور المحسوسة فلا شك انه امر يقتضي الجمع بينها وللخيال مدخل  
فيه فنسب اليه وكذا التقارن بين المعاني الوهمية او بينها وبين الصور تنسب  
اليه لان الوهم انما ينتزع المعاني من الصور الخيالية بل التقارن من المعقولات  
المتزعة عن المحسوسات ينسب اليه ايضا لان تلك المعقولات متزعة عن  
الصور الخيالية ايضا نعم المعقولات الصرفة لو فرض فيها تقارن لم يكن للخيال فيه مدخل  
لكنها عما نحن بصدد من امور العرفية المحببة في العلم بمراحل ونما ذكرناه تفصيل  
وكمحقق لما ذكره الشرح



**قوله** وفناده ط واضح للقطع باستناع العطف في نحو مزم كراير الحند يوم الجمعة  
 وخاط ريد ثوني فيه قيل لا ثم استناع العطف مطلقا فانه اذا قصد الى عدد كرامور  
 الواقعة في يوم الجمعة جارا للعطف لان الغرض من اصرلي هو هذا القيد فهو معها جامع  
 ملتفت اليه واما اذا قصد الى بيان وقوع تلك كرامور في الواقعة وحمل يوم الجمعة  
 قيدا تافلا بجوار العطف لانه ليس جامع بل لانه جامع غير ملتفت اليه هناك  
 وكذا الحال في المسند اليه والمسند وفي كلام السكاكي اشارة الى ما ذكرناه حيث  
 قال ومن امثله انقطاع لغیر لا خلاف جبر وانشاء ما ذكره <sup>لقد</sup> تكون في حديث وقع  
 في خاطر ك بعتة حدث آخر لا جامع بينه وبين ما انت فيه بوحده او بينهما جامع غير  
 ملتفت اليه <sup>بعد</sup> مقامك عنه ويدعوك الى ذكره داع فتورده في الذكر مفصلا  
 ثم قال ومثال الثاني وحدث اهل مجلسك في ذكر خواتم لهم وسرد الكلام  
 الى ان قال وانت كما قلت ان خاتمي صيق تذكرت ضيق خفك وعناءك عنه فلا تقول  
 وحتى صيق لنوم مقامك عن الجمع من ذكر الخاتم وذكر الحف فقد صرح بان اتحاد  
 في المسند جامع لكنه غير ملتفت اليه في هذا المقام فلو فرض قصد المتكلم الى تعداد  
 رايسيا الضيقة المتعلقة به والحكم عليها بالضيقة جارا ان يقول خاتمي ضيق  
 وحتى ضيق وجبتى ضيقه فامل على بصيرة في كلامه واخر من الوجهين مالا لك  
**صحة قوله** قلت ليس في هذا الكلام الا بيان للجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا  
 للجامع بل يلغى في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده فيه ساجدة  
 لان المقصود بيان للجامع بين الجملتين في العطف وما لا يكفي في صحة العطف بينهما  
 ولا يبرحهما معا بينهما اصلا لا يسمى بالجامع من الجملتين عرفا بخلاف ما يصلح ان يكون  
 جامعا بينهما في موضع ولا يصلح لذلك في موضع آخر لما نعت هناك واما قوله وقد صرح  
 فيهما اي فيما قبل هذا الكلام وفيما بعده باستناع العطف فيما لا تناسب بين المنجزين



وان كان الجبران متحدان فاشارة الى ما مر به فيما قبل من امتناع العطف في نحو الشمس  
والف بادنجانية ومرارة سارنب محدثة وما مر فيما بعد من امتناعه في نحو خالي  
ضيق وحفي ضيق وفيهما بحث اما في كادول فلانه من عطف المفرد على المفرد وليس  
الجبر المتحد سناك اعني محدثة جزأ من المعطوف عليه ولا من المعطوف بل موجبه  
عنهما معا فيكون مؤمرا عن اعتبار العطف بينهما فلا يكون مصححاً للعطف جامعاً  
بينهما بخلاف ما نحن فيه فان المجزئة او الجزأ او قيدا من يتورد هما معتبر في كل واحد  
من الحملتين فجاء ان يكون جامعاً مصححاً للعطف بينهما واما في الثاني فلانه صرح فيه  
بان الاتحاد في الجبر جامع لكنه غير ملتفت اليه في ذلك المقام لينبؤه عن ذكر الجمع  
من الحاتم وذكر الحف كما نقلنا عنه **قوله** وكذا التفاد انما هو بين نفس الصور  
يعلم من ذلك انه لو اريد بالتصور الصورة الحاصلة في الذهن لا حصولها في ص  
كلامه في الجالي لانه ح يكون معنى قوله بين تصورهما تقارن ان بين صورتيهما  
تعارفان لا ان بين حصولي صورتيهما تقارنا والفاسد هو الثاني دون كادول  
ومذا التأول لا يخفى في الوهمي اذا لا تضاد بين الصورتين في الدهن كما لا تضاد  
بين حصوليهما فيه انما التضاد بين الشئيين انفسهما فوجب ان يرد تصورهما  
مفهوميهما لكون له وجه صحة في الوهمي والخيالي معا ويكون من الصانف العام الى  
الخاص وانما قال وجه صحة لان تلك العبارة تؤمم خلاف المقص وايضا ذكر  
التصور مستغنى عنه اذ يكفي ان نقول الوهمي ان يكون بينهما شبه تماثل الى اخره  
والخيالي ان يكون بينهما تقارن مع انه يصدد لمحيص عبارات ورعايه ملاحظة  
فيها اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتحدد في احدهما والثبوت بما ذكر  
اي اذا كان المقم مجرد نسبة المسند الى المسند اليه ولا شك ان هذا المقم لحام  
كل واحد من التحدد والثبوت والمضي والاستقبال والاطلاق والمقييد والنقوي



٢ يمكن ان يرفع هذا الكلام  
عن غايية السقوط ص

وعدمه لزمك ان تراعى سائب الحملتين في سببهما كراور ليرداد الحسن <sup>صل</sup> <sup>اذا</sup> <sup>صواب</sup>  
بينهما كلام في غايية السقوط <sup>اذا</sup> وسند الى المذهب الكوفي وان ريد في ريد قام  
كوران كون فاعلا لقام وتقدم الفعل على الفاعل انما بحث على مذهب البصريين  
والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوحين هو جملة  
زيد قام لانها ذات وحين قال الشيخ ان الحاجب في شرح المفضل واما الموضع الذي  
يستوى فيه كراوران فان تكون الجملة كراولى ذات وحين مشتملة على جملة اسمية وجملة  
فعلية فكون الرفع على تاول كاسمية والنصب على باول الفعلية فمن سبب العبارة اشعا  
بان المعطوف عليه في الرفع والنصب شي واحد من الرفع تاول بالاسمية والنصب  
بالفعلية نظر الى الجبر الذي هو محط الفائدة ويقوى ذلك انه لم تعرض ان النصب  
يحتاج الى تدبير صيغة المعطوف وعلى بديا يكون كلام سبب المثل الذي اوردته جاريا  
على طائفة غير محتاج الى ما ازنكه السراى في تصحيح فكان مذا تيمم لباب الفصل والوصل  
وفي ذلك اشارة الى ان واد الحال اصلها العطف ولما سبب ان اى جملة يجب فيها  
الواو اراد ان سبب ان اى جملة يجوز ان يقع حالا بالواو والحاصل انه من ان الجملة  
الواقعة حالا اذا كانت حاله عن صيغة صاحبها وحب فيها الواو فاراد ان سبب ان  
اى جملة يصلح لهذا الوصف اعني وقوعها حالا حاله عن صيغة صاحبها مقارنة للواو جوابا  
لجملة ما نشأ به وبى لا يصلح ان يقع حالا يعنى بنفسها غير مؤولة بالقول كما في قوله  
حذب الليالى ابطى او اسرى والحق ان الحال سناك هو القول المقدر والجملة  
ما نشأ به مقوله له فلا يكون حالا الاعلى سبيل المجاز لقيامها مقام عاملها المحذوف  
الواقع حالا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزم لذلك الكلام السابق هكذا  
في النسخ التي رأيناها والصحيح ان يقال بالاستدراى لذلك الكلام لانها لبيان الهيئة  
التي عليها الفاعل والمفعول فيسعى ان يكون على صيغة ما ثبات فيقال جاءني زيدا كيا لا غير ما ش



٩٥  
لعدم دلالة على الهيئة الاثرًا وبذلك اى بكونها على صيغة الاثبات يظهر انها تدل على حصول  
صفة استشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم ما يستقبل لنا قس الحال ولا استقبال الجملة  
مذا توجيه مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذى نحن بصدده كجامع كلام من كانه  
الله على سواء ولا تناسب الحال مع الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق  
لفظ الحال على كل منها اشتركا لفظيا وذلك لا يقتضى استبشع تصدير الجملة الحالية  
بعلم ما يستقبال كما لا يحق على احد وسيرد عليك ما نيتك على علم تحريد الجملة الواقعة  
حالا عن حرف ما استقبال والمعنى ووجدت غير منهنه بالوعيد اى صرت  
موجودا واعلم سده الصفة كانه يدعى انها صفة جبل هو عليها فيكون ابلغ من ادعاء استمرار  
عليها فى الزمان الماضى الا ان الوم يتبادر الى الناقصة لغلبة استعمالها وغاية ما يمكن ان  
يقال فى هذا المقام الى قد التجأ فى توجيه المقام الى ذلك الوجه المستبشع وجعله غاية ما يمكن  
ان توجه به كلام القوم وهذا الوجه وان كان منقولا فى الموضوعين من كلام الرضى رحمه الله  
لكنه غير مرضى كما يرى والصواب ان الافعال اذا وقعت فيود المالة احتصاص باحد زمان  
فهم منها استقبالاتها وحاليتها وما صوتيتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى  
زمان التكلم كما فى معانيها للحققة وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النخاعة فى مباحث  
حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا  
فاذا قلت جاءنى ريد دكب كان المفهوم كونه الركوب ماضيا بالنسبة الى المحي  
متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا ادخلت عليه قد قرينة من زمان  
المحي ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المحي لكن قارنه دواما  
ما واما اذا قلت جاءنى ريد مركب دل على كون الركوب فى حال المحي ووجه يظهر صحة كلامهم  
فى هذا المقام وفى وجوب تحريد الجملة الواقعة حالا عن علامة ما استقبال اذ لو صدر  
بها لغزم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها ويظهر ايضا صحة ما ذكره السخاوى من انك



اذا قلت جيئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت  
 اي حال المجيء لا حال النكلم ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع والكتابة وقد قضى منها  
 جزءا الا انه ملتبس بها يعني في حال المجيء ويرجع كلامه الى ما ذكرناه وانت اذا وجدت  
 الكلام اخيك محمدا صحيحا فلا تقدم الى تخطيئه فتخطا ابن احت خالك  
 وكثيرا بعيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله مدة طويلة لكن  
 تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة كما استبعاد لا بد من ذلك من التاويل على وجه كهل  
 المقارن من اعتبار القصص اي اصدقته في مرتبة والقصته انه امنرت صحابه موسى عليه  
 السلام او اعتبار العلم كما في قوله به كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا الا به اي كيف  
 تكفرون وانتم تعلمون ان حاكم هذه ومحمد تصديره بلفظ قد لا يغني عن الحق شيئا  
 فالكفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي لاستعراق طائفة  
 الكلام يشعرون بان محول ضرب يدل على استعراق النفي للزمان الماضي وضعا وما تقدم  
 يدل على ان الاستعراق انما يستبعد من خارج بناء على ان كمال استمراره وهذا هو المفهوم  
 منه بحسب اصل الوصف وما ذكره هـ انما يفهم منه اذا قبل كاثبات بالنفي وقيل في رد  
 من قال ضرب زيد انه لم يضر وكان نفي النفي اثباتا دائما فان قلت اذا كان النفي  
 نفيدا لاستمراره وجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لورود النفي على نفي ذاته واذا  
 انتفى دائما دوام النفي ثبت كاثبات في الجملة قلت النفي اذا ورد على النفي كان النفي  
 الموردا بمنزلة كاثبات والنفي الوارد على حاله فينفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام  
 كاثبات والذي يلوح منه ان وحب الواو في جاني زيد وريد سرح او سرح واني  
 ريد وعمرو سرح امامه او سرح اولي منه في نحو جاني ريد وسو سرح او سرح وذلك لانه  
 قال اولاً كان بمنزلة اعادة اسمه مرعا في انك لا تجد سبيلا الى جعل اعادة ذكره لنا  
 بصيغ مشبهة باعادة اسمه مرعا فيكون المشبه اقوى في وجه الشبه على ما هو المتبادر منه وقال ثانيا

عليه



## الايجاز واخويه

وجرى محي ان يقول جاءني ريد وعمري سرح امامه فحعل سدا اصلا وذك جاري محراه  
 بل في الحقيقة هي ايضا شبه كاول بالثاني والذي يفهم من عبارة المتن ان وجوب ذكر  
 الواو انما هو فيما يكون المبتدأ فيه ضمير في الحال وان ما عداه على المشهور من حوار كما مر  
 واولوية الذكر واما نحو جاءني ريد وريد سرح فينبغي ان يلحق بما يكون المبتدأ فيه الضمير  
 لان سدا الظاهر في موضع الضمير **قوله** لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والبناء على امر  
 عرفي وذلك لان النسبة والاضافة لا تحصل الا بتحصل المضاف اليه ولنا مقدار من الكلام  
 معن في نفسه لكونه منسوب اليه بل كل واحد من افراده المحتملة المقادير صالح لذلك  
 فاذا قيس كلام الى اخر فاصف بالاطناب او كرايجاز او المساواة فذلك الكلام بعينه  
 اذا قيس الى ثالث تبدل حاله في سدا لوصاف فلا يمتاز افراد الموجد عن افراد المظن  
 بل يتداخل فلا ينضبط الاوصاف والموصوفات الا بتعيين منسوب اليه ولا شك  
 ان متعارف الاوساط اولى بذلك فتعينه لذلك هو ترك التحقيق والبناء على امر عرفي  
 وسدا كلام في غاية الصحة والمناه لا يتم عليه شئ مما اورده المص **قوله** والنسبة  
 كاطناب بين اضاعوم من وجه لان كاطناب بالمعنى كاول دون الثاني بوجود قوله رب  
 اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيئا وبالمعنى الثاني دون كاول يوجد فيما اذا قيل  
 سدا نعم بذكر المبتدأ بناء على مناسبة حفيه مع ذلك المقام ويوجد بالمعنى فيما اذا  
 زيد في سدا المثال نظر الى ما ذكر من المناسبة الحفيه فقل مثل سدا نعم فاعظموه  
 وكذا بين كرايجاز بالمعنى الثاني وبين كاطناب ان بالمعنى كاول عموم من وجه لوجوب  
 في قوله رب اني وهن العظم مني ووجود كاطناب بالمعنى كاول دون كرايجاز بالمعنى  
 الثاني فيما اذا سدا نعم فسوقه اذا طابق المقام على ما مر وبالعكس فيما اذا قال يارب  
 شئت وكذا بين كرايجاز بالمعنى كاول وكاطناب بالمعنى الثاني عموم من وجه فليتا مل  
 لان السكاكي قد مرح باطلاق كراحتصار على كونه اقل من المتعارف حيث مال

ما غنموه



في بحث الحار بالقياس الى المتعارف و امثله لا حصار لذلك وايضا قال  
ثم ان لا اختصار لكونه نسبيا نرجع في بيان دعواه الى ما سبق تارة والى كون  
المقام حليقا باسط مما ذكر احرى كما نقل عنه في متن الكتاب بادي تعبر في  
العبارة و جواب لما يحوفلما اسما وتله للحجين قال في الكشف بقدره فلما  
اسما وتله للحجين ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الربا كان ما كان مما نطق  
الحال ولا يحيط به الوصف من استبشار بها واعتباطها و حمد ما الله وشكرها على  
ما انعم به عليهما من دفع البلاء العظيم بعد حلوله وما اكتسب في قضا عيفة بتوطيئ <sup>لنفس</sup>  
عليه من الثواب ولا عواس و رصوان الله الذي ليس وراءه مطلوب  
فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ماله و صدرى يفيد تفسيره اى يفسر ذلك الشيء ايضا  
ظا مر هذا الكلام يشعر بان قوله الى طرف مستقر وقع صفة لمحذوف اى اشرح شيئا الى صدرى  
و المتبادر من نظم التزليل يعلق اللام بالفعل اى اشرح لاجل صدرى و ح اما ان يحل  
المقصد زيادة الربط كما في قوله اقرب للناس حسابهم فلا اشكال و اما ان يحل  
من قبل الاحمال و التفصيل فيتمج انها حاصلان بدون زيادة الى الجواب  
ان قولك اشرح ليس فيه تعرض لذكر المفعول اصلا بخلاف قولك اشرح  
الى اى لاجل اذ يعنى منه ان المشرح امر متعلق به في الجملة فيقع صدرى  
تفسيره و هذا موافق اصطلاح السكاكي فانه قال في ادوار كراختصار  
لكن نعم يريد و پس عمرو ولا شك انها من قبيل المساواة وايضا قال من قبل  
و قد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار و التطويل فليس فمها لتعرفن  
فقد جعل باختصار متابلا للتطويل بمعنى ما طنا ب فالكه تناول له للمساواة  
فتقيا لكايس من خم مثل خاتم من الدر البيت قيل معناه ان فاما مثل  
خاتم من الدر و اراد ان ثوراء در و قوله اللهم تقبيله خال محتمل و جهين



احدهما انه لم يكن في شر ما خال ان شانه يغزلونه والثاني ان يكون الحال الرجل  
 المختال لعظم شانه ولم يهتم بقبيله لانه لا يصل اليه وودع توهم غير المقم انما يتاتي  
 على الوجه الثاني كما ذكره وهذا احسن من ان يكون صفة لا خا يعرف بالتأمل  
 وذلك لا المقام بقضي التعم فلو كان وصفا لم يكن قوله اخا عاما لان الوصف يقطع  
 شيوعه والمعم ان ليس سناك اخ مرضى بل كل اخ انما يستبقى موته بلم شقة كابد  
 عليه قوله ان الرجال المهذب واذا جعل وصفا كان المعنى انك لا تقدر على استبقاء  
 مودة اخ موصوف بانك لا تكلم شقة وفات العوم وانفك انتظامه مع ما بعده  
 كما لا يخفى وانه اسرى في بعض الليل الدلالة على البعضية المذكورة في الكشاف وعرض  
 عليه بان البعضية المستفادة من التكرير في البعضية في كافر اد لا البعضية اجرا  
 فكيف يستفاد من قوله ليلا ان كاسرا كان في بعض من اجرا ليلا واحدة  
 فالصواب ان تنكيره لدفع توهم كون كاسرا في ليالي او لا فادة تعظيمه <sup>لان قوله</sup>  
 ولهم ما يشهون عطف على قوله على البنات يعني ان لهم معطوف على قوله <sup>لله</sup> <sup>شاهون</sup>  
 عطف على البنات فالمعنى ويجعلون لانفسهم ما يشهون من البنين والطف اعني لهم  
 مستقر وقع منفعا لاثانها وليس لغوا متعلقا يجعلون ليتيم ان الجمع بين صميري <sup>الفاعل</sup>  
 والمفعول لا يصح في غير افعال القلوب لان الجمع سواء كان الصبران معمولين  
 لفعل واحد لا ان يكون احدهما معمول <sup>للم</sup> <sup>والاخر</sup> معمول لمعوله على انه قد يدعى حوار  
 ذلك اذا كان عمله في احدهما بواسطة حرف الجر ويستشهد له بقوله تع ومنزى اليك  
 وكان معنى الجعل المعطوف هو دعوى كما استحقاق وان اللائق بهم ذلك دون  
 غيره وان كانت بلسان الحال وجعل قوله ولهم ما يشهون حلة حالية بوجه <sup>تصور</sup>  
 والمقم الذي هو التوجي فتأمل فقوله ان اشكرني تفسيره لو قمينا يعني ان قوله  
 ان اشكرني ولو اديك من حيث يعلق الشكر بالوالدين تفسيره لقوله ووصينا <sup>الانسان</sup>



بوالديه واما ذكره شكره تع في التفسير فنية تنبيه اما على ان شكر الوالدين شكره  
 مع لان ما انعم الله عليه نعمة من عنده في الحقيقة واما على ان شكرهما قرين لشكره  
 تع وفي ذلك ايضا زيادة حيث على شكرهما واما على ان معظم الرب سبحانه  
 انعمه مقدم على الشفقة على غير مجازاة احسانه فاذا وصي بمجازاة الغير كان  
 المعنى على التوصية باداء شكره اولا وشكر الغير ثانيا **قوله** اللهم الا ان عال ان  
 كما اعتراض اذا كان حمله يعني ان مختار الشق الثاني من التردد السابق  
 ويقال لا يشترط في مطلق كما اعتراض ان لا يكون له محل من اعراب فيصح كحبر  
 كونه غير حمله بل يشترط ذلك في كل اعتراض يكون حمله ملذ لك قال ولا محل له  
 من اعراب فلا يكون مما لا حاجة اليه فيندفع ذلك الاختلال لكن يبقى  
 تردد ما لا محل له من اعراب بين ان يكون حمله او اقل منها محملا قطعاً لان  
 ما لا يكون حمله لا بد ان يكون له محل من اعراب فان قلت ربما كان معرباً لفظاً  
 ولا يكون له محل قلت الذي نفى من اعتراض سور اعراب مطلقاً وانما عبر عن  
 ذلك بقولهم لا محل لها من اعراب بناء على ان الجملة من حيث هي حمله لا يكون لها  
 اعراب الا محلاً **قوله** واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام  
 الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال وانما قال على ما ذكره القوم اشارة الى ما سيذكر  
 من ان هذه العبارة غير واصحة الدلالة على ما ذكرنا ومن ان كلامهم في محابث  
 المجاز المفرد لا يساعده ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكروا بما اوردناه هناك  
 كما ستقف عليه ثم نقول وفيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر  
 عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضع  
 والحفاء على معنى معنى ان يكون بعد رعاية مطابقة لمقتضى الحال فان من كان لا اصل  
 في المقصودية وتلك فرع وثمرتها فالاول ان يراعى المطابقة اولاً ثم وضوح الدلالة

في المحابث

انما يقال في قوله



هذا هو اللفظ  
الذي هو المراد  
من اللفظ

ثانيا وان لم يكن هذا امرا لازما وكذا علم البيان نفسه سواء اريد به الملكة او القوا  
او اذراكها لا سوف على علم المعاني باني معنى اخذ من ملك المعاني لكن لما كان  
علم المعاني بحث عن افادة التركيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك  
لما فاده نزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من تراصل فذلك آخر عن  
علم المعاني **قوله** وبالنفس المدكور للمعنى الواحد مخرج ملكه كرافد ار على التعبير عن معنى  
لا سدا فانه ليس معنى واحدا بالنفس المدكور لان مدلول المطابق لمقتضى الحال هو  
المعاني التركيبية كما سيصح به فيما سيورده على ما ذكره القوم **قوله** كدلالة اللفظ  
المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ المتشابه معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ  
**قوله** واعترض بان الدلالة صفة اللفظ تقرير لا اعتراض على الوجه المشهور ان الفهم  
صفة السامع والدلالة صفة اللفظ ينبغي انان في الصدق قطعا ملازم تعريف احد  
بالاخر اصلا وقد اجاب عنه بعض المحتسبين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ  
والمعنى تابعة لا اضافة اخرى الى الوضع ثم ان سده الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني  
الدلالة اذا قيست الى اللفظ كانت مبداء وصف له سوكونه بحيث يفهم منه المعنى  
الحال بالوضع واذا قيست الى المعنى كانت مبداء وصف له سوكونه كتحث يفهم منه  
وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف  
اللفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى جارا ايضا باللازم الذي هو وصف المعنى  
جارا ايضا باللازم اعني انها منه والفهم المذكور في تعريف الدلالة مضاف الى  
المفعول فهو مصدر المبني للمفعول وصفة للمعنى فيكون تعريف الدلالة بلازمها  
بالقياس الى المعنى كما ان قولكم هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف  
لها بلازمها المقيس الى اللفظ والتم رد هذا الجواب بان المفهومية صفة للمعنى  
كما ان الفاسمية صفة للسامع فاذا لم يجز تعريف الدلالة بالفاسمية لم يجز ايضا تعريف

هذا هو اللفظ الذي هو المراد من اللفظ  
الذي هو المراد من اللفظ  
الذي هو المراد من اللفظ

وانما قال من  
وراء الجدار  
لان وجود  
اللفظ هو

اللفظ هو المراد من اللفظ  
الذي هو المراد من اللفظ  
الذي هو المراد من اللفظ



والحق ان الدلالة بالعامية ان كانت نسبة فائز بمجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام  
 هذا المحقق فالجواب هو ما ذكره كما لا يخفى وان نسبة قائم باللفظ متعلقة بالمعنى كالابن  
 القائم بالاب المتعلقه بالابن كما يدل عليه اشتقاق الدال اللفظ واسناد الدلالة اليه  
 فالجواب هو التاويل الذي سنده نحن **قول** وجوابه اننا لا نمانه ليس صفة للفظ فان  
 معنى فهم السامع المعنى من اللفظ وان فهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث  
 منه المعنى يريد ان الفهم وحده صفة للسامع وما فهمام وحده صفة للمعنى لكن فهم السامع  
 المعنى من اللفظ صفة لللفظ وكذا ان فهم المعنى من اللفظ صفة لم فيصح تعريف الدلالة  
 بالفهم سواء كان مصدرا من المبني للفاعل او المفعول وقوله غاية ما في الباب جواب  
 عما يقال لو كان الفهم على ما ذكرتموه صفة لللفظ وعبارة عن الدلالة لصح ان يشتق  
 منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة الدال المحمول عليه وتقريره ان الفهم وحده  
 ليس صفة لللفظ حتى يتصور منه اشتقاق كما في الدلالة ونحن نقول لا يخفى عليك ان فهم  
 السامع صفة لم قائم به لكنها متعلقة بالمعنى بغير واسطة وباللفظ بتوسط حرف الجر كما  
 يدل عليه قولك فهم السامع المعنى من اللفظ هناك ثلثة اشياء الفهم وتعلقه بالمعنى  
 وتعلقه باللفظ فالاول صفة للسامع وبما خيران صفتان للفهم فان اراد هذا المجيب  
 ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف بالتعليق صفة لللفظ فهو ظاهر البطلان وان  
 اراد ان المجموع المركب من الفهم وتعليق صفة له فذلك مع المستفاد من عبارة التعريف  
 هو الفهم المقيد دون المركب فيكون جملا للتعريف على خلاف ما يتبادر منه وان اراد  
 ان تعلق الفهم بالمعنى او باللفظ صفة لللفظ فباطل ايضا نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة لم  
 من كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ صفة لم من كونه مفهوما منه المعنى فدعواه ان معنى فهم  
 السامع المعنى من اللفظ او ان فهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه  
 المعنى غير صحيح اللهم الا ان يا اول بالقوم وان عرفوا الدلالة بما ذكروا ولكنهم

رواها في المحقق هذا الجواب سبيل خلاصة  
 ان فهم المعنى من اللفظ صفة لم لكن صريح في  
 حيث التقابل بين هو اشتقاق التعريف من كلامه  
 الا انهم من المحل صفة للمعنى قائم به فبين كلامه  
 في كتابه تدافع ظاهر الا ان يبقى ما ذكره في كلامه  
 شرح التوجيه نقل كلام القدم لا انه غثا رقيقا

فان قيل ان الفهم صفة للمعنى لا لللفظ  
 فانه لا يمكن ان يكون الفهم صفة للمعنى  
 فان قيل ان الفهم صفة للمعنى لا لللفظ  
 فانه لا يمكن ان يكون الفهم صفة للمعنى

توكل على الله وحده لا شريك له  
 من صفة له من المطلقين انما يكون صفة له  
 الفهم صفة له من المطلقين انما يكون صفة له  
 على الكلام وان كان خبرا عن ذلك في الخارج  
 في صفة له من المطلقين انما يكون صفة له  
 على الكلام وان كان خبرا عن ذلك في الخارج

لا يجوز ان يكون الفهم صفة للمعنى  
 لا يجوز ان يكون الفهم صفة للمعنى  
 لا يجوز ان يكون الفهم صفة للمعنى  
 لا يجوز ان يكون الفهم صفة للمعنى

لا يجوز ان يكون الفهم صفة للمعنى



في ذلك اذ لم يقصدوا به معناه الصريح بل ما يفهم منه مما يوصفه للفظ اعني كونه بحيث  
 يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة للفظ وان الفهم ليس  
 صفة له فلا بد ان يقصد بما ذكر في تعريفها معنى يوصفه ثم ان دلالة فهم المعنى من  
 اللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشبه بالمقصود من قولهم فهم  
 المعنى الى اخره سو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فاستقام المعنى واصح المراد  
 وسن ان قولك اللفظ من فهم منه المعنى ليس في الحقيقة وصفاً للفظ بانفهام المعنى منه  
 فان انفهام المعنى صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ او لا نعم انفهام المعنى منه يدل  
 على كونه بحيث يفهم منه المعنى وهذه صفة للفظ حقيقة على قياس وصف الشيء بحال متعلقة  
 فان قيام كتاب ليس صفة لزيد مثلاً بل يدل على ما يوصفه له وهو كونه بحيث يكون ابوه  
 قائماً **قوله** وقد كذب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية  
 كانت متعلقة بآرادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع هذا الكلام اعني  
 توقف الدلالة على ارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح كذا اشارات منقولة عن الشافعي  
 واطلق العبارة متناولة للدلالات لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة  
 نظراً الى محسوس الدلالة الصمعية والتمتازية حيث لا قصد متوجها الى الجزء والادراك  
 كما اذا اطلق اللفظ على الكل او المعلوم فان الجزء والادراك مفهوم قطعاً ولا يتوقف  
 فهمها على ارادتها بل على ارادة الكل والمعلوم والمنقول في هذا الكتاب سو معنى  
 العبارة المطلقة فكان النافل نظراً الى ان الدليل عام في الدلالات الثلاث لانها لما  
 كان للوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على ارادة الجارية على قانون الوضع  
 والفرق بان المطابقة وصحية مرفة ولا خريان بشاركة العقل مما لا يضمن ولا يغني  
 من جوع متخصص المطابقة بذلك دونها تخلف محض والحق ما ذكره **هذا** ذلك المحقق  
 لان الدلالة المطابقة لما كانت لمجرد الوضع لا لعلاقة عقلية يقضي بها انتقال

لكن ينبغي ان لا يستدلوا به على ان اللفظ لا يدل على المعنى بل ان اللفظ لا يدل على المعنى الا في بعض الحالات  
 كما ان اللفظ لا يدل على المعنى الا في بعض الحالات كما ان اللفظ لا يدل على المعنى الا في بعض الحالات  
 كما ان اللفظ لا يدل على المعنى الا في بعض الحالات كما ان اللفظ لا يدل على المعنى الا في بعض الحالات  
 كما ان اللفظ لا يدل على المعنى الا في بعض الحالات كما ان اللفظ لا يدل على المعنى الا في بعض الحالات



مد معان لا سكن اراد اطلق العطف المسركن عا الكحل واراد مد معان الكحل مهم حوا عطفوا لم يحسن هذا الوجه ولا الوجه .



لا تخش يا ابا وكعبنا سلطانا ولا نكاح  
ممن في اهل الدنيا ولا هملا واهلا  
عالمنا وكف الالعا  
والحيثية ٥

ان ذلك اللط اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء، نعمنا لا مطابقة واذا اطلق على  
الجزء كان دلالة عليه مطابقة لا تضمننا واذا اطلق على الملزوم كان دلالة على اللازم  
التزاما لا مطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالة عليه مطابقة لا التزاما واعرض  
عليه بعضهم باننا لانم انه اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء، نعمنا لا مطابقة  
بل يدل عليه دلالتين احديهما تضمن وماخرى مطابقة ولا استحالة في ذلك لاحد  
الجزء وكذا الحال في اللازم ايضا ولا نم ايضا انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالة  
عليه مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمننا وكذا اذا اطلق على اللازم دل عليه  
مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق موقوف على ارادة  
واجاب عنه بما نقله هـ وهذا كلام صحيح لا غبار عليه عندى فطرة سليمة  
حتى دهد كنهه من الدلالة

حتى ذهب لسر من الناس ان التضمن فهم الجبر في ضمن الكل ولا التزام فهم التزام  
في ضمن الملووم مذاحق واما قوله وانه اذا قصد باللفظ الج في باطل لان اللفظ  
الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واطلق عليه كان مجازا وبيّنهم منه الجبر في  
ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له فيتفهم حراه  
في ضمنه ثم بواسطة القرينة يدرك انه ليس بهراده وان المراد من الجبر فالجبر منهم  
في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه وبين فهم الجبر في ضمن الكل وارا دة في ضمنه  
يون بعيد واما اول سود لاله التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجرا  
انتفى الثاني اعني ارادة من اللفظ في ضمن الكل واما اول باق على حاله والقرينة  
في مثل هذا المجاز لا يتعلق لها بالفهم بل بالارادة وما ذكره من صيرورة الدلالة  
على الجبر واللائم مطابقة لا تضمننا او التزاما مبني على مقدس احديهما ان  
اللفظ موضوع باراء المعنى المجازي وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ ادا دل  
على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه ذلك الحاله باحدى الباقين وكلتا

حاصل ايراد الحاشي يكون العجم والاربعون ان لا يكون

هر انسانى كه مى فهمد الكل را از لاى كبر اراده مى كند  
الكل مى رسد اراده مى كند مسئله املى

١٩٩٠ م  
 فان فاصل الوضع النوني والهمزة  
 هو صوت المعنى كذا، والساكن  
 بالوجه وهو المراد بالمعنى

قول واحاط به عن ابي عن الاخر اصل الساقى بعد ر لا اصل الاخر ارض والمدا على بعد قول السمع من سبط اساره الى الله ليس من هذا السبط  
وهو الا اعتماد على ان السبط ان الارادة في معبره في الدلالة على ان يكون في خوف من قوله قد كان اه ولكن ان لو قد خوف ان قول احاط  
عن ابي عن اصل الاخر اصل السوط لم ينعقد وسقط على بعض الناس ان الاخر اصل ان اعرض عن الاخر اصل ما احاطت ما احاطت لا على وسقط قد كان  
ولو قد سقط اسفل وعدم بعد ر احاط به قول لم وعلى هذا يكون الخوف قد كان القول من سبط سبط الا ان سال المراد بطح  
انه يكون معطلا بعد ان في هذا السؤال على بعد ر كما في خلاص السوط في دفع البعض غارة لا بعد الا في البعض من انه على بعد  
عز صح را ما على السوط والصح وسقط من بعض المحققين ولا بعد اصلا ه ه

عاشق و عاشقه



المعدس فنوعتان اما كاول فلان الوصف المعبر هو تعيين اللفظ بنفسه باذا المعنى  
 لا يعينه بازاءه مطلقا كما صرح به في المفتاح ولا شك ان تعيين اللفظ بازاءه معناه  
 المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصية او نوعية فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازي  
 لا وضعاً شخصياً ولا نوعياً واما الثانية فلانه لا استحالة في اجتماع لاقوى ولا ضعف  
 من حيثين متخالفين على ما ذكره هذا القائل اي القابل بتوقف الدلالة مطلقا  
 على الإرادة لا بغير انهما مطابقة ام تضمن قدساً انهما مطابقة ولا يجوز ان يكون  
 تضمنا فينتقص بها حد التضمن وكذا الحال في الدائم وما ظهر ان مراده  
 يعني مراد ابن الحاحب والظاهر ان مراد الشئ العلامة هو هذا ايضا فلا معنى لنقل  
 كلامه وتعقيبها بالظاهر اللهم الا اذا قصد التنبية على قصور عبارة على تفصيل المقصود  
 وطامر انه لو اشترط مثل هذا لزوم طرح كثير من معاني المجازات والكنايات  
 لم اعلم ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في كل لزم  
 اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن فعل المسمى ولم يحمل تلك المجازات  
 والكنايات دلالة على تلك المعاني بل الدلالة عليها عنده المجموع المركب منها ومن  
 قرائنها الحالية او المقالية ومن فسر بما يكون اللفظ بحث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط  
 ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية وبما صول وكاول انب بقواعد  
 المعقول بل لم يكن دلالة بل لزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والحفاء فيه بحث  
 لان لارم لازم الشئ وان كان لازماً لكن دلالة لفظه على لازمه اظهر من دلالة  
 على لارم لازم لان الذهن ينقل من اللفظ الى ملاحظ الملزوم اولا والى ملاحظة  
 اللازم ثانياً والى ملاحظة لارم اللازم بالثا فتنب ترتب سلك الملاحظات ولو  
 بالذات تفاوت الدلالات وايضا ينتقص هذا الحكم بالدلالة التضمنية وله فيها  
 كلام سيد كره وستقف على ما يرد عليه فان قيل ينبغي ان يكون لارم بالعكس

عند قولنا  
 هذا المعنى

هذا المعنى هو الذي هو المراد من اللفظ  
 عند قولنا هذا المعنى هو الذي هو المراد من اللفظ

فانه لا يمكن ان يكون  
 هذا المعنى هو الذي هو المراد من اللفظ

او هو الذي هو المراد من اللفظ

هذا المعنى هو الذي هو المراد من اللفظ  
 عند قولنا هذا المعنى هو الذي هو المراد من اللفظ



جواب

لان فهم سابق على فهم الكل فكون فهم الجزاء سابقا عليه مرتبتين فكون دلالة لفظ الكل  
عليه اوضح من دلالة على الجزاء فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن فهم الجزاء وملاحظة  
بعدم فهم الكل وكثيرا ما فهم الكل من غير التفات الى لاجزاء قد صرحوا بان التضمن لازم  
للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزاء على ما ذكره لا يلزم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن  
بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود كما صلى من وضع اللفظ  
لمعنى فهم منه لا فهم جزئيه وردوا على من قال ان دلالة اللفظ على معنى اما بسبب الوضع  
واما بسبب كما يقال مما وضع له اليه بانه لا تجرى في التضمن اصلا فالجواب المطابق  
لقواعد القوم ان يقال اللفظ اذا كان موضوعا للكل من حيث هو كل اى لا باعتبار  
تفاصيل اجزائه كما في اللفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل مجمله احراره فكل  
واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالا وهذا الفهم كالحامى موالدالة التضمنه اللازمة  
للمطابقة في المركبات وصوم مقدم على فهم الكل واختلاف الذى يوجد في التضمن ليس  
باعتبار فهم لاجزاء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزاء من حيث انه مراد بلفظ  
الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة لاجزاء، وبالتفات اليها بعد  
فهم الكل اجمالا اتماما لطريق التحليل فيتعلق اولا بالاجزاء ثم بجزء لاجزاء فهم  
جزاء الجزاء مقدم على فهم الجزاء لكن فهم من حيث انه ملاحظ متمار متاخر عن فهم الجزاء  
ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظة المتوقف على ملاحظة الجزاء  
فيكون احق من فهم الجزاء على هذا الوجه وبالمجمله باختلاف في المدلولات التضمنية  
وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة والمعتبر في هذا الفنون موافق فهم المراد لا فهم  
مطلقا وكثير من كماله الكناية احرر بقوله كثير عن امثلة الكناية في النسبة  
فانها لا تصور الا في المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف او الصفة  
فانها في المعاني كما فراديه هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وسو بعد

الجزء سابق على فهم الكل فكون فهم الجزاء سابقا عليه مرتبتين فكون دلالة لفظ الكل عليه اوضح من دلالة على الجزاء فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن فهم الجزاء وملاحظة بعدم فهم الكل وكثيرا ما فهم الكل من غير التفات الى لاجزاء قد صرحوا بان التضمن لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزاء على ما ذكره لا يلزم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود كما صلى من وضع اللفظ لمعنى فهم منه لا فهم جزئيه وردوا على من قال ان دلالة اللفظ على معنى اما بسبب الوضع واما بسبب كما يقال مما وضع له اليه بانه لا تجرى في التضمن اصلا فالجواب المطابق لقواعد القوم ان يقال اللفظ اذا كان موضوعا للكل من حيث هو كل اى لا باعتبار تفاصيل اجزائه كما في اللفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل مجمله احراره فكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالا وهذا الفهم كالحامى موالدالة التضمنه اللازمة للمطابقة في المركبات وصوم مقدم على فهم الكل واختلاف الذى يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم لاجزاء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزاء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة لاجزاء، وبالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا اتماما لطريق التحليل فيتعلق اولا بالاجزاء ثم بجزء لاجزاء فهم اجزاء الجزاء مقدم على فهم الجزاء لكن فهم من حيث انه ملاحظ متمار متاخر عن فهم الجزاء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظة المتوقف على ملاحظة الجزاء فيكون احق من فهم الجزاء على هذا الوجه وبالمجمله باختلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة والمعتبر في هذا الفنون موافق فهم المراد لا فهم مطلقا وكثير من كماله الكناية احرر بقوله كثير عن امثلة الكناية في النسبة فانها لا تصور الا في المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف او الصفة فانها في المعاني كما فراديه هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وسو بعد



فبيد ان هذا الاصل لا يفسد ههنا لان المقسم الاختلاف في دلالة لفظ واحد على معنى واحد بالتقاس الى دلالة لفظ آخر يعلم الا في دلالة لفظ واحد على معنى واحد

موضع نظر قال فيما نقل عنه في بيانه اما اولاً فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى كاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن وقابل للشدة والضعف اقول في تصور اختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً حسب اختلاف شرطها قوة وضعفاً وما لعدم من ان المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا بحدى نفعها اذ لا اشعار التعريف بهذا القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة او باعتبار غيرهما وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحاً وخفاءً الا حسب اختلاف في العلم بالوضع وهذا امر لا ينضبط للكلم وليس له اطلاع على مراتب علم المحاطب بالوضع فلا ينبغي له ان يراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقة مراعيًا لمراتب الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معاني يمكنه رعاية اختلاف في المطابقة بحسب مراتب القرائن المعلومه له وايضا لو سلم ما ذكره دل على ان المطابقة وحدها لا تحصل منها الا يراد المذكور ذلك لاسيما في اعتبارها مع غيرها في ذلك كما يراد بان يكون من مرتبة من مراتب الوضوح قال واما ثانياً فلان الوضوح والخفاء في الصن غير واضح لوجوب تصور جميع مراتب عند تصور الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه التبعية للحصول من اللفظ لا التامة الزماني اقول قد بينا ان المدلولات التضمنية محملة وضوحاً وخفاءً من حيث انها مراد باللفظ مقصودة بالدلالات التضمنية وموداة بها ولا يقدح في ذلك ان يراعى متصورة عند تصور الكل فاذل رادة الحرف من اللفظ الموضوع للسكل اقرب من ارادة حروف الحرف واضح وان كانت الدلالة على منها تضيقا ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً الا ان ما دل عليه بالصن محلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من ان المعبر عنهم المراد قال واما بالثانية فلا يفسد المعنى الواحد بما يوديه الكلام

هذا القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة او باعتبار غيرهما وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحاً وخفاءً الا حسب اختلاف في العلم بالوضع وهذا امر لا ينضبط للكلم وليس له اطلاع على مراتب علم المحاطب بالوضع فلا ينبغي له ان يراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقة مراعيًا لمراتب الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معاني يمكنه رعاية اختلاف في المطابقة بحسب مراتب القرائن المعلومه له وايضا لو سلم ما ذكره دل على ان المطابقة وحدها لا تحصل منها الا يراد المذكور ذلك لاسيما في اعتبارها مع غيرها في ذلك كما يراد بان يكون من مرتبة من مراتب الوضوح والخفاء في الصن غير واضح لوجوب تصور جميع مراتب عند تصور الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه التبعية للحصول من اللفظ لا التامة الزماني اقول قد بينا ان المدلولات التضمنية محملة وضوحاً وخفاءً من حيث انها مراد باللفظ مقصودة بالدلالات التضمنية وموداة بها ولا يقدح في ذلك ان يراعى متصورة عند تصور الكل فاذل رادة الحرف من اللفظ الموضوع للسكل اقرب من ارادة حروف الحرف واضح وان كانت الدلالة على منها تضيقا ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً الا ان ما دل عليه بالصن محلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من ان المعبر عنهم المراد قال واما بالثانية فلا يفسد المعنى الواحد بما يوديه الكلام

الموضع بول بالكون دلالته من ان اللفظ موضوع للسكل اقرب من ارادة حروف الحرف واضح وان كانت الدلالة على منها تضيقا ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً الا ان ما دل عليه بالصن محلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من ان المعبر عنهم المراد قال واما بالثانية فلا يفسد المعنى الواحد بما يوديه الكلام

ان المراد باللفظ موضوع للسكل اقرب من ارادة حروف الحرف واضح وان كانت الدلالة على منها تضيقا ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً الا ان ما دل عليه بالصن محلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من ان المعبر عنهم المراد قال واما بالثانية فلا يفسد المعنى الواحد بما يوديه الكلام

المطابق



الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المطابق لبعض الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه ليصح الكلام اقول وذلك لان  
الفاظ المذكورة في التعريفات انما تحمل على ما فيها من هناك فكيف يتصور حملها  
على ما لا اشعار لها به قال ومباحث اخرى اخرى اخرى ما ذكرنا اقول لعلها  
الى ما فعلنا في تصانيف ما ذكره سندسج في تعريف علم البيان الى  
وانت جبر عاينها من لا مطراب اشارة الى ما سبق من لا يطارد الى  
ان ما ذكره السكاكي في التشبيه ينصى حوله مقدمه وينا في كونه مقصودا من  
المقاصد البليانية لان كثره مباحث المقدمة لا تحملها داخل في المقاصد ثم الحق ان التشبيه  
اصل براسه من اصول سدا الفن وفيه من النكت واللفائف البليانية ما لا يحصى وله مراتب  
محملة في الوضوح والكفافة مع ان دلالة مطابقة وجه يضمن ما دسب السه من ما يراى المذكور  
لا يتأتى بالدلالة الوضعية اي المطابقة قال بعض ما فاضل اذا قلت وجه كالبدر لم ترد به  
ما هو معنونه وصعبا بل اردت انه في غاية الحسن ونهايه اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا  
ينا في ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وجه سعى ان يخضع مقاصد علم البيان في اربع  
التشبيه والاستعارة والمجاز والكناية والوجه في الضبط ان يقال ان اريد باللفظ  
خلاف ما وضعه فاما ان يينا في ارادة ما وضعه اولاد على كل تقدير اما ان سى ارادة  
ما وضعه منه على التشبيه اولاد فنسب التشبيه الى الاستعارة كنسب الكناية الى المجاز  
المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدمه لمباحث الاستعارة فاستحق  
للقدم عليها من سدا الجهة التي سى اقوى من الجهة الاخرى التي عما اخرجت الكناية على  
المجاز المرسل **قوله** وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاء  
زيد وعمرو فبني تحت لا قولك جاءني زيد وعمرو يدل حركا على ثبوت المجيء لكل واحد  
منها ويلزم من ذلك مشاركة احد مما لا فرق في المجيء فالمسلم ان لم يقصد به  
هذا المعنى اللازم فلم يدل به المخاطب على مشاركة امر لا مر في معنى فلا يندرج في التفسير

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page's content.

مولد بان تقولنا لالدور الا الدور حفظ كما هو صريح كون المعنى كما است

[illegible]

الحلق السبعة ولم يقدره بالجمع  
الموصوع لم يثبتنا وال السبعة  
والا سبعة

ط  
و ان الاستخارة كالر الشبه  
سار على امراراده الموضوع له

[illegible]



قوله ففسير باللازم يمكن ان يقال ان هذا ليس تفسير بل بيان لغاية الغرض منه  
يعني ان الغرض من استعمال باب الفاعل افادة المشاركة ولا يلزم منه كون  
المشاركة معناه الموضوع له وهذا كما ثبت الغرض من التشبيه افادة كون المشبه به أقوى  
تم الظاهر لم يعتبر في مفهوم باب الفاعل وحدة الزمان فقوله قد يرد  
تشاركاً في تلاحقها الاخر في زمان واحد كان المراد مطلق الزمان الماضي على مقتضى الصيغة  
ولا يلزم الاخذ في الزمان الشخصي

المذكور بناءً على ما ذكره من معنى الدلالة فإنه لا تصور الا فيما قصد المصنف وان  
لم يضر اندراج فيه لانه بمعنى شارك زيد عمرو في الجح او تشارك فيه فيكون تشبيهاً  
لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمرو ومعناه ثبوت القتل لزيد متعلقاً بعمره صريحاً  
وعكس ضمناً ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخر في القتل فان لم يقصد به اللزوم  
فلا اندراج وان قصد وجب اندراج كما لو قتل شارك احدهما للاخر في القتل و  
لكذلك قولك تقابل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما مرجع والتعلق  
ولا شرأك لازم وما قيل من ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فليس  
باللازم يظهر ذلك من النزق بين معنوي تقابل زيد وعمرو وتشارك في قتل احدهما  
سراخه زمان واحد فان محمول الكلامين وان كان واحداً ان مفهوميهما متجانسان  
قطعاً واعلم ان الدلالة على المشاركة في مثل قولك شارك زيد عمرو انما هي كجوه  
اللفظ واما الصيغة فتدل على ثبوت الشك لكل منهما متعلقة بالآخر ويلزم منه  
المشاركة في الشك لكنها غير مقصورة فلو كان معنوم فاعل نفس المشاركة في مصدره  
سراخه لكان المعنوم من قولنا شارك زيد عمرو مشتركين احدهما من الجوهر  
والاخرى من الصيغة واعلم ايضا ان منشأ ما عارض على التفسير المذكور عدم الفرق  
بين ثبوت حكم لشئ وبين مشاركة احدهما للاخر فيه والحق انها معنويان متغايران  
متلازمان فليس دلالة اللفظ على احدهما عين الدلالة على الاخر وان استلزمها  
وليس دلالة المتكلم على احدهما مستلزمة لدلالة على الاخر وربما لا يكون سراخه  
عنده اصلاً **قوله** وينبغي ان يراى فيه قولنا بالكاف وكوه قد عرفت مما قررناه  
انما انه لا حاجة الى سدة الزيادة لاجراج كقوله قاتل زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو  
**قوله** فالظرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحسن كالحذ والورد  
الى انتساب جزيات سدة من مور الى الحسن غاية الظهور وانتساب كليهما تافهاً

هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله ففسير  
بأنه لا يلزم من استعمال  
باب الفاعل مشاركة  
المشبه به في الزمان  
بل هو بيان لغاية  
الغرض من استعمال  
باب الفاعل

هذا هو الوجه الذي عليه  
المراد من قوله ففسير  
بأنه لا يلزم من استعمال  
باب الفاعل مشاركة  
المشبه به في الزمان  
بل هو بيان لغاية  
الغرض من استعمال  
باب الفاعل

عليها التزاع بينهما  
وتفاعل او كقولنا  
قوله قاتل زيد وعمرو  
فان كانا متعلقين  
بشيء واحد فليس  
بالمتكلم فيهما  
بل هو بيان لغاية  
الغرض من استعمال  
باب الفاعل







تنظيراً وتشيهاً لا تمثيلاً فإنه خطأ قطعاً ولوقيل بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة  
 أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة لكان أوضح وأفيد **قوله**  
 وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر يمكن أن يقال أنه أراد بالكيفيات  
 الجسمية الصفات الجسمية لا المصطلح أرباب العقول فكانه قال كالصفات المحسوسة  
 بالبر أو غيره من الحواس وأما عدس أشكال من المحسوسة بالبر مع أنهم صرحوا  
 بأنها من الكيفيات المختصة بالكميات المتقابلة للكيفيات المحسوسة بناءً على أنه أراد  
 بالمحسوس بالبر ما هو محسوس بالبر مطلقاً أعم من أن يكون أولاً وبالذات أو  
 ثانياً وبالعرض وكذا الحال في الحركات وأما المقادير فنحن كونها محسوسة بالذات  
 خلاف وأما قوله فكانه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر فينبغي بحث  
 لا احتمال أن يكون سبباً لأمور إضافية محضاً على ما قيل وكذلك يتبدل الطول  
 بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب إليه لا الكيفيات مستلزمة للاضافة  
 حتى يصح ما ذكره **قوله** وكما لا استقامة وما نخنا والتحدب والتعرج والتعرج تحت  
 الشكل الاستقامة وما نخنا، يعرضان للمخط قطعاً وكذلك التحدب والتعرج  
 لا يتصور للمخط شكل لا متناهٍ احاطة طوله به بخلاف السطح والجسم فالأول أن يحمل  
 سبباً لا مور متصلة بالمقادير لأنها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن  
 يتجسس أن لا أشكال تشاركها في كونها من الكيفيات المختصة بالمقادير بل أفدت  
 عنها وضمت إلى الأول أن سداً كما إذا روعي ما ذكر في الكتب الكلامية والـ  
 فلا أشكال **قوله** ولا وليان منها فعليتان ولا خريان انفعاليتان  
 لما كان الفعل في الأوليين أظهر من لا انفعال ولا انفعال في الأخيرين أظهر  
 من الفعل سميت الأوليان فعليتين وأما خريان انفعاليتين مع ثبوت  
 الفعل في انفعال في الكل يدل عليه تفاعل الأجسام العنصرية وانكسار الكيفيات

وهو من الصفات الجسمية لا المصطلح  
 وهو من الصفات الجسمية لا المصطلح  
 وهو من الصفات الجسمية لا المصطلح

وهو من الصفات الجسمية لا المصطلح  
 وهو من الصفات الجسمية لا المصطلح  
 وهو من الصفات الجسمية لا المصطلح

وهو من الصفات الجسمية لا المصطلح  
 وهو من الصفات الجسمية لا المصطلح  
 وهو من الصفات الجسمية لا المصطلح

كلام







سبب في كونها مركبة لا يكون الا معقولا **قوله** قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه مركب ومجوع لا يكون الا معقولا **قوله** قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه

سبب في كونها مركبة لا يكون الا معقولا **قوله** قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه مركب ومجوع لا يكون الا معقولا **قوله** قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه

المراد من قوله  
المراد من قوله  
المراد من قوله  
المراد من قوله

مركب ومجوع لا يكون الا معقولا **قوله** قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه  
او المشبه به ان هذا كلام محقق لا ريب فيه ويتضح منه ان معاني المصدر كالنجمة  
والقتل وما حيا، وغير ما معان مفردة وكذلك ما هو معاني الحرف بنوع استلزام  
كلا استعلاء وما بدأ، ولانها معان مفردة بل ان معاني الافعال وما سها،  
بها والحرف وحدها مفردات فلا يتصور في الاستعلاء التبعية الواقعة فيها  
ان تكون بمثابة مركبة الطرفين وعساك تطلع فيما يسبقه على ما هو قسمة لهذا الكلام  
**قوله** محل نظر لان الحقنة الملتية من قبل الواحد كالانسانه مثلا وقد اشار  
فيما سبق الى هذا النظر حيث قال وفيه نظر تعرفه **قوله** ولا يخفى ان قولنا زيد لصفو  
ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه زيد  
بزمان انبساطه بالماء الصافي واثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجعل استعارة  
تبعه ويكون المقم ح تشبيه انبساطه بصفا الماء ويزنه تشبيهه برب الماء  
لكنه غير مقم خلاف ما اذا جعل استعارة بالكناية فان المقم ح تشبيهه بالماء  
فان لوحظ تشبه انبساطه بصفا الماء كان تبعا لا مقم وسيجي الكلام في هذا  
المعنى في مباحث رد التبعية الى المكنى عنها كاعلم السكاكي **قوله** واصطكاك الزهر  
المزهر العود الذي يضرب به **قوله** من سار بحجته الازكي الواسع الخلق  
نقال اخذته كاركه اذا ارتاح للندى وللتياح التشاط **قوله** ظاهر من العباد  
ان ظاهر ما يقضي ذلك لكن المقم منها اقتضا، المجموع للمجموع على التفصيل المذكور  
والشرح **قوله** نفلا لا متناع وقوع المشبه به منصوب على انه مفعوله لا اثران  
المقدر اي ولا لا برازه في موضع استطراف للنقل **قوله** اول الوجه لآخر  
عطف على قوله لا متناع ولهذا قال ان نفلا لنذرة حضور المشبه به **قوله**  
وعلى هذا ان اذا فسر قوله لمثل ما ذكر بما فسر العلامة كان تعليلا لنقل نذرة

ما عاده لمطالع مدح  
على المسند عليه

حضور



نور حضور المشبه به كما ان قوله ليستطرف تعليل لنقل امتناع وقوع المشبه  
 ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢

[illegible]

يظهر مما ذكر في المنتجع محلاؤه وفضلاته  
ثابتا ان كون المشبه به عرف بوجه الشبه بغير  
تزيين الحال والمقدار والامكان وزناوة  
المقتر به والتمسك به والتمسك به واتم جمع

هذا  
ان اقول فرض التثنية من التثنية و  
كلام غير مستطعم كما ترى سواء اراد  
نحو فرض التثنية هذا الغرض  
المخصوص اعني ايهام كونه  
انتم من التثنية به في وجه التثنية  
او اراد مطلق الغرض من  
التثنية **وله** لانه قارح  
لكون التثنية به آية يريده  
بما نقل عنه ان السكاكي صرح  
في هذا الكلام بان يجب في  
بيان المقدار ان لا يكون  
المشتبه به اقوى طاله مع  
وجه التثنية بل يجب ان  
لساوير فلا يعم ان لا يجب  
ان يكون اقوى طاله مع جهته  
التثنية في بيان المقدار اذا  
اريد بحجة التثنية وجه  
المشتبه وايضا في هذا الكلام  
دلالة على ان كلامه من اليمين  
وغيرها انما يكون في  
صورة اسهل كلامه الذي



لما سبق فيما ذكر من كون المشبة اقوى واعرف وعقبه بما يصلح ان يكون اشارة  
 الى التعليل السابق وفصل الكلام ثانيا وصرح بان لائمية معتبرة في زيادة  
 التقرير وليست معتبرة في بيان المقدار بل الاولى في بيان المقدار السلام عن  
 الزيادة والنقصان وبان الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا  
 في بيان الامكان والترتيب والتشوية وبان ندرة الحضور معتبرة في الاستطاعة  
 فاذا اريد تطبيق المجل على هذا المفضل وجب دعوى كاعرفية الترتيب والتشوية  
 ايضا وتاويل كلامه السابق في الاستطاعة على وجه الاستلزام مشاركة لما سبق  
 في احكام اعني كونه المشبة اقوى واعرف وحمل قوله لمثل ما ذكر على افسر من العلامة  
 وتعدا خراج عن المشاركة مع ما سبق بصراف الكلام عن طاهر بقرينة التفصيل  
 لا يبقى اشكال في كلامه الا في اقتضاء الترتيب والتشوية كون المشبة اعرف  
 بوجه الشبهة وتوهم في كلامه المفضل حيث جعلها شركن في بيان الامكان  
 في كون المشبة به مسلم الحكم معروفة فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن ان يقال  
 ليس وجه التشبيه بين وجه المهندى ومقله الطبي مطلق السواد والافلاتر  
 بل هو السواد المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقله  
 الطبي هذا اعرف منه وكذا الحال في التشوية واما ضمة الكلام المفضل بيا الحال  
 الى بيان المقدار والحاق الناقص بالكامل الى زيادة التقرير فلا ينافي ما ذكره  
 في الحمل سدا ما عندي في ايضاح عبارة المفتاح وتلخيص ما اراد بها ودفع ما تخيل  
 فيها من لاصطراب ولاختلاف **قوله** اذ لو مضى من ذلك لوحب جعل الغرة  
 مشبها والصح مشبها به فان قلت اذا اريد شي من ذلك لم يحب التشبيه الذي  
 ذكره بل جار عكسه لكونه اقوى في تاديه المعص قلت اراد بما ذكره انه يحب التشبيه  
 بينهما ولا يجوز ذكر التشابه فضلا عن كونه احسن فلا يكون مما نحن فيه وانما انقر

وقد عرفت ان المشبة هي هذه بان نقا تقدير الكلام  
 المشبهة بان يكون اعرف في جهة التشبيه من المشبه  
 واقوى كالا معهما واندر عضوا او اولا لم يصح  
 ان يشبه من يمكن ان يستلزم اعتبار الامر  
 من صورة التقرير من دليل الاغنية اي امتناع  
 تقرير الشيء بالساوية او لان البغية التقرير  
 تقتضي ان يكون ما تارة التقرير اعرف من  
 يعني ليس هذا من صور العبارة واللفظ بل من جهة  
 وارتجيب بان جريان الدليل في الامور لا يخلو عن صعوبة  
 ان يكون من الترتيب والتشوية من ان يعرف حتى يدعى  
 ان يكون البين اعرف مما قصد بيان في الاقسام تعرف  
 المشبهة المشبهة وفي التشبيه بيان واعرف لقياحة  
 المشبهة كمن تعرف ان هذا البيان يجري في الاستطاعة  
 اعرفه فان في الاستطاعة اعرفه بيان واعرف لاطافة  
 المشبهة وعرفا بطل ما من



عن اهل الهند كرسى الاصل ولا  
يصل الى الهمز وكافا والهمز  
المساوي اصل المسامو خطا جهلا

على ذكر شبه الغرة بالصبح لانه كاصل واذا عكس عدترك كاصل لزيادة الما لغة  
**قوله** وحمل الشبه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد يناقش في جعل السكاك  
مدا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك انه ذكر وجه الشبه الذي لا يكون  
واحدا بل في حكم الواحد تشبيه سقط النار عين الديك والثريا بالعنقود و  
الشاه الحبلى بالحمار المشقوق النابت على راسه شجرة تاعقنا والشمس بالمرآة  
في كف لاشل وتشبيهها بالوقت فيها ذهب ذائب في مدا البيت وبين في  
كل واحد من هذه التشبيهات لحس التركيب في وجه الشبه الان تشبه الشاه  
الحمار ثم غتر اسلوب الكلام وقال وكوه الشبه في قوله كان شار النقع وفي  
قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكانا المريج وبين في كل واحد من هذه الشبهات  
في جعل لابيائ التركيب في طرف التشبيه ثم قال ويسمى امثال ما ذكر من لابيائ  
تشبيه المركب بالمركب والمدكور قبلها تشبه المفرد بالمفرد فيحمل ان يريد بما ذكر  
من لابيائ من الثلاثة بعينه تغيير اسلوب وبيان تركيب لاطراف فيها دون  
ما قبلها والظاهر ان تشبيهها بالوقت فيها دون ما قبلها والظاهر ان تشبهها  
ذهب ذائب من تشبيه المفرد المقيد او غير المقيد بمفرد مقيد كتشبيهها  
بالمرآة في كف لاشل او من تشبيه المفرد بالمركب واما جعله من تشبه المركب  
بالمركب فمستبعد قطعاً **قوله** ولا يحسن ما عني شاع وذلك ان قوله معمر بقديره  
ليل معمر كما مر به فيه تعدد وشأته تركيب **قوله** اما تمثيل وسوما الى التشبيه  
الذي وجهه وصف مخرج من متعدد امر بن وامور كما مر من تشبيه الثريا في  
لا يحسن ان المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد في  
التشبه لاكونه مركباً من متعدد سوا جرائه كالتشبيه الش فاورد في مثاله تشبيه  
المفرد بالمفرد الا ترى ان المقدم رده على السكاك في عدة الممثل على سبيل الاستعارة

لا يقتضي كونها الا متزام من متعدد كلوا العدد وكون المتعدد في كل طرف والتشبيه غاية الا  
ان لا يكون المتعدد مركبا من المتعدد فلا يلزم ان لا يرجع المتعدد  
بالتشبيهات التي اظهرها مقوله اذ يجوز ان يجعل جبه  
الشعبة الهيكلة الحاصلة من اجتماع اشياء معدودة  
المعارضة لها الموجودة منها







التشبيه المقم قال ابو الحسن هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولونا وحركة دميته **قوله**  
فعلى هذا سبب لا يصل قرب من حين الماء سدا يوحده بعض النسخ وانما قال قرب  
من ذلك لان السبب سعاد لصفه لا يصل وشعاع الشمس فيه وكافاه الى  
لا يصل قرينه لها **قوله** لاجراء على المشبه مع حذف كلمة التشبيه اجراءه عليه اعم من  
ان يكون باستعماله فيه او يحمله عليه واثبتا معناه له فيتناول الاستعارة  
المستفاد عليها واختاره هذا السبب ايضا وقد صرح به فيما بعد حيث قال لانه لم يكر  
عليه لا باستعماله فيه ولا باثبات معناه له **قوله** ولهذا قدم تعريف الحققة ولان  
المجاز **الحققة** الوجه الاول بالنظر الى معنى الجملة والمجاز والثاني بالنظر الى ذاتها  
**قوله** اذ لا معنى له عند التأمل سدا صحيح وانما لم يستأض التعريف بالمجاز الذي  
محرجه سدا القيد على تدير بعلقة بالوضع **قوله** كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل  
لتناول المفرد المركب او يعتمد الحقيقة الى مفرد ومركب ثم يعرف كل منها على حده  
كما فعله المجاز **قوله** فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يريد ان  
يعين اللفظ للدلالة على معناه المجازي لا يكون وضعا وانما يعين المستقاة كاسم  
الفاعل وطاره فهو وضع بطلانها على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعي اتي  
بضاطة كلية كان فعال مثلا كل صيغة فاعل من كذا فهو كذا وليس للمجاز وضع شخصي  
ولا نوعي وان وجب فيه علاه معتبره بحسب نوعها **قوله** بل ما اشار اليه بعض المحققين  
من النجاة من ان الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام قولنا الرجل مثلا  
مدل بنفسه على التعرف الذي هو الرجل وسئل قولنا سئل قام زيد مدل بنفسه  
على الاستعانة الذي هو جملته قام زيد ذكر بنحو كانه ان معنى قولهم الحرف مادل على معنى  
غيره سواء الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره واظهر في تعيين هذا المعنى  
بالامثلة التي من حملها لام التعرف وسئل فعل الش ه ما ذكره والتجاء اليه في دفع

انما هو ان المصنف قد جعل في  
الاصول صورة

هذا الحققة والمجاز

انما هو ان المصنف قد جعل في  
الاصول صورة



السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لانه ان اريد شئت معنى الحرف في لفظ غيره  
ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يحدى نفعاً في دفع ذلك السؤال بل هو  
بعينه ما قبل من ان دلالة على معناه كما فرادى شروطه بذكر معلوم وان اريد ان  
قام بلفظ الغير فهو البطلان لان كما استهيم قائم بالمكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الكلمة  
وكذا ان اريد قيامه بمعنى غيره قياً ما حققنا باطل ايضاً لما ذكرنا ولا يبرم ان يكون  
مثل السواد وغيره من الاعراض حروفاً لدلالة الهمزة على معاني اللفظ غير ما  
وان اريد بعلقة معنى الغير لزوم ان يكون لفظ كما استهيم وما يشبهه من اللفاظ الدالة  
على معان متعلقة بمعاني غير حروفاً وكل ذلك فاسد كما ترى واما كحق معنى الحرف  
على وجه يصح ذلك السؤال مسنودة ان شاء الله مع ولاستعاره النبعة  
**قوله** سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالحس كانياً في الفهم هو  
كلام لا يجدر به معالان المعترض يزعم ان العلم بتعيين من معناه لا يكون في فهم منه  
بل يحتاج الى ذكر المتعلق ايضاً ولذلك ابدلنا في بعض النسخ بقوله سلمنا ذلك لكن  
معنى قوله بنفسه ان دلالة عليه لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى كما  
وانت تعلم ان بهذا معنى لا يفهم من العبارة فيعيد تعريفنا الوضع على انه ان اراد  
بالمعنى كاصلي المعنى الموضوع له فقد لزمت الدور كما اعترف به عن قريب وان لم يرد  
به ذلك فلا بد من بيان معنى لا صاله ليتحصل معنى تعريف الوضع ثم سطر صحة  
وفساده **قوله** وقولنا معنى الظاهر او لا معنى للحيض قرينة لدفع المزاجه لا لان  
تكون الدلالة بواسطة فان قلت على مدبر المزاجه لا دلالة على احدهما بالتعيين  
فكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعاً فهي بواسطة القرينة لا بنفس  
اللفظ الموضوع قلنا مقتضى الدلالة عليه معناه كان حاصلها ومزاجه الغير كانت مانعة  
عنها حين اندفعت المزاجه بالقرينة كحقت تلك الدلالة بذلك مقتضى الذي اقتضاهما

والصالح من ان يكون معنى اللفظ  
كلها واصل الفكر والوعي  
والفكر والاشياء وعبر ذلك

هذا هو الجواب  
على ما ذكره في المتن  
من ان الدلالة على  
المعنى لا تكون  
بواسطة القرينة



منه لا بد من ان يكون له معنى  
لا يتحقق اقتضاؤه الا بالابها في من تمة المقضي وذلك  
والمشرك ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه عينه وان الجار لا يدل على  
معناه المجازي بنفسه بل بالقرينه **قوله** وحصل من سدين الوضعين وضع آخر صناعه  
تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند لاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضوءه  
للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق مفهوم واحد  
غير مجموع بينهما ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكل الصادق على كل واحد منهما  
فلازم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه كحل منه ومنه لهذا المفهوم المشترك  
بينهما كيف ولو صح ذلك لا يمنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولزم عند  
اطلاقه ان يتردد بين المعاني السله اعني المفهوم الكل وفردية واحتيج في كل واحد  
منها الى قرينه معينه فان زعم ان عدم قرينه فردية قرينه له لزم القول بانه عند  
تبادر منه ان المقصود به ذلك المعنى الكل وان اللفظ مستعمل فيه وسر باطل قطعا  
بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بمجموع المشترك او اذا كان شتا  
كافي للثال المذكور اعني القرء عند الكل وان اراد باحد المعنيين احدهما معينا في نفسه  
وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما سدا بعينه واما  
ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوصحين ويكون  
اللفظ موضوعا ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضعيين فان قلت المشترك  
اذا اطلق فهم منه جميع المعاني واحتيج في بعض ارادة احدهما الى قرينه واما الجار  
فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي فاحتيج في فهمه واراثة الى قرينه قلت  
لا تغلق لاسعد لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في فهم المعنى المراد ولذلك  
قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته تحقيق الفرق بين قرينتي الجار والمشارك واين احدهما

وليس عدم المانع من تمة المقضي واما قرينه الجار فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي  
لا يتحقق اقتضاؤه الا بالابها في من تمة المقضي وذلك  
والمشرك ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه عينه وان الجار لا يدل على  
معناه المجازي بنفسه بل بالقرينه **قوله** وحصل من سدين الوضعين وضع آخر صناعه  
تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند لاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضوءه  
للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق مفهوم واحد  
غير مجموع بينهما ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكل الصادق على كل واحد منهما  
فلازم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه كحل منه ومنه لهذا المفهوم المشترك  
بينهما كيف ولو صح ذلك لا يمنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولزم عند  
اطلاقه ان يتردد بين المعاني السله اعني المفهوم الكل وفردية واحتيج في كل واحد  
منها الى قرينه معينه فان زعم ان عدم قرينه فردية قرينه له لزم القول بانه عند  
تبادر منه ان المقصود به ذلك المعنى الكل وان اللفظ مستعمل فيه وسر باطل قطعا  
بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بمجموع المشترك او اذا كان شتا  
كافي للثال المذكور اعني القرء عند الكل وان اراد باحد المعنيين احدهما معينا في نفسه  
وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما سدا بعينه واما  
ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوصحين ويكون  
اللفظ موضوعا ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضعيين فان قلت المشترك  
اذا اطلق فهم منه جميع المعاني واحتيج في بعض ارادة احدهما الى قرينه واما الجار  
فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي فاحتيج في فهمه واراثة الى قرينه قلت  
لا تغلق لاسعد لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في فهم المعنى المراد ولذلك  
قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته تحقيق الفرق بين قرينتي الجار والمشارك واين احدهما

اللفظ مستعمل في كل واحد من المعنيين  
فلا يتردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بمجموع المشترك  
او اذا كان شتا كافي للثال المذكور اعني القرء عند الكل وان اراد باحد المعنيين احدهما معينا في نفسه  
وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما سدا بعينه واما  
ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوصحين ويكون  
اللفظ موضوعا ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضعيين فان قلت المشترك  
اذا اطلق فهم منه جميع المعاني واحتيج في بعض ارادة احدهما الى قرينه واما الجار  
فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي فاحتيج في فهمه واراثة الى قرينه قلت  
لا تغلق لاسعد لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في فهم المعنى المراد ولذلك  
قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته تحقيق الفرق بين قرينتي الجار والمشارك واين احدهما

المجازي انما احتج السكاكي في اراده وذلك لانه قد يكون  
اللفظ المجازي جزءا لللفظي او لا وما يثبت له فليس هذا تحقيقا  
للفرق بين المشترك وبين المجازي فطلقا  
منه كذا في الجار الصم قد لا يحتاج الى القرينه في فهم معناه  
المجازي انما احتج السكاكي في اراده وذلك لانه قد يكون  
اللفظ المجازي جزءا لللفظي او لا وما يثبت له فليس هذا تحقيقا  
للفرق بين المشترك وبين المجازي فطلقا

واحدة الحكم كونه موضوعا للقدر المشترك  
المتكلم كونه ينفرد بالخاص القاسم الى تعيينه  
تكونه مشترك بينهما  
سراج معراج



من **قوله** كلنظ الدابة فان اطلقت على الفرس الى آخره حاصله ان لفظ الدابة  
يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة له ويكون ملاحظه الديب منال لصحح إطلاق  
على ذات ماله ديب ولا ملاحظه خصوصية ذات الفرس اصلا وتارة على سبيل  
اللغوى ويلاحظ فيه خصوصية الذات وتعتبر الديب على انه علاقة مصححة لاطلاق  
على خصوصية هذا الذات ويكون ايضا مصحح لاطلاقه على خصوصية ذات اخرى  
بوحدة فيه وقد يطلق على الفرس باعتبار نقله اليه عرفا وبهذا الاعتبار لا يصح إطلاقه  
على كل ما يدب كما في الحقيقة لاصليه ولا على كل خصوصية لها الديب كما في المجاز المنفع  
على تلك الخصص بل لا يطلق حقيقة هذا الاعتبار الا على خصوصية ذات الفرس  
لانه في العرف انما وضع له رعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة وضع له لا  
لصحح الاطلاق ولا لكونه علاقة مصححة على كإطراد **قوله** واما المجاز فلان لاصطلاح  
الذي به وقع الخطاب وايضا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ان كان لمناسبة  
لما وضع له لعمه فهو مجاز لغوى وسكدا نقول في سائر الاقسام وبالجملة كل مجاز منفع  
على معنى حقيق لو استعمل اللفظ فيه كان حقيقة فكون المجاز تابعا للحقيقة كما  
على سده لاقسام كاربوع **قوله** وايضا بها يظهر النعم في بمنزلة العله الصورية لها ان  
فالجارج بمنزلة العله الصورية للنعم فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجرج  
لاخير منه ولا يتعد ان محل اليد بمنزلة المادة والنعم بمنزلة الصورة الظاهرة  
فيها **قوله** وكما ليد القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد فيكون  
اليد بمنزلة عله صورية للقدرة على قياس ما ذكره في النعم وكما ظهر ان محل اليد بمنزلة  
ماده قابل للقدرة ومنزلة صورة لها حالة فيها **قوله** والراوية في الزادة اي في  
الزود الذي كحل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر قال في الصحاح الزادة الراوة  
قال ابو عبيد لا تكون الا من جلدتين تفام بجلد ثالث ليتسع وكذلك السطيمة

كان من غير ان يكون  
اللفظ لا ان يكون

وجع

افان في الاصل والثبت بالادارة  
او او سبيل او او



الخصائص السبع

وجمع المزايدة والمزايد وأما المزدود فهو ما يحمل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر  
 ولجمع المزاود وقال أيضا الراوية البغية أو البغل أو الحمار الذي يستق على ظهره والعام  
 سمي المزايدة راوية وسو جاز على كاستخارته وكأصل ما ذكرناه فظهر أن تفسر المزايد  
 بالمروءة غير صحيح لأن المزايدة ظرف الماء الذي يستق به على الدابة والمروءة ظرف الطعام  
 المذكور وليس حامله سمي راوية فلا يطلق الراوية على المروءة حجازاً إنما يسمي الراوية  
 حامل المزايدة ويطبق عليها حجازاً **قوله** نحو أني أرا في أعصر حمراً أي عصيراً يؤل إلى الخمر  
 الطاهر أن سأل أعصر عنياً كما ذكره بعض كتب أصول الفقه وجعل من تسمية الشيء باسم  
 غايته وعلى في الكتاب فالمعنى استخرج بالعصر حمراً أي عصيراً يؤل إليها **قوله** فالأسد مثلاً  
 إلى لا يعنى به أن لفظ الأسد يستعار لمفهوم الشجاع مطلقاً أعم من أن يصدق على  
 دات الحيوان المفترس أو غيره كما يدل عليه قوله أولاً أنها تستعار للشجاع وثانياً  
 ولا شك في انتقال الدمن من الأسد إلى الشجاع والأفلا مشاركة من المعنى الحقيقي  
 والمجازي في صفة بل تكون المعنى المجازي عارضاً للمعنى الحقيقي وغيره ولا تشبيه هناك  
 أصلاً فلا يكون استعارة بل مجازاً أو مسلاً وإنما يعنى أن لفظ الأسد يستعار للرجل  
 الشجاع مثلاً ويكون الاشتغال من معنى الأسد الحقيقي إلى مفهوم الشجاع ومنه إلى معنى  
 الرجل الشجاع فأول اشتغال من المعروف إلى العارض المشهور اتقاه به وهو ظاهر  
 كل غالباً والثاني اشتغال من مفهوم العارض إلى بعض مفعولاته من حيث هو معروف  
 له وليس كالأشغال الأولى في الظهور والكلية بل يحتاج إلى معونة المقام والقرينة **قوله**  
 وإذا كان ذلك الغير مما يصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالأدمن منقول إلى لا شك أن  
 سداً كاشتغال أيضاً يحتاج إلى معونة المقامات والقراين كالاستعارة وسائر المقامات  
 فالجواب الحقيقي ما أشار إليه بقوله وبالجملة إذا كان بين الشئين علاقة ويريد به  
 أن اللفظ إذا أطلق على غير ما وضع فلا بد أن يكون بحيث ينقل الدهن من المعنى الحقيقي

الاطهر أن تسمى على المرسل ولعل  
أرادوا الاستعارة المعنى للعدوى

فصل في الكبر والاشغال والخصائص  
بعض كلامه كلام السامع

لا بد من الكلام في سبع الاستعارات







كلما ان قصد الدار ومع هو اسطى الحمار  
اعسا والفساد ان كثر الفساد لما لم يلاحظ  
الاملاط الدار فلا يحسن على الحمار ولقد اقال الط

متعلقة بها واذا قيل ريد اسد فان كان لفظ اسد مستعملا في معنى رجل شجاع كالاسد  
وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل في لفظ المشبه به كما ذكره الشارح  
فاما ان يراد برجل شجاع مفهومه كما موالت من استدلاله سعلق الجارية ومن  
وقوعه محولا فلما معنى لتشبيهه بالاسد كما لا يخفى على احد واما ان يراد به ذات ما  
بهم مشبهه بالاسد فيكون الكلام مسوقا لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبه  
بالاسد وان كان مستعملا في معناه الحقيقي كان سياق الكلام لاثبات شبهة  
بالاسد واذا اردت ان يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل في قولك  
بالفارسية ردي مجو شيرت ريد وقولك شيرت ريد فان التشبيه الاول  
راجع الى ذات ما وفي الثاني الى ريد واما اخرنا ريد في المثال الاول لانه لو قدم  
احتمل الكلام رجوع التشبيه الى ريد بناء على ان الخبر قد شبه المفهوم ولا معنى لرجوعه  
اليه واما في المثال الثاني فتاخير الموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير  
ولا شك ان قولنا ريد اسد واسد ريد بمنزلة قولنا ريد شيرت وشيرت ريد  
فيكون سياق الكلام لتشبيه ريد ويكون الاسد مستعملا في معناه الحقيقي كما ذكره القوم  
فاذا قلت ريد اسد حسن تقديرا داة التشبيه لان الظاهر دعوى التشبيه لا الاتحاد  
ولا الحمل واما اذا قلت ريد اسد لم يحسن تقديرا لان اللفظ دعوى حمل اسد عليه وانه  
فرد من افراده مندرج تحت مبالغه فلو قدرت فالت المبالغة في بلشه مراتب لا في  
ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا كقوله ريد اسد واسد ريد اسد الثانية  
ادعاء انداجه تحت اسد وكونه فردا من افراده كقولك ريد اسد الثالثة  
جعل انداجه تحت امر اسد كقولك ريد اسد ايرمي فالاول تشبيه اتفاقا  
والثالث استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترققت عن مرتبة صريح التشبيه حيث  
سبق الكلام ظاهر الكونه فردا منه لا لاثبات شبهة به ولم يبلغ درجة الاستعارة

من لفظ الاسد  
كلما ان قصد الدار ومع هو اسطى الحمار  
اعسا والفساد ان كثر الفساد لما لم يلاحظ  
الاملاط الدار فلا يحسن على الحمار ولقد اقال الط  
كلما ان قصد الدار ومع هو اسطى الحمار  
اعسا والفساد ان كثر الفساد لما لم يلاحظ  
الاملاط الدار فلا يحسن على الحمار ولقد اقال الط  
كلما ان قصد الدار ومع هو اسطى الحمار  
اعسا والفساد ان كثر الفساد لما لم يلاحظ  
الاملاط الدار فلا يحسن على الحمار ولقد اقال الط

المراد انما لم يعد راصلا  
وكان القصص ان زيدا  
فرد من افراد الاسد  
صليته وكان الاسد مستعملا  
في معناه والاسد مستعمل  
واحدة مستعمل في المعنى  
فقد ترققت عن مرتبة صريح التشبيه حيث  
سبق الكلام ظاهر الكونه فردا منه لا لاثبات شبهة به ولم يبلغ درجة الاستعارة







الشيء ان لم الحرف فان  
ذكر الاستعارة كقول  
عمر الشيبه

اسد في ريد اسد وفي ريد اسد في الشجاع مستعمل في معنى واحد قد احتار  
ان الثاني شبيه حيث قال والط ان مثل مذا من باب التشبيه فالاول كذلك  
ايضا **قوله** وتكمل النفس عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعمل  
في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعا ولا يفوت الا المبالغة  
الشبهة هذا كلام جيد فان المدار في الفرق بين الاستعارة والتشبيه اذا تردد  
بينهما ان اسم المشبه به ان كان مستعملا في معنى المشبه كان استعاره وان كان  
في معناه الحقيقي كان تشبيها وعلامته كونه مستعملا في معنى المشبه اي ومن لوازم استعماله  
فيه ان يصح وقوع اسم المشبه موقعا فاذا اسل هذه العلامة كما في راسن شهادة الفطحة  
السليم بعد التامل فيها انتفى كونه استعاره وكان تشبيها سواء كان المشبه مذكورا  
بالفعل او مقدرا في نظم الكلام او لا يكون مذكورا ولا مقدرا نعم يجب كون المشبه مرادا  
في معنى الكلام وان لم يكن تقديره في نظم على وجه الاحتل نظام وسيرد عليك فيما ستقبله  
مزيد توضيح لذلك ان ثبانه **بقوله** وانما كانت تبعه لان الاستعارة تعتمد <sup>الشبهة</sup>  
والتشبيه يعتمد كونه المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه <sup>الشبه</sup>  
الشبه بعض ملاحظة ان تصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركه المشبه به في وجه <sup>الشبه</sup>  
ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة ان تصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركه المشبه <sup>الشبه</sup>  
وجه الشبه فالاستعارة تقتضي كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما  
عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون معنى مستعملا بالمفهومية صالحا لان يكون موصوفا  
ومحكوما عليه ومعاني الحروف والافعال بمنزلة عن الاستقلال وصلاحيته كونها موصوفة  
ومحكوما عليها فلا يصور حرمان الاستعارة فيها اتصاله وتحقيق المقام على ما ينبغي استدعي  
بسطا للكلام في تحقيق معنى الحرف والفعل فنقول والله المستعان اعلم ان نسبة البصرة  
الى مدركاتها كنسبة البحر الى مسمراته وانت اذا نظرت المرأة وشاهدت صورته فيها

لانه المقصود الاصل من التشبيه  
والمدح من التشبيه اسباب  
الاتصاف بوجه الشبه والمشاركة  
مع المشبه به



فلك سناك حالتان احديهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشامدا اياها قصد اجا  
 المراهح اله في مشامدتها ولا شك ان المراه مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر  
 باصارتها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان يتوجه الى المراه  
 وتلاحظها قصد افكون صالحه لان تحكم عليها ويكون الصورة ح مشامدة سعا غلبت  
 اليها فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصر بالذات واخرى اله لا بصر الغير ففسح ذلك  
 المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة واستوضح ذلك من قولك فام ريدو  
 قولك نسبة القيام ال ريد اذ لا شك انك تدرك فيها نسبة القيام الى زيد الا انها في كاول  
 مدركه من حيث انها حالة بين ريدو القيام واله لتعرف حالها فكانها مراه فتشاهرها  
 بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها مادامت مدركه على هذا  
 الوجه وفي الثاني مدركه بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها فظهر على الوجه  
 كاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التبعية عن المعاني  
 الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية كحتاج الى التبعية عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا يستقل  
 بالمفهومية اذا تمهد سدا فاعلم ان را بندا مثلا معنى سوحاله لغيره ومتعلق به فاذا  
 لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لان الحكم  
 عليه به ويلزمه ادراك متعلقه احوالا وتبعاه وهو بهذا الاعتبار مدلول للنظا  
 ولك بعد ملاحظة على سدا الوجه ان تقيده بمعلق مخصوص مقول مثلا ابتداء سير البقرة  
 ولا حركه ذلك عن الاستقلال وصلاحيه الحكم عليه به واذا لاحظ العقل من حيث  
 سوحاله بين السير والبقرة وحده اله لتعريف حالها كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح  
 ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وسدا معنى ما قيل  
 ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء  
 معين مخصوصه والنسبة لا تسع الا بالملسوب اليه فمالم يذكر متعلق الحرف لا التحمل

ينبغي ان يعلم انه ليس المراد بالمتعلق في الكلام  
 الباطنة المحسوسة المشهورة فانه لا يستلزم  
 ما يتعلق به ادراك المحسوسات والمعاني  
 الجزئية المتعلقة بها فخرج كثير من معاني  
 المرون والافعال كما في استغنى العلم مثلا  
 بل المراد ما يتناول الحقيقة النطقية اي  
 العقل المنطقي المتعلق بالسلوكات  
 في حصيل العلوم والادراكات



من ذلك النوع هو مدلول الحرف لاني العقل ولا في الخارج وانما تحصل متعلقه

من ذلك النوع هو مدلول الحرف لاني العقل ولا في الخارج وانما تحصل متعلقه  
سعلقة وسواء حصل ما ذكره الشرح ان الحاحب شرح ايضا الفصل حيث قال  
الضمير ما دل على معنى في نفسه رجوع الى معنى اى ما دل على معنى باعتبارها في نفسه وبالنظر  
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر  
خارج عنها ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار  
متعلقه لا باعتبارها في نفسه انتهى كلامه فقد اوضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب بحصول  
به معناه في الدرس اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو الملاحظ فعدم  
استقلال الحرف بالمعنوية انما هو لغرض ونقصان في معناه لا لما قبل من ان اللفظ  
اشترط في دلالة على معناه كما فرادى ذكر متعلقه اذ لا طائل حكمة لان سد القائل ان  
اعترف بان معاني الحرف هي النسب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشترط  
الواضح لان ذكر المتعلق امر ضروري اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان  
معنى لفظه من هو معنى كذا انما معينه الا ان الواضح اشترط في دلالة من عليه ذكر المتعلق  
ولم يشتر ذلك في دلالة لفظ لا بتداه عليه فصارت لفظه من ناقصة الدلالة على معناه ما غير  
مستقلة بالمعنوية لمقتضان فيها فرعه هذا باطل اما اولان فلان هذا الاسطر لا يتصور  
له فائدة اصلا بخلاف استراط الفرية في الدلالة على المعنى المجارى واما ثانيا فلان  
الدليل على هذا الاسطر ليس نفس الواضع عليه كما توهم لان دعوى ورود نص منه  
في ذلك ووج عن كاهنات بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك  
بين الحروف وكما سماء اللارمة كراهية والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف  
ليس الدلالة وفي تلك كراهية لتخصيل المعاني على ما قيل يحكم تحت واما ثالثا فلا يلزم  
ح ان يكون معنى لفظه من معنى مستقلا في نفسه صالحا لان حكمه عليه وبه الا انه لا يتفهم  
منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبذلك عمالا

فان قيل ما دل على معنى في نفسه رجوع الى معنى اى ما دل على معنى باعتبارها في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتبارها في نفسه انتهى كلامه فقد اوضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب بحصول به معناه في الدرس اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو الملاحظ فعدم استقلال الحرف بالمعنوية انما هو لغرض ونقصان في معناه لا لما قبل من ان اللفظ اشترط في دلالة على معناه كما فرادى ذكر متعلقه اذ لا طائل حكمة لان سد القائل ان اعترف بان معاني الحرف هي النسب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشترط الواضح لان ذكر المتعلق امر ضروري اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظه من هو معنى كذا انما معينه الا ان الواضح اشترط في دلالة من عليه ذكر المتعلق ولم يشتر ذلك في دلالة لفظ لا بتداه عليه فصارت لفظه من ناقصة الدلالة على معناه ما غير مستقلة بالمعنوية لمقتضان فيها فرعه هذا باطل اما اولان فلان فلان هذا الاسطر لا يتصور له فائدة اصلا بخلاف استراط الفرية في الدلالة على المعنى المجارى واما ثانيا فلان الدليل على هذا الاسطر ليس نفس الواضع عليه كما توهم لان دعوى ورود نص منه في ذلك ووج عن كاهنات بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف وكما سماء اللارمة كراهية والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف ليس الدلالة وفي تلك كراهية لتخصيل المعاني على ما قيل يحكم تحت واما ثالثا فلا يلزم ح ان يكون معنى لفظه من معنى مستقلا في نفسه صالحا لان حكمه عليه وبه الا انه لا يتفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبذلك عمالا

انما ذكر ما من ان الاسم وال علم معنى  
لا باعتبار امر خارج عن المعنى  
مع عدم اعتبار امر خارج عن  
العلم وال علم معنى في غيره  
باعتبار امر خارج

ان الاسطر المطبق وهو مفهوم في علم الاسطر  
الخاص بظاهره وان اردت المطبق ولا  
دلالة للمعنى عليه وان اردت الخاص  
فعدم الاستقلال بذكر المتعلق فلا معنى  
للاستراط كما مر

فائدة اسطر وهو الحرف بذكر المتعلق الخاص  
ما هو فائدة في اسطر استعمال الاسطر  
الخاص للمعاني بذكر المتعلق الذي هو  
الاسطر ففائدة الاسطر في استعمال  
وهو الاسطر في الحرف للدلالة على الكلام  
ان فائدة الاسطر في الدلالة على الكلام  
فانه يحصل في العوض بالاسطر  
يقول به

فائدة الاسطر في الحرف للدلالة على الكلام  
فانه يحصل في العوض بالاسطر  
يقول به



من له ادى معرو باللعه واحوالها ولذلك قال السكاكي لو كانت ابتداء الغاية  
وانتهاء الغاية والعرض معاني من والى وكى مع ان الابداء وكرانها والعرض  
اسماء لو كانت من ايضا اسما لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى كاسمها لها  
وانما هي معلقة معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه  
بنوع استدراهم واد قد تحققت عندك معنى الحرف بما لا مزيد عليه مطابقا لقواعد اللغة  
واقوال لائمه وما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة فنقول ان الفعل  
كما فعل الناقصه كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى  
غير مستقل هو النسبة للحكمية المحوطة من حيث انها حالة بين طرفيها والى لتعرف  
حالهما ترتبطا احدهما بالآخر ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تحصل  
الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فاما ان لفظة من موضوعه  
علما لكل ابتداء معين كخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعه وصواعما لكل نسبة للحدث  
الذى دلت عليه الى فاعل بخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية  
لم يقع محكوما عليه ولا محكوما به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات  
من اعتبار النسبة بيمينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحاذاة كالمناطق  
بالصور الازمنية والفعل لما اعتبره الحدث وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من  
حيث انها لا ينفك عنها وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة ووجب ايضا ان يكون مسندا  
باختبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وصواعما ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا  
لانه على خلاف وصوعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير  
بالمفهومية فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما عليه كما يشهد به التامل الصادق  
واما الاسم فلما كان موضوعا للمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره  
ولا بالعكس مع الحكم عليه به فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبة الى الفاعل







و محكوم عليه بوجه الشبه وبالمشاركة فيه مع الاستعارة وقد كلف ان معنى الحرف  
 من حيث هو معناه لا يصلح ان يلاحظ محكوما عليه وموصوفا بشئ فلا تصور  
 حرمان الاستعارة في الحرف ابتداء، نعم متعلقات معاني الحروف كالابتداء  
 والاشياء والطرفية والاستعلاء والغرضية معان مستقلة تقع التشبيه بها  
 وكري الاستعارة فيها اصاله ثم يبرى الى معاني الحروف لاشتغالها عليها وكذا  
 عرفت ان معاني الافعال من حيث انها معانيها لا يصلح ان يقع محكوما عليها فلا  
 كرى الاستعارة فيها اصاله بل تبع المعاني مصادرها فان قلت هل كرى في  
 بينها الاستعارة معا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق التشبيه لم يشتر معنى  
 يصلح ان يجعل وجه الشبه والاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها  
 انواع مخصوصة لها احوال مشهورة واعلم ان التعبير عن الماضي بالمضارع و  
 عكسه بعد من باب الاستعارة بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقيق الوقوع  
 ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصيب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ  
 احدهما للآخر فعلى هذا يكون الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه القرب  
 الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم شق منه قتل بمعنى ضرب مرابطا  
 والثاني ان يشبه القرب في المستقبل بالقرب في الماضي مثلا في تحقيق الوقوع  
 فيسعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدري اعني القرب موحدا في كل واحد من  
 والمشببه لكنه قيد في كل واحد منها بقيد مغاير لقيد الآخر فضع التشبه لذلك  
 وبما قررنا لك ظهران ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الحروف والافعال  
 تقع لان الاستعارة تعتمد التشبه والتشبه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه  
 التشبه او بكنهه مشاركا للمشببه في وجه التشبه وانما يصلح للموصوفيه الخلق  
 دون معاني الحروف والافعال دليل صحيح لا يرد عليه ما نقل من الشرح توجيهه

في الاستعارة في الحروف والافعال  
 لا يشترط ان يكون المشبه موصوفا بوجه التشبه  
 بل يشترط ان يكون المشبه موصوفا بوجه التشبه  
 او بكنهه مشاركا للمشببه في وجه التشبه  
 وانما يصلح للموصوفيه الخلق  
 دون معاني الحروف والافعال



ما اشار اليه من تزييفه بقوله بعد سلم صحة وسوانه قال وجه عدم صحة امران  
 احدهما ان كلاما من الحركة والزمان مع انه ليس من كأمور المتقررة الثابتة يقع  
 موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني ان المدعى سوان الحرف والفعال  
 لا تقع مشبهاتها ومقتضى الدليل سوانه تمتع وقوعها مشبهه فلا سطق الدليل على  
 المدعى اما عدم ورود الاول فلان المراد بالحقائق هو وبالذوات فيما سلف في  
 مباحث كما استفهام سوان المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما تؤمنه من بأمور المتقررة  
 الثابتة فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون كالأفعال والحروف  
 واما عدم ورود الثاني فلا اقتضا الشبهة كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه  
 يستلزم اقتضا كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه كما قرر وانما تقرر الاقتضا  
 كما دل لانه المقوم لأصلي جعله دليلا على الثاني مذا واما الصفات واسماء الزمان  
 والمكان ولا لا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها تصلح ان يقع محكوما عليها فاقال  
 في كون لا استعارة فيها تبعه ما ذكره حيث قال فالاولى ان يقال ونفصيلة ان  
 الصفات انما تدل على ذوات مبهم باعتبار معاني متعينة هي المقصودة منها ولما لم يكن  
 تلك الذوات المبهم مقصودة منها ولا مشتهرة بما يصلح وجه شبهة في الاستعارة لم تصور  
 حريان لا استعاره فيها بحسبها بل تصور ذلك بحسب معاني مصادرها المقصودة  
 منها فكانت تبعية واما أسماء المكان والزمان وكاله فانها وان دلت على ذوات  
 متعينة باعتبار ما الا ان المقوم لأصلي منها ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها  
 او بها فيكون لا استعارة فيها تبعها لها ايضا ولو قصد الشبهة والاستعارة بحسب  
 تلك الدوات لوجب ان تذكر باللفاظ داله على نفسها وهذا التفصيل التوضيح  
 الفرق بين الصفة كاسم الفاعل واخواته وبين اسم المكان واحويه فانها بعد  
 اشراكها في كونها مستقلة وفي ان المقوم لها هم منها سوان المعنى المصدري وفي كون لا استعارة

والطمان هو الانسان طار في الكل ان اللفظ المستعمل  
 معناه في مفهوم الجمع ما يجمع باعتبار تمام المعنى  
 لا يصح تحكوما عليه بل باعتبار المعنى والذات لا يعلم بهذا  
 فيها سبعة احوال المصدر من الفعل مبني  
 محب ان يكون سوان المحسوس تحكوما عليه باعتبار  
 مائة لما كان وجوده كذا ان كان كونه ذلك  
 من المعنى الذي هو كذا المستعارة  
 المحسوس متعينة على كونه محكوما عليه  
 لفظ الحرف سوانه وكحرف تحكوما عليه  
 محسوس سوانه كاستعاره ان يكون  
 ملك ما بعد له ما

كذلك الاستعارة باعتبار وقوع المعنى في معان  
 ان سوان لفظها



فما تتبعه انتم في ان الصفة لا يدل على بعض الذات اصلا فان معنى قائم  
شيء ما او ذات ماله القيام وهذا امر غير متحصل اصلا اذ الاخط العقل طلب ما  
يربط به ويجري عليه ليتبين عنده فذلك كان حقا ان لا تقع موصوفة بل حقا  
ان يقع جارتها على غير ما في اسم المكان يدل على بعض الذات باعتبار ان ذلك  
مقام معناه مكان فيه القيام لاشي ما او ذات ما فيه القيام فذلك صالح ان اخرى عليه  
الصنات ولم يصح ان يكون صفة للغير وكان في عدد كاسماء دون الصنات ولم  
به تعريف الصفة ايضا كما رعمه وسه الى غير فقال ولهذا امر حوا بان تعريف الصفة  
وذلك لا مراد اسم بذات في تعريف الصفة كما هو المبادر منه ذات ما اي مبدء لا عين لها  
اصلا وقد مر حوا بذلك فحافظوا الصفة ما دلت على ذات مبدء باعتبار معنى معين  
فلا يندرج اسم المكان في التعريف للدلالة على ذات معينة باعتبار وانما اطيننا في  
سده المباحث كل ما طابا بلشت فيها فوادك ولتستضي بها وتستفي منها في موضع  
اخرى مرادك **قوله** ثم وصفه بالغير الذي يلام العطاء اي يلامه باعتبار كثره استعماله  
فيه حتى صار كانه حقيقة له كالاذاقة في الشدايد والبلايا **قوله** وهذا يشعر كلام  
صاحب الكشاف في قوله به ينقصون عهد الله من عدم ميثاقه قال الشيخ في شرح هذا  
الموضع من الكشاف ولقد كنا في عول من اخلا اقوال القوم الى بلشت حيث فهم من كلام  
القدماء ان الاستعارة بالكناية سواسم المسببه به المذكور كناية كالسبع مثلا وصرح  
صاحب المفتاح انه اسم المشبه المستعمل في المشبهه كالمثبه المراد بها السبع ادعاء كحله  
مراد فالاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحه وصاحب كافيها انه المشبه للمضمر  
في النفس حتى فهم بعض الناطرين في هذا الكتاب لئن ان الاستعارة بالكناية هي كاطفا  
من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للمثبه وفي قولنا شجاع بفرس اقرانه كافتراض  
مع انه استعارة لفرجه لاسلاك الاقران فهو كناية عن استعارة كاسد للشجاع اذا



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين  
الذين هم خير البرية  
والذين هم خير الناس  
والذين هم خير العباد  
والذين هم خير المخلوقين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين  
الذين هم خير البرية  
والذين هم خير الناس  
والذين هم خير العباد  
والذين هم خير المخلوقين

لأننا في إرادته الحقيقة لكن المعنى بالقصد الأول هو المنسب على أنه أسد كى حتى كرافرس  
وساير بالأسد من اللوانم ما لفوروة ثم من الكناية من قسم الكناية النسبة اعنى  
اثبات كسادية للشجاع والجلبية للعهد للقطع بأنه ليس كناية عن المسكوت نفسه بل دل  
على مكانة سدة عبارة وإراد بذلك الناظر صاحب الكشف كما نقل عنه وتقف عليه  
أضا إذا تليت عليك مقاصد عباراته الكاشفة عن كاستعاره بالكناية وما قيل  
فيها أو عليها يعنى أنه فهم من الكثاف معنى آخر غير التلثة فاحث بذلك الاستعار  
قولا رابعا فذا في طنبور العول نعمة أخرى ولعمري أن نسبة هذا الفهم إليه هو عظيم  
لم ينشأ إلا عن فرط غفلة وكيف تصور فهم لهذا المعنى من الكثاف مع أن عبارة مرمجة  
في خلافه بحث لا شبهة على من له أدنى مسكة وإن شئت جلبية الحال فاستمع لهذا المقال  
وسوان صاحب الكشف قال بهذه العبارة وهو هذا المستعار بالكناية وقد حققه  
العلامة رحمه الله بوجه لم سبق فيه شبهة للناظر يريد أن العلامة حين قال وهذا من أسرار  
البلاغة ولطائفها أن سكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شئ  
من روادف فينبهوا تلك الرمزة على مكانة ونحوه قولك شجاع فترس اقترانه  
وعالم يفترس منه الناس لم تقل هذا إلا وقد نبهت على الشجاع والعالم بأنها أسد  
ونحوه قد صرح بأن المستعار هو المسكوت وإن الرادف المذكور كناية عنه كما لا تخفى على  
ذى أدراك وفي قوله حقيقة ولم سبق فيه شبهة للناظر إشارة إلى أن ما ذكره العلامة  
رحمه الله بهذه الاستعاره وأوضه غاية البيان هو الحق الصريح الذي لا شبهة فيه  
لا حد لا في كونه حقا ولا في كونه مقصودا من تلك العبارة فكأنه يشير إلى بطلان ما أخاره  
صاحب المتنازع وكما يفصح والى أن كلام جارا به لا يحتمل أن يقصد به شئ منها بل يرد  
به إلا أنهم من كلام القدماء بعينه ثم أنه رحمه الله كما هو دأب الكشف عن المعضلات  
وتفصيل المجلات أرا أن بين حال قرينه كاستعاره بالكناية وإن يرد على ما حثي

أن مكان المستعار هو المستعار له أو عارده



المفتاح ولا يوضح فيما ذهب اليه كما استعاره بالكناية ولم يخص ما ذكره ان صاحب الكشاف  
 لما جعل النقص مستوعلا في ابطال العهد علم انه استعارة فحركة حيث سببه ابطال  
 العهد ينقض الجمل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهكذا الافتراض وما عتراه  
 استعارتان معرحتان حيث شبه بطشه وقفله لا قرانه بافتراس الاسد وشبه  
 انفع الناس به بالاعتراف ثم استعمل في ايضا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت  
 اذا كان النقص ونظيره اسعارات مصرح بها قد شبه معانيها المرادة بمعا  
 لاصليه فكيف يكون كناية عن استعارات اخرى قلت سده استعارات من حيث انها  
 متفرعة عن استعارات اخرى صارت ككنايات عنها فان النقص انما شاع استعماله في ابطال  
 العهد من حيث تسميتهم العهد الجمل فلما مرل العهد منزه العهد الجمل وسمى به نرا ابطاله منزه  
 نقضه فلولا استعاره الجمل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقص للابطال و  
 على ذلك استعاره لافتراس والغزاف فانها تابعة لاستعارة لاسد للشجاع والجر  
 للعالم ولما كانت سده استعارات تابعة لتلك استعارات لآخر ولم تكن مقصوده  
 في انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك لآخر كانت كناية عنها وذلك لا ينافي كونها في  
 انفسها استعارات على قياس ما عرفت من ان الكناية لا ينافي في ارادة الحقيقة فالافتراض مع كونه  
 استعارة مصرح بها كناية عن استعاره لاسد للشجاع وظهر بذلك ان الاستعاره بالكناية  
 لا سلم من استعارة التخييل فان القرائن سده الصور استعارات مصرح بها بحقيقة  
 وليس من ان استعارة التخييل نعم القرائن في مثل قولك اظنار المنية ويد الشمال محال  
 المنية استعارات تخيلية اما على انها قد اريد بها صور متخيلة مشبهة بمعانيها الحقيقية كما فرج  
 في المفتاح والمحار كما سياتي واما على انها اريد بها معانيها الحقيقية ولا سعاره التخييل  
 سي اثبات لك المعاني للمنية والشمال على سبيل التخييل كما ذهب اليه صاحب المصباح  
 وادعى انه مدسب الجمهور وبالجملة من رعم ان الاستعاره بالكناية على مدسب القدر استلزم

مع ان الكناية يجب فيها ان لا يكون مقصودا واحدا  
 من المعاني بل قد يكون عاما لالا واحد  
 صوابه ان الكناية لا تكون مقصودا واحدا

الحمل



١٠١  
التحليل قد اخطأ، فان قلت لو كان النقص مثلاً مستوعلاً<sup>٢</sup> ابطال العهد لم يكن شئ  
من روادف المستعار المسكوت اعني التحليل المذكور انما يصح قوله ثم يرجزوا اليه مذكر  
شئ من روادف فوجب ان يكون النقص ونظائره من قرآن كاستعاره بالكناية<sup>٢</sup> مستعمله  
في معانيها للحقيقة التي هي من روادف المستعار المسكوت عنه وحيث يكون اثباتها<sup>٢</sup> للمستعار  
له على سبيل التحليل فصح ان الاستعارة المكنية تستلزم التحليل<sup>٢</sup> قلت لا مخرج باستعمال  
النقص ابطال العهد علم انه اراد بذكر الروادف ما سواهم من ان يراد به معناه الاصلي  
الذي هو الرادف الحقيقي او يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى من منزلة فان النقص  
من روادف التحليل اما اذا اريد به معناه الحقيقي فظ<sup>٢</sup> واما اذا اريد به معناه المجازي  
فلانه اذا نزل منزله المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صا<sup>٢</sup> وادفاً للتحليل ايضاً فالرادف  
على الاول مذكور لفظاً ومعنى<sup>٢</sup> وعلى الثاني مذكور لفظاً حقيقة ومعنى ادعاء<sup>٢</sup> وكلاماً  
يصح ان قرينه للاستعاره بالكناية<sup>٢</sup> ثم ان هذه الكتابة اعني كناية<sup>٢</sup> كاستعاره المكنية  
من قبيل الكناية في النسبة فان النقص ليس كناية عن المسكوت نفسه اعني التحليل بل دال  
على مكانه فمدال على اثبات التحليل للعهد<sup>٢</sup> وما فتراس<sup>٢</sup> دال على اثبات ما سواه  
للشاع قال رحمه وليس لهما كمال صاحب كرايضاح من لا استعاره في اليد ولا في الشمال  
بل التحليل<sup>٢</sup> من اثبات اليد للشمال والمكنية<sup>٢</sup> من التشبيه المضمرة النفس ولا اتكأ على  
السكاكي<sup>٢</sup> جعل اليد والمجالب وراطفاد استعاره كتحليله على معانيها<sup>٢</sup> مستعمله  
في امور متوهمه يراد جعله كاستعاره المكنية عبارة عن التشبيه المضمرة لاينا<sup>٢</sup> معنى  
لا امطلاح ولا لغة وليس هناك ضرورة<sup>٢</sup> للحجة الى ذلك فهو باطل وكذلك جعله  
كاستعاره التحليل<sup>٢</sup> المثال المذكور اثبات اليد للحقيقة للشمال على سبيل التحليل  
لا يلائم ما هو المصطلح من معنى كاستعاره في المجاز اللغوي ولا مانع من ان تجعل لفظ<sup>٢</sup> اليد  
مستعاراً للامر المتوهم كما اختاره السكاكي ولا يقدح ذلك في كونه قرينه للاستعار







صاحبه عما نسب اليه من احداث قول رابع في استعاره المكنية وفهم ذلك من عبارة  
الكشاف وانه الموصى والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للمعه  
ولولم يذكر السكاكي قوله استعمالا في الغير لكان الباء في قوله بالنسبة متعلقا بغير  
في قوله في غير ما هي موضوعة له ولكان المقم حاصله ولعله انما لعاد الغير لظهوره في الجارية  
وعرفه لعلم ان المراد هو كاول واما ذكر استعماله في التبعه اظهار المتعلق <sup>للمجاز</sup>  
الداخل في الغير وحاصل ما ذكره ان المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى غير لما  
هي موضوعة له بالتحقق مغايرة بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة  
وان اريد ما سواهم من الشخصى والنوع فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه  
موضوع بازاء المعنى المجازى وصفا نوعيا على ما بين في ما صول قد مر ان الوضع  
يعنى اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا وضع بهذا المعنى المجاز لاشخاصا ولا  
نوعيا وما ذكر في بعض كتب ما صول مبنى على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة  
على معنى من غير ان يعبر معه قيد بنفسه <sup>الرب</sup> <sup>الثان</sup> انا لانم ان التمثيل يستلزم  
بل استعارة عينية على الشبه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله مع مثلهم كمثل  
الذى استوقدنا را اعلم ان القوم عرفوا الشبه التمثيلي بما وجه منترج من متعد  
كما مر وقد اسرنا الى ان المتبادر من هذه العبارة ان وجهه منترج من عدة امور  
معتبره في طرفيه لانه منترج من عدة امور من اجزاءه ووج يلزم ان يكون كل واحد  
من طرفي الشبه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا يكون مركبا ولو اكتفى <sup>الشبه</sup>  
التمثيلي تركب وجه الشبه لقل في تعريفه ما وجهه مركب او مؤلف من متعدد  
او كالفاظ المذكورة في التوفيات بحب جملها عن طواهرها اذا لم يكن سكاك ما يوجب  
طرفها عنها والى ما ذكرنا من وجوب تركيب طرفي الشبه التمثيلي ذهب المحققون  
وبنى عليه صاحب ما يوضح اعراضه على صاحب المفتاح حيث قال ورد بان التمثيل

فعل من الاول يذكر  
السكاكي



مستلزم للتركيب المتنافي للأفراد ومن المتأخرين من حور ان يكون طرفاه مفردين  
 وتوسل بذلك الى محور افراد الطرفين في استعارة المثلثة بنا، على ان كل تشبيه  
 يمثل اذا ترك الشبه الى استعارة صار استعارة بمثله ودفع به ذلك ما عترض  
 ونحن نقول المحور الثاني مخالف للمفتاح فانه حصر الاستعارة المثلثة فيما هو مركب  
 الطرفين حيث قال ومن امثله استعارة وصف احدى صورتين معبرين من  
 امور لوصف الاخرى مثل ان خذنا ما استفتى في مسئله وردد الكلام الى ان قال و  
 هذا هو الذي نسميه الممثل على سبيل استعارة ثم يقول اذا اخبرت استعارة  
 المثلثة فيما هو مركب الطرفين وحب انحصار التشبيه الممثل فيه ايضا بنا، على امر  
 بعينه واما التجويز لاول فقد نقل له وجهان احدهما ان وجه الشبه في التشبيه الممثل  
 ربما كان منوعا من عدة اوصاف لطرفيه المفردين كما في تشبه الثريا بالعنقود  
 فالواجب فيه مركب وجهه لا مركب طرفيه وهو مردود لما مر من انه خلاص المتبادر  
 من العبارة فلا يصار اليه في التعريفات لاسيما اذا لم يكن هناك ضرورة داعية  
 اليه ولم نقل احد من تمسك بكلامه ان تشبيه الثريا بالعنقود يمثل الوجه الثاني  
 ان النزاع وجه الشبه من متعدد في طرفي التشبيه لوحده بعدد افي كل منهما  
 بحسب المعنى دون اللفظ لحوار ان يعبر عن الامور المتعددة في كل واحد منهما  
 بلفظ واحد كقوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً وهو مردود ايضا بان النزاع  
 وجه الشبه من تلك الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ كل منهما فصدافلا يصح ان يكون  
 تلك العدة معتبرا عنها بلفظ واحد فان الذين انما ينقل من اللفظ الواحد  
 الى تلك العدة اجالا بحيث لا يكون شئ منها مقص متوجها اليه في نفسه بحيث  
 الملاحظ لاجالها في تلك تصور ان نزاع وجه الشبه منها بحيث يكون لخصوص كل  
 واحد منها مدخل فيه لا يقال اذا لاحظنا ما اجالا في ضمن لفظ واحد قلنا بعد ذلك

مستلزم للتركيب المتنافي للأفراد  
 وتوسل بذلك الى محور افراد الطرفين  
 يمثل اذا ترك الشبه الى استعارة صار استعارة بمثله  
 ونحن نقول المحور الثاني مخالف للمفتاح

هذا هو الذي نسميه الممثل على سبيل استعارة  
 ثم يقول اذا اخبرت استعارة المثلثة فيما هو مركب  
 الطرفين وحب انحصار التشبيه الممثل فيه ايضا بنا، على امر  
 بعينه واما التجويز لاول فقد نقل له وجهان احدهما ان وجه الشبه في التشبيه الممثل

لا بد من السداد في العبارة مركب الطرفين لا في ذكره اوصاف الطرفين على اعسارها او اللطافة  
 على اعسارها او اللطافة  
 ان مما زاد الامر  
 او اللطافة  
 لا بد من السداد في العبارة



ان ملاحظنا صيغها ونزع منها وجه الشبه لانا نقول سى من حيث هي انها لو حط  
 بفاصلها ليست مدلوله لذلك اللفظ الواحد بل لا لفاظ متعددة بحسبها <sup>مقدرة</sup>  
 في مرادة سواء كانت مقدرة في نظم الكلام او لا كما سياتي بحقته ولا ترى ان  
 مفهوم الحيوان والناطق سلك مفصلين ملاحظين قصدا ليسا مفهوم كرايان  
 بل مفهوم مجمل لا يلاحظ فيه اجزاء قصدا واما كرايه الكريمة فلم تعتبر فيها عن طرفي  
 التشبيه بغير ذلك ان التشبيه فيها على تقدير كونها من التشبيهات المركبة سو  
 قصد المناقضة المخصوصة المفصلة فيما بعد وشيئا ما بين القصتين ليس هو ما من  
 لفظ مفرد اما التشبيه به فظ لانه غير مفهوم من لفظ مفرد المثل في قوله كمثل الذي بل  
 من جميع تلك الفاظ المتعددة واما التشبيه فلذلك ايضا لان المعنى مثلهم في اظهار كرايان  
 وابطار الكرايا الحرة القصة تلك الفاظ مقدرة في مراده ويؤيد ذلك قول صاحب  
 الكشاف في التشبيه المروق والمركب في من كرايه بانه ان الحرف العرب يا حداثيا فرادى  
 معزولا عنها عن بعض لم تأخذ سدا بحرفة واكل فتشبهها بنطايرنا وشبه كيفية حاصله من  
 مجموع اشياء قد يضامت وتلاصفت حتى عادت شياء واحدا ياحرى مثلها فان كلامه  
 سدا يدل على ان كل واحد من اجزاء الطرفين المركب ما خود على انه شىء براسه ملحوظ في نفسه  
 ثم ضم الى اخر مثله واخذ بحرته حتى صار الكل شياء واحدا و ان ما كان معزولا من لفظ  
 واحد ليس كذلك وايضا فانه حوز ان يكون مده كرايه من التشبيه المروق وجعل ذلك  
 كراشيا المشبه مع مطويا على سنن الاستقارة ولا يتصور ذلك مع كون لفظي  
 المثلين دالين على ما هو مشبه ومشبه به حقيقة ولا يخفى ان التشبيه على تقدير التركيب  
 هو مجموع تلك كراشيا التي حكم بها مقدرة وانه لا فرق بين المروق والمركب الا في ان تلك  
 كراشيا في المروق تعتبر منفردة وتشبه كل واحد منها بما يناسب وفي المركب تعتبر  
 مجموعهم ويشبه ما يناسبها تشبيها واحدا فيكون الدال على التشبيه المركب كرايه مقدرا



لفظ فان قلت من ان شاء توهم افراد طرفي الشدة ٢ سده تراه قلت نشاء  
 من ان مفهوم لفظ المثل فيها سوال قصه مطلقا و من اربهم يحكم الذات مع القصة  
 المخصوصه المفهومه من الفاظ اخر كما ان الكل في كل القوم يحكم بالقوم و لذلك صرحوا بان  
 الكل سوال القوم لكنهم اردوا اتحادا مما ذاتا لا مفهوما فان خصوصية القوم لا استفاد من  
 لفظ كل مطعا وكذلك خصوصية القصة المخصوصة المفضلة التي هي المشبه او المشبه بها  
 حصه ليست مفهومه من لفظ المثل وقس على ذلك قوله تع مثل الحمار ونظائره  
 فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في ما بين ما تيسر واحله على ما هو مشبه حقيقة  
 قلت نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظر الى اتحاد المبهم بالمعين ذاتا وهذا المقدار  
 نظر الفرق بينهما وبين قوله كما انزلناه من السماء لا يقال فلعل دعوى افراد الطرفين  
 على التوسع ايضا لانا نقول هذا لا يجدي نفعا فانه اعتراف بان طرفي التشبيه في الحقيقة  
 معنى ولفظا وسوال المط فان قلت ما الفائدة للعطى المثلين ٢ ما بين ما تيسر قلت اما  
 في طرفي المشبه به فالاسعار المركبة و حول الكاف على ما هو متحد ذاتا ما هو مشبه حقيقة  
 واما في طرف المشبه فالاشعار به ايضا و الاحتصار لان حذف تلك الفاظ المقدرة انما  
 يتوسل اليه بذكره وقد تنبأ قرناه ان الصواب هو ان طرفي الشدة المثلين كما  
 لفظا ومعنى وان تركيب الطرفين ٢ لاستعاره المشبه واجيب مطعا ومن توهم  
 خلاف ذلك فقد دل عن سواء الطريق ثم ان في قصه عريه ٢ لاستعاره المشبه انقطع  
 عنك احسن القصص ليرداد ايانا بما ذكرنا وينكشف لك بها ما رب اخرى في موضع  
 شتى قال صاحب الكشاف ومعنى الاستعلاء ٢ قوله هو اوليك على يدى مثل لتكنهم  
 من الهدى واستقرارهم عليه وتسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشىء وركبه  
 وقال من المشرق ٢ حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء ٢ مثل ان تصور و عيش لتكنهم من الهدى  
 معنى ان سده استعاره تبعية عثلا اما التبعية لم يراها اولاني متعلق معنى الحرف و

لفظ فان قلت من ان شاء توهم افراد طرفي الشدة ٢ سده تراه قلت نشاء  
 من ان مفهوم لفظ المثل فيها سوال قصه مطلقا و من اربهم يحكم الذات مع القصة  
 المخصوصه المفهومه من الفاظ اخر كما ان الكل في كل القوم يحكم بالقوم و لذلك صرحوا بان  
 الكل سوال القوم لكنهم اردوا اتحادا مما ذاتا لا مفهوما فان خصوصية القوم لا استفاد من  
 لفظ كل مطعا وكذلك خصوصية القصة المخصوصة المفضلة التي هي المشبه او المشبه بها  
 حصه ليست مفهومه من لفظ المثل وقس على ذلك قوله تع مثل الحمار ونظائره  
 فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في ما بين ما تيسر واحله على ما هو مشبه حقيقة  
 قلت نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظر الى اتحاد المبهم بالمعين ذاتا وهذا المقدار  
 نظر الفرق بينهما وبين قوله كما انزلناه من السماء لا يقال فلعل دعوى افراد الطرفين  
 على التوسع ايضا لانا نقول هذا لا يجدي نفعا فانه اعتراف بان طرفي التشبيه في الحقيقة  
 معنى ولفظا وسوال المط فان قلت ما الفائدة للعطى المثلين ٢ ما بين ما تيسر قلت اما  
 في طرفي المشبه به فالاسعار المركبة و حول الكاف على ما هو متحد ذاتا ما هو مشبه حقيقة  
 واما في طرف المشبه فالاشعار به ايضا و الاحتصار لان حذف تلك الفاظ المقدرة انما  
 يتوسل اليه بذكره وقد تنبأ قرناه ان الصواب هو ان طرفي الشدة المثلين كما  
 لفظا ومعنى وان تركيب الطرفين ٢ لاستعاره المشبه واجيب مطعا ومن توهم  
 خلاف ذلك فقد دل عن سواء الطريق ثم ان في قصه عريه ٢ لاستعاره المشبه انقطع  
 عنك احسن القصص ليرداد ايانا بما ذكرنا وينكشف لك بها ما رب اخرى في موضع  
 شتى قال صاحب الكشاف ومعنى الاستعلاء ٢ قوله هو اوليك على يدى مثل لتكنهم  
 من الهدى واستقرارهم عليه وتسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشىء وركبه  
 وقال من المشرق ٢ حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء ٢ مثل ان تصور و عيش لتكنهم من الهدى  
 معنى ان سده استعاره تبعية عثلا اما التبعية لم يراها اولاني متعلق معنى الحرف و



2 الحرف واما التمثل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منترعة من عدة امور سده عبارته  
واقول لا يخفى عليك ان متعلق معنى الحرف ه اعني كلمة على هو الاستعلاء كما ان متعلق معنى  
من هو الاستدعاء ومتعلق معنى الى هو الانتهاء ومتعلق معنى كي هو العرضية على ما صرح به المفتاح  
وقد مررت اشارة اليه ولا يلتبس ايضا ان الاستعلاء من المعاني المفردة كالهرب والقتل و  
نظايرهما وكذلك معنى كلمة على معنى مفرد اذا لا تعني به في اصطلاح القوم الا ما دل عليه  
ملفوظ مفرد وان كان ذلك المعنى مركباً في نفسه بدليل ان شئنا ان انسان بالاسدية  
مفرد بحدوثه واتفاقا وان كان كل منهما اذا احراز كيرة وقد تقدم في مباحث وجه  
التشبيه تحرر بذلك ويتهناك عليه ولما صرح بان كل واحد من طرفي التشبيه ه حالة  
منترعة من عدة امور لزمه ان يكون كل واحد منهما مركباً وحي لا يكون معنى الاستعلاء  
اصالة ولا معنى على مشهابه تبعاً في سده التشبيه المركب الطرفين لانها معنيان مفردان  
واذا لم يكن شئ منهما مشهابه ه سواء جعل احراز من التشبيه او خارجا عنه لم يكن شئ  
منهما ايضا مستعاراً منه فكيف يسرى التشبيه واستعارة من احدهما الى الاخر والحاصل  
ان كون كلمة على استعارة تبعية يستلزم ان يكون متعلق معناه اعني الاستعلاء مشهابه  
ومستعاراً منه اصالة وان يكون معناه مشهابه ومستعاراً منه تبعاً وان كون كل واحد  
من طرفي التشبيه ه مركباً يستلزم ان لا يكون معنى على ولا متعلق معناه مشهابه  
ولا مستعاراً منه لا تبعاً ولا اصالة وتسا في الارزمين ملزوم لنا في الملزومين فاذا  
جعلت الاستعارة في على تبعية لم يكن تمثليه مركبة الطرفين ولما اورد عليه سده التهمة  
سكدا منتق واصله المقامات ومحقة مبنية على القواعد لبياينة والمشهورات والى  
ان يد عن لما استبان من الحق حمدا بعد ما استيقظها فقال في الجواب ان انترج  
كل من طرفي التشبيه من امور متعده لا يسلم تركباً في شئ من طرفيه بل ما خدما ان التشبيه  
مثلاً اذا اصرع من عدة امور فلا يصح ان يلزج تمامه من كل واحد من تلك العدة لانه اذا انترج

اصدا  
وهذا الكلام من كلام البطلان

على ان تن كوران لوجه التشبيه  
المسقط من امور متعده ان  
تكونها لا حركية من الاشارة  
مده على في شكل البنية المسقط  
المسقط من غير مسقط مامل



هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه  
في كل من هذه الامور  
التي هي من جنس واحد  
او من جنسين او من جنس  
ثلاثة او من جنس  
اكثر من ذلك

سماه من واحد فقد حصل المقصود الذي هو المشبه به فلا معنى لانتزاعه من واحد احدى مره  
اخرى بل يجب على ذلك التقدير ان يكون جوا من المشبه به باخوذا من بعض تلك الامور  
وجوا آخر من بعض آخر فليدرك تركبه قطعا الثاني انهم قد اطلقوا على ان وجه الشبه <sup>الممثل</sup>  
لا يكون الامركبا وليس هناك ما يوجب تركبه سوى كونه منزها من عدة امور فانهم عرفوا  
الممثل بما وجه منتزع من متعدد فان كان انتزاع وجه الشبه من امور متعددة مسلما  
لتركبه كان انتزاع كل من طرفي الشبه منها مستلزما لتركبها لان المقصود للتركيب هو انتزاع  
من امور عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه او مشها او مشهبا به ملغاة في ذلك كلقضاء  
جوا الثالث انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من عدة امور يوجب تركبها حيث رد على  
من حوز ان يكون قوله به مثلهم كمثل الذي استوقدنا را من شدة المفرد بالمفرد فانه قال ستاك  
ومنهم من قال هذا التشبيه ليس بشبهها مفردا ولا مركبا وانما يكون كذلك لو كان <sup>اشياء</sup> شبيهة  
باشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شئ واحد بوحال المناقضة بشئ واحد بوحال المستوقد  
نارا ثم قال في الرد عليه اقول لا معنى للتشبيه المركب الا ان ينتزع كيفية من امور متعددة  
شبه كيفية اخرى كذلك فمع في كل من الطرفين عدة امور بما يكون التشبيه فيما بينهما <sup>ظاهرا</sup>  
لكن لا يلتفت اليه بل الى الهية الحاصلة من المجموع كما في قوله وكان اجرام النجوم لو اعداد  
على ساط ازرق سده عبارة وهي مصرحة بان كل واحد من طرفي الشبه اذا كان حاله منزهة  
من اشياء متعددة كان مركبا وبان الشبه المركب لا يكون طرفاه الا منتزعين من  
امور عدة فلا فرق اذن في وجوب التركيب بين ان يقال هذا شبه مركب مركب وبين  
ان يقال هذا شبه منتزع من عدة امور بمنزلة اخر من امور اخرى وهذا كلام حق لا يحوم  
حوله شك واما من هذا المعنى في ذلك الحواب فهو في الحقيقة مكابرة ويلتبس خوفا من شناعة  
الزام ولعلك تشبهى بآثار زياده كحقيق وتوضيح في البيان منقول ان قوله تعالى  
على مدى كتمل وجوا ملته احدا ان شبه الهدى بالمركب الموصل الى المقصد فثبت له



بعض لوازمه وسواء اعتلا، في طريقة الاستعارة بالكناية وثانيها ان يشبه بمسك المتقن  
 ما اعتلا، الراكب في التمكن والاستقرار وحيث يكون كماله على الاستعارة تبعه الثالث ان  
 ان يشبه منه مركبه من المتقن والهدى في مسكه به ما يتا مستقرا عليه هيئته مركبه من  
 الراكب والمركوب واعتلا، عليه ممكنا منه وعلى هذا معي ان يدرك جميع الفاظ الداله  
 على الهية الثانية ويراد بها الهية الاولى فكون تلك الفاظ استعاره بمثله كل واحد  
 من طرفها منخرج من امور متعدده ولا يكون في شيء من مفردات تلك الفاظ تعرف بحسب  
 هذا الاستعارة بل هي على حالها قبل الاستعارة فلا يكون هناك استعارة بتبعه  
 على كالا استعارة بتبعه الفعل في قولك عدم رجلا وبوجه اخرى الا انه اقترن بالذكر  
 من تلك الفاظ على كماله على لان الاعتلا، هو العدة في تلك الهية اذ بعد ملاحظه مدسب  
 الى ملاحظه الهية واعتبارها فجعل كماله على محو قران من احوال قرنيه داله على ان الفاظ  
 الاخر الداله على سائر اجزاء تلك الهية مقدرة في ارادة قد دلها على سائر اجزاء،  
 قصد كما قصد الاعتلا، بكلمه على ولا امتناع لان يقال استعيرت كلمه على وحدها من الهية  
 الثانية ليست معنى على ولا متعلق معناه الذي سرى الاستعارة منه الى معناه والهية الاولى  
 ليست مضمومه منها وحدها فكيف يستعار من الثانية للاولى فان قلت لما كان معنى  
 الاعتلا، مستلما لفهم المتعلق والمعلى عليه كانت كالتكلم على داله على مجموع الهية فلا حاجة  
 الى تقدير الفاظ اخر قلت هم المعلى والمعلى عليه من الاعتلا، انما يكون تبعا لا قدرا  
 وذلك لا يكتفي في اعتبار الهية بل لا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصد كالا اعتلا،  
 بهيئته مركبه منها وسما من حيث يلاحظان قصدا مدلول الفطرين اخريين فلا بد ان يكونا مقدرا  
 في ارادة واما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان تقديرهما موجبا  
 لظن ونظير ذلك مرحوبا به من ان المشبه قد يطوى ذكره في الشبيه طما على سنن الاستعارة  
 فلا يكون مقدرا في نظم الكلام فليتبين بالاستعارة ويفرق بينهما بوجهين احدهما ان  
 لفظ



المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي ولا استعاره في معناه المجازي الثاني  
ان لفظ المشبه مقدرة لا ارادة في صورة التشبيه دون استعاره كقولهم وما  
البحر ان فانه تشبيه اذ لم يرد بالبحر بل بالبحر بل اريد البحران حصصا كما يشهد  
به سياق الآية لمن له ذوق سليم واريده تشبها بالسلام والكفر بها كانه قبل السلام بحر  
فراحت والكفر بحر بل اجاح لفظ المشبه في مقدرة في الارادة دون نظم لانه يكون مغفرا  
له والشعر معترف بذلك حيث قال في تفسير قول الكشاف فتدجأ مطويا ذكره على سنن  
معنى قد يطول في التشبيه ذكر المشبه كما يطول في الاستعارة بحيث لا يكون في حكم المذكور  
والاحتياج الى تقديره في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منصوبا مراد او في الاستعارة  
منشوبا غير مراد ومصدق الفرق ان اسم المشبه في الاستعارة يكون مستعملا في معنى  
المشبه مراد به داك بحيث لو اقيم مقام اسم المشبه استقام الكلام وفي التشبيه يكون  
مستعملا في معناه الحقيقي مراد به ذلك ثم قال في قوله سدا عذب فراث سابع الى  
قوله وتري النملك فيه مواخر دلاله قاطعة على ان المراد بالبحر من معانها الحقيقية فيكون  
تشبيها لا مستوى بالسلام والكفر اللذان سما كالبحر من الموصوفين وقد حن هذا البيا  
على بعض ما دما ن قد سبوا الى ان سده مراه من قبيل الاستعارة ولا ادري كيف تصح  
امثال سواه الشرح مثل سدا الكتاب انتهى كلامه فتد انصح جوار كون لفظ مراد او منصوبا  
وان لم يكن مقدرا في تركيب الكلام واد قد كلفت ما ملونا عليك عرفت ان غير الوجه  
الثالث اعني ان يكون الاستعارة بمثابة عن الوجه الثاني اعني ان يكون الاستعارة  
تبعه مبنى على بدقيق النظر احوال المعاني المعصودة بالالفاظ المقدرة ورعاية  
تقتضيه قواعد البيان فمن ثم رئت فيه اقدام اقوام فضلووا وفضلوا فان قلت على اي  
وجه من هذه الوجوه السليمة كتمل كلام الولاة قلت على الوجه الثاني فانه حل التشبيه  
اعنلا الراكب ويعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان وجه التشبيه هو التمكن

في التشبيه المستعمل في معناه الحقيقي ولا استعاره في معناه المجازي الثاني  
ان لفظ المشبه مقدرة لا ارادة في صورة التشبيه دون استعاره كقولهم وما  
البحر ان فانه تشبيه اذ لم يرد بالبحر بل بالبحر بل اريد البحران حصصا كما يشهد  
به سياق الآية لمن له ذوق سليم واريده تشبها بالسلام والكفر بها كانه قبل السلام بحر  
فراحت والكفر بحر بل اجاح لفظ المشبه في مقدرة في الارادة دون نظم لانه يكون مغفرا  
له والشعر معترف بذلك حيث قال في تفسير قول الكشاف فتدجأ مطويا ذكره على سنن  
معنى قد يطول في التشبيه ذكر المشبه كما يطول في الاستعارة بحيث لا يكون في حكم المذكور  
والاحتياج الى تقديره في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منصوبا مراد او في الاستعارة  
منشوبا غير مراد ومصدق الفرق ان اسم المشبه في الاستعارة يكون مستعملا في معنى  
المشبه مراد به داك بحيث لو اقيم مقام اسم المشبه استقام الكلام وفي التشبيه يكون  
مستعملا في معناه الحقيقي مراد به ذلك ثم قال في قوله سدا عذب فراث سابع الى  
قوله وتري النملك فيه مواخر دلاله قاطعة على ان المراد بالبحر من معانها الحقيقية فيكون  
تشبيها لا مستوى بالسلام والكفر اللذان سما كالبحر من الموصوفين وقد حن هذا البيا  
على بعض ما دما ن قد سبوا الى ان سده مراه من قبيل الاستعارة ولا ادري كيف تصح  
امثال سواه الشرح مثل سدا الكتاب انتهى كلامه فتد انصح جوار كون لفظ مراد او منصوبا  
وان لم يكن مقدرا في تركيب الكلام واد قد كلفت ما ملونا عليك عرفت ان غير الوجه  
الثالث اعني ان يكون الاستعارة بمثابة عن الوجه الثاني اعني ان يكون الاستعارة  
تبعه مبنى على بدقيق النظر احوال المعاني المعصودة بالالفاظ المقدرة ورعاية  
تقتضيه قواعد البيان فمن ثم رئت فيه اقدام اقوام فضلووا وفضلوا فان قلت على اي  
وجه من هذه الوجوه السليمة كتمل كلام الولاة قلت على الوجه الثاني فانه حل التشبيه  
اعنلا الراكب ويعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان وجه التشبيه هو التمكن



ولما استقرأ واما قوله مثل لغناه بمثل اي تصوير فان المقم من الاستعارة تصوير المشبه  
 بصورة المشبه بل تصوير وصف المشبه بصورة وصف المشبه به مثلا اذا قلنا  
 رايت اسدا يرمى عدو صورته الشجاع بصورة جرأته ولما كان المقصد مراعى  
 لصور ما في المشبه من وجه الشبه قلم الممكن ولما استقرار على التمسك الذي هو المشبه  
 وانا قال ومعنى الاستعلاء مسها على ان استعارة اللفظ تابعه لاستعارة المعنى  
 ليكون منيد للبالو فان قلت قد تبين لنا مما قررت ان الصواب هو ان طرفي  
 التشبيه التمثيلي مركبا لفظا ومعنى وان التركيب واجب في استعارة التمثيلية  
 كما مرح به في المرافض وشهد به المصباح وتبين ايضا ان الاستعارة التبعية كلمة  
 على اجماع التمثيلية اصلا فاحال التبعية سائر الحروف وما في افعال وما سماء المقوله  
 بها قلت هي لا تحتاج التمثيلية في شئ منها وذلك لان معاني الحروف كلها لكونها  
 مدلوله كالفناط مفردة وكذا معلقات معانيها من حيث انها مفهومه من تلك  
 الحروف ومعاني افعال ومصادر ما وسماء المشتقة منها كلها مفردات ايضا  
 لما ذكرناه وليس شئ من هذه المعاني سمة مركبة وحاله منترعة من عدة امور فلاح  
 شئ منها مشبهه اصالة ولا تبعه في الاستعارة التمثيلية فان قلت قد يحل اجتماع  
 التبعية والتمثيلية من تقرير السكاكي في استعاره في لعل في قوله مع لعلكم يقول قلت ذلك  
 فاسد وكيف لا وقد مر في صدر الكلام بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى كل الرحي  
 ويعلم من ذلك مع باقي كلامه ان المشبه والمستعار له اصالة هو لارادة ثم يبرى المشبه واستعارة  
 سها الى المعنى المحقق لك لعل فيصير مشهبا ومستعارا منه تبعه الى المعنى المقم بها في تلك المرات  
 ونظائر ما فيصير مشهبا ومستعار له سها وكان المعنى المحقق لهذه الكلمة غير مستعمل بالمفهوم  
 وادا اريد ان يفسر عبر عنه بالرحى كذلك معناه المجازي المراد بها غير مستعمل بالمفهوم  
 وادا اريد ان يفسر عبر عنه بالارادة وكل هذه المعاني اعني الرحي ولارادة والمعنى المحقق



والمعنى المطرد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه من الشبهة اصالة ولا تبعاً  
 بمركب متشعب من عدة امور فلا يكون استعاره لعل حمله عنده لما مر من <sup>المثلية</sup> التشبيه  
 فيما ينتزع كل واحد من طرفيه من امور متعددة نعم لما كان استعاره لعل من مناه  
 للحقيق المفسر بالمرحى لغناء المجازى المفسر بارادة الله تعالى للافعال براحيازية  
 للعباد مبني على اصول المعترلة اوردتها واطنب فيها عما وسط الكلام الكتاب  
 ثم صرح بالمعنى ومقتنيا له ايضا فقال فتشبه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة <sup>الموصية</sup>  
 مع تارادة منه ان يطع باختياره كحال المرحى المحرم بين ان يفعل وان لا يفعل  
 وكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله الممكن كحال المرحى لانه اراد بالحال الذي هو  
 المشبه به المعنى الحقيق الذي يعبر عنه بالمرحى وسومعنى قام بالمرحى متعلق بالمرحى  
 واراد بالحال الذي هو المشبه المعنى المجازى الذي يعبر عنه بارادة الله تعالى وسو  
 حال قام بالله تعالى متعلق بالمكلف ولما ولى بالحال ان يضاف الى ما قام به لكنه عدل  
 عن ذلك واضاف الى المتعلق لتأنيديتين الاولى رعاية مراد في ترك التصرح بنسبته حال الله  
 به كحال المرحى والثانية لما اشار الى وجه التشبيه بين المرحى وملك تارادة فان  
 المشابهة بينهما انما هي في ان متعلق كل منهما يحمل بين اقدام واحكام ففوله مع تارادة  
 منه ان يطع متعلق ما لم يكن لا بقوله فتشبه ليودن مركب المشبه وهذه الصفة اعني  
 الممكن مع ما في خبرنا بنسبه على وجه التشبه في جانب المشبه ولذلك قوله المرحى ان يفعل  
 وان لا يفعل متعلق عليه في جانب المشبه ولم يقصد شيئا منها مركب في احد الطرفين  
 وانتزاعه من متعدد وح قد اضمحل ذلك الخيال واتضح المستقيم من المجال وان شئت  
 زيا ده توصيح في المقابل فاعلم ان قوله تعالى لعلمكم تتقون وامثاله كحمل الوجه <sup>الثلث</sup>  
 على قياس ما تقدم اما التبعة فقد كشفتنا عنها عطاءها فانت بها خيرة واما التشبيه  
 فان شئت الهية المركبة المنزعة من المرید والمراد منه وشراراده بالهية المركبة المنزعة

لا يسمي بالمالا فعال  
 الا صناديق للعباد

لا يصح ان يكون وسطها  
 لا يسمي بالمالا فعال  
 الا صناديق للعباد

كمن لا يسمي بالمالا فعال  
 لا يسمي بالمالا فعال  
 الا صناديق للعباد



من المرعى والمرعى والرمي فيكون المستعار مجموع كالاتا الدالة على الهمة المشبهة بها وقد سبق  
في محققتهما ما سوكاف وشاف لمن التقي السمع وسوشهيد واما الاستعاره بالكاهة فبمرك  
اليدوم فيها حديد ومي ان كانت مي المختار عند السكاكي حيث رد البيعة اليها مطلقا  
فقد رد على صاحب الكف بالم سبته به احد وما عليه من مزيد وستر و عليك هذا  
المعنى غير بعد ونحن نوضح كالحال في بعض صور كالأفعال ليكون لك مثالا محمدا  
منار استحيه فقول حتم الله على قلوبهم ان حمل المشبه المعنى المصدر الحقيق  
للحتم والمشبه احدث حاله في قلوبهم ما نعه من مفود الحق فيها كان طرفا  
مفرد من والاستعارة ببعته وسو الوجه لاول في الكساف وان جعل المشبه  
سنة مركبة منترعه من الشئ والحتم الوارد عليه ومنعه صاحبه من الاستعارة به  
والمشبه منه مركبة منترعه من القلب في الحالة الحادثة فيه ومنها صاحبه عن الاستعارة  
به في الامور الدينية كان طرفا المشبه مركبين والاستعاره بمثله قد انصر  
فيها من الفاظ المشبه به على ما معناه عمدة في تصوير ملك الهمة واعتبارها وما في الفاظ  
منويه مرادة وان لم يكن مقدوره في نظم الكلام وليس ينكر استعارة بتعديلا على ما يقر  
فيما سبق وسو الوجه الثاني في الكثاف والفائده في الاقتصار على بعض الفاظ الاقتصار  
في العبارة وكثير محتملاتها بان محل تارة على التبعه واخرى على التمثيل ولوضح بالكل  
لحت التمثيل الى غير ذلك من الفوائد التي ربما لاحت لك في مواردنا اذا فكر فيها  
وان قصد كرايه الى مشبه قلوبهم باشتيا محتومه وحمل ذكر الحتم الذي هو من روادف  
المستعار المسكوت عنه عساه عليه ورمز اليه كان من قيل لما استعاره بالكاهة والله  
المستعان في البدايه ثم ان الشئ بعد ما حوى في المباحثه من ابطالنا الاستعاره المشبيه  
التبعه صورة جريته اعني كله على كما حققنا ولشبهه مما لا منشئت به كما مضى فكر  
في نفسه براسة وقد رصوره ذلك الحرس في صورته كليه وقرر فقال لا يقال الاستعاره

احمد رسله  
احمد رسله  
صحا  
استحيه  
استحيه  
استحيه



التبعية الحرفية لا يكون ممثله لانها مستلزم كون كل من الطرفين مركبا ومتعلقا بمعنى  
 الحرف لا يكون الامور الانا مقول كليا المقدمتين في حيز المنع فان معنى التمثيل على التشبيه  
 الحالة بالحالة بل وصف صورة منترعة من عدة امور بوصف صورة اخرى  
 لا يوجب الا اعتبار التعدد في الماخذ لا في نفسه ولا في كونه متعلقا بمعنى الحرف  
 ومن السبغ ذلك بقر المفتح لاستعارة لعل لعلكم سقوطون من عبارة  
 بعينها ومنها وانت بعد خير بك تحقق ما سلف وجوب افراد متعلقات  
 معاني الحروف وجوب تركيب ما مترع من امور متعددة يعلم سقوط متعديه  
 مع سقوط الامر في لا خفاء وعبارته من محله ايضا فان قوله بل وصف صورة  
 صوابه ان يقال بل صورته فان المشبه مثلا هو الصورة المنترعة لا وصفها فلفظ  
 الوصف مستدرك في الموصوعين في خلاف ما في عبارة المفتح حيث قال ومن  
 كما مثله استعاره وصف احدى صورتين منترعتين من امور بوصف الاخر فانه  
 اراد بوصف الصورة العبارة الدالة عليها فكانه قال ان توقع عبارة احدى  
 الصورتين مكان عبارة اخرى وقد مرح بذلك حيث قال تشبيه صورة برد وندا  
 بصورة برد انسان ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به رؤا للمبالغة  
 في التشبيه فكسوبا وصف المشبه من غير تعبير فيه واما قوله ومن البين وعدتيا  
 انه حال فاسد لا يفسد على من له قدم صدق في القواعد البينانية واعلم ان الفاعل  
 اليميني توهم اجتماع التبعية والمثلية من عبارة المفتح لكنه لم يبرح بان طرفي تلك  
 المثلية يكونان منترعين من امور عدة حتى الفساد وفي كلامه والشم به قلده  
 في ذلك وراده ما اظهر فساد فثبتت انت في رعاية القوانين ولا يمكن من الخلل  
 الذين يحسبون انهم يحسنون صعا وما يدل على ان الترخيص ليس من المحار  
 قد مرايا الى ان صاحب الكسف جوز الترخيص كونه حقيقة ومحار كما في خصوصية



الاستعارة بالكناية فله ان ما اول عبارته الكساف بان المراد او برشح فقط فان ما اول  
مع كونه ترشحا في الجملة استعاره ايضا وان كانت تابعة لا استعارة الجبل للعهد  
فلما فرق بين المعيد والمجموع والمشيبة هو الموصوف والصفة خارجة عنه اله هذا الفرق  
لا يحوي نفعا لان المشبه اذا كان هو المقيده بوصف كان ذلك الوصف من بنية  
ولا يتم ذلك التشبه الا بملاحظة فلا يكون ذكر الوصف يقويه وترتبه للمبالغة  
من التشبه ولا ينبغي على تاسيه فلا يكون ترشحا اصلا وايضا اذا كان المشبه  
هو المعيد من حيث هو مقيده فلا بد ان استعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك  
فلما تم لك الاستعارة بدون ذلك القيد فالاستعارة بالكناية لا ينبغي  
عن التحيلة لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة  
ذكر هذا الكلام لتحيل صح ما عنياتي من اعراض المم على السكاكي حيث قال فلم  
المكتني عنها مستلزمة للتحيلة لانسان الواقع عند التوم فانه ط كما تقدم تقريره  
كلام الكساف وسيد كره ولا ببيان انه مذهب السكاكي فانه لم يدسب الى ذلك كغيره  
ايضا قد ذكر في كتابه ما يحصل به التقصص عن هذا اعراض تقرير النفس ان لفظ  
المنية لا جعل مرافا للشيء الموت فانه بطريق المجاز وطعا واحدا المترادفين لالحا  
صاحبه في لونه حقيقتا او محازا اذا استعمل في معنى واحد سلمنا جميع ذلك  
لكنه لا يقتضي حاصلا ان الترادف لا يوجب ثبوتها فلا يكون لفظ المنية مستعملا في  
غير ما وضع له كحتمقا وذلك لان ادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له كما انه  
لا يجعل غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصريح بها مد اغايه ما يمكن  
في توجيه كلامه على ما فهموا وفيه ما فيه قال فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكره هو لا  
الا عدم كون لفظ المنية حقيقيا بناء على اشتقاقه من الحيثية معنى انه مستعمل فيما وضع  
له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم

وما هذا الا مجموع المعيد والمقيده

٣٠ ان من الصور سرور ما هو المراد من  
صوره اطلاق الاسم على الرجل السماء  
سوى كونها اسم لفظ الاسم والسماء  
الاسم هو الصور الى الصدوق عليه السلام  
الصوره المسند اليه ادعاء كونه حقيقيا  
المسند من جملة السمع لا سماعي كونه  
موضوعا له لا خارج عن كونه موضوعا له



كونه مجازا وانما قال على تقدير تسليم ما ذكر اشارة الى ان لفظ المشبه في قولك اظفار لثنية مستعمل فياوضح  
 من حيث انه كذلك محققا واما ادعاء كون الموت سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع كادعائي هو جمع الموت  
 فجار مع ذلك ملاحظ كونه موضوعا له **قوله** والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارا  
 المشبه به اراد بها المعنى المصدري لا المعنى عليك ان يفسر الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري بذكر  
 المشبه وارا ادة المشبه به يفهم منه ان المستعار مولف لفظ المشبه كما ان تفسير الاستعارة المصرفة  
 بالمعنى المصدري بذكر المشبه وارا ادة المشبه يفهم منه ان المستعار مولف لفظ المشبه  
 اللهم الا ان يقال المراد ان الاستعارة بالكناية هو تقدير اطلاق المشبه به على المشبه  
 وذكر المشبه وارا ادة المشبه به ادعاء يفهم من الجراول ان المستعار مولف لفظ المشبه  
 لكن دعوى ارادة امثال هذه المعاني في التعريف مما لا يلتفت اليه قطعا واما قوله  
 وقد مر بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك فهو اشارة  
 الى قوله ويسمى المشبه به سواء كان المذكور او المتروك مستعارا منه واسم مستعار او  
 المشبه مستعار له والحق ان الكلام السكاكي في هذه الاستعارة محمل فان فركه من ذلك  
 ان يكون المستعار في المكنية مولف لفظ المشبه به كما هو مذموب السلف وتعيينها بما ذكر  
 ومثله ايا ما ماله غير منخره بعض ان يكون المستعار الذي هو مجاز لغوي لفظ المشبه  
 وفيه كلف كما مضى وعده مجازا مستلزم كون المصرفة حقيقة كما مر آنفا وغاية ما يفرق  
 به ان في المصرفة تصور غير الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل واحد منهما ما هو خارج عن  
 الموضوع له وما اعتبر في الخارج كان خارجا فيكونان مجازين فامل **قوله** واختار رد  
 الى المكنى عنها بجمل قريتها مكنيتها عنها والتبعه قريتها فاذا قلت نطقت الحال  
 بكذا فالقوم على ان في نطقت استعاره نابغة لا استعاره النطق في الدلالة او لا ثم اشتق  
 منه نطقت بمعنى دلت وذكر الحال قريته لتلك الاستعارة وعند السكاكي ان استعارة  
 بالكناية عن الحكم وان نسبتة النطق اليها قريته لا استعارة المكنى عنها وانما هذا مرد

وفي العامل ان في المكنى لا تصور الموضوع له  
 الا تصور الدلالة على انه من جنس السبع مثلا  
 وعلم بعد ذلك ان لفظ المشبه به المكنى  
 مسمى في المصنوع لا الصورة ومسمى  
 في المصنوع ان المشبه المصنوع  
 تصور السبع انهم عامة الامور  
 سر وان تصور المصنوع في الصورة  
 السبع



الى المكنى عنها لعل اقسام يكون اقرب الى الضبط كما مر به ورد عليه صاحب الكشف بان قد يكون  
 المصدر هو المقم الاصل والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقما بالغرض والاستغناء  
 يكون سعيه كما في قوله نقرى الرياح رياض الحزن **قوله** اذا سرى النوم في الاجفان  
 اي قاطا فان التشبيه انما يحس اصاله بين صوت الرياح عليها وبين النقرى ولا الحسن التشبيه  
 ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين ما عاظ والطعام  
 نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه  
 بين الهبوب والنقرى تبعا لشي من هذه التشبيهات فلا يصح رد التبع الى المكنى  
 عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه المتعلق غرضا اصليا وامرا جليا ويكون  
 ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا في محل على الاستعارة بالكناية لقوله لا ينقضون  
 عهد الله فان تشبيه العهد بالحل يستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل  
 وفي متعلقة على السوية في جاز ان جعل استعاره تبعيه وان جعل مكنيه كما في قوله نطقت  
 الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمسكلم ابتداء مستحسن ومطهر انما  
 اختاره السكاكي من الرد مطلقا مردود **قوله** هذا كلامه ولا اساس له كلام السكاكي قال  
 رد هذا الكلام في حاشيته هذا الموضع اما اول فلان قوله استعاره المحيلة ليست  
 نطقت بل في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعاره بالكناية والمحيلة عنده  
 محب ان يكون ذكر التشبيه واردة التشبيه لا تحقق له لا عقلا ولا حسا واستغناء وما  
 في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقه محالا ينبغي ان يحسن على احد اقواله قوله بان  
 جعل لها لسان اشارة الى ان الاستعاره المحيلة ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار  
 ان جعل لها لسان وقد مر بذلك فقال اذا قلنا نطق لسان الحال وارادنا باللسان <sup>الصوره</sup>  
 المحيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان لا لسان فلان من استعاره المتكلم للحال في <sup>استعاره</sup>  
 مكنى عنها والمحيلة اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون المحيلة <sup>عباره</sup>

عنه استعاره بالكناية هو المعنى  
 الاصل والسعي تابع لها وموسع  
 عليها عند الكلام كما في قوله  
 المعوم والسكاكي



هذا هو الوجه الثاني في استعارة الكناية عند السكاكي استعارة كحيلة  
 بل الط من كلام المحب انه جعل اعراض المص باعتبار لطفت مثلا اعم من ان يكون في لطفت لسان  
 الحال او في لطفت الحال فدفع كراول بوجود الحيلة في اللسان وان كانت لطفت حقة  
 ودفع الثاني معط او دفعها معا بان المكينة لا يستلزم الحيلة بل الامر بالعكس قالوا اما  
 ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شي من لوازم المشبه  
 والثرم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل الاستعارة الحيلة قالوا قد ظهر ان  
 الاستعارة بالكناية لا ينفك عن الاستعارة الحيلة على اعلية مساق كلام السكاكي  
 وسد امرح في ان المكينة عنها مستلزمة للتخييل اذ قد مرح فيما قبل بان التخييلية توجد  
 بدون المكينة كما في قولنا في اطفال المنيه الشبيهة لسبع وغير ذلك من امثلة التي اورد  
 واما ثالثا فلانه قد مرح السكاكي بان لطفت في نطق الحال امر وسمى كانه طفا  
 المنيه وسد امرح في انه استعارة كحيلة وبالجملة جميع ما ذكره مخالف امرح كلام المفتاح  
**قوله** وبه لشعر لفظ المفتاح حيث قال فالحكم بما صلي لقوله ربك في جاد ربك مولجروا اما  
 الرفع في جاد وحيث قال فالحكم بما صلي للقرب في الكلام مولجروا المضرب مجاز **قوله** ويكون  
 من باب الكناية وفيه وجهان الصواب ان يقال ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من  
 المدسب الكلامي وهو ان يورد الحكم حمة لا يدعيه على طريقه اهل الكلام لقوله مع فلما اقل  
 قال لا اخب كما قيل ان القمر آفل وري ليس بآفل فالقمر ليس برتي يدل على ذلك تقريره  
 حيث قال اي ليس لزيد اح اذ لو كان له اخ لكان لذلك سراح اخ سوريد وحيث قل  
 والمراد نفى مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ المقدر انه موجود ولو جعل  
 سد الوجه ايضا كناية لم يكن في الحقيقة وجه آخر غير الثاني بل لا يكون اختلاف الا في العبارة  
 بيان ذلك ان كراول ح كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المثل واريب نسبة الى المثل  
 والثاني ايضا كناية في النسبة حيث نفى ثبوت مثل لمثله واريب نفى ثبوت مثل لمثله فجمعها

الط من قوله والوجه ان  
 كناية استعارة السكاكي  
 ما على

على هذا الوجه السكاكي في كلام السكاكي  
 حسب جواز وجود الكناية بدون  
 الحيلة في امرح الرسم وكيفية  
 اعراض المص واداء على سبيل  
 عمر سدرح لعمول الم فانه



هذا هو الكلام الذي هو  
في المتن من كلامه  
في قوله تعالى  
والمؤمنون  
الذين هم  
على صراط  
الهدى  
والذين هم  
على صراط  
الهدى

الى استعمال لفظ دال على اسما، مثل في اسما، المثل الا انه عبر عن الاول بان  
ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي المألوم وعن الثاني بان  
بان نفي المماثل عن مو على احصاء وصاد نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة واما اذا  
عمل بر اول مذسبا كلاميا فالعرق ظ لان العبارة في الكناية مستعملة في المعنى المقص  
اعني نفي المثل عنه بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي وفي مدسب الكلام مستعملة  
في معناه الاصلي وجعل ذلك حجة على المعنى المقص من غير ان يقصد استعمالها في اصلا  
فما لم يوجب حتى انهم استعملوها ومن لا يدره اعلم ان استعمال سيط اليد في الجود بالنظر  
الى من جاز ان يكون له يد سواء وجدت وصحت او سلت او قطعت او فقدت  
لنقصان في الخلقة كناية محضه لجواز ارادة المعنى الاصلي في الجملة وبالنظر الى من  
عن اليد كقوله تعالى بل يدها ببسوطا ن مجاز متفرع عن الكناية لا امتناع تلك الارادة  
فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير ان يتصور  
او بسط ثم استعمل مجازا في معنى الجود وقس على ذلك نظائره في قوله تعالى الرحمن على العرش  
استوى وقوله ولا ينظر اليهم فان را استواء على العرش استوى الى الجلوس عليه  
فمن منظور منه ذلك كناية محضه عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عليها  
وعدم النظر فمن كوز منه النظر كناية محضه عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز  
منه مجاز كذلك سلكا حقق الكلام في الكشاف **قوله** فان كان الحذف او الزيادة  
مما لا يوجب حكم لا عراب كافي قوله او كصيب **الحمد** الملح في بعض النسخ  
نقل فيه كلام راجح كالم واعتراض عليه بما لا مزية في بعضه وسوقه والمراد  
بالزيادة هو ما وقع عليه عبارة الحاجة من زيادة الحروف فلا يدخل فيها  
سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك وبعضه منظور  
ومما زعم ان ما ذكره كاصوليون من المجاز بالنقصان كقوله تعالى واسال القر

ما يدل على ان  
كل من كان في  
نظر الى الحركات  
والاعتبارات المختلفة

لا الكناية لعدم حوار  
ارادة الحمد

الاصح كسائر الاصول



والمجاز بالزيادة لقوله مع ليس كمثله شيء ليس من المجاز الذي يعتد به استعمال اللفظ  
 في غير ما وضع له يعني ان المجاز مع معنى آخر سواء اريد به الكلمة التي يحكم اعرابها  
 بحذف او زيادة كما ذكره المصنف او اريد به ما عراب الذي غفرت الكلمة اليه بسبب  
 احدهما كما دل عليه المفتاح وبيان النظر ان تراصولين بعد ما عرفوا المجاز  
 بالمعنى المشهور وردوا في امثلة المجاز بالزيادة والنقصان ولم يدركوا ان للمجاز عدم  
 معنى اخر كما ذكره صاحب المسامح ونسب السلف وزعم ان لاول ان بعد ملحقا  
 بالمجاز فالمفهوم من كلامهم ان القرية مستعملة في اسمها مجازا ولم يريدوا بقولهم انها  
 مجاز بالنقصان ان لا يهل مضمير هناك مقدور في نظم الكلام فان تراصمرا مقابل  
 المجاز عند عدم بل ارادوا ان اصل الكلام ان يقال اصل القرية فلما حذف تراصل  
 استعمال القرية مجازا فهي مجاز بالمعنى المتعارف وسببه النقصان وكذلك قوله مثله  
 مستعمل في معنى المثل مجازا وسبب هذا المجاز هو الزيادة اذ لو قيل ليس مثله شيء  
 لم هناك مجاز **قوله** بل كنايةان احدهما المطبها بنفس الصفة ومى كثرة الرماد **الثاني**  
 المطبها نسبة المضاف اليه وسوجعلها في ساحة لتفيد اثباتها له واذا قيل لكثرة  
 الرماد في ساحة العالم واريد به ريد بناء على استهارة بالعلم واختصاصه  
 في الجملة كان هناك كنايةات احدها عن الصفة والثانية عن نسبتها الى الموصوف  
 كما ذكر والثالثة عن الموصوف نفسه **اعني ريدا قوله** وقد يكون غير مذكور المثال  
 الاول اعني قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده مقدم فيه بالصفة  
 اعني الاسلام وكفى عن نسبتها بالانتفاء الى الموصوف الذي لم يذكر في الكلام  
 الاسلام في غير الموصوف والمثال الثاني اعني قوله ان لا اعتد حل الجزم وكفى  
 فيه عن الصفة اعني الكفر باعتقاد حل الجزم وكفى عن اثباتها لموصوف غير مذكور  
 في الكلام كعدم اعتداد حلها في الحكم واذا كان الموصوف غير مذكور كان

حاصل الراجح ان هذه الالفاظ  
 عن مسند فمما هي موصوفة  
 له براه

السلوله محل وقوعها على الكثرة  
 الجازي والافراد الجازي والافراد  
 في لفظ الوصف وليس كلمة احد  
 محل وقوعها على المحو والكل  
 والكسرة والجازي والافراد  
 مثل المسلم في معنى المسلم



القسم الثاني من الكناية مستلزا للقسم الثالث لما ذكره دون العكس لجوار ان يكون  
 الصفة مصحبا بها مع عدم ذكر الموصوف وقال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشيء  
 بغير لفظ الموضوع له المذكر من اجابا عن قوله فان قلت ان فرق بين الكناية والتعريض  
 قال صاحب الكشاف المعنى بيان فرق بينهما فلا يرد القرض على كناية بالمجاز وحاصل  
 الفرق انه اعتبر الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع  
 كما شارة الى ما لم يوضع له من السياق والمحقق ان اللفظ المستعمل في الموضوع له فقط هو  
 الحقيقة المجردة وبقايله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل  
 فيما لم يوضع له والموضوع له مراد بتعريفه في التعريض مما قصد ان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة  
 او مجازا او كناية والمعرض من السياق وفي الكناية العرصة يطلب مع الملكة عنه آخر  
 فالاول بمنزلة الحقيقة لكونه مقصودا والثاني هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق  
 هذا وقد سبق عارض محل المجاز في حكم حقيقة مستقبله كافي المقولات والكناية حكم  
 المصريح به كافي لا استواء على العرش وبسط اليد وكحل كالمفات في التعريض كالمعرض  
 ولا يكون اول كافي فلا ينتهي ايضا على ما اصل من عبارته واقول ذكر اول الفرق  
 بين الكناية وبين التعريض ما يقتضيه كلام العلامة بان ذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له حاطة  
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكر شيء يدل به على شيء لم تذكره يفهم منه ان الشيء المراد اول مذكور  
 بلفظ الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند التاويل ويفهم منه ايضا ان الشيء الثاني لم يستعمل  
 اللفظ والا كان مذكورا في الجملة فلذلك قال وحاصل الفرق انه اعتبر الكناية استعمال اللفظ  
 في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع كما شارة الى ما لم يوضع من السياق  
 وكلام ابن كراثر اعني قوله والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع للحق او  
 المجازي بل من جهة التلويح وما شاره يدل ايضا على ان المعنى التعريض لم يستعمل في اللفظ  
 بل هو بدلول على اشارة وسيما بل سمى بلوحي بلوح منه ذلك وكذلك تسميته تعريضا



سعى عنه ولذلك قل سواما له الكلام الى عرض اي جانب يدل على المقم وحقق ثانيا الكلام  
في الحصة والمجاز والكناية والتوضيح وقيد الحصة بالمجردة اي المفردة احترازاً عن الكناية  
اذ تدعى حصة غير مفردة حيث يراد منها المعنى الحسن ايضا او يجوز ارا دته وقد فصل الشئ  
تعريف الكناية هذا المعنى ومن ما سئل عنه وجعل اعني صاحب الكشف اعم مما ذكره اولاً <sup>حاصلة</sup>  
ان المعنى هو ان المعنى النعني مقصود من الكلام اشارة وسياقاً لا استعمالاً فجاز ان يكون  
اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي او المجازي او المجازي او المكنى عنه وقد دل به اي بالمعنى المستعمل  
فيه من تلك المعاني على مقم اخر بطريق الامالة الى عرض فالتوضيح جامع كلام الحصة والمجاز <sup>الكناية</sup>  
وقوله وفي الكناية العريضة يطلب المعنى عنه احرر يريد ان الكناية اذا كانت بعريضة  
كان سناك ورا المعنى لاصل والمعنى المكنى عنه معنى اخر معطى بطريق اللوح وكما اشار به وكان  
المكنى عنه <sup>المعنى</sup> يمر له المعنى الحقيقي كونه مقم من اللفظ مستعملاً سو فيه فاذا قيل المسلم من <sup>المعنى</sup>  
من لسانه ويده واريد به التوضيح سعى براسلام عن مود معين والمعنى لاصل <sup>المعنى</sup> انصار الاسلام  
فمن سلوا من لسانه ويده وطره انتفاء براسلام عن المودى مطلقاً وهذا هو المعنى المكنى عنه  
المقم من اللفظ استعمالاً واما المعنى المعروض المعنى من الكلام سياقاً فهو <sup>المعنى</sup> لا  
عن المودى المعنى هكذا سعى ان يحقق الكلام ويعلم ان الكناية بالنسبة الى المعنى المكنى عنه  
لا يكون ترضاً قطعاً ولا لزم ان يكون المعنى المعروض قد استعمل في اللفظ وقد ظهر بطلانه  
وبهذا الجار والحصة بالنسبة الى المعنى الحسن والمجازي لا يكون ترضاً ايضا وقوله وقد  
لما عني ان المجاز سبب كثر لا استعمال قد يصير حصة عده وذلك لا يخرج عن كونه مجازاً او مستعملاً  
في غير موضع له نظر الى اصل اللفظ وكذلك الكناية قد يصير سبب كثر لا استعمال في المكنى عنه بمرارة  
التضخيم كان اللفظ موضوع بارائه ولا يلاحظ هناك المعنى لاصل فتستعمل حيث لا تتصور فيه  
اصلاً كالاستواء على العرش والملك وسط الداء الجواد ولا يخرج بذلك عن كونه كناية  
في اصله وان سمي مجازاً منعاً على الكناية وقد سبق بحقيقة وكذلك التوضيح قد يصير بحث



122  
كون الالفاظ فيه الى المعنى الموعوض به كانه المقصود الاصل والمستعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك  
عن كونه تعرضا في الظاهر كقوله تع ولا تكونوا اول كافره فانه تعرض بانه كان عليهم  
ان يؤمنوا به قبل كل واحد وهذا المعنى الموعوض هو المقصود كما اصيله دون المعنى الحقيقي  
واذا قدر وان اللفظ بالقياس الى المعنى الموعوض به لا يوصف بالحقه ولا المجاز ولا بالابه  
لفقد ان استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشترطه في تلك الامور فقول السكاكي ان المعنى  
قد يكون تارة على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى  
الموعوض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الوم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح  
وايده بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية  
وقد غفل عن مستنعات الرايكب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة  
فنها ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة بتعالا ان اصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى  
الموعوض به وان كان مقصدا اصليا الا انه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه  
وانما قصد اليه من السياق كجمل التلويح والاشارة وقد صرح ابن بري بان التعريض لا يكون  
حقيقة المعنى الموعوض به ولا مجازا حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي  
او المجازي حيث قال فانه تعرض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وقد اشار الى انه  
لا يكون كناية فيه ايضا حيث قال الكناية ما دل على معنى كجمله على جانب الحقيقة والمجاز  
اراد السكاكي به ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنى المجازي  
وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريض فقط فتوكل اذ يتنى فتعرف  
اذا اردت تهديد المحاطب وتهديد غيره معا كان على سبيل الكناية في ارادة المعنى  
الا ان الاول مراد باللفظ والثاني بالسياق واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى  
الموعوض به كان على سبيل المجاز في ان المقصود هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه  
تعرضا كما مر وللمسألة على هذا المعنى زاد في التركيب لفظ السبيل والله الهادي الى سواء السبيل



بل معنى كلام الشيخ ان شأ من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة  
في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل له في الواقع شئ مما لا يوجب  
قولنا رأيت رجلا كما لا يوجب العبارات لا يفيد ثبوت معانيها في نفس المرء لان دلالتها  
على المعاني ليست دلالة عقلية قطعية لم تمنع كلف المعاني عنها بل هي دلالة وضعية يجوز فيها  
كلف المدلول عن الدليل وهذا مما لا يشبهه لكنهم تعرضوا له في الجذر دفعا لما يتوهم من تعرفه  
باحمال الصدق والكذب من ان احتماله لهما على سواء وينو بان كذا به انما هو كلف  
مدلوله عنه ثم حل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية والقرص  
ليس باعتبار ان الاستعارة والكناية توجبان ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى اي  
زيادته في الشئ وزيادته في القرص مثلا مما لا يناسب المقام اذ لا يدرب وهم الى ذلك  
حتى يدع فانها لا توجبان ثبوت اصل الشئ واصل القرص في الواقع فكيف تصور احباها  
لزيادته فيها بل يقول من احباها لثبوت الزيادة في الواقع بوجوب احباها لثبوت اصل  
المعنى فيه وما يضاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام ادراكا  
يتوهم ان ما يلحقه باعتبار دلالة احدى العبارتين على معنى زائد لا يدل عليه كالأخرى  
مدح ذلك وبين ان ما يلحقه باعتبار تأكيد الدلالة ووثقها وهو معنى ما قبل من ان المجاز  
والكناية كدعوى الشيء بسا لا باعتبار زيادته في مدلول احدهما ولذلك صرح بالمساواة  
فقال رأيت رجلا سوو كما سد سواء في الشئ فان المساواة المفهومة منه ومن قولنا  
رأيت اسدا لا تصور فيها زيادته ولا نقصان فينتصح ما ادعاه من عدم افاده الاستعارة زيادة  
في المعنى وحي يتوجه عليه اعتراض المصنف ويدفع بما اجابه به ايضا والمقول الشيخ قلنا لا يتصور على المعنى  
في نفسه ان يكتسب عنه معنى آخر الى آخره فعنا ان اختلاف الطرق الدالة على المعنى لا يوجب اختلافها  
وبعبارة اخرى في نفس المعنى بالزيادة والنقصان فان معنى كره القرص معنى واحدا لا يختلف في نفسه بان يعبر  
عنه تارة باللفظ الموضوع باراءه ولكن عنه اخرى بكثرة الرماد فيعلم في الاول من اللفظ وفي الثاني بطريق



المعنى وكذلك معنى مساواه لراسد لا يشعر بنفسه سواء غير عنه بلفظ او دل عليه من حيث المعنى كحله  
 اسدا فالمفهوم من احد العبارتين هو بعينه المفهوم من اخرى من غير زيادة ونقصان <sup>نفسه</sup>  
 نعم هناك اختلاف في قوة الدلالة وتأكيدا كما ساد على سدا الكلام الشح اولا واخرا على <sup>المفهوم</sup>  
 الملم كلام صحيح جزل وملك الحدسه مدفوعه عما ذكره واما على ما لم الش فهو كما ترى من التركة  
 والفساد وانما وقع له استنباه من قول الش لا يشعر حال المعنى نفسه فتوهم انه اراد بغيره  
 زيادة ونقصان بحسب الثبوت والانتفاء في نفس الامر وموسه يلى اراد بغيره <sup>نفسه</sup>  
 بان يفهم من احدى العبارتين زيادة في المعنى لا معهم من اخرى كما ذكرنا وانما قال في <sup>نفسه</sup>  
 احرارا عن اختلاف الدلالة عليه اي المفهوم في نفسه واحد غير مختلف وان اختلف الدلالة  
 عليه فظهر ان الشنيع ساطع وان المعلط عالط والله الملم للصواب واليه المرجع والمآب  
 فوجه تحسين الكلام اشارته الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب وقد مر  
 في تحقيق معنى التعريف ان الاضافة كاللام في الاشارة الى المهور والجنس ما سارع عليه <sup>المناسب</sup>  
 ههنا ان كحل الاضافة للعهد لما سنده اى بالخلو عن التعقيد المعنى مع اية <sup>المناسب</sup>  
 مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد الفعلي ايضا لكون اشارته الى علم البيان على ما ذكر  
 في صدر الكتاب كما ان رعاية المطابقة اشارته الى علم المعاني فيكون بيئتها على <sup>المذكورة</sup>  
 بعد ما فقوله بعد ما منزله قوله ويتبعها وجوه اخرى وقد علم بذلك ايضا ان وضوح الدلالة  
 في تعريف البيان يجب حمله على الخلو عن التعقيد المعنى اعتمادا على ما سبق في مباحث <sup>المقدمة</sup>  
 فتأمل لانه يدل فيها اى في وجه تحسين الكلام اى حين يراى بها مفهومها <sup>بعض</sup>  
 باليس من المحسنات التابعة لبلاء الكلام كالخلو عن التناقض مثلا بل نقول لا يخرج منها  
 الا مطابقة معنى الحال والخلو عن التعقيد مطلقا بان يجرى وضوح الدلالة ايضا على مفهومها  
 المتبادر فيبقى الخلو عن مخالفة القياس والخلو عن ضعف التاليف كلها مندرجة فيها  
 مع انها ليست من علم التبديع واما الخلو عن الغرابه فمكن ادراجها في وضوح الدلالة

الشا من الحروف والكلمات  
 والخلو عن م



او يعامل الصافي فيه كذا لان الجمع بين كلاب ولامن لاسمي الطماعة بل هو مبراعاته <sup>النظر</sup>  
 اقرب الا وهي من سندس خضر قال في حاشيته خضر ورفوع في البيت خبر بعد خبر لان القصيدة على حركة  
 الضم اذ من جملة ابياتها قوله كانت البيض القواضب في الوغى بوا ترغى كان من بعده <sup>نظر</sup>  
 على ما سيجي في رد العجز على الصدر <sup>قوله</sup> اي قول <sup>قوله</sup> وغيل مو على وزن زبرج الناء المسنة واسم <sup>قوله</sup>  
 من فواع وزاد السكاكي واذا شرط في الشرطية ضدّه ظ سدا الكلام انه لا يجب ان يكون  
 في المقابلة شرط لكن اذا اعتبر في احد الطرفين شرط وجب اعتبار ضده في الطرف الاخر  
 ان السكاكي مثله المطابقة بقوله تع فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ولا شك انه مندرج <sup>عده</sup>  
 في المقابلة ايضا اذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما مر ومن ذلك علم انتفاء النيان بين <sup>المطابقة</sup>  
 والمقابلة فاذا بول في حديثهما عرف كونها احص من المطابقة كما عند الم <sup>قوله</sup> تجل عن  
 الرهط الاماسي غاده <sup>قوله</sup> لها من عتيل في ممالكها رهط قبل الرهط الاول ازار من  
 جلود تشقق وتيا تزر به ما يعني انها ملكة فلا يسهلها رفيعة فكون قد وصفتها او لا يرفعه  
 حالها حسبا وثانيا بكثره قبائلها نسباً ويجوز ان يكون المعنى انها كريمة المنابت ليس في  
 حيثما امة فيكون الرهط الاول ايضا من رهط الرجل الاول ايضا من رهط الرجل اي قوله  
<sup>قوله</sup> الاستخدام يعني بالمعجمين من خدمت الشيء قطعة ومنه سيف مخدوم وقيل قطع  
 في الضمير عما هو محض ويرى بالحاء المهملة والذال المعجمة من خدمت اي قطعت ايضا ويرى  
 بالمعجمة والمهملة كانه جعل المعنى الذي لم يرد اولاً ناعاف في الذكر للمعنى المراد ورد اليه الضمير  
<sup>قوله</sup> وهذا معنى لطف مسلكه لا حتى عليك ان محمّد وقوع نشر بين لعين مفصل ومجل لا <sup>نقضي</sup>  
 لطف مسلكه بحيث لا يتهدى الى سبب الا العقاب المحدث من علماء البيان بل لا بد من ان  
 من امر آخر وان كنت في رب مما ذكرنا فتأمل ما اورد الش من المثال بل هو هذه المتشابهة  
 من الدقة واللطافة ما اطن داطبع سليم حكم بذلك واما كراهية الكرم فيها دقة وجه <sup>التعليل</sup>  
 ولطافة وجهه المناسبة لا ترى ان تعليل امر مراعاة العده باكمال العده فيه اشارة الى ان



لما في المطر كالمكان واجب ولما كان المطر بقدر كالمكان او لا صوم ايام مخصوصه بعدة  
 معينه حين فاحصه لا يام بنا، على العذر افر برعايه العدة حفظا له عن النوات  
 بالكله وكحصيلا به قدر كالمكان وفي ذلك لطافه بليغه ونظر منه ان لا معنى للتفصيل بالمال  
 العدة في كاداء، فلا يكون قوله ولما كوا على كالمراعاة العدة شاملا لامر الشاهد بصوم  
 الشهر كما توهمه بعض الناس على سياقي وان تعليل قوله ولتكبر واستسقط من غيره كما  
 بينه في توجيه عبارات الكشاف حيث قال وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كلفه القضاء  
 وذلك محتاج الى دقة نظر وان كل واحدة من العليتين كما في من يمكن اقامتها مقام  
 كآخرى كحسب الط والمائل الصادق مكشفت ان السكر اولى سعة الرخص كما ان الكبير  
 على الهداية اسبب بتعليم كيفية القضاء **قوله** اي قول الوطواط في الصحاح الوطواط  
 الحفاش وقيل الخطاف قال ابو عبيد هذا اسبب القولين عندي بالصواب و  
 الموطاط الرجل الضعيف الجبان قال والاراه سمي به الاتشبيها بالطائر في البيت  
 السابق هو قوله قادم القاب اقضى شرهما نزل على الشكيم وادني سير ما سرع  
 لا يعتق بلد مسراه عن بلد كالموت ليس له ربي ولا شيع حتى اقام الى المقنب  
 ما بين الثلثين الى كاربعين من الخيل والسرع مصدر بمعنى السرعة قوله لا يعتق اي  
 لا يعتق **قوله** والتابيد من مبداء معين كما ينقص باعتبار كالمبداء يرد عليه ان اعتبار  
 الحلوانا موبعد اعتبار دخول الجنة فكيف يستقص ما سبق على الدحول فالصواب  
 ان يقال لا استشاء كاول محمول على تقدم من ان فناء المؤمنين لا يخلوون في النار  
 واما الثاني في محمول على ان اسل الجنة لهم فيها سوى نعمها ما سوا كبر واجل ومروصان  
 الله ولقاء عز وجل لا على ان بعضا منهم خرج منها ولدفع توهم ارادة هذا المعنى منه على قياس  
 ما اريد بالاول عقب بقوله عطا، عمر مجزوز لا يقال ما ذكرته يوجب اختلاف في نظام الكلام  
 حيث عدل بالاستشاء الثاني عما حمل عليه الاستشاء كاول مع انها سيقا مساقا واحدا لانا



لما اول محمول على الط وقد عدل بالثاني عنه لفريد واصحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال  
**قول** نع او يزوجهم ذكرانا وانا ثانيا ان قلت ما وجه العطف باوجه مع ان العطف  
في السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لكان الضمير المنسوب الراجع الى من شاء في الخليلين  
السابقين ولو صح من شاء في سده لا امتناع العطف باو كما امتنع في المعدوم والمتاخر  
ولا يرى انه لو قل او هب لمن المذكور لكان الط على المنافاة بين الهمتين وان الواقع  
احدهما لا كليهما وليس كراد انا المراد وقوع كل منهما بحسب المشية فالاولى بالتقدير  
الى طائفة اخرى بالقياس الى طائفة اخرى واما الجملة الثالثة بحيث اورد فيها الضمير وكان  
راجعا الى الطائفتين المذكورتين او الى احدهما وجب العطف باو والالف في المعنى  
ولزم ان يكون لكل واحد منهما مع مراناث موط والذكر فقط د لور وانات معا والسر  
في ذلك ان سده اقسام ادا قصيت الى طائفة واحدة كانت متنافية واما اذا نسبت  
الى طوائف مختلفة فنحنها توافق في الوقوع واشراك في الثبوت ولما اختلف المنسوب  
اليه اعني الموصوب له والعقيم في الجملة التثنية عطفت بالواو بسببها على التوافق ولما  
اتحد المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في الخليلين السابقين فوقع  
اتحاد الضمير بالمرجع اليه عطفت ما و بسببها على التوافق في المعنى او يزوجهم بدل مراناث  
فقط او المذكور موط ذكورا وانا ثانيا معا ان شاء ذلك فان قلت ان فائدة في العدول  
عن التصريح من شاء في الجملة الثالثة الى الضمير وعبر الكلام عن أسلوبه قلت لو ارجى  
الكلام على سده كان المستفاد منه ان سده اقسام منوطة بمشيه الله تعالى واما اذا  
عدل الى ما عليه التبريل افاد مع ذلك نكتة اخرى سرية هي عدم لزوم المشية ورعايه  
لما صلي وابه الموفق **قول** ورد بان التبريد لا ينافي مراناثات بل سواها بان تجرد  
المتكلم نفسه من دابة وحمله بخلاف النكتة المقص من مراناثات المشهور عند  
الجمهور على ما عرف ارادة معنى واحد في صور متغايرة استجدا بالانشاء للاحتمال



له واسد رارا للاصفاء فيها ان سرع منه شيء اخر موصوف بتلك الصفه  
 كالتفات على ملاحظ اتحاد المعنى ومعنى التبريد على اعتبار الثغاب ادعاء فكيف <sup>تصور</sup> دان  
 اجتماعهما نعم بما يمكن حمل الكلام على كل واحد منهما بدلا عن الاخر ولما انهما  
 معا فكلاما مثلا ادعى الكلام المعك عن نفسه بطرق الخطاب والغيبه فان لم يكن مناك  
 وصف بقصد المبا لوه في انصافه بها لم يكن ذلك تجريدا اصلا وان كان مناك وصف  
 يحتمل المعام المبا لوه فيها فان انتزع من نفسه شيئا اخر موصوف به فهو مجرد وليس من  
 التفتات في شيء وان لم سرع بل بعد مجرد كالتفات في التعبير عن نفسه كان التفتاتا  
 عند الجمهور او على مذهب السكاكي فان قيل كلام المفتاح حيث قال في بيان التفتات  
 فاقامها مقام المصاب يدل على انه مجرد ايضا محتمل ان قلنا معنى كلامه انه اقام نفسه  
 مقام المصاب لانه مجرد منها مابا اخر ليكون مجردا فاذا ذكره فابده اطلاق لفظ المصاب  
 على المتكلم وبيان التفتة الخاصة بالتفتات في هذا الموضع وان شئت زياده التوضيح  
 فاعلم ان قوله بطاويل ليك ان حمل على التفتات كان فيه ايهام الخطاب وملاحظ  
 ان المراد به نفس المتكلم ولم مناك مبا لوه في القاء بالمحرونية بطريق انتزاع محرو  
 آخر وان حمل على الجريد كان عليه دعوى الخطاب واظهار ان المراد به معاصر المتكلم  
 منتزع منه وكان فيه مبا لوه في القاء بالمحرونية بطريق انتزاع والله اعلم **قوله** لانه  
 اذا نفى عنه الشرب بكف الخيل **الح** معقبة الشاعر وصف الممدوح بنى الخيل وابثبات  
 وقد نفى عنه الشرب بكف الخيل ولا شك انه يشرب بكفه فلا يكون خيلا لان كونه  
 خيلا يستلزم شربه بكف الخيل مكنتي بنى اللازم عن نفى المملووم ويعلم من نفى الخيل  
 عنه كونه جودا بحسب افضاء المقام وهذا المقدار ثم المقصود ولا دليل على انه  
 جعل نفى الشرب عن كف الخيل كفايه عن اثبات الشرب له بكف كرم منتزع منه  
 معاير له ادعا ليكون مجردا بل هو تطويل للساده بلا ثبوت ويورد ما ذكرناه انك اذا



يا من شرب بكف كريم متبادر منه انه يشرب بكفه فهو كريم لا انه يشرب بكف كريم آخر منتزع منه وان كان  
محتملا للكلام فظهر ان كونه كناية عن كون الممدوح غير محل لا يجامع كونه محمدا نعم  
كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه كناية عن الفوق طه صبح ما ادعاه  
ذلك البعض واما قوله وانه ان كان الخطاب لنفسه لم فاما يرد عليه اذا كان مراده  
بما ذكره توجيه ما في الكتاب واما اذا اريد به رده فلا **قوله** اذ لو كانت علتها هي المذكورة  
كانت العلة المذكورة عليه جمعة لا يلزم من ظهور العلة في العادة ان يكون علة حقيقيه  
اي موافقه لما في نفس الامر كما في ذلك اذ لو كانت في المشهورات الحادية فالاولى  
ان يدعى فوات الاعتبار اللطيف اذ لا بد من ظهوره فان كانت مع ذلك علة حقيقيه فوات  
التقدير اخيرا ايضا قوله من انطق اي شد النطاق قاله الصحاح النطاق شقة <sup>ليس</sup>  
المراة وشد وشطها تم ترسل برا على على راسفل الى الركبة ورا سفلى نحر على راسفل  
لها محزة ولا ينفق ولا سا فان وقد انتظفت المراة ليست النطاق وانتطق الرجل  
اي ليس المنطق وسوكل ما سددت به وسطك والمنطق معروفة اسم لها حاص بقوله منه  
نطقت الرجل منطوق **قوله** ومذا زيادة توصيح يعني ان قوله على تقدير كونه منه زيادة  
توصيح للمقم لان كون اثبات شيء منه على الشرط المذكور يعني قوله ان كان فلول سيف  
عيبا وفنه تحت اذا لظ ان قوله اي ان كان فلول السيف عيبا بيان لمراة الشاعر  
كانه قال معنى الشاعر ان فيهم عيبا ان كان فلول السيف عيبا وقوله فاست على سيفه  
الماضي كلام من المصنف على ما ذكره من مراد الشاعر وليس فعلا مضارعا مبنيا على الشرط  
المذكور وجرا له كما توهمه فانه ركيك جدا لفظا ومعنى فح فلا بد من قوله على تقدير كونه منه  
**قوله** محتمل ان يكون من العرب بمراد وان يكون من العرب الثاني لانه من العرب بمراد  
فان تردد حول السلام في اللغو بعد اعترافه حمتا تأكيد والافلم بعينه الاجم واحدة  
وذلك جاز في جميع افراد العرب بمراد ولا يصح بذلك من العرب الثاني الذي لا يمكن فيه



إلا اعتبار جهة واحدة للتأكيد وإن كان مثله في ملاحظة جهة واحدة للتأكيد  
 لعله أراد بكونه من الضرب الثاني هذه المماثلة فقط **قوله** مطايا مطايا وجدكن منازل  
 منازل عنها ليس غنى بمقلع مطامع مد ومناقله ذل عنها أي لم يصعبا قيل المعنى  
 هذه المطايا لما وصلت إلى منازل أحبائه التي كان قاصدا إليها لم يزد رؤيتها إلا تذكرا  
 وشجوا وفيه وجه آخر وهو أنها بقيت فيها بقية ذل عنها القدر فلم ينلها وأمكنها +  
 الدخول وقيل أراد أن تأثر منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها في المطايا  
 فاقبل عنها يخاطبها ويقول الخاوان اطالت وجدكن فقد نجوت من هنا بحشا <sup>شدة</sup>  
 الأمايق ولم يأت عليكم قدر الله فيها والقدير الذي خطأ كن فيها لا يكاد يفتقر  
 أو ثبات على ما بقي من رمق وهذا المعنى اظهر كذا قوله في حواشي السقط **قوله** قوله  
 أي قول صمت بن عبد الله الصمت الرجل الشجاع والذكر من الحيات وبه سمي الشخص **قوله** أو  
 يكون لكل كلمة من كل القرنين مقابل من الأخرى نحو أنا اعطيناك الكون فضل لربك وانحرف  
 ذلك في حاشيته بأن المراد بالمقابلة أن يكون تقدير الكلام في القرن الثانية على غط تقديرها  
 في القرنية الأولى كموصوف وصفه في قوله تعاسر من روعة والكواب موضوعه وفعل مع فعل  
 ومعطوف في حصل الناق والصامت إلى غير ذلك على ما شاهد من لأصله وليس الحال  
 في قوله أنا اعطيناك الكون مع صاحبها كذلك **قوله** وادرك ان مزرت الخ وورد اسم الحشقة  
 كما ان مجنى في بيت الحري اسمها ايضا والورد بالفتح ما يشتم وبالكسر الخبز يقال قرئت  
 ومردى وخلاف الصلوة ومعنى الورد دوهم الذين يردون الماء ويوم المحي يقال ذو  
 المحي وبالضم جمع ورد على مثال جؤن وجؤن يقال فرس ورد واسد وورد الذي بين وهو  
 الكمين والأشقر **قوله** ومثل الخيفاء يقال فرس خيف بين الخيف إذا كان احدى عينيه

وهو عن الأعمام والملازم  
 لأننا أتينا من هنا وهو ما  
 وصل إليها

طوبى



من قاء والأخر سوداء **قوله** ومثل الرقطاء الرقطة سواد تشوبه فقط بياض

يقال دجاجة رقطاء والله اعلم بالصواب واليه المرجع

والمآب تمت الحاشية الشريفة الشريفة

على الشرح المشهور المختص

المفتاح في

الحان

ولا



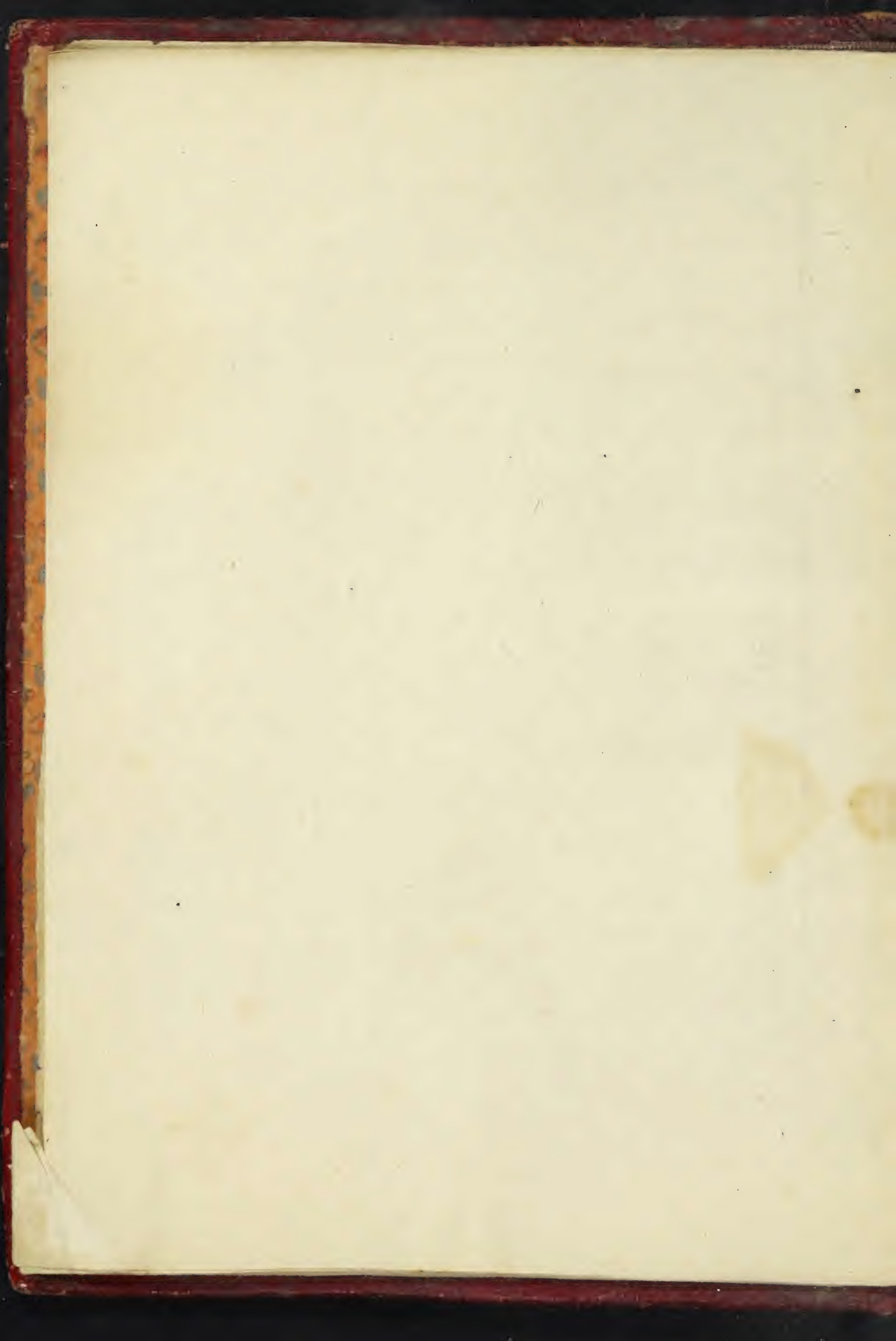


















Handwritten notes in the top right corner, possibly a library stamp or date, including the word "BIBLIOTHECA".







